

مَدِينَةُ الْقُدْسِ

دراسات في ديموغرافيا السكان
والصّراع الجيوبوليتيكي على
الأرض والإنسان



مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org



إعداد
د. أحمد سعيد دحلان

إصدار
قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية

© جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

2017 م – 1438 هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-0-3929-9

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة، سواء كانت إلكترونية، أو ميكانيكية، أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو خلاف ذلك، إلا بموافقة كتابية مسبقة من الناشر.

"الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن رأي الكاتب"

مؤسسة القدس الدولية

تلفون + 961 1 751725

تلفاكس + 961 1 751726

بريد إلكتروني: info@alquds-online.org

الموقع: www.alquds-online.org

مَدِينَةُ الْقُدْسِ

دراساتٌ في ديموغرافيا السُّكَّانِ
والصِّراعِ الجيوبوليتيكيِّ على
الأرضِ والإنسانِ

مَدِينَةُ الْقُدْسِ

دراساتٌ في ديموغرافيا السُّكَّانِ والصِّراعِ الجيوبوليتيكيِّ على الأرضِ والإنسانِ

الأستاذ الدكتور

أحمد سعيد دحلان

أستاذ الجغرافية البشرية

قسم الجغرافية بجامعة الأزهر – غزة

التصميم والإخراج الفني:

آية قبلأوي

إصدار قسم الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدوليَّة

أيلول/سبتمبر 2017

فهرس المحتويات

07	المقدمة
11	الدراسة الأولى: مدينة القدس: دراسة في الخصائص الديموغرافية للسكان
69	الدراسة الثانية: البلدة القديمة للقدس: دراسة في الملامح الجغرافية والديموغرافية في ظل الاحتلال الإسرائيلي
119	الدراسة الثالثة: الصراع الديموغرافي الإسرائيلي-اللسطيني في مدينة القدس: دراسة جيوبوليتيكية
159	الدراسة الرابعة: الصراع الإسرائيلي-اللسطيني على المكان في مدينة القدس: دراسة جيوبوليتيكية

مدينة القدس

دراسات في ديموغرافيا السكان والصراع الجيوبوليتيكي¹ على الأرض والإنسان

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الصادق الأمين الذي أرسل رحمة للعالمين وبعد،

فقد منَّ الله عليَّ بإصدار مجموعة من الدراسات خلال الفترة (2010-2014م) عن مدينة القدس: «زهرة المدائن» الأرض الذي خصها الله بالبركة كما جاء في مطلع سورة الإسراء: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ عَائِلَتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ لسورة الإسراء [1]. والذي قال عنها المصطفى في حديث أبي هريرة عن النبي قال: (لا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى). ولقد ارتبطت القدس روحياً بمكة المكرمة، ومسجدها الأقصى- أولى القبلتين- بالمسجد الحرام؛ ومن على أرضهما المباركة كانت معجزتي الإسراء والمعراج، وهما أول مسجدين وُضعا على الأرض لحديث أبي ذر قال: (قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ مَسْجِدٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلُ؟). قَالَ: الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ. قَالَ قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: ثُمَّ الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى. قَالَ قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً وَأَيْنَمَا أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ فَهُوَ مَسْجِدٌ).

هذا وقد زرت مدينة القدس زيارات متعددة وأديت الصلاة في مسجدها المبارك الأقصى، ولاست بشكل مباشر ما نُفذ فيها من مخططات استعمارية استيطانية؛ لتهويدها وطمس الوجود العربي الأصيل فيها على المستويين الديموغرافي والجغرافي. ولقد حفزني ذاك المشهد بالتفكير في الكتابة العلمية المنهجية حول هذه المدينة المقدسة وما يحاك ضد أهلها العرب المسلمين والمسيحيين من مخططات في ظل صمت عربي عجيب ومثير للتساؤل، فلا يكفي تشكيل لجنة عربية للدفاع عن القدس، ولا اختيار المدينة عاصمةً للثقافة العربية، أو رهنُ مستقبلها للمفاوضات العدمية بين دولة الاحتلال ومنظمة التحرير الفلسطينية، بل المطلوب استشعار الخطر الحقيقي تجاهها، ومستقبل هويتها العربية الإسلامية.

1 يُقصد بعلم "الجيوبوليتيكا" حسب التعريف الكلاسيكي السلوك السياسي للدولة تجاه الإقليم الجغرافي الملازم لها أو هي المطالب المكانية للدولة (جاد الرب، 2008: 195). ومنذ عام 2005 أصبحت الجيوبوليتيكا تُعرف بأنها "كل ما يتعلق بالتنافس بين السلطات التي تعيش على أرض واحدة: تنافس أقل أو أكثر سلماً أو عنفاً بين السلطات السياسية من كل الأنواع، وليس فقط بين الدول، بل بين الحركات السياسية أو المجموعات المسلحة الشرعية أو غير الشرعية. وهذا التنافس يُمارس من أجل السيطرة أو الهيمنة على إقليم جيوبوليتيكي له مساحة كبيرة أو صغيرة جداً" (نيوف، 2008: 2)، وبالتالي تم تجاوز المفهوم الكلاسيكي لأن صراع السيطرة على القدس لم يقتصر على دولة الاحتلال وحدها بل شمل الأفراد والحركات والمنظمات اليهودية المختلفة.

واغتنمتُ فرصة المشاركة في «مؤتمر القدس الرابع عام 2010م» الذي نظَّمته مؤسسة القدس الدوليَّة - فرع غزة، لتقديم دراسة أولية حملت عنوان: «مدينة القدس: دراسة ديموغرافيَّة». وقد شكَّلت هذه الدراسة اللبنة الأولى نحو المضي قدماً لإصدار سلسلة دراسات أكثر عمقاً وأصالةً ومنهجيةً. ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية عام 2014م أصدرتُ مجموعةً من الدراسات المحكَّمة المنشورة في مجلات ومؤتمرات علميَّة حسب المعايير الأكاديمية.

استغلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي اضطراب المناخ السياسي الدولي، وانشغال الدول العربية بمشاكلها الداخلية، خاصة بعد اشتعال ثورات الشعوب العربيَّة في عام 2011م وما بعدها فيما سُمِّي بـ «الربيع العربي»، والذي تحول لاحقاً إلى حروب أهلية وطائفية وإقليمية في داخل الدول العربية، وبين بعضها بعضاً؛ لأسباب لا مجال لسردها أو تحليل مضامينها في هذا المقام.

واستغلت «إسرائيل» أيضاً الأجواء السلبية في داخل الساحة الفلسطينية من انقسام جيوسياسي، وانسداد أفق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية في محاولة لفرض التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى المبارك، كما فعلته من قبل في الحرم الإبراهيمي في الخليل عام 1994م على خلفية مجزرة الحرم التي نفذها الإرهابي اليهودي باروخ جولدشتاين. ونتيجةً لذلك ازدادت اقتحامات المستعمرين المتطرفين والمسؤولين الصهاينة للمسجد الأقصى تحت حماية شرطة الاحتلال وحرس حدوده، ومباركة حكومته اليمنية الأكثر تطرفاً. وظن الاحتلال أن فرصة التقسيم باتت في متناول اليد ولكن الديموغرافيا الفلسطينية ذات الأيديولوجيا المقاومة كانت له بالمرصاد، على أيدي المرابطين والمرباطات والمدافعين عن المقدسات وكرامة الأمة جمعاء، فانطلقت هبة/انتفاضة القدس في الأول من أكتوبر 2015م لتضع حداً لمخططات الاحتلال في النيل من الأقصى ومحاولة تقسيمه.

وعلى الرغم من قناعاتي بأني بحاجة إلى الكثير من الوقت والجهد لمتابعة ما ينقص معرفته عن مدينة القدس ومشاكلها وتحدياتها، فإن تشجيع بعض الزملاء والباحثين المهتمين بقضايا القدس ومستقبلها، وكذلك المختصين بالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، قد دفعني إلى جمع أهم ما كتبت ونشرت عن مدينة القدس ديموغرافياً وجغرافياً برؤية جيوبوليتيكية، وذلك بعد تنقيحها وتحديث بياناتها وإسناداتها الزمنية، وإضافة المزيد من المعلومات والمستجدات مدعومة بالخرائط والأشكال والمؤشرات الإحصائية حسب منهجية البحث العلمي بين صفحات هذا الكتاب؛ لأن مدينة القدس هي مركز الأحداث والصراعات وجذوة المقاومة ومفتاح الحرب والسلام في أهم منطقة للصراعات الإقليمية والدولية على مر العصور والتاريخ. والهدف من ذلك هو الإسهام في تقديم دراسة موضوعية؛ بغية نشر الوعي الوطني والقومي والإسلامي فيما تحوَّكه الحركة الصهيونية وأذرعها التنفيذية المختلفة من

دولة «إسرائيل» والوكالة اليهودية العالمية وحركات ومنظمات الاستيطان الاستعماري ضد المدينة المقدسة.

يحتوي هذا الكتاب على أربع دراسات تناولت ديموغرافية السكان والصراع على الأرض والإنسان في مدينة القدس وجاء ترتيبها على النحو الآتي:

1- مدينة القدس: دراسة في ديموغرافيا السكان.

2- البلدة القديمة من القدس: دراسة في الملامح الديموغرافية والجغرافية تحت الاحتلال الإسرائيلي.

3- الصراع الديموغرافي الإسرائيلي- الفلسطيني في مدينة القدس: دراسة جيوبوليتيكية.

4- الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على المكان في مدينة القدس: دراسة جيوبوليتيكية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض البيانات الإحصائية كانت بحاجة إلى إعادة تدقيق وتصويب، وإدراج ملاحظات هامة في أسفل الجداول حتى تعطي الفائدة المرجوة.

ولا يفوتني في هذا المقام إلا أن أسجل عميق الشكر وعظيم الامتنان لكل من شجعني على إصدار ما نشرت عن مدينة القدس «زهرة المدائن» ونشرها في كتاب واحد علّها تفيد القراء والباحثين والمختصين المهمومين بشؤون القدس ومستقبلها، وخدمة القضية الإسلامية المركزية بشكل عام وقضية القدس بشكل خاص. وهنا أخص بالذكر الدكتور زكريا إبراهيم السنوار أستاذ التاريخ المشارك بالجامعة الإسلامية بغزة، والسيد حمزة إبراهيم شهوان من مؤسسة القدس الدولية - فرع غزة، والدكتور صالح محمد أبو عمرة اختصاصي نظم المعلومات الجغرافية، والصديق العزيز الدكتور رياض محمود الأسطل أستاذ التاريخ بجامعة الأزهر- غزة.

وكذلك أتقدم بالشكر الخالص إلى القائمين على مؤسسة القدس الدولية في بيروت على جلّ اهتمامهم بمدينة القدس وعلى نشرهم لهذه الدراسات في هذا الكتاب داعياً المولى العليّ القدير أن يكون في ميزان حسناتهم وخالصاً لله تعالى.

نعم، حاولت توخي الدقة في الدراسات، والوضوح في الشرح والتحليل والتعليل والاستشراف، وآمل أن أكون قد وفقت في إيفاء بعض المشاكل الديموغرافية والمكانية حقها من الدراسة، وإن كان هناك عيب أو نقص فما قدمته لا يشكّل إلا محاولة جادة جاءت ثمرة لجهد شاق وطويل وعمل دؤوب استمر نحو خمس سنوات؛ على الرغم من صعوبات الحياة تحت الاحتلال والحصار الذي طال أبسط متطلبات الحياة من ماء وكهرباء ومواد بناء... إلخ. وأود التنويه- في هذا السياق- إلى أن هذه الدراسات لا تشكل

إلا نقطة صغيرة في محيط تعقيدات القضية الفلسطينية ومآسي زهرة مدائن مدن العالم «القدس»، وأظن أن هذا الجهد البحثي المنهجي والإنتاج العلمي لا ييُوح بسره للقارئ المتعجل، أو الباحث المتسرع أو المسول المنشغل بمصالحه وأهوائه وهو الانتاج البطيء المثابر الذي لم ير النور إلا بعد قراءات ودراسات معمقة وتأملات طويلة، ولا أدعي أنني بلغت الكمال، بل هي محاولات بحثية منهجية جادة، إذ الكمال لله وحده. وهنا لابد من تذكير القُراء والباحثين بأن هذا العمل من صنع البشر، وينطبق عليه ما قاله القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي بن الحسن البيساني العسقلاني إلى العماد الأصفهاني عن كلام استدركه عليه بأنه «لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يُستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل. وهذا أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر». فمعذرة عن كل نقص أو خطأ غير مقصود.

والله ولي التوفيق...

الأستاذ الدكتور

أحمد سعيد دحلان

خان يونس، قطاع غزة- فلسطين

24 نيسان/أبريل 2016م

17 رجب 1437هـ

مدينة القدس: دراسة في ديموغرافيا السكان

فهرس الدراسة

المقدمة:	12
أولاً: الملامح الجغرافية لمدينة القدس	20
ثانياً: حجم السكان في مدينة القدس	24
ثالثاً: النمو السكاني في مدينة القدس 1849-2013م	27
رابعاً: مكونات النمو السكاني:	32
خامساً: الحجم المتوقع لسكان القدس حتى عام 2020م	42
سادساً: توزيع السكان وكثافتهم	44
سابعاً: تركيب السكان	45
ثامناً: المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في شرقي القدس	54
النتائج:	63



مقدمة

بدأ الاستعمار الاستيطاني¹ اليهودي في القدس مبكراً خاصة بعد التقاء أهداف الحركة الصهيونية والدول الأوروبية وخاصة بريطانيا في السيطرة على المنطقة حيث كتب اللورد شافستوري إلى اللورد بالمرستون وزير خارجية بريطانيا في 22 أيلول/سبتمبر 1840م «إذا ما بحثنا مسألة عودة اليهود لبناء فلسطين واستيطانها، فإننا سنكتشف بأن تلك أرخص الطرق وأسلمها لتأمين كل ما هو ضروري لهذه المنطقة». ولواجهة ذلك اعترف العثمانيون في عام 1863م بـ«القدس» كبلدية، حيث أصبحت المدينة



القدس خلال الحكم العثماني

1 تم استخدام مصطلح "مستعمرات استيطانية" بدلاً من "مستوطنات"، و"مستعمرين" بدلاً من "مستوطنين" لأسباب تتعلق بالمعنى الاصطلاحي، فاللفظة "مستوطنات" تعني الاستيطان الشرعي والقانوني للسكان فوق النطاق الأرضي الذي يقع تحت سيادة الدولة، وهذا غير مطابق للواقع حيث تُقام المستوطنات "الإسرائيلية" فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل وافدين يهود من الخارج للاستعمار الاستيطاني الإحلالي الدائم على أراضي الفلسطينيين وتهجير سكانها الأصليين. وكذلك إلى القيود القانونية المستمدة من الاتفاقيات الدولية التي تحظر على قوة الاحتلال نقل جزء سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها حسب ما ورد في البند (6) من المادة (49) لاتفاقية جنيف الرابعة (Dahlan, 1987 P.114).

الثانية بعد اسطنبول التي تحظى بمجلس بلديّ، له صلاحيات التنظيم والترخيص وتقديم الخدمات وفرض الضرائب وتحصيل الرسوم، وأعلن العثمانيون في عام 1874م «القدس» سنجقاً مستقلاً عن ولاية الشام، وأصدروا قانوناً في عام 1887م يمنع المهاجرين اليهود من السكن في القدس. (مصطفى، 1997 ص 24-25، صالحيّة 2009 ص 17). ونتيجةً للضغط الأوروبي على الدولة العثمانية تم إلغاء هذا القانون عام 1888م حيث سمح لليهود بالسكن في القدس بشكل فردي، وحظي اليهود في القدس بعناية خاصة وحماية شاملة من قبل الحكومة البريطانية والقنصليات الأجنبية المتواجدة فيها آنذاك، حيث قُدِّر عدد اليهود الذين تمتعوا بالحماية الأجنبية¹ في القدس عام 1899م بنحو 9000 نسمة (مصطفى، 1997 ص 25).



دخول جنود الاحتلال البريطاني للقدس عام 1917

وتجدر الإشارة إلى أن التواجد اليهودي في القدس كان هامشياً كما أكد الكاتب الصهيوني «موطي غولان» في كتابه «القدس في نظر الصهيونية» بقوله أن «أول رئيس للكيان الصهيوني حاييم وايزمان قد كتب لزوجته حين زار القدس للمرة الأولى» وقال بأن «الوضع في القدس تعيس، وتعيس جداً، حيث يوجد هناك عدد قليل جداً من اليهود، وأن العين والقلب لا يصطدمان حتى بمؤسسة عبرية واحدة...، وأن المساجد والكنائس والقباب ترتفع صارخة في السماء- بأن القدس ليست مدينة عبرية» (سعيد، 2010 ص 612)، وهذا يدل على أن القدس كانت مدينة عربية ذات هويّة إسلاميّة مسيحية واضحة المعالم. وبدخول فلسطين تحت

1 تواجد في القدس عشر قنصليات هي قنصليات: بريطانيا عام 1838، بروسيا عام 1842، فرنسا عام 1843، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1844، النمسا عام 1847، سردينيا عام 1860، اليونان عام 1862، إيطاليا، عام 1872، إيران عام 1886، روسيا عام 1888.

سلطة الانتداب البريطاني عام 1920م، صدر القانون الأول لبلدية القدس عام 1926م، والثاني عام 1934م، وتم بموجبهما وضع الأسس لعمل المجلس البلدي، وكيفية انتخابه وتكوين أعضائه من بين العرب واليهود، وتحديد صلاحياته التنفيذية وتعيين حدود البلدية.

ولقد ظهرت قضية القدس بشكل رسمي ومركزي في الصراع العربي-الإسرائيلي مع صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين ثان/نوفمبر 1947م، والقاضي بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة كيانات جديدة، دولة يهودية بمساحة (15,261.649 كم²) أي 56.47 % من مساحة فلسطين، ودولة عربية على مساحة (11,589.870 كم²) أي نحو 42.88 % من مساحة فلسطين، ومنطقة القدس تحت إدارة دولية بمساحة (175.504 كم²) أي ما يعادل 0.65 % من فلسطين (أبو مزيد، 2003 ص 109-110)، وأكد القرار على ضرورة إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في موعد أقصاه الأول من آب/أغسطس 1948م، إلا أن بريطانيا بادرت بإنهاء انتدابها على فلسطين بشكل مبكر بإكمال انسحاب قواتها العسكرية في 14 أيار/مايو 1948م ومغادرة سابع وآخر المندوبين الساميين البريطانيين في القدس ألن كاننغهام عائداً إلى بلده. ونتيجة لقرار التقسيم اندلعت الصدامات المسلحة بين الفلسطينيين واليهود، وتطورت الأحداث على الساحة الفلسطينية، بإعلان العصابات اليهودية المسلحة قيام دولة «إسرائيل» على أرض فلسطين، ونشوب الحرب الإسرائيلية-العربية الأولى عام 1948م، والتي انتهت إلى:

أ- استيلاء «إسرائيل» على (20,989) كم² أي نحو 77.7 % من أراضي فلسطين الانتدابية.

ب- توقيع اتفاقيات للهدنة في جزيرة رودس اليونانية بين «إسرائيل» وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان خلال الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى تموز/يوليو 1949م.

ت- أكدت اتفاقية الهدنة الموقعة بين الأردن و«إسرائيل» بتاريخ 3 نيسان/أبريل 1949 على أن خط الهدنة في قطاع القدس يجب أن يتطابق مع خط وقف إطلاق النار المحدد بتاريخ 30 تشرين ثان/نوفمبر 1948م حسب الفقرة (ب) من البند (1) من المادة (5) من الاتفاقية المذكورة (The Institute for Palestine Studies, 1967 P.20). وترتب على ذلك تقسيم مدينة القدس البالغ مساحتها آنذاك 19,331 دونماً إلى المنطقة التي احتلها اليهود ومساحتها (16,261 كم²) أي 84.12 % من مساحة المدينة، والمنطقة العربية التي أصبحت تحت السيطرة الأردنية ومساحتها (2.22 كم²) أي 11.48 %، ومنطقة هيئة الأمم المتحدة والأراضي الحرام¹ ومساحتها (0.85 كم²) أي 4.40 % من مساحة القدس (عبد الكريم، 2000 ص 112).

1 تشمل ما كان مقرراً للمندوب السامي البريطاني على جبل المكبر الذي شغلته فيما بعد هيئة الرقابة الدولية على الهدنة، ومنطقة مستشفى هداسا والجامعة العبرية على جبل سكوبس (المشارف)، والأرض التي تفصل بين القطاعين الإسرائيلي والعربي الأردني من المدينة في اتجاه شمالي جنوبي، وكانت بوابة «مندلبوم» تصل بين القطاعين حتى حزيران/يونيو 1967، وهناك منطقة حرام رابعة هي اللطرون ومساحتها 15000 فدان تقريباً وتقع خارج حدود مدينة القدس.

وأصبحت الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس تحت الحكم الأردني نتيجة لإعلان الوحدة بين الضفتين الغربية في فلسطين وإمارة شرق الأردن استجابةً لمؤتمر أريحا الذي انعقد في الأول من كانون أول/ديسمبر 1948م، وتجسدت تلك الوحدة رسمياً في الرابع من نيسان/أبريل 1950م من خلال الإعلان الرسمي بقيام المملكة الأردنية الهاشمية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973 ص 275)، وتمتعت القدس بمكانة سياسيّة مهمة باعتبارها عاصمة دينيّة للمملكة الأردنية، واستمر هذا الوضع إلى أن سقطت المدينة تحت الاحتلال الإسرائيلي خلال حرب حزيران/يونيو 1967م.



جنود الاحتلال بعد احتلال القدس عام 1967

وفي المقابل لم يُلاحظ اهتمام اليهود وقيادتهم الدينية والسياسية بالمدينة - التي يعتبرونها اليوم مدينتهم المقدسة الوحيدة في العالم- ويتجلى ذلك في اختلاف زعماء الحركة الصهيونية فيما بين عامي 1948م و1950م حول اختيار العاصمة بين ثلاث مدن ليس من بينها القدس، حيث اقترح



بن غوريون مستوطنة «كورنوب» في النقب، فيما فضلت غولدا مائير مدينة «حيفا»، وأخيراً استقر رأي اللجنة المعنية باختيار «تل أبيب» عاصمة لـ «إسرائيل» في 13 أيار/مايو 1949م (سعيد، 2010 ص 613)، أما ملابسات إعلان غربي القدس

عاصمة لـ «إسرائيل» بتاريخ 11 كانون أول/ديسمبر 1949م بدلاً من «تل أبيب» وموافقة الكنيست على ذلك بتاريخ 23 كانون ثان/يناير 1950م، فقد جاء ردّاً على إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين يؤكدان تدويل القدس، الأول بتاريخ 11 كانون أول/ديسمبر 1948م والذي نص على أن تتمتع منطقة القدس بمعاملة خاصة، وأن توضع تحت الرقابة الفعلية للأمم المتحدة، أما القرار الثاني فصدر بتاريخ 9 كانون أول/ديسمبر 1949م وأكد على وجوب قيام مجلس الوصاية بإدارة المدينة وحماية الأماكن المقدسة فيها (الملا، 1991 ص 94)، ومنذ ذلك الحين ترفض دول العالم الاعتراف بالقدس عاصمةً لدولة الاحتلال على الرغم من تقديم سفراء الدول الأجنبية أوراق اعتمادهم بروتوكولياً لرئيس دولة الاحتلال في القدس.

وسعيّاً منها لفرض سياسة الأمر الواقع أقدمت حكومة «إسرائيل» بتاريخ 28 حزيران/يونيو 1967م على توحيد شطري المدينة تحت إدارة بلدية إسرائيلية واحدة، ومنحت نفسها حق التصرف بالقانوني والإداري للقدس، فضلاً عن إلحاقها جغرافياً وسكانياً بالمناطق المحتلة عام 1948م... ومن أجل ذلك أقر الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 30 تموز/يوليو 1980م قانوناً نص على أن «أورشليم [القدس] الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل، ويكون فيها مقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا» (عبد الكريم، 2006 ص 114). وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون أول/ديسمبر 1987م، وإعلان الأردن في 13 آب/أغسطس 1988م فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية باعتبارها أراض فلسطينية محتلة، تمسكت منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) بـ «القدس الشريف» عاصمة للدولة الفلسطينية كما جاء في وثيقة إعلان الاستقلال بالجزائر، بتاريخ 15 تشرين ثان/نوفمبر 1988م، وما تم التأكيد عليه أيضاً في المادة (3) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م بأن «القدس عاصمة فلسطين» (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003 ص 10).

أهمية الدراسة:

تتناول الدراسة الخصائص الديموغرافية¹ للسكان في مدينة القدس من حيث الحجم والزيادة الطبيعية وصافي هجرة، وتوزيع السكان وكثافتهم، وتركيبهم النوعي والعمرى والدينى، بالإضافة إلى تحديد حجم الاستعمار الاستيطاني اليهودي في القدس.

والتي تقع ضمن اهتمام السياسيين والباحثين والدارسين في مجالات العلوم الاجتماعية والصراع العربى الإسرائيلي وكذلك تنحصر أهميتها في:

- 1- توفير بيانات إحصائية حديثة ومدققة للمهتمين بموضوع القدس، من الطلبة والباحثين والمخططين وصانعي القرارات ومتخذيها.
- 2- إجراء دراسة تحليلية ديموغرافية معمقة لمنطقة جغرافية ذات قيمة روحية وسياسية ووطنية عند أطراف الصراع.
- 3- نشر الوعي الوطنى تجاه قضية القدس والمخاطر التي يتعرض لها مستقبل الوجود الفلسطينى في المدينة.
- 4- تحديد حجم الاستعمار الاستيطاني في مدينة القدس وأثره على حجم السكان ومستقبل التركيب السكانى في المدينة واستشراف أبعاده المستقبلية.
- 5- سد النقص في الدراسات الأكاديمية التي تتعلق بالخصائص الديموغرافية للسكان.

مشكلة الدراسة:

يمكن حصر مشكلة الدراسة في قضيتين رئيسيتين هما:

- 1- تعرض مدينة القدس لسياسات إسرائيلية متراكمة لتغيير تركيبها السكانية ومعالمها العربية الإسلامية.
- 2- فشل مسار التسوية بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية في الوصول إلى تسوية سياسية مما أدى التوسع في الاستعمار الاستيطاني اليهودي في المدينة بهدف خلق حقائق ديموغرافية على الأرض تحول دون إعادة تقسيم المدينة مرة أخرى.

1 الديموغرافيا: علم يدرس المجتمعات البشرية من حيث حجمها وبنائها وتطورها وخصائصها العامة ولاسيما من النواحي الكمية، للمزيد راجع: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1986 ص21.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- أ- ما الحجم المطلق والنسبي لسكان مدينة القدس من العرب واليهود منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؟
- ب- ما أهم الخصائص الديموغرافية للسكان؟
- ج- ما أثر الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي على مستقبل المدينة ديموغرافياً؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- أ- تحديد حجم التغير السكاني الذي تعرض له سكان المدينة منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وعلى مكونات النمو السكاني من زيادة طبيعية وصافي هجرة.
- ب- دراسة توزيع السكان وكثافتهم داخل المدينة، ومعرفة بعض خصائص التركيب النوعي والعمرى والديني للسكان.
- ج- استشراف الحجم المتوقع لسكان القدس حتى عام 2020م.
- ت- بيان حجم الاستعمار الاستيطاني اليهودي في القدس وأبعاده المستقبلية.

منهجية البحث:

نظراً لأهمية موضوع الدراسة وتشعبه، اتبع الباحث عدة مناهج بهدف فهم الأوضاع والخصائص الديموغرافية للسكان في مدينة القدس، وما سيقرب عليها من تحولات ديموغرافية مستقبلية، حيث تم توظيف المنهج التاريخي لتتبع تطور الظاهرة السكانية، والمنهج الأصولي لدراسة الظاهرة وتحليلها من كافة جوانبها الديموغرافية. وعززت الدراسة بالأساليب الكمية والإحصائية والكارتوجرافية وإنشاء الخرائط باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

مصادر البيانات الإحصائية:

نظراً لأن «إسرائيل» تمنع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من العمل في منطقة شرقي القدس تحول دون توفير بيانات ديموغرافية تفصيلية عن سكان المدينة، فإن الدراسة تعتمد على المصادر الإحصائية الإسرائيلية والأجنبية التالية:

أ- كتب القدس الإحصائية السنوية الصادرة عن معهد القدس للدراسات الإسرائيلية Jerusalem
.Institute for Israel Studies

ب- الكتب الإحصائية السنوية لـ «إسرائيل» الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء Central Bureau
.of Statistics

ج- الإحصاءات السنوية عن الاستعمار الاستيطاني في القدس والصادرة عن مؤسسة الشرق الأوسط
للسلام .Foundation for Middle East Peace

أولاً: الملامح الجغرافية لمدينة القدس

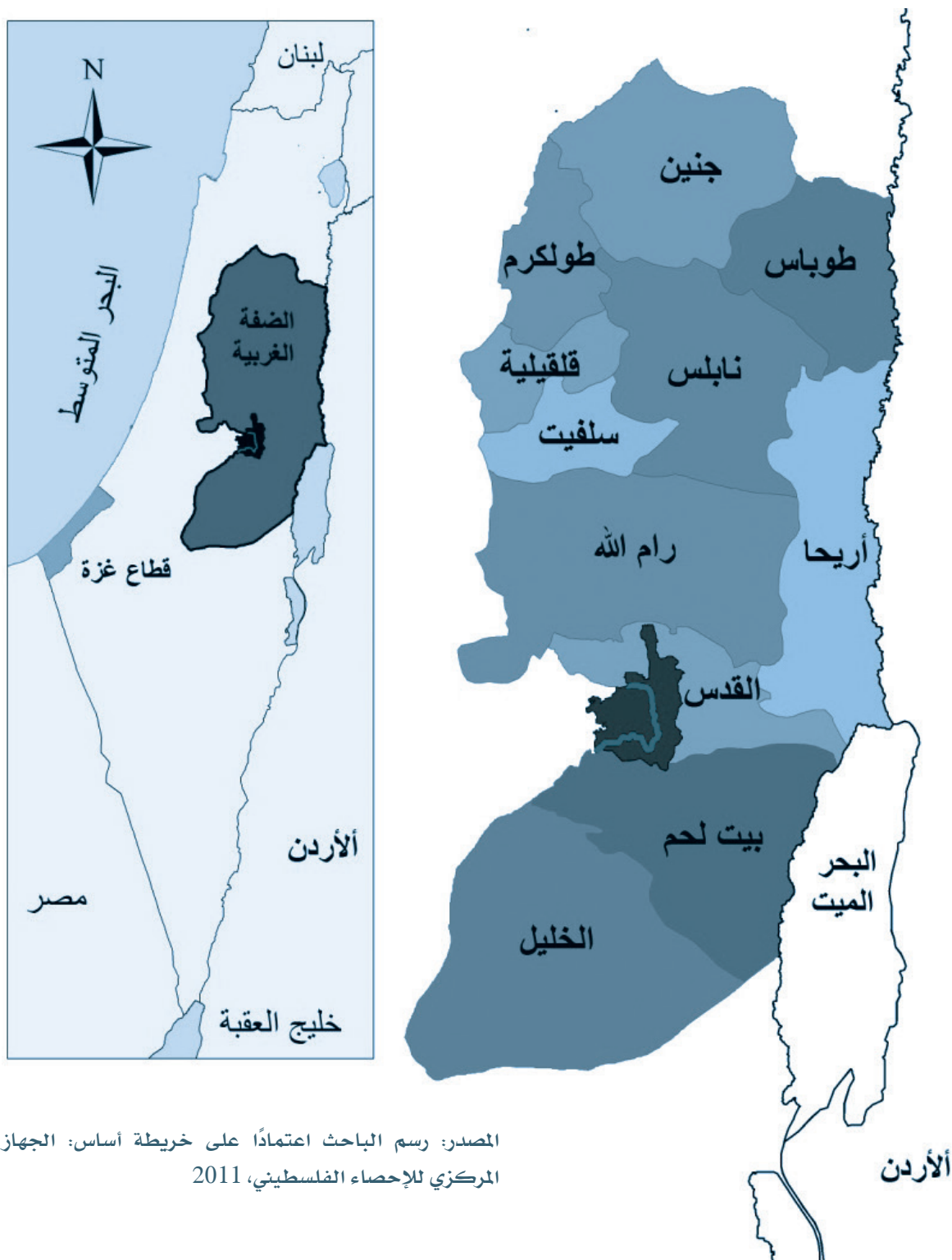
تقع مدينة القدس عند تقاطع درجة طول (13° 35') شرقاً، ودرجة عرض (52° 31') شمالاً، وتبعد المدينة عن الساحل الشرقي للبحر المتوسط بنحو (55) كم، وعن البحر الميت من جهة الغرب بنحو (22) كم. ويحدها من الجنوب محافظة بيت لحم، ومن الشمال محافظة رام الله كما يتضح من الخريطة (1). ومن ناحية ثانية نشأت مدينة القدس فوق هضبة غير مستوية السطح، ويتراوح ارتفاعها بين 640 و740 متراً فوق مستوى سطح البحر (خريطة 2)، ويتخللها عددٌ من القمم الجبلية من الشمال إلى الجنوب وهي: جبل المشارف (المشهد - الصوانة، سكوبس) ويبلغ ارتفاعه نحو 914 متراً (3,000 قدم)، ويبدأ من شمال شعفاط وينتهي بجبل الزيتون شرق العيسوية، وجبل الزيتون (الطور) ويقع جنوب جبل المشارف وارتفاعه 826 متراً (2,710 قدم)، وجبل المكبر (الثوري) ويبلغ ارتفاعه نحو 795 متراً (2,608 قدم)، وجبل صهيون ويبلغ ارتفاعه نحو 744 متر (2,440 قدم)، ويقع إلى الجنوب الغربي من البلدة القديمة في سلوان، وتتكون مدينة القدس من:

أ- القدس (القدس القديمة)

وتشمل المناطق التي أصبحت تحت الحكم الأردني منذ عام 1949م والتي عُرفت منذ ذلك التاريخ بشرقى القدس. وتتكون هذه المنطقة من البلدة القديمة التي تبلغ مساحتها نحو 901 دونم، وهي مبنية على أربعة جبال هي: موريا في الجنوب الشرقي المقام عليه الحرم القدسي الشريف (خريطة 3)، وصهيون¹ في الجنوب الغربي، وأكرا في الشمال الغربي، وبزيتا في الشمال الشرقي. بالإضافة إلى الأحياء التي بناها المسلمون خارج السور في العهد العثماني. ولقد احتفظت «إسرائيل» في شرقي القدس بجيب سياسي (Enclave) بموجب اتفاقية جبل سكوبس².

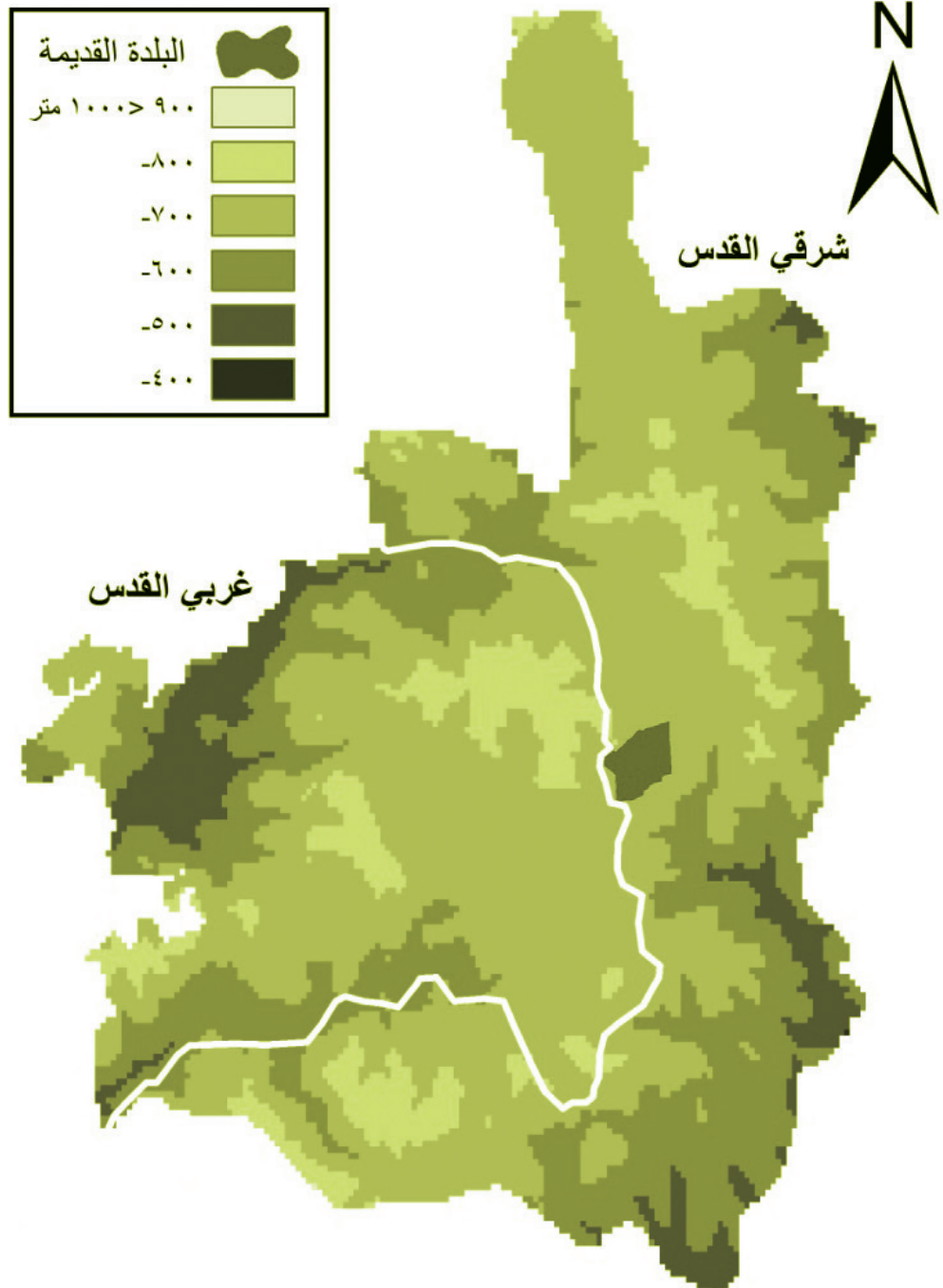
1 صهيون كلمة كنعانية معناها «تل أو مرتفع أو قمة». للمزيد راجع: عبد الحميد، 2001 ص 145.
2 تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 8 تموز/يوليو 1948 بين الأردن و«إسرائيل» قبل التوصل لاتفاقية الهدنة، ونصت هذه الاتفاقية على إعلان منطقة جبل سكوبس منطقة منزوعة السلاح، وتعيين الحدود بين مستشفى هداسا والجامعة العبرية من جهة وأوغوستا فكتوريا (مستشفى المطلع) وقرية العيسوية من جهة أخرى. وكان يتم تزويد هذا الجيب بالمؤن والأفراد تحت إشراف الأمم المتحدة حتى عام 1967. للمزيد حول الاتفاقية أنظر: 1974-1947: 2-Israel Ministry of Foreign Affairs, Volumes 1.

خريطة (1): الموقع الجغرافي لمدينة القدس بقسميها الشرقي والغربي



المصدر: رسم الباحث اعتماداً على خريطة أساس: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011

خريطة (2): البلدة القديمة وعلاقتها بتضاريس مدينة القدس



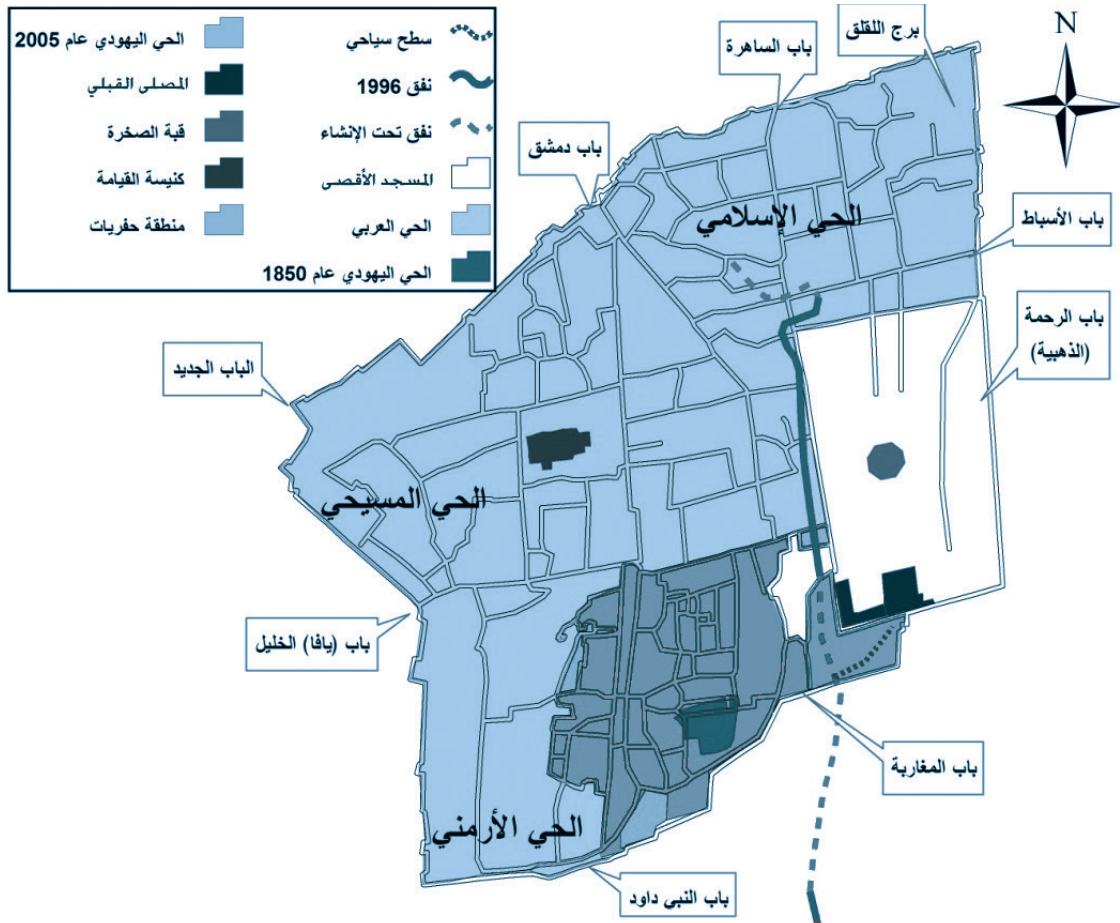
المصدر: تم إنشاء الخريطة بالاعتماد على نموذج الارتفاع الرقمي من القمر الصناعي

The Shuttle Radar Topography Mission (SRTM3)

ب- غربي القدس أو ما أسمته «إسرائيل» (القدس الجديدة):

وتضم الأحياء اليهودية التي أقيمت في الجزء الشمالي الغربي والغربي من المدينة في ظل الانتداب البريطاني، وأصبحت ضمن حدود بلدية القدس عام 1946م لكي تستوعب جزءاً مهماً من الهجرات اليهودية المتتالية إلى فلسطين آنذاك.

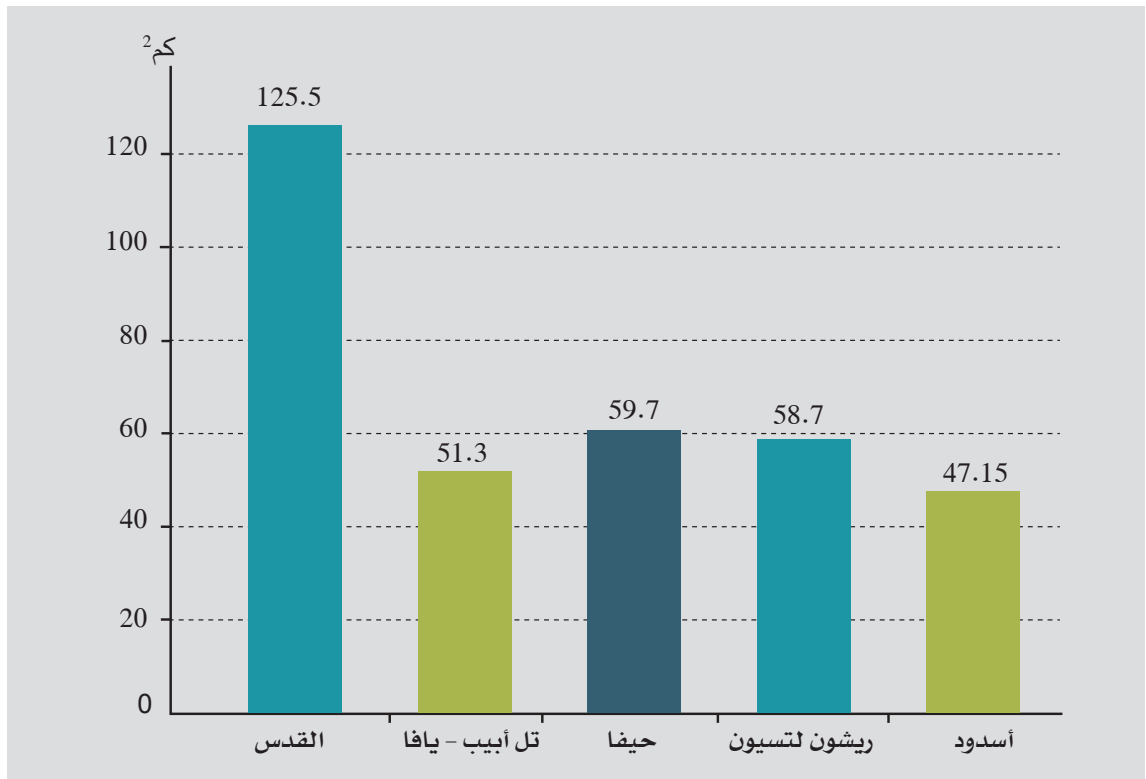
خريطة (3): البلدة القديمة حسب الأحياء والبوابات والأماكن المقدسة



المصدر: خريطة الأساس من مصطفى، 1997 ص77.

ثانيًا: حجم السكان في مدينة القدس

بعد احتلال «إسرائيل» للقدس عام 1967م، ولتحقيق إستراتيجية «أرض أكبر وسكان عرب أقل» تم توسيع حدود البلدية لتضم أراضي 28 من القرى والمدن العربية بدون سكانها العرب، ونتيجةً لذلك أخذت الحدود وضعًا غريبًا، فمرة تسير مع خطوط التسوية الطبوغرافية ومرة أخرى مع الشوارع... وبالتالي أخرجت من مجال الضم ضواحي مأهولة بالعرب مثل أبو ديس والعيزرية، وأخذ شمالي القدس شكلاً طولانيًا بارزًا وذلك بهدف إدخال مطار «عطروت» [قلنديا] في مجال المدينة (سعيد، 2010 ص 614-615). وهكذا زادت مساحة البلدية في غربي القدس من (33.5 كم²) في عام 1952م، إلى (38.1 كم²) عام 1964م، ثم قفزت إلى (108 كم²) في عام 1967م بسبب الضم الإسرائيلي غير الشرعي للقدس القديمة (الشاطر الشرقي) لما سبق أن سيطرت عليه منذ عام 1948م، ثم توسعت المدينة في اتجاه الغرب لتصبح (123 كم²)، ثم وصلت إلى (126.4 كم²) في عام 1993م. ثم عدل مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي المساحة إلى (125.2 كم²) في عام 2008م، ونتيجة لهذا التمدد في حدود البلدية، أصبحت القدس أكبر المدن التي تقع تحت نفوذ المجالس البلدية مساحةً مقارنة مع المدن الكبرى الأخرى في «إسرائيل» كما يتضح من الشكل أدناه.

شكل (1): مساحة مدينة القدس المحتلة بالكم² مقارنة مع المدن الكبرى في «إسرائيل»

وعلى الرغم من ذلك ظلت منطقة القدس، وفي ظل الحكم العسكري «الإسرائيلي»، تحتل المرتبة الثانية بل تكاد تكون الثالثة ديموغرافياً واقتصادياً بعد منطقتي «تل أبيب» وحيفا (يوسف، 2002 ص135). ويؤكد ذلك أن القدس من الناحية الديموغرافية كانت المدينة الثالثة من حيث حجم السكان بعد «تل أبيب» - يافا وحيفا عام 1961م، والثانية بعد «تل أبيب» - يافا في عام 1972م، على الرغم من إضافة (83,500) نسمة من العرب المقدسيين إليها بسبب الضم غير الشرعي لسكان شرقي القدس والذين يشكلون 26,6 % من جملة السكان آنذاك، وأصبحت القدس في عام 1983م المدينة الأولى من حيث حجم السكان كما يوضح الجدول (1) وشكل العرب نحو 28,55 % من جملة السكان. أما إذا تناولنا عدد سكان القدس من اليهود فقط، فإن مدينة القدس ظلت المدينة الثانية حتى عام 1983م حيث بلغ عدد سكانها اليهود 306,300 نسمة مقارنة بـ «تل أبيب» - يافا البالغ عدد سكانها من اليهود 317,800 نسمة، وأصبحت القدس المدينة الأولى في عام 1985م عندما بلغ سكانها من اليهود 327,000 نسمة، وبالتالي تراجعت «تل أبيب» - يافا إلى المرتبة الثانية بعدد 312,600 يهودي.

جدول (1): حجم سكان مدينة القدس مقارنة بسكان تل أبيب - يافا، وحيفا لسنوات مختارة

السنة	1961م	1972م	1983م
المدينة	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان
القدس	167,400	313,900	428,700
«تل أبيب» - يافا	386,100	363,800	327,300
حيفا	183,000	219,600	225,800
% عرب	1.43	26.6	28.55
% عرب	1.50	1.76	2.90
% عرب	5.19	5.65	7.71

المصدر: Central Bureau Of Statistics, 1989: PP 58 - 59 والنسب من حساب الباحث.

ومن تحليل البيانات الواردة في الجدول (2)، أصبحت مدينة القدس أكبر المدن من حيث الحجم السكاني في الأراضي التي تحتلها «إسرائيل» منذ عام 1948م (شكل 2)، حيث بلغ عدد سكانها نحو 829,900 نسمة في عام 2013م، وهي بذلك الحجم تزيد مرة تقريباً عن حجم سكان «تل أبيب» - يافا ثاني أكبر المدن، وتشكل وحدها نحو 10.2 % من جملة سكان «إسرائيل» في عام 2013م. ومن ناحية ثانية سجلت القدس أعلى معدل نمو¹ سكاني سنوي خلال الفترة 2000-2013م بلغت 1.79 % تليها

1 تم حساب معدل النمو السنوي للسكان حسب الاشتقاق الموضح أدناه من معادلة التغير الأسّي Exponential Change

$$r = \frac{\left(\frac{2}{1} \right)^{\frac{1}{n}} - 1}{1}$$

حيث إن : 1 = عدد السكان في السنة السابقة، 2 = عدد السكان في السنة اللاحقة، ن = الفترة الزمنية الفاصلة بين أعداد السكان.
ه = القوة الأسية التي يرفع إليها معدل النمو والزمن ومقاديرها ثابتة = 2,71828، وقيمة لوغاريتم هذا الرقم 0,4343 تقريباً، عن: Shryock and Siegel, 1980 P.412

مدينة «أسدود» التي زادت بنسبة 1.67%، واقتربت النسبة من المعدل السنوي العام لسكان «إسرائيل»، والذي بلغ نحو 1.88% خلال الفترة ذاتها.

جدول (2): حجم سكان القدس ومعدل النمو والكثافة مقارنة مع المدن الكبرى في «إسرائيل» عامي 2000-2013م

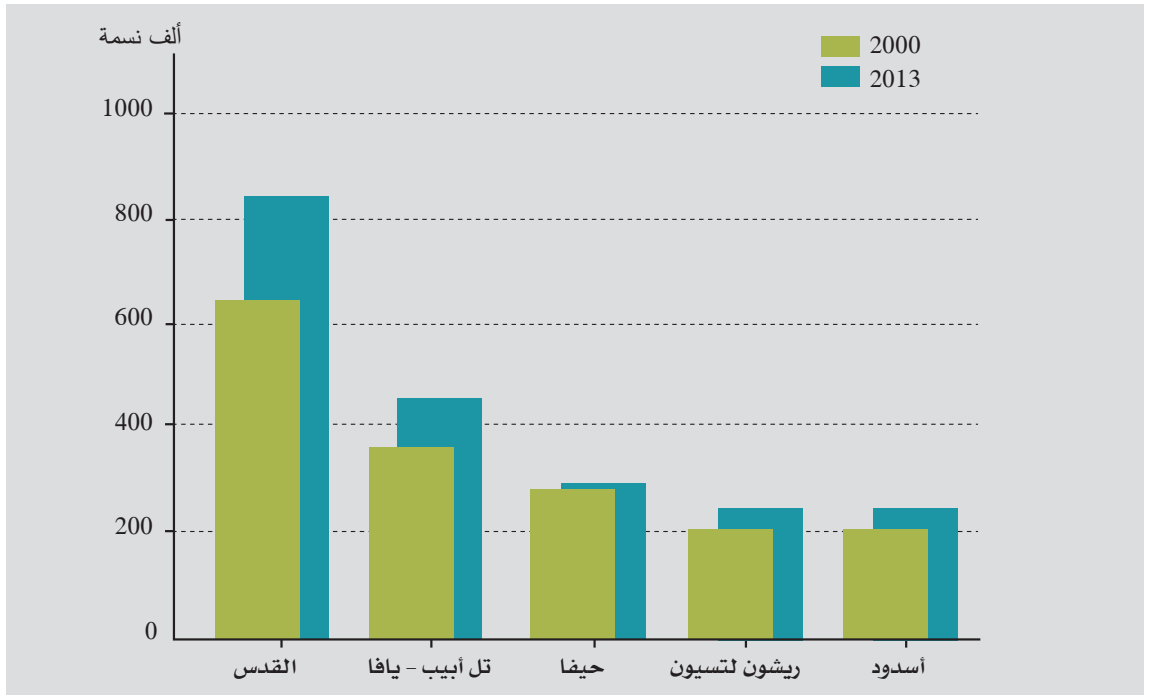
العمر الوسيط 2013	معدل النمو السنوي %	الكثافة 2013 نسمة/كم ²	% من سكان "إسرائيل" 2010	عدد السكان في عام		الدولة / المدينة
				2013 **	2000 *	
30.7	1.88	388	100.0	8,134,500	6,369,300	"إسرائيل"
24.7	1.79	6,628	10.20	829,790	657,500	القدس
35.9	1.28	8,160	5.15	418,600	354,400	"تل أبيب" - يافا
40.9	0.08	4,576	3.36	273,200	270,500	حيفا
37.1	1.24	4,047	2.92	237,600	202,200	ريشون لتيشون
32.7	1.67	4,592	2.66	216,500	174,200	أسدود

المصدر: الجدول من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات من:

46-2-44-Central Bureau of Statistics, 2001 PP 2 *

Central Bureau of Statistics, 2014, PP144 & 152 **

شكل (2): حجم سكان مدينة القدس مقارنة بسكان أكبر المدن «الإسرائيلية» عامي 2000 و2013م



ثالثاً: النمو السكاني في مدينة القدس 1849 - 2013م

يُعتبر المجتمع الفلسطيني في مدينة القدس من أكثر المجتمعات البشرية في منطقة الشرق الأوسط التي تعرضت لتغيرات ديموغرافية على مستوى التركيب القومي والديني بشكل عام، ومستوى النمو السكاني بشكل خاص، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية التي تعرضت لها المدينة في العصر الحديث. وبالتالي مر الوجود السكاني اليهودي في القدس بمراحل مختلفة بغرض تهويد المدينة والسيطرة عليها ديموغرافياً، وقد لخص روجي الخطيب تلك المراحل ما «بين التسلسل حتى عام 1917م، والتغلغل الاستعماري حتى عام 1947م، والغزو خلال 1948 - 1967م، ثم التوسع فيما بعد عام 1967م» (أبو حلو، 2002 ص92)، وبناءً عليه يمكن تقسيم مراحل النمو السكاني في مدينة القدس إلى أربع مراحل رئيسية وهي:

المرحلة الأولى: 1849-1914م.

شهدت هذه الفترة من الحكم العثماني زيادة في تسلس اليهود إلى القدس، ولمواجهة ذلك أعلنت الحكومة العثمانية القدس سنجاً مستقلاً عن ولاية الشام عام 1874م وأتبعته مباشرة للإدارة في العاصمة إسطنبول. ولقد وصف القنصل الأمريكي «ويلسون» يهود القدس في تقرير له كتبه في عام 1878م بأن «يهود القدس خاصة فقراء كسالى، ضعاف الأجسام والعقول... ويبدو أن القدس هي محطة يتلاقى فيها اليهود المتعصبون المشوهون العجائز، ليعيشوا هنا على التسول والإحسان وليقضوا بقية العمر ينوحون أمام حائط المبكى [البراق]» (الدباغ، 2002 ص48). ومن تحليل بيانات الجدول (3) يمكن استخلاص الحقائق الديموغرافية التالية على مستوى التغير والتركيب السكاني كما يلي:

أ- ارتفع حجم سكان القدس من (11,682) نسمة عام 1849م إلى نحو (43,667) نسمة عام 1911م، أي بزيادة سنوية قدرها 2.13% خلال الفترة المذكورة، إلا أن نسبة زيادة السكان حسب الديانة والقومية كانت متباينة بين العرب واليهود، إذ بلغت نسبة الزيادة السنوية عند العرب 1.53%، مقابل 3.74% عند اليهود بسبب تسلس المهاجرين اليهود للمدينة.

ب- انخفض الوزن النسبي للسكان العرب من جملة سكان المدينة من 84.7% عام 1849م إلى 58.3% عام 1911م، وفي المقابل زاد الوزن النسبي لليهود من 15.3% إلى 41.7% خلال نفس الفترة. ويرجع ذلك إلى الأحداث السياسية التي تعرضت لها فلسطين أواخر العهد العثماني واستمرار تسلس هجرة اليهود إلى المدينة.

المرحلة الثانية: 1917-1948م.

سجلت هذه المرحلة زيادة مضطردة في الهجرة المنظمة إلى القدس التي رعتها حكومة الاحتلال البريطاني (1917-1920م) ثم الانتداب البريطاني في فلسطين (1920-1948م)، حيث ارتفع عدد السكان اليهود في القدس بشكل كبير، وأقيمت أحياء جديدة خاصة لهم في غرب وشمال غرب المدينة، وفي عام 1946م تم دمج تلك الأحياء داخل حدود المدينة، ليصبح اليهود أغلبية في القدس. وطبقاً للجدول (3) يمكن استنتاج الحقائق الديموغرافية التالية:

أ- ارتفع عدد سكان القدس العرب خلال الفترة (1922 - 1945م) من (28,600) نسمة إلى (65,100) نسمة، أي بنسبة زيادة سنوية قدرها 3,58%، بينما ارتفع عدد اليهود بشكل مفاجئ من (33,900) نسمة إلى (99,300) نسمة، أي بنسبة نمو سنوي بلغت 4.67%، وذلك بسبب موجات الهجرة اليهودية المنظمة والمتتالية إلى فلسطين والقدس.

ب- أظهر تركيب السكان حسب الديانة والقومية «انقلاباً ديموغرافياً» كما يتضح من الشكل (3)، حيث تساوى عدد السكان العرب واليهود في المدينة مع دخول فلسطين رسمياً تحت سلطة الانتداب البريطاني عام 1920م، ثم تحولت الأغلبية العربية إلى أقلية بمرور الزمن لصالح أغلبية استعمارية استيطانية يهودية وافدة من الخارج بدعم من بريطانيا العظمى آنذاك. ويظهر ذلك من خلال انخفاض الوزن النسبي للسكان العرب من 45.8% عام 1922م - عام التعداد الأول في فلسطين- إلى 39.6% في عام 1945م، وفي المقابل زاد الوزن النسبي لليهود من 54.2% إلى 60.4% خلال نفس الفترة من جملة السكان. ويعتبر «طنطيش» (2003 ص 228) هذه المرحلة بأنها أولى مراحل تهويد المدينة المقدسة قبل إعلان قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين.

المرحلة الثالثة: 1948-1967م.

وهي مرحلة الغزو المسلح لفلسطين من قبل العصابات اليهودية مما أدى إلى تجزئة البلاد وقيام دولة الاحتلال على 77.7% من أراضي فلسطين، وتقسيم القدس إلى قسم شرقي وآخر غربي الذي أدى إلى النتائج الديموغرافية التالية:

أ- خلال الفترة (1945 - 1967م)، ارتفع عدد سكان القدس العرب ارتفاعاً طفيفاً من (65,100) نسمة إلى (68,600) نسمة، أي بنسبة نمو سنوي بلغت نحو 0.24% فقط بسبب ما تعرضت له المدينة من هجمات يهودية خلال حرب 1948م، وفي المقابل زاد عدد اليهود وآخرون بشكل حاد من (99,300) نسمة إلى (197,700) نسمة، أي بنسبة زيادة سنوية قدرها 3.13%، ويرجع سبب الزيادة الكبيرة لليهود في القدس خلال هذه المرحلة إلى استمرار تدفق موجات الهجرة اليهودية إلى المدينة التي أعقبت احتلال فلسطين وغربي القدس وقيام دولة الاحتلال «الإسرائيلي».

ب- استمر الوزن النسبي للسكان العرب من جملة سكان المدينة في الانخفاض من 39.6% عام 1945م إلى 25.8% عام 1967م، وفي المقابل زاد الوزن النسبي لليهود وآخرون من 60.4% إلى 74.2% خلال نفس الفترة.

المرحلة الرابعة: 1967-2013م.

وهي المرحلة التي بدأت عام 1967م ولا زالت مستمرة نتيجةً للاحتلال "الإسرائيلي" الكامل للأراضي الفلسطينية خلال حرب الخامس من حزيران/يونيو، وتتسم هذه المرحلة بالتوسع وتبني سياسات وإجراءات «إسرائيلية» لتهويد المدينة المحتلة. وتحليل بيانات جدول (3) يمكن استخلاص النتائج التالية:

أ- ارتفع عدد سكان القدس العرب خلال الفترة (1967 - 2013م) من (68,600) نسمة عام 1967م إلى (307,540) نسمة عام 2013م، أي بنسبة زيادة سنوية قدرها 3.26%، بينما ارتفع عدد اليهود وآخرون من (197,700) نسمة إلى (522,250) نسمة خلال الفترة نفسها، أي بنسبة زيادة سنوية قدرها 2.11%، ويعزى سبب ارتفاع نسبة النمو السكاني عند العرب في هذه الفترة إلى ضم شرق القدس بسكانها العرب إلى غرب القدس والذين يتميزون بارتفاع الزيادة الطبيعية مقارنة باليهود.

ب- بلغت نسبة الزيادة السنوية للسكان العرب خلال الفترة (1967-1995م) نحو 3.48%، بينما بلغت نسبة الزيادة السنوية لليهود وآخرون نحو 2.70% فقط. وخلال الفترة (1995-2013م) - فترة مفاوضات التسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال - استمرت نسبة الزيادة السنوية عند كل من العرب واليهود في الانخفاض وإن كانت بنسب متفاوتة، حيث زاد السكان العرب بنسبة زيادة سنوية قدرها 2.92% مقابل نسبة 1.2% عند اليهود وآخرون. ويدل ذلك على التراجع في معدلات الزيادة الطبيعية عند العرب واليهود وإلى تراجع الهجرة اليهودية إلى القدس والتي أصبحت سالبة كما سيتم توضيحه لاحقاً.

جدول (3): تطور حجم السكان العرب الفلسطينيين واليهود وآخرون في مدينة القدس خلال الفترة (1849-2013م).

السنة	عدد السكان			نسبة السكان (%)		نسبة الزيادة السنوية (%)	
	عرب* فلسطينيون	يهود وآخرون**	الجملة	عرب فلسطينيون	يهود وآخرون	عرب فلسطينيون	يهود وآخرون
1849	9,892	1,790	11,682	84.7	15.3	---	---
1872	10,578	3,780	14,358	73.7	26.3	0.31	3.25
1886	14,354	7,105	21,459	66.9	33.1	2.18	4.51
1911	25,477	18,190	43,667	58.3	41.7	2.30	3.76
1922	28,600	33,900	62,500	45.8	54.2	1.05	5.66
1931	39,300	53,600	92,900	42.3	57.7	3.53	5.10
1945	65,100	99,300	164,400	39.6	60.4	3.60	4.40
1967	68,600	197,700	266,300	25.8	74.2	0.24	3.13
1983	122,400	306,300	428,700	28.5	71.5	3.62	2.74
1990	146,300	378,200	524,500	27.9	72.1	2.55	3.01
1995	181,800	420,900	602,700	30.16	69.84	4.34	2.14
2000	208,700	448,800	657,500	31.7	68.3	2.76	1.28
2005	244,687	475,146	719,833	34.0	66.0	3.18	1.14
2010	283,743	504,112	787,855	36.0	64.0	2.96	1.18
2013	307,540	522,250	829,790	37.1	62.9	2.68	1.18

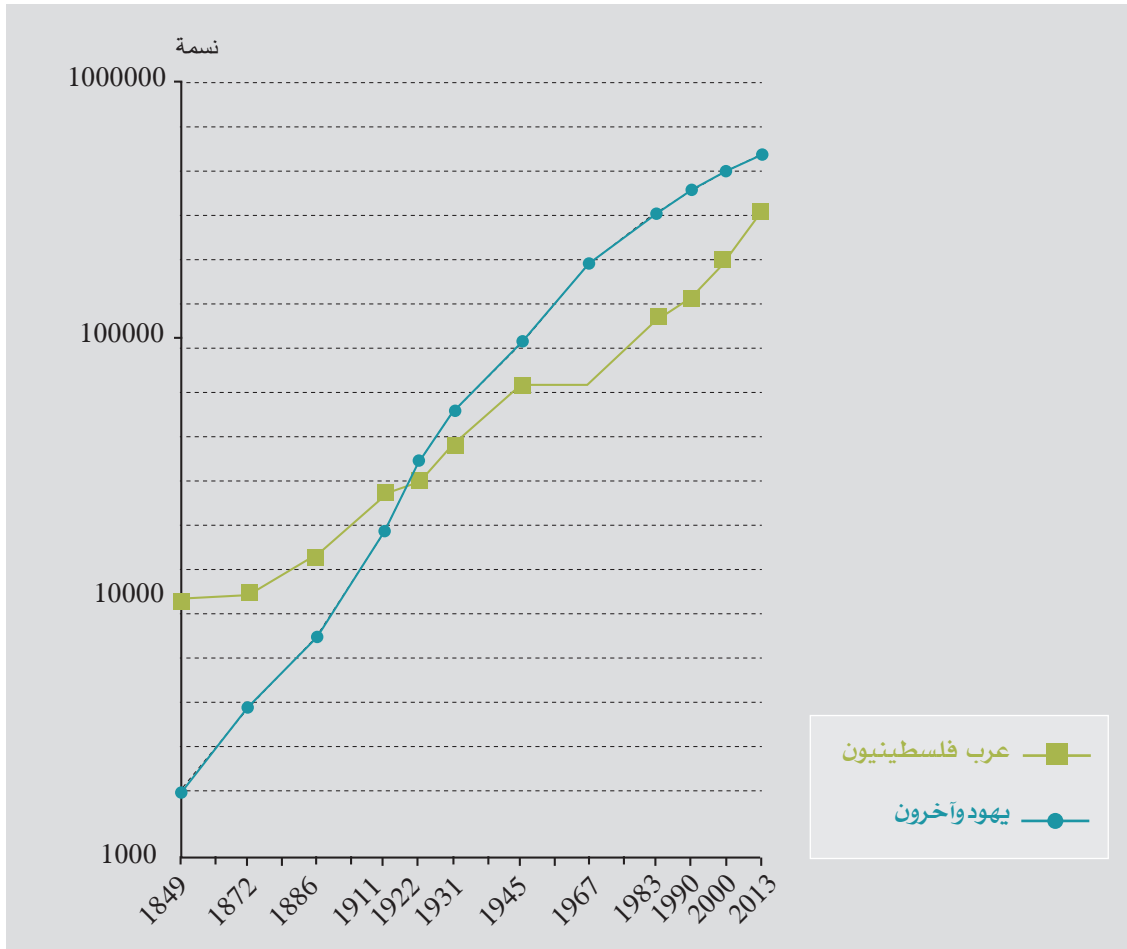
المصدر: السنوات 1849-1911 من: مصطفى، 1997 ص 36 ، والسنوات 1992-2010 مشتقة ومحسوبة من: Jerusalem Institute for Israel Studies, 2004 , 2012 & 2015, Tables III/1 & III/9 respectively Central Bureau of Statistics, 2009 P.130

❖ عرب فلسطينيون يشمل كل من المسلمين والمسيحيين العرب
❖ اليهود وآخرون: تشمل اليهود والمسيحيين غير العرب والأفراد الغير مصنّفين حسب الديانة.

ت- سجل تركيب السكان حسب الديانة والقومية والميزان الديموغرافي تحولاً ديموغرافياً لصالح العرب كما يتضح من الجدول (3)، فبينما كانت نسبة العرب 25.8% من جملة سكان المدينة عام 1967م، ارتفعت تدريجياً إلى 31.7% عام 2000م، حتى وصلت إلى 37.1% عام 2013م، وفي المقابل

تراجعت نسبة اليهود وآخرون في القدس من 74.2% من جملة السكان إلى نحو 68.3% ثم إلى 62.9% خلال نفس الفترة. ونتيجةً لهذا الاتجاه في زيادة نسبة العرب في القدس تسعى سلطات الاحتلال إلى تقليص نسبة العرب إلى أقل من 30% من جملة السكان بل إن هناك محاولات لتقليص النسبة إلى 12% من خلال إخراج أحياء عربيّة بكاملها خارج نفوذ بلدية القدس.

شكل (3): تطور عدد السكان الفلسطينيين واليهود وآخرون في مدينة القدس خلال الفترة 1849-2013م.



رابعًا: مكونات النمو السكاني

يتوقف نمو السكان في أي مجتمع على عاملين رئيسيين هما: الزيادة الطبيعية، وصافي الهجرة. وبناءً عليه سوف تركز الدراسة على تحديد أثر العاملين في نمو سكان مدينة القدس.

1- معدلات الزيادة الطبيعية

تُعد معدلات الزيادة الطبيعية المكون الأساسي لنمو وتغير السكان في أي مجتمع خلال فترة زمنية معينة. ويُشير الجدول (4) إلى البيانات الحيوية المتعلقة بمعدلات المواليد والوفيات الخام والزيادة الطبيعية لمدينة القدس خلال الفترة (1994-2013م)، والتي تساعد في استخلاص الحقائق الحيوية التالية:

أ- يتباين معدل المواليد الخام للسكان العرب بين (26.2) و(36.5) في الألف، بينما يتراوح المعدل عند اليهود وآخرون بين (24.1) و(28.2) في الألف، مما يعني أن معدلات المواليد الخام عند العرب أعلى منها عند اليهود وآخرون بشكل عام، وأدى ذلك إلى تعديل الميزان الديموغرافي مما أدى إلى ارتفاع تدريجي للوزن النسبي للسكان العرب في القدس، والذي وصل إلى 37.1% من جملة السكان عام 2013م (انظر جدول 3).

ب- بلغ متوسط معدل المواليد الخام عند السكان العرب نحو 31.7 في الألف، مقابل 26.0 في الألف عند اليهود وآخرون خلال الفترة المذكورة أعلاه.

ت- أظهرت معدلات المواليد الخام خلال الفترة (2000-2013م) انخفاضاً واضحاً عند السكان العرب، حيث انخفضت من 34.1 في الألف عام 2000م إلى نحو 26.2 في الألف عام 2010م، بينما سجلت معدلات المواليد ارتفاعاً ملحوظاً عند اليهود وآخرون، حيث ارتفع المعدل المذكور من 24.6 في الألف إلى 28.2 في الألف خلال نفس الفترة، وذلك بسبب ارتفاع نسبة اليهود المتدينين من سكان القدس والذين يشجعون الإنجاب، وفي المقابل يميل السكان العرب إلى خفض مستويات الخصوبة بسبب زيادة نسبة الفقر بينهم وارتفاع تكاليف الحياة في القدس.

ث- سجل السكان العرب معدلات وفيات خام أقل من المعدلات المسجلة عند اليهود وآخرون، حيث بلغ متوسط معدل الوفيات الخام عند العرب نحو 2.9 في الألف خلال الفترة 1994-2013م مقابل 5.6 في الألف عند اليهود وآخرون خلال نفس الفترة. ويرجع هذا التباين في ارتفاع معدل الوفيات عند اليهود وآخرون عن العرب إلى اختلاف تركيب السكان حسب فئات العمر، وخاصة فئة كبار السن (65+) سنة بصفتها الأكثر عرضة لخطر الوفاة بسبب أمراض الشيخوخة، حيث بلغت النسبة عند

العرب 4% من جملة السكان العرب وعند اليهود وآخرون 11.4%، وأن النسبة لفئة العمر (75+) سنة بلغت عند العرب 1.4% وعند اليهود وآخرون 5.7% من جملة سكان كل منهما في عام 2013م، هذا بالإضافة إلى الوفيات الإسرائيلية بسبب المقاومة والعمليات الاستشهادية التي تركزت في مدينة القدس خلال انتفاضة الأقصى التي اندلعت في سبتمبر 2000م.

ج- يتأثر معدل الوفيات الخام بمعدل وفيات الأطفال الرضع حيث تشير الإحصاءات إلى أن معدل وفيات الأطفال الرضع عند اليهود وآخرون قد انخفض من 7.5 في الألف عام 1994م إلى 2.9 في الألف للفترة (2011-2013م)، وفي المقابل انخفض المعدل عند العرب المقدسيين من 11.5 في الألف إلى 5.9 في الألف للفترة ذاتها. ويُعزى بقاء معدل وفيات الأطفال الرضع عند العرب مرتفعاً مقارنة باليهود وآخرون إلى التشوهات والعيوب الخلقية الوراثية الناتجة عن ارتفاع نسبة الزواج الداخلي بين فلسطينيي القدس العرب بسبب القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على الإقامة والجنسية، إضافةً للتمييز في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والصحية بحق المقدسيين العرب.

ح- تراوحت معدلات الزيادة الطبيعية عند العرب بين 33.4 في الألف عام 1999م، و 23.7 في الألف عام 2013م، بينما تراوحت عند اليهود وآخرون بين 17.9 في الألف عام 1999م إلى 23.1 في الألف عام 2013م (انظر الشكل 4).

جدول (4): معدلات الزيادة الطبيعية للسكان العرب الفلسطينيين والمستعمرين اليهود وآخرون في القدس خلال الفترة (2000-2013م).

السنة	عرب فلسطينيون			يهود وآخرون		
	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل الزيادة الطبيعية	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل الزيادة الطبيعية
1994	34,7	3,5	31,2	26,4	6,9	19,5
1996	34,6	3,0	31,6	25,7	6,6	19,1
1997	33,1	3,0	30,1	25,3	7,0	18,2
1998	33,4	3,1	30,3	25,1	6,7	18,4
1999	36,5	3,1	33,4	24,9	7,0	17,9
2000	34,1	3,2	30,9	24,6	5,3	19,3
2001	34,0	2,9	31,1	24,1	5,1	19,0
2002	31,8	2,9	28,9	24,7	5,3	19,4
2003	32,5	3,1	29,4	25,2	5,4	19,8

19,4	5,2	24,6	32,6	2,6	35,2	2004
19,4	5,4	24,8	27,5	2,7	30,2	2005
20,3	5,1	25,4	27,2	2,8	30,0	2006
20,9	5,1	26,0	27,6	2,7	30,3	2007
21,6	4,9	26,5	27,3	2,6	29,9	2008
22,3	5,1	27,4	27,4	2,7	30,1	2009
23,1	5,1	28,2	27,1	2,5	29,6	2010
22,4	5,2	27,6	25,3	2,7	28,0	2011
23,1	5,4	28,5	24,9	2,7	27,6	2012
23,1	5,1	28,2	23,7	2,5	26,2	2013

المصدر: محسوب من:

السنوات 1994-1999: Table III/1 & Tables IV/1 & IV/2 Jerusalem Institute for Israel Studies, 2004,

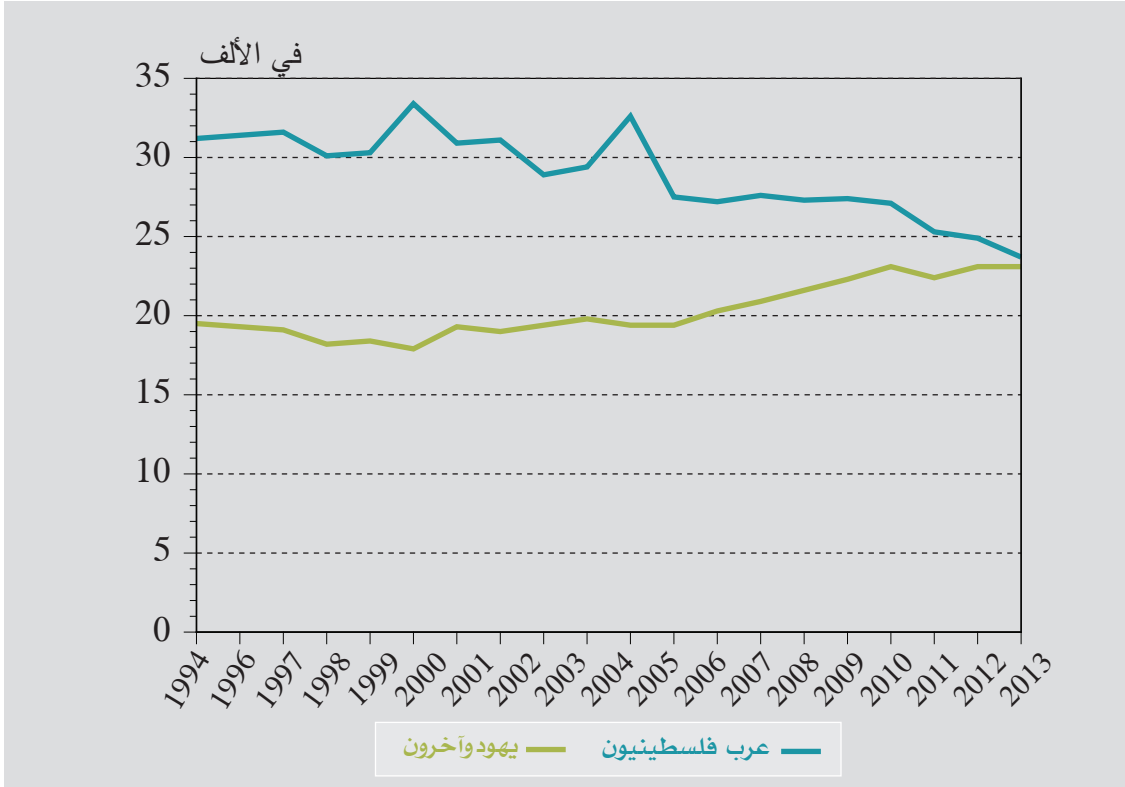
السنوات 2000-2010: Tables IV/1 & IV/2 Jerusalem Institute for Israel Studies, 2012,

Jerusalem Institute for Israel Studies, 2012, 2013, 2014 & 2015 Tables IV/1 & IV/2

خ- على الرغم من الهبوط الواضح في معدلات الزيادة الطبيعية عند العرب من 31.2 في الألف عام 1994م إلى 23.7 في الألف عام 2013م، وارتفاعها التدريجي عند اليهود وآخرون من 19.5 في الألف إلى 23.1 في الألف خلال نفس الفترة، إلا أن متوسط الزيادة الطبيعية عند السكان العرب سجل 28.8 في الألف خلال الفترة 1994-2013م، مقابل زيادة طبيعية أقل عند اليهود وآخرون بلغ متوسطها نحو 20.3 في الألف فقط.

ومن خلال التحليل السابق يمكن الاستنتاج بأن الزيادة الطبيعية العالية هي المسؤولة عن النمو السكاني المرتفع عند العرب الفلسطينيين على الرغم من المؤشرات المقلقة في السنوات الأخيرة مقارنة مع اليهود وآخرون.

شكل (4): تطور معدلات الزيادة الطبيعية عند الفلسطينيين واليهود في القدس خلال الفترة (1994-2013م).



2- صافي الهجرة:

يعتبر صافي الهجرة المصدر الثاني للنمو والتغير السكاني في أي مجتمع، وصافي الهجرة هو عبارة عن الفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة. وقد أثرت الهجرة بنوعيتها الدولي والداخلي على الأوضاع الديموغرافية في مدينة القدس على النحو التالي:

أ- الهجرة الدولية:

تشكل الهجرة الدولية الوافدة إلى «إسرائيل» أحد المكونات الأساسية في الإستراتيجية الديموغرافية لدولة الاحتلال، ولهذا تبذل «إسرائيل» والوكالات اليهودية المختصة جهوداً متواصلة لتشجيع الهجرة اليهودية إليها، بغرض الحفاظ على يهودية وصهيونية الدولة، ومن هنا يُمثل المجتمع اليهودي العالمي المزود الرئيسي بالعنصر البشري للاحتلال، ولذلك سعت الحركة الصهيونية منذ نشأتها إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين على حساب سكانها العرب الأصليين، ليجسد الانعزال الجيو- ديموغرافي لليهود العالم عن باقي الأجناس البشرية، ويعكس شخصيتهم المتميزة والمستقلة عن الشعوب الأخرى حسب إدعاءاتهم من ناحية أخرى. ففي مثل هذه الدولة سيكون بالإمكان

تأصيل عقيدة التشكل القومي والعقائدي المتميز، دون الحاجة لخوض صراع دائم ضد الذوبان. وبناءً عليه تعهدت الصهيونية بحل مشكلة التمييز اليهودي بطريقة إقليمية [مكانية]، على حساب السكان الأصليين في فلسطين، والذين وصفتهم الزعامة الصهيونية بأنهم «نفر من الإسماعيليين» الذين يمكن تجاهل وجودهم أو طردهم من المكان (لوتان، 2004: 27 ودحلان، 2007: 375).

وعلى الرغم من ذلك تُشير البيانات المتعلقة بالهجرة إلى «إسرائيل» بأنها تعاني من انخفاض عدد الراغبين من يهود العالم بالهجرة إليها لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. ففي عام 1995م، بلغ عدد المهاجرين إلى «إسرائيل» 76,361 مهاجر، وانخفض هذا العدد إلى 21,183 في عام 2005م، وإلى 18,131 في عام 2007م، ثم إلى 16,884 في عام 2013م (Central Bureau of Statistics, 2014 : 235). وعلى الرغم من ذلك التراجع، إلا أن نسبة المهاجرين الذين اختاروا الإقامة الدائمة في القدس سجلت ارتفاعاً ملحوظاً من 5.8 % عام 1995م، إلى 11.8 % في عام 2005م، ثم إلى 13.5 % في عام 2013م. وتظهر أهمية الهجرة اليهودية الدولية إلى القدس أيضاً من خلال نسبة المهاجرين من المجموع الكلي لسكان المدينة حيث تشير بيانات الفترة 1990-2013م إلى أن المهاجرين يشكلون 8.2 % من جملة سكان القدس ونحو 13 % من جملة سكانها اليهود.

ومن تحليل بيانات الجدول رقم (5)، يمكن استخلاص الحقائق الديموغرافية التالية:

- بلغ مجموع حجم الهجرة الدولية الوافدة إلى مدينة القدس نحو (67,100) مهاجر خلال الفترة (1995-2013م).
- انفرد عام 1999م بأعلى هجرة وافدة إلى القدس، بلغت (5,000) نسمة، بينما سجل عام 2008م أدنى هجرة وافدة بلغت (2,800) مهاجر.
- بلغ متوسط عدد المهاجرين خلال الفترة (1995-2013م) نحو (3,532) مهاجرًا وافدًا.
- تُشير الإحصاءات إلى أن هؤلاء المهاجرين يشكلون نسبة عالية من سكان المستعمرات الاستيطانية في القدس، والتي تبلغ نحو 20 % من سكان بيسغات زئيف، ونحو 24 % من سكان النبي يعقوب، و 13 % من سكان جيلو (Choshen, Korach & Kaufman, 2010 PP13-14).

جدول (5): صافي الهجرة وصافي حركة السكان في القدس خلال الفترة (1995-2013م).

صافي حركة السكان	هجرة دولية إلى القدس	الهجرة الداخلية من القدس وإليها			المتغير السنة
		صافي الهجرة	مغادرة	وافدة	
1,200-	4,800	6,000-	15,600	9,600	1995
1,400-	4,500	5,900-	16,400	10,500	1996
3,200-	4,300	7,500-	16,800	9,300	1997
2,200-	4,300	6,500-	16,000	9,500	1998
3,000-	5,000	8,000-	18,000	10,000	1999
4,000-	4,300	8,300-	17,100	8,800	2000
2,500-	3,400	5,900-	16,000	10,100	2001
3,700-	3,000	6,700-	16,400	9,700	2002
2,100-	3,000	5,100-	13,300	8,200	2003
3,800-	2,900	6,700-	18,100	11,400	2004
2,700-	3,100	5,800-	16,200	10,400	2005
3,200-	3,200	6,400-	17,300	10,900	2006
3,200-	3,200	6,400-	17,600	11,200	2007
2,200-	2,800	5,000-	17,400	12,400	2008
4,100-	3,000	7,100-	18,800	11,700	2009
3,800-	3,400	7,200-	18,300	11,100	2010
4,400-	3,000	7,400-	17,800	10,400	2011
5,800-	2,900	8,700-	19,200	10,500	2012
4,400-	3,000	7,400-	17,900	10,500	2013
60,900-	67,100	128,000-	324,200	196,200	مج 2013-1995

المصدر: مشتق من: Jerusalem Institute for Israel Studies, 2008 & 2012, Tables III/8 & III/7 respectively

وصافي الهجرة وصافي حركة السكان من حساب الباحث.

ملاحظة هامة: الأرقام مقربة إلى أقرب (100) حسب المصادر الإحصائية الرسمية، والبيانات تتعلق بجميع السكان بغض النظر عن القومية أو الديانة.

- أما من حيث القارات المرسله للهجرة الدولية الوافدة إلى «إسرائيل» ومن ثم اختيار القدس كمكان إقامة أولي خلال الفترة (2000-2013م)، يمكن استخلاص الحقائق التالية من الجدول رقم (6):
- إن غالبية الهجرة الوافدة إلى القدس تأتي من قارات أوروبا والأمريكيتين اللاتي ساهمن بنحو 92.3 % من حجم الهجرة الدولية الوافدة إلى القدس، بينما ساهمت باقي القارات بنسب ضئيلة بلغت 4.1 % من آسيا، ونحو 2.4 % من أفريقيا، و1.2 % من الأوقيانوسيا فقط (جدول 6).
 - ساهمت خمس دول بنحو 72.9 % من جملة الهجرة الدولية الوافدة للمدينة وهي: الولايات المتحدة (28.2 %)، فرنسا (18.3 %)، روسيا (12.2 %)، أوكرانيا (7.6 %)، والمملكة المتحدة (6.6 %).
 - لم تتجاوز نسبة اليهود السوفيت الذين اختاروا الإقامة في القدس 7 % خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين الذي شهد انهيار منظومة الدول الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي لأن أغليبيتهم يهود علمانيين، وانتقلت النسبة الأكبر للوافدين من الولايات المتحدة وفرنسا منذ مطلع القرن الواحد والعشرين.
 - بلغ مجموع الهجرة الدولية إلى القدس 44,200 مهاجر خلال الفترة 2000-2013م (جدول 5)، بينما أقام منهم في القدس بشكل أولي 35,172 (جدول 6)، أي أن هناك (9,028) مهاجر يمثلون نحو (20.4 %) قد انتقلوا للإقامة في مدن وبلدات «إسرائيلية» أخرى.
 - منذ مطلع القرن الواحد والعشرين شكلت نسبة المهاجرين القادمين من الولايات المتحدة وغرب أوروبا الأغلبية العظمى، إذ بلغت النسبة نحو 81.1 % في عام 2000م من جملة الهجرة الدولية الوافدة، ثم ارتفعت النسبة إلى 84.5 % عام 2013م (جدول 6).
 - أصبحت القدس تحتل المكانة الأولى كمكان إقامة أولي للهجرة الوافدة منذ عام 2002م إذ استأثرت بنسبة 7.8 % من المهاجرين البالغ عددهم 33,570 مهاجر وافد، ثم ارتفعت النسبة إلى 13.5 % عام 2013م من مجموع الهجرة الوافدة التي بلغت 16,884 نسمة.

جدول (6): عدد المهاجرين الذين اختاروا الإقامة الأولية في القدس حسب القارة الوافدين منها (2000-2013م).

السنة	آسيا	أفريقيا	أوروبا	الأمريكتين	الأوقيانوسيا	المجموع	% من أوروبا والولايات المتحدة
2000	292	105	2,507	726	30	3,660	81.1
2001	216	59	1,840	783	36	2,934	79.9
2002	149	57	1,369	1,030	22	2,627	76.3
2003	117	126	1,291	939	20	2,493	79.0
2004	91	66	1,103	1,056	20	2,336	79.3
2005	98	55	12,788	1,041	29	2,501	80.6
2006	68	51	1,271	1,087	25	2,502	82.6
2007	86	34	1,215	1,087	26	1,448	81.7
2008	59	58	1,000	941	53	2,111	80.2
2009	49	54	1,060	1,108	34	2,305	80.7
2010	71	68	1,195	1,172	41	2,547	80.6
2011	52	47	1,149	996	27	2,272	85.6
2012	51	24	1,131	933	23	2,162	83.9
2013	62	39	1,289	855	30	2,275	84.5
مج مطلق	1,461	843	18,698	13,754	416	35,172	
النسبة المئوية	4.1	2.4	53.2	39.1	1.2	100.0	

المصدر محسوب من:

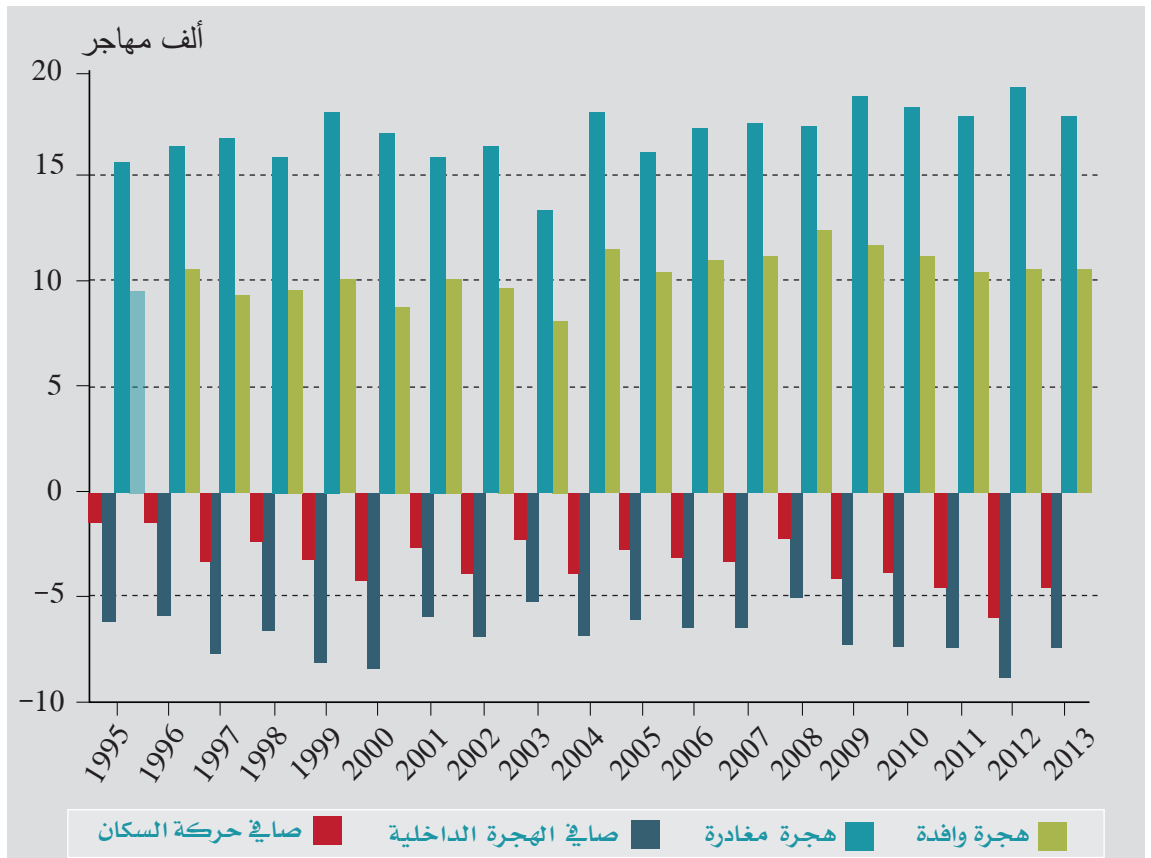
Jerusalem Institute for Israel Studies, 2008, 2012 & 2015, Tables V/17 & V/18 respectively

ب- الهجرة الداخلية:

تتناول دراسة الهجرة الداخلية حركة المهاجرين من مدينة القدس نحو المراكز العمرانية الأخرى داخل دولة الاحتلال، وتهدف الدراسة إلى التعرف على صافي الهجرة وأثرها على نمو السكان، وبالعودة إلى بيانات الجدول (5) والشكل (5) يمكن ملاحظة ما يلي:

- بلغ حجم الهجرة الوافدة إلى مدينة القدس خلال الفترة (1995-2013م) نحو (196,200) وافد وبمتوسط سنوي قدره (10,326) وافد تقريباً، وفي المقابل بلغ حجم الهجرة المغادرة من القدس إلى المراكز العمرانية الأخرى (324,200) نسمة بمتوسط سنوي (17,063) مغادر.
 - سجلت الهجرة الداخلية إلى القدس مؤشرات سالبة خلال الفترة (1995-2013م)، عند متوسط سنوي قدره (- 6,737) نسمة، وبالتالي كان مجموع صافي الهجرة الداخلية سالباً (- 128,000) مهاجر.
 - لم تتمكن الهجرة الدولية الوافدة التي بلغت (67,100) من تعويض صافي الهجرة الداخلية السالبة خلال الفترة 1995-2013م، وبالتالي ظل صافي حركة السكان سالباً، وسجل ما مجموعه (- 60,900) مهاجر (انظر شكل 5).
 - سجل عام 2003 أقل حركة لهجرة السكان الوافدة والمغادرة على حدٍ سواء. وفي المقابل سجل عام 2012 أكبر صافي حركة سكان سالبة بلغت - 5,200 مغادر.
- ويرجع سبب ميزان الهجرة السالب إلى ضعف ومحدودية موارد المدينة الاقتصادية ومحدودية فرص التشغيل والاستيعاب داخل المدينة المقدسة.

شكل (5): صافي الهجرة الداخلية وصافي حركة السكان لمدينة القدس للفترة 1995-2013م



أما من حيث حجم الهجرة الداخلية المغادرة وتصنيفها حسب فئات العمر كما يظهر من الجدول (7)، فإنها تتميز بالحقائق التالية:

- بلغت نسبة صغار السن (صفر- 14) سنة نحو 27.4 % في عام 1995م، ثم ارتفعت النسبة بشكل طفيف لتبلغ 28.5% في عام 2013م من جملة الهجرة المغادرة للمدينة.
 - تمثل نسبة البالغون (15-64) سنة أعلى نسبة من المغادرين للمدينة، إذ تراوحت نسبتهم بين 67.2 % عام 2000م إلى 71.4 % عام 2009م.
 - سجلت نسبة الشباب المبكر (20-44) سنة من فئة البالغين أعلى نسبة من المغادرين للمدينة، حيث بلغت 53.8 % في عام 1995م، ثم وصلت إلى 56.6 % في عام 2013م مما دفع سلطات الاحتلال إلى تبني خطة للتنمية الاقتصادية في المدينة في عام 2012م تُسمى بـ (خطة ماروم للتنمية الاقتصادية) بهدف خلق فرص عمل وتقليص الهجرة المغادرة للمدينة لاسيما من فئة الشباب.
 - تمثل نسبة كبار السن (+65) سنة نسبة بسيطة من جملة المغادرين للمدينة التي بلغت 4.9 % في عام 1995م ثم انخفضت إلى 3.6 % في عام 2013م.
- تشكل نسبة المغادرين اليهود ما بين 96-97 % من حجم الهجرة المغادرة للمدينة والنسبة الباقية من المصنفين غير يهود وغالبيتهم من المسيحيين.

جدول (7): حجم الهجرة المغادرة من القدس نحو المراكز العمرانية الأخرى حسب فئات العمر (1995 - 2013م).

كبار سن 65 +	مجموع البالغين	البالغون (15-64)				صغار سن (0-14)	مج الهجرة المغادرة	المتغير السنة
		64-45	44-30	29-20	19-15			
4.9	67.7	8.5	21.2	32.6	5.4	27.4	14,479	1995
4.4	68.5	8.5	20.6	34.1	5.3	27.1	15,425	1996
3.4	69.0	8.1	22.7	32.8	5.4	27.6	16,822	1997
2.4	70.7	7.7	22.2	34.7	6.1	26.9	16,008	1998
2.6	68.2	7.0	55.4		5.8	29.1	18,011	1999
2.6	68.2	6.4	56.5		5.3	29.2	17,058	2000
3.1	71.0	7.2	19.1	38.3	6.4	25.9	16,352	2002
3.2	70.4	7.6	19.4	37.2	6.2	26.4	13,257	2003
3.8	70.6	7.5	19.4	37.8	5.9	25.6	18,083	2004

3.8	70.3	8.3	20.5	36.1	5.4	25.9	16,202	2005
3.7	70.7	8.6	21.0	35.8	5.3	25.6	17,263	2006
3.8	70.3	8.6	21.2	35.1	5.4	25.9	17,598	2007
3.9	70.6	8.6	21.9	35.1	5.0	25.5	17,357	2008
3.8	71.4	8.1	21.8	36.6	4.9	24.8	18,788	2009
3.5	69.1	8.1	21.4	35.1	4.5	27.4	18,325	2010
3.8	67.4	7.0	20.8	35.4	4.2	28.8	17,758	2011
4.1	67.5	7.4	20.4	35.5	4.2	28.4	19,200	2012
3.6	67.9	6.7	21.0	35.6	4.6	28.5	17,930	2013

المصدر: النسب من حساب الباحث استناداً إلى: Jerusalem Institute for Israel Studies, 2015, Table V/8. ملاحظة مهمة: مجموع الهجرة الدولية المغادرة لعامي 1995 و1996 تخص اليهود فقط.

خامساً: الحجم المتوقع لسكان القدس حتى عام 2020م

يتضح من الجدول (7) أن مدينة القدس ستستمر في النمو السكاني حتى تصل إلى نحو 950 ألف نسمة بحلول عام 2020م، إذا استمر التطور الديموغرافي على النحو المسجل في العقدين الأخيرين. وبناءً على سيستمر الميزان الديموغرافي في التغير، بحيث يستمر ارتفاع نسبة السكان العرب من جملة سكان المدينة إلى 37.8% عام 2015م، ثم إلى 38.8% بحلول عام 2020م، وفي المقابل ستنخفض نسبة اليهود إلى 62.2% عام 2015، ثم إلى 61.2% في عام 2020م (انظر الشكل 6).

جدول (7): حجم سكان القدس المتوقع حسب القومية حتى عام 2020م

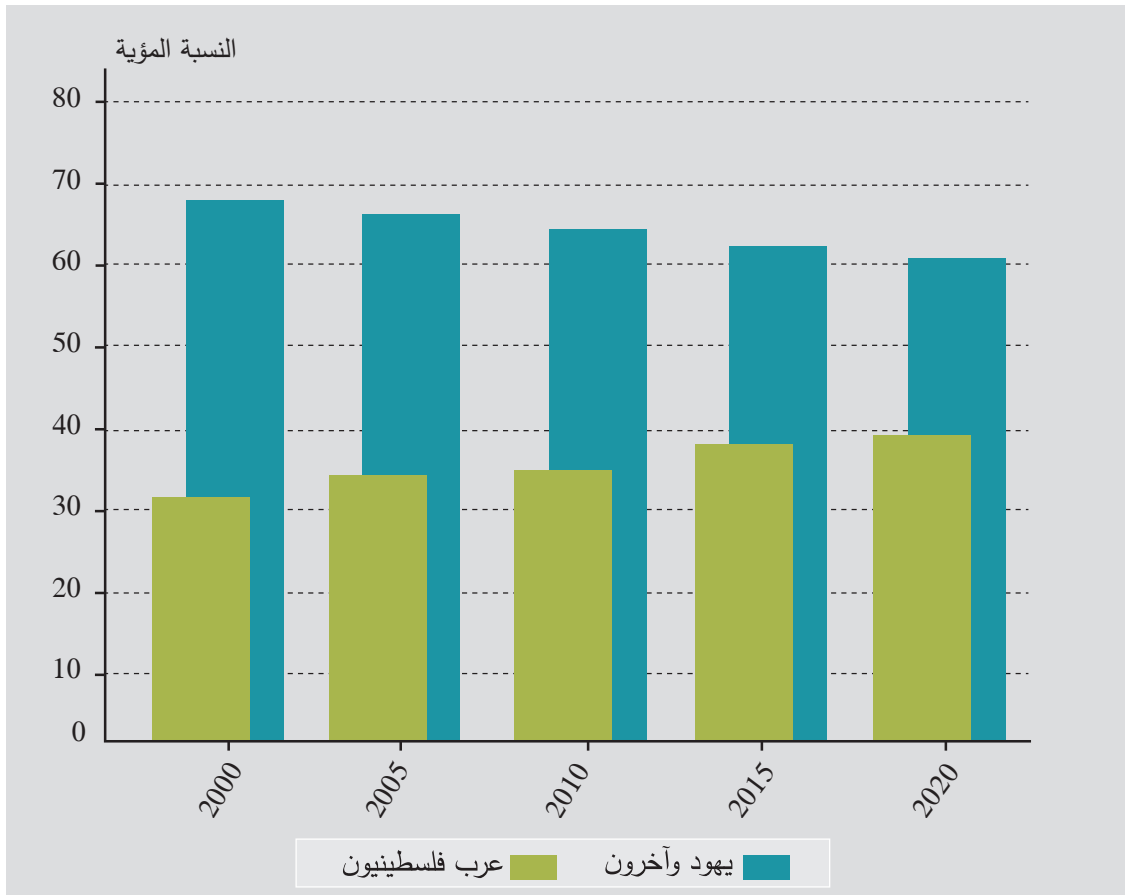
السنة	عدد السكان			نسبة السكان	
	العرب	اليهود وآخرون	الجملة	العرب	اليهود وآخرون
2000	208,700	448,800	657,500	31.7	68.3
2005	244,800	475,100	719,900	34.0	66.0
2010	281,800	514,800	796,600	35.4	64.6
2015	334,500	549,500	884,000	37.8	62.2
2020	371,700	587,200	958,900	38.8	61.2

المصدر: Jerusalem Institute for Israel Studies, 2008, Tables III/1 & III/5 والنسب من حساب الباحث.

ونتيجةً لزيادة الوزن النسبي للسكان العرب الفلسطينيين في مدينة القدس، وسياسات الفصل العنصري والتمييز الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، أقدمت سلطات الاحتلال على تبني المخطط الهيكلي «القدس 2000 - 2020» والذي يهدف إلى زيادة نسبة السكان اليهود ويحول دون تجاوز نسبة السكان العرب نسبة 30 % من جملة السكان، بل إن هناك مخططات لخفض النسبة إلى 12 % من جملة السكان بعد استكمال بناء جدار الفصل وعزل بعض التجمعات العربيّة خارج حدود المدينة.

ويؤكد مارجلت (2011: 20) بأن «التعبير الأكثر وضوحاً لذلك التمييز، هو الوضع المدني والقانوني للفلسطينيين في الشطر الشرقي من القدس، فهو أدنى مكانة من وضع اليهود الذين يعيشون في المدينة نفسها- فالفلسطينيون هم مجرد مقيمين، بينما اليهود هم مواطنون. من الواضح أنهم - أي الفلسطينيون - أدنى مكانة، وبالتالي فإن المناطق التي يعيشون فيها تعتبر مناطق من الدرجة الثانية. وبما أنهم بمكانة أقل، فالمناطق التي يعيشون فيها تنال خدمات بلدية أقل من المناطق اليهودية، وبالتالي فإن الجزء المخصص لشرقي القدس في ميزانية البلدية يصل لـ 12 % فقط من ميزانية المدينة، بينما يُشكل الفلسطينيون 35 % من جميع سكان المدينة».

شكل (6): النسب المتوقعة لسكان القدس العرب واليهود وآخرين حتى عام 2020م



سادساً: توزيع السكان وكثافتهم

بلغ عدد سكان القدس عام 2013م نحو (829,790) نسمة، موزعين بين أحياء المدينة المختلفة الغربية والشرقية. ويتباين توزيع السكان داخل البلدة القديمة حسب الحي السكني، حيث يتضح من الجدول (8) والخريطة (4) أن أغلبية سكان البلدة القديمة تركزوا في الحي الإسلامي ونسبة 74.7 % من جملة السكان، بينما سكن الحيين المسيحي والأرمني نحو 11.8 %، و6.0 % لكل منهما على التوالي، والحي اليهودي 7.5 % فقط من جملة السكان.

جدول (8): توزيع السكان وكثافتهم في أحياء البلدة القديمة من القدس عامي 2000-2013م

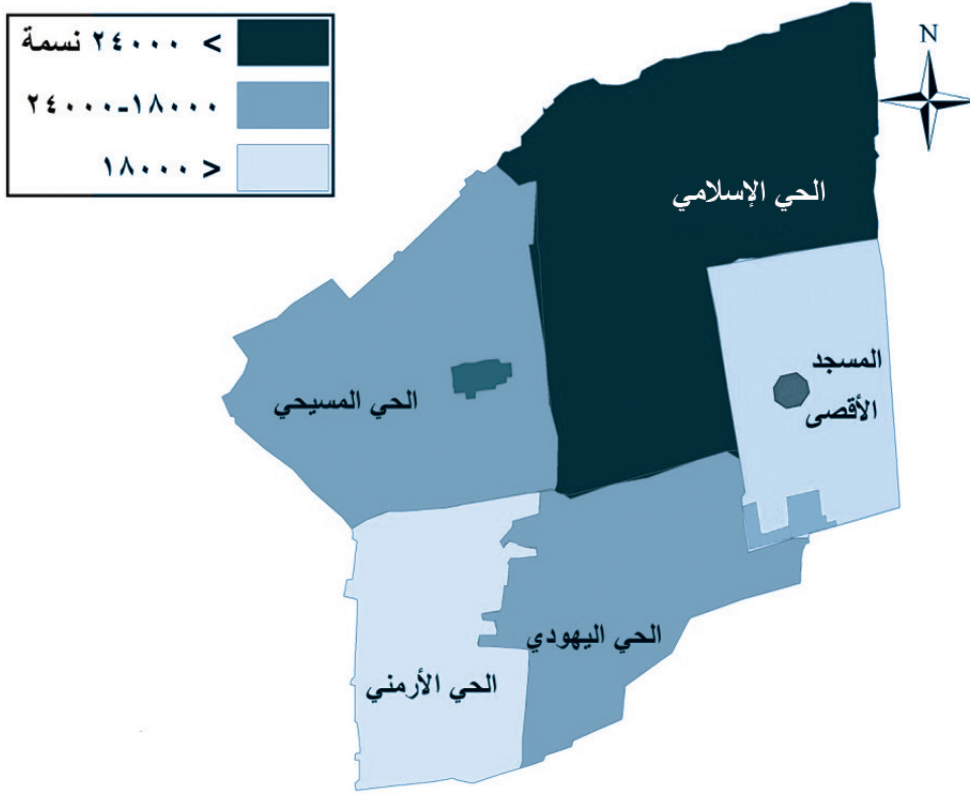
الحي	المساحة كم ²	عدد السكان 2000*	عدد السكان 2013**	% السكان 2013	الكثافة/كم ² 2013	% تغير سنوي	العمر الوسيط
المسيحي	0.192	5,200	4,450	11.8	23,177	-1.20	31.0
الأرمني	0.126	2,400	2,260	6.0	17,937	-0.46	27.0
اليهودي	0.122	2,300	2,820	7.5	23,115	+1.57	23.0
الإسلامي	0.461	23,700	28,180	74.7	61,128	+1.33	23.0
المجموع	0.901	33,600	37,710	100.0	41,854	+0.89	

المصدر: الجدول من حساب الباحث من: * 8 / III Table , Jerusalem Institute for Israel Studies, 2004
 ** 13 / III Table , Jerusalem Institute for Israeli Studies, 2015
 والتغير النسبي والكثافة من حساب الباحث (الكيلومتر المربع = 1000 دونم).

ومن ناحية ثانية، ترتفع كثافة السكان في القدس مقارنة مع المدن الإسرائيلية الأخرى إذ تحتل القدس المرتبة الثانية بعد «تل أبيب» - يافا من حيث الكثافة، حيث بلغت الكثافة في القدس عام 2013م نحو 6,628 نسمة/كم² مقارنة مع 8,160 نسمة/كم² في «تل أبيب» - يافا (راجع جدول 2). وفي المقابل فإن الكثافة الحسابية في غربي القدس قد بلغت نحو 5,882 نسمة/كم² مقارنة مع 6,019 نسمة/كم² في شرقي القدس بدون البلدة القديمة، وتنفرد البلدة القديمة بالكثافة السكانية شديدة الارتفاع التي بلغت 41,854 نسمة/كم² أي أكثر من سبعة أضعاف شرقي القدس وغربيها. ويرجع سبب ذلك إلى صغر المساحة وقدم الاستيطان.

وكما يمكن حسابه من الجدول (8)، فإن كثافة السكان داخل البلدة القديمة متباينة حسب الحي حيث يعاني الحي الإسلامي من كثافة عالية جداً بلغت 61,128 نسمة/كم²، أي أكثر من ثلاثة أمثال الكثافة في الحي الأرمني، وأكثر من مرتين ونصف كثافة السكان في الحي المسيحي والحي اليهودي.

خريطة (4): كثافة السكان حسب أحياء البلدة القديمة من مدينة القدس في عام 2013م



سابعًا: تركيب السكان

تقتصر دراسة تركيب السكان في مدينة القدس على متغيرات النوع والعمر والدين؛ لما لذلك من أهمية ودلالات ديموغرافية، باعتبارها من أهم العناصر التي تساعد في تفسير الظروف التي يمر بها السكان مثل عمليات الهجرة: الوافدة والمغادرة، وتتبع اتجاهات المواليد والوفيات، وخاصة تلك الناجمة عن الحروب والصراعات الداخلية، وبيان أثر ذلك على نمو السكان في القدس.

1- تركيب السكان حسب النوع:

يُقصد به تصنيف المجتمع السكاني إلى ذكور وإناث وقياس العلاقة النسبية بينهما، وفقًا لمؤشرات ديموغرافية مختلفة. ويعد مقياس «النسبة النوعية» أكثر المقاييس استخدامًا لبيان الموازنة بين النوعين في السكان، ويتم الحصول عليها من خلال قسمة عدد الذكور الكلي على عدد الإناث الكلي، وضرب الناتج في 100. فإذا ارتفعت النسبة النوعية دلت على زيادة عدد الذكور عن أعداد الإناث. والعكس صحيح (حزين، 2004 ص 272). ويمثل الرقم 100 دالة التوازن النسبي التام بين عدد الذكور والإناث.

وتتراوح النسبة النوعية الطبيعية بين 95 و102. فإذا قلت النسبة النوعية عن 90 أو زادت عن 105 توصف بالمتطرفة (Shryock and Siegel, 1980 P.107). وبتطبيق مؤشر النسبة النوعية على سكان مدينة القدس، بالاعتماد على بيانات الجدول (9)، يمكن استخلاص الحقائق الديموغرافية التالية:

أ- سجلت النسبة النوعية لليهود وآخرين خلال الفترة 1995-2013م انخفاضاً ملموساً عن الرقم 100، كما هو واضح في الشكل (7). وقد بلغ متوسطها 97.6%. وتميزت تلك الفترة بتأرجح نسبة النوع وتفاوتها حيث بلغت 98.9 في عام 1995م، ثم انخفضت إلى 96.8 في عام 2002م، ثم عاودت الارتفاع التدريجي لتصل إلى 98.1 في عام 2013م. ويرجع انخفاض النسبة لاستمرار الهجرة بين الذكور لخارج المدينة، كما تم توضيحه سابقاً (انظر جدول 5)، ولعدم قدرة الزيادة الطبيعية عن تعويض نزف الهجرة المغادرة للمدينة.

ب- بلغ متوسط النسبة النوعية للسكان العرب الفلسطينيين خلال الفترة 1995-2013م نحو 101.3، إذ سجل عام 1995م نسبة نوعية قدرها 98.1، ثم بدأت النسبة في الارتفاع التدريجي، فتجاوزت الرقم 100 في عام 1997م، ووصلت إلى أعلى مستوياتها، حيث بلغت 102.9 عام 2008م. ثم عاودت الانخفاض الطفيف لتصل إلى 100.2 في عام 2013م. ويرجع التفوق النوعي الطفيف للسكان العرب إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وانخفاض هجرة الذكور مقارنة باليهود وآخرين، كما اتضح من قبل (انظر جدول 4).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن هناك فروقاً واضحة في متوسط النسبة النوعية بين السكان العرب، وبين اليهود وآخرين التي بلغت 3.7% لصالح العرب. ويرجع ذلك إلى اختلاف الظروف والدوافع لدى كل مجموعة من المجموعات السكانية. فبينما يغادر اليهود المدينة بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة مثل ارتفاع معدلات البطالة والضرائب الباهظة، يتمسك العرب بالبقاء فيها؛ لدوافع وطنية ودينية وسياسية، في محاولة لمنع الاحتلال من تهويد المدينة وأسرلتها وطمس الوجود العربي، وتغيير معالمها وهويتها الإسلامية.

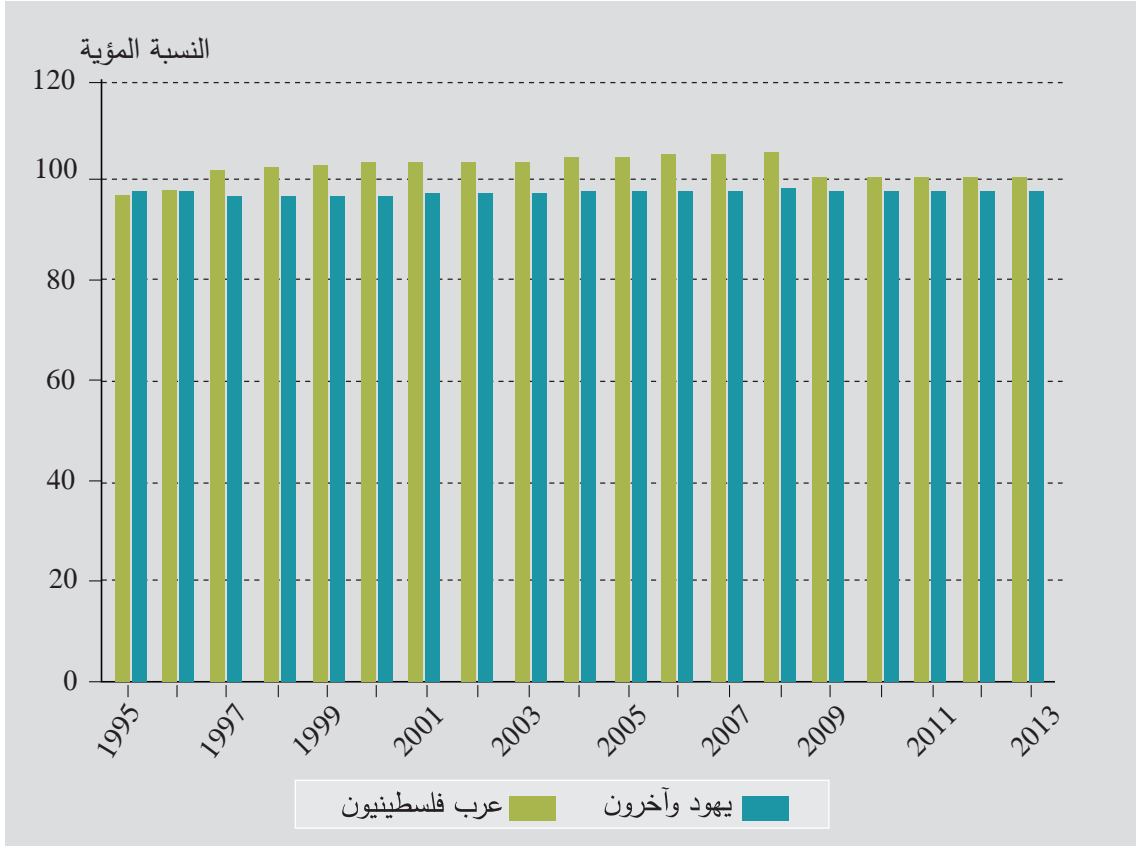
جدول (9): النسبة النوعية لسكان القدس العرب واليهود وآخرين خلال الفترة (1995-2013م)

السنة	عدد اليهود وآخرون في منتصف السنة			عدد العرب الفلسطينيين في منتصف السنة		
	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة النوع	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة النوع
1995	206,100	208,300	98.9	84,400	86,000	98.1
1996	208,500	210,600	99.0	88,400	89,300	99.0
1997	210,900	216,700	97.3	94,100	92,700	101.5
1998	212,800	218,500	97.4	97,100	95,500	101.8
1999	217,800	224,800	96.9	99,700	97,700	102.1
2000	219,900	227,000	96.9	103,600	101,400	102.2
2001	222,200	229,500	96.8	107,300	104,800	102.4
2002	224,600	232,000	96.8	110,500	108,100	102.2
2003	227,200	234,300	97.0	114,000	111,300	102.4
2004	230,100	236,800	97.2	118,000	114,900	102.7
2005	232,800	239,400	97.2	122,100	118,800	102.8
2006	235,900	242,200	97.4	126,100	122,500	102.9
2007	238,900	245,100	97.5	130,000	126,400	102.8
2008	237,600	242,400	98.0	134,200	130,400	102.9
2009	244,400	250,200	97.7	135,800	136,300	99.6
2010	247,400	253,200	97.7	139,700	140,200	99.6
2011	250,900	256,900	97.7	144,100	144,300	99.9
2012	253,900	258,900	98.1	148,200	148,100	100.1
2013	256,800	261,900	98.1	152,100	151,800	100.2

المصدر: مشتق ومحسوب من: Central Bureau of Statistics, All issues from 1996 to 2012, Tables 2.20 2014-2.11& 2013

ملاحظة مهمة: عدد الذكور والإناث هو العدد المقدر في منتصف السنة الميلادية وليس في نهايتها.

شكل (7): النسبة النوعية لسكان القدس العرب واليهود وآخرين خلال الفترة (1995-2013م).



2- تركيب السكان حسب العمر:

يقصد به تصنيف السكان حسب فئات السن على أساس نسبي أو مطلق، بحيث تُقسم الأعمار إلى فئات عمر خمسية (كما هو الحال عند إنشاء الأهرام السكانية) أو إلى فئات عمرية عريضة كصغار السن (صفر -14)، والبالغون/ الشباب (15-64)، وكبار السن/ الشيوخ (65+) بهدف معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان مثل الخصوبة والإعالة ودرجة تعمير المجتمع أو فتوته وشبابه.. الخ. وهنا ستقتصر الدراسة على تركيب السكان حسب الفئات العمرية العريضة والعمر الوسيط ونسبة الإعالة.

ومن المعروف ديموغرافياً أن المجتمع يُوصف بالمسن أو الهرم إذا تجاوزت نسبة كبار السن (10%) من جملة السكان، وبأنه «فتي» إذا قلت النسبة عن (5%)، وأنه انتقالي إذا تراوحت النسبة بين (5% وأقل من 10%). وأما العمر الوسيط¹ فهو أحد مؤشرات تصنيف المجتمعات حسب درجة التعمير أيضاً، فإن قلت قيمته عن (20) سنة دلّ ذلك على أن المجتمع «فتي» نتيجةً للزيادة الطبيعية المرتفعة، وإذا تجاوزت

1 العمر الوسيط Median Age: وهو القيمة التي يكون عندها عمر نصف السكان أكبر منها ونصفهم الآخر أصغر سناً منها. وإذا انخفضت قيمة العمر الوسيط دلّت على المجتمع الفتى Young الذي ترتفع فيه نسبة صغار السن من المجموع الكلي للسكان، أما إذا ارتفعت قيمة الوسيط دلّت على المجتمع المعمر Aging أو كبير السن Old Populations.

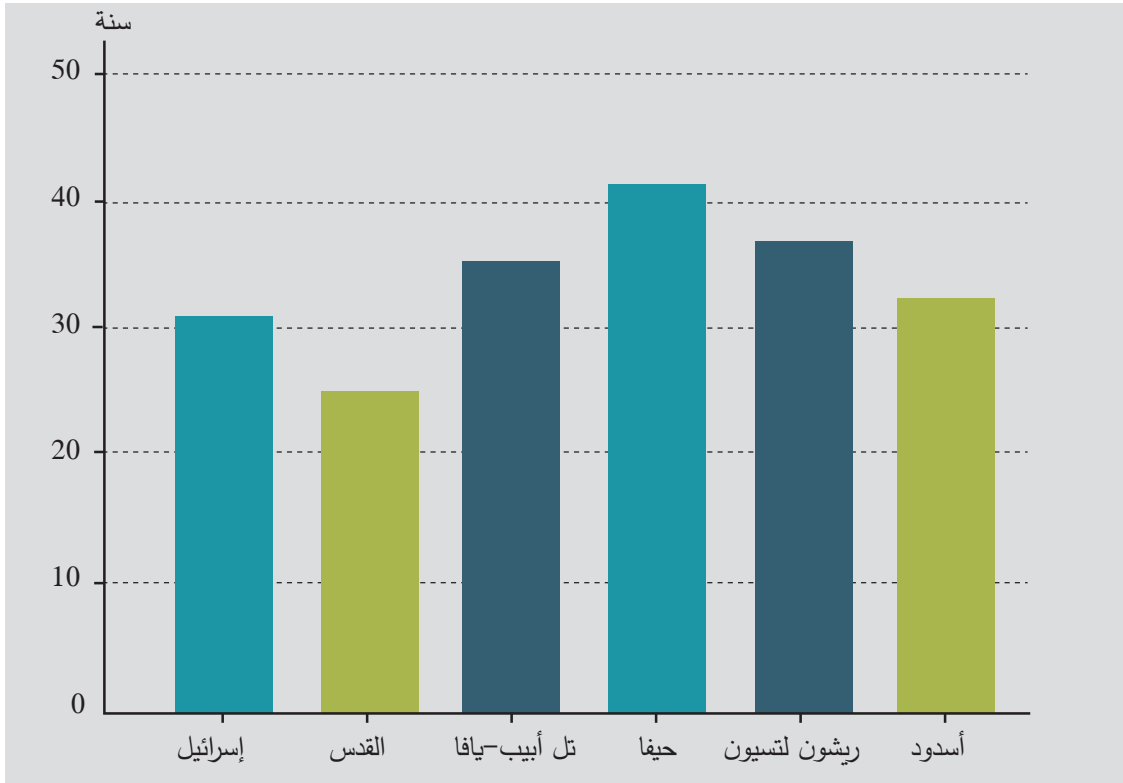
قيمته (30) سنة دل على أن المجتمع معمر أو مسن، وإذا تراوحت قيمته بين (20 وأقل من 30) سنة فهو مجتمع وسط بين الفئتين، (Shryock & Siegel, 1976 P.132).

وبالعودة إلى بيانات الجدول (2)، فإن سكان القدس يمتازون بالفتوة مقارنةً مع سكان مدن «إسرائيل» الكبرى الأكثر شيخوخةً وتعميراً، الأمر الذي يؤكد التباين الكبير في قيمة العمر الوسيط بين سكان تلك المدن. فبينما سجل العمر الوسيط في مدينة القدس أدنى قيمة بلغت نحو 24.7 سنة عام 2013م مما دل على أن مجتمع القدس انتقالي وقريب من الفتوة، تجاوز هذا العمر 30 سنة في باقي المدن الكبرى، حيث وصل إلى (40.9) سنة في حيفا، وإلى (35.9) سنة في «تل أبيب»- يافا، وإلى (37.1) سنة في ريشون ليتسيون (عيون قارة)، و (32.7) سنة في أسدود مما دل إلى أن سكان هذه المدن مسنين ومعمرين. أما العمر الوسيط لجملة سكان «إسرائيل» فقد بلغ 30.7 سنة، وبالتالي فهي دولة مسنة من الناحية الديموغرافية (شكل 8).

ويتباين أيضاً تركيب السكان حسب العمر داخل مدينة القدس نفسها حسب الديانة والقومية في عام 2013م، ومن تحليل بيانات الجدول (10) يتبين التالي:

أ- أن سكان القدس اليهود أكبر سناً من السكان العرب حيث بلغ العمر الوسيط للسكان اليهود 25.7 سنة مقابل 20.4 سنة للسكان العرب، مما يدل على أن الزيادة الطبيعية عند العرب لا زالت أعلى من مثيلتها عند اليهود كما سبق الإشارة إلى ذلك.

شكل (8): العمر الوسيط لسكان «إسرائيل» والقدس ومدن «إسرائيل» الكبرى عام 2013م.



ب- تتميز القدس عن باقي المدن الأخرى في «إسرائيل» بتركيب سكاني فتي حيث ترتفع فيها نسبة صغار السن (صفر- 14) سنة لتصل إلى 34.0% من جملة سكانها، بينما تنخفض تلك النسبة في أسدود إلى 27.1%، وفي ريشون ليتسيون (عيون قارة) إلى 20.6%، وفي كل من «تل أبيب» - يافا وحيفا نحو من 17.7%، وإلى 18.9% من جملة سكان المدينتين على التوالي في نفس العام.

ت- بلغت نسبة صغار السن عند اليهود نحو 31.7% من جملة سكان القدس اليهود، بينما ارتفعت النسبة عند العرب المقدسيين إلى 38.4% من جملة السكان العرب، مما ترك أثره على انخفاض نسبة كبار السن (الشيخوخة +65) إلى 4% عند العرب بسبب القاعدة العريضة من صغار السن والعكس عند اليهود حيث بلغت نسبة الشيخوخة 11.4%.

ث- يتباين تركيب السكان حسب العمر داخل المجتمع المسيحي، حيث يلاحظ أن نسبة الصغار عند المسيحيين العرب مقارنةً بالمسيحيين غير العرب أعلى بشكل واضح، إذ بلغت 21.9% عن المسيحيين العرب مقابل 17% عند المسيحيين غير العرب. ومن ناحية ثانية انعكس الحال بالنسبة لكبار السن، حيث ارتفعت النسبة عند المسيحيين غير العرب إلى 19.7% مقابل 13.6% للمسيحيين العرب. وأدى اختلاف التركيب العمري أيضاً إلى تباين العمر الوسيط بين المجموعتين المسيحيتين حيث بلغ 33.6 سنة عند المسيحيين العرب، ونحو 42.7 سنة عند المسيحيين غير العرب مما يصفهم بالمجتمع المسن (شكل 9).

ج- يتميز السكان المسلمون العرب بتركيب سكاني فتي، حيث بلغت نسبة صغار السن 39.1% من جملة السكان المسلمين وعمر وسيط 20.0 سنة. وفي المقابل أظهر العرب المسيحيين تركيباً عمرياً هراً أو مسناً، حيث بلغت نسبة الصغار عندهم 21.9% من جملة العرب المسيحيين، ومتوسط عمر هرم بلغ 33.6 سنة.

جدول (10): التوزيع النسبي لسكان القدس حسب الديانة والقومية وفئات العمر المُعالة، 2013م.

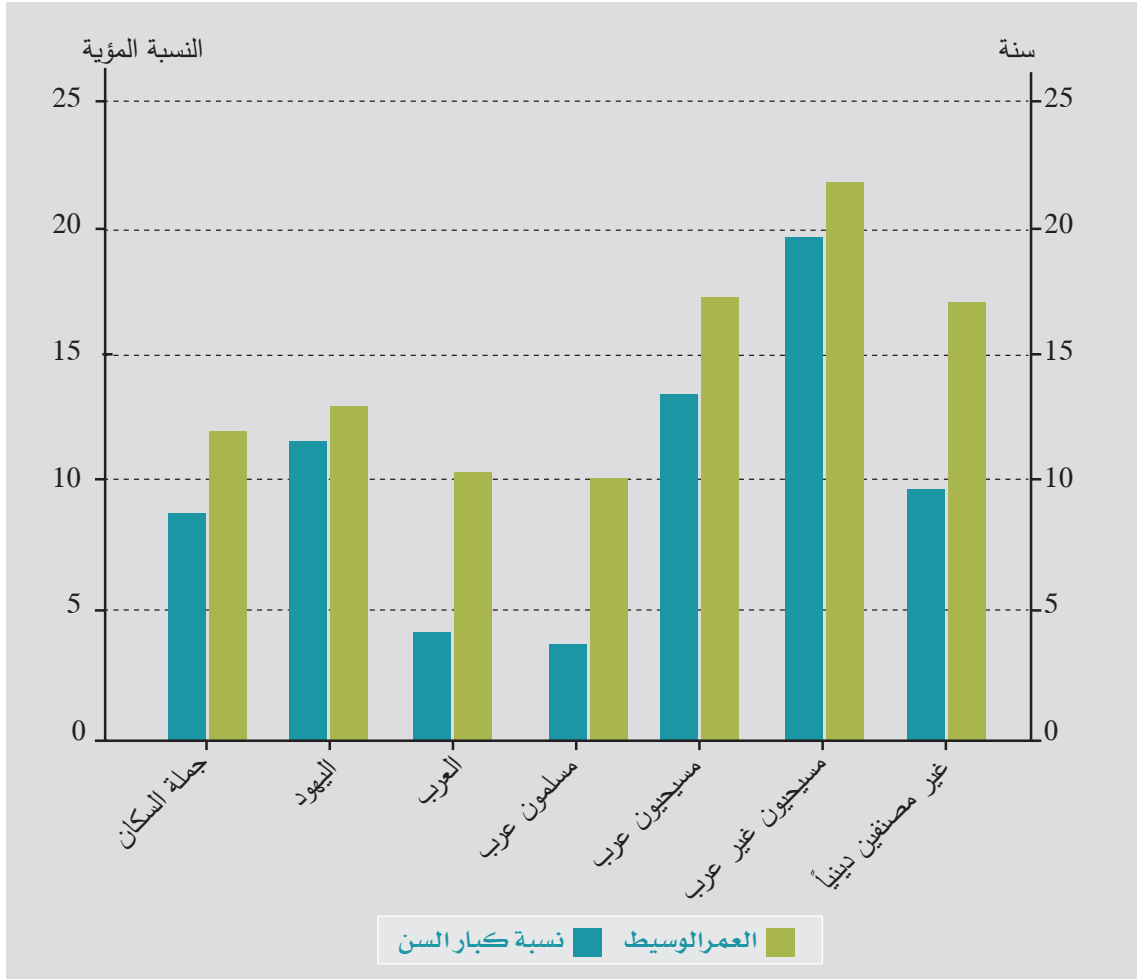
المجموعة السكانية	الفئة العمرية		نسبة الإعالة الكلية	العمر الوسيط
	% (0 - 14)	% + 65		
جملة السكان	34.0	8.7	74.5	23.7
اليهود	31.7	11.4	75.7	25.7
العرب	38.4	4.0	73.6	20.4
مسلمون عرب	39.1	3.6	74.5	20.0
مسيحيون عرب	21.9	13.6	55.3	33.6
مسيحيون غير عرب	17.0	19.7	58.0	42.7
غير مصنّفين دينياً	18.2	9.6	38.5	34.0

المصدر: مشتق ومحسوب من: Jerusalem Institute for Israel Studies, 2015, Tables III/9 & III/11 ونسب الإعالة الكلية من حساب الباحث.

ح- بدأت «إسرائيل» في استقبال مهاجرين غير يهود كما يظهر تصنيفهم تحت بند غير مصنفين دينياً، والذي ارتفع عددهم في مدينة القدس من 2,400 مهاجر عام 1995 إلى 9,640 شخص عام 2013م، من بينهم 2,500 نسمة من اللبنانيين الذين هربوا مع قوات الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000م وسكنوا في الشطر الغربي من القدس. ويلاحظ أنهم من كبار السن حيث تبلغ قيمة العمر الوسيط عندهم 34.0 سنة، ونسبة صغار السن (0-14) سنة 18.2 % (جدول 10). ويدل على ذلك ما أكدّه المختصون في «إسرائيل» بأن «أساس القوة الديموغرافية للمؤسسات اليهودية يتآكل تدريجياً على نحو ثابت، وتُظهر الاستطلاعات ليس فقط تزايداً مطرداً في «الزواج المختلط» [عند اليهود] وإنما تظهر أيضاً تراجعاً مستمراً في التأييد والاهتمام بـ «إسرائيل» في صفوف أبناء العائلات اليهودية الذين تصل أعمارهم لغاية 35 عاماً، وأن التضامن مع الدولة اليهودية ما زال ثابتاً فقط لدى من تزيد أعمارهم عن 60 عاماً. ويمكن الاستنتاج من هذه المعطيات أن العملية التي تستمد «إسرائيل» فيها القوة من «شتاتها فوق القومي» ليست مضمونة إلى الأبد (ساند، 2011: 393-394).

خ- ومن بيانات الجدول (10) يمكن أن يُلاحظ أثر التباين في تركيب السكان حسب العمر على نسبة الإعالة الكلية للسكان. حيث نجد أن أعلى نسبة إعالة للسكان كانت عند اليهود والعرب والتي بلغت 75.7 %، ونحو 73.6 % على التوالي بسبب ارتفاع الخصوبة عند المجموعتين، مما يدل ذلك على ارتفاع الخصوبة عند المجموعتين والتي يوضحها ارتفاع نسبة صغار السن. وفي المقابل كانت أدنى نسب للإعالة عند الأشخاص غير المصنفين دينياً التي بلغت 38.5 %، وعند المسيحيين غير العرب والمسيحيين العرب بسبب انخفاض الخصوبة الكلية للمرأة المسيحية.

شكل (9): العمر الوسيط ونسبة كبار السن لسكان القدس حسب الديانة والقومية عام 2013م.



3- تصنيف السكان حسب الدين:

من خلال تحليل بيانات الجدول (11) الذي يبين تصنيف السكان حسب الديانة في مدينة القدس في عامي 1995م و2013م، يمكن تسجيل الحقائق التالية:

أ- يُشكل اليهود أغلبية سكان القدس حيث بلغت نسبتهم عام 2013م نحو 61.4% من جملة السكان، وفي المقابل بلغت نسبة المسلمين 35.6%، ونسبة المسيحيين العرب وغير العرب 1.8% تقريباً، مع وجود نحو 1.2% غير مصنفين دينياً (شكل 10).

ب- انخفضت نسبة سكان المدينة اليهود من 69.9% عام 1995م إلى 61.4% في عام 2013م، بينما ارتفعت نسبة المسلمين من 27.5% إلى 35.6% خلال نفس الفترة بسبب الزيادة الطبيعية المرتفعة عند العرب المسلمين.

ت- انخفضت نسبة المسيحيين العرب وغير العرب من 2.92 % عام 1995م إلى 1.8 % عام 2013م، ويرجع ذلك إلى انخفاض الزيادة الطبيعية عند المسيحيين مقارنة بأتباع الديانات الأخرى، وإلى الهجرة المغادرة خارج القدس وفلسطين المحتلة بسبب السياسات الإسرائيلية ضد ما هو عربي بغض النظر عن الديانة.

ث- سُجل وجود مجتمع محدود من غير المصنفين دينياً، والتي ارتفعت نسبتهم من 0.4 % عام 1995م إلى 1.2 % عام 2013م من جملة سكان المدينة بسبب استقبال «إسرائيل» لمهاجرين غير يهود في مواجهة الخطر الديموغرافي العربي في المدينة، واستيعابها بشكل مفاجئ للمتعاونين اللبنانيين (ما سمي بجيش لحد) بعد اندحارها من جنوب لبنان على أيدي المقاومة اللبنانية الوطنية عام 2000م، وتفكك ما سُمي آنذاك بجيش لبنان الجنوبي المتعاون معها، ويقدر هذا العدد بنحو 2,500 نسمة في نهاية عام 2006م حسب وزارة داخلية الاحتلال.

ج- تتباين نسبة الزيادة السنوية للسكان حسب المجموعة الدينية، حيث سجل المسلمون أعلى نسبة زيادة سنوية بلغت 3.21 % خلال الفترة 1995-2013م، بينما انخفضت النسبة إلى 1.06 % عند اليهود، وإلى 0.59 % عند المسيحيين العرب وغير العرب.

جدول (11): تصنيف السكان في مدينة القدس حسب الديانة عامي 1995 و2013م.

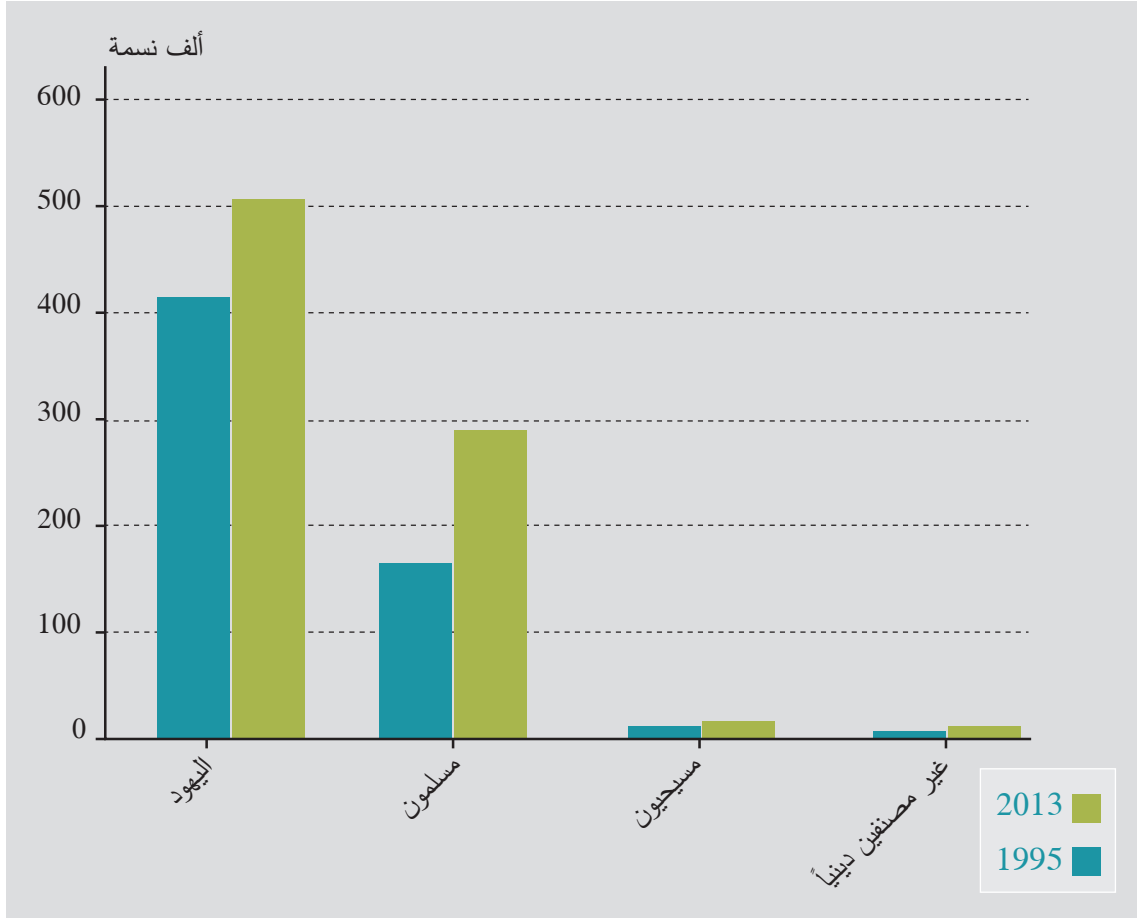
العمر الوسيط 2010	% الزيادة السنوية	2013		1995		السنة الديانة
		%	العدد	%	العدد	
25.7	1.06	61.4	509,610	69.9	420,900	يهود
20.0	3.21	35.6	295,540	27.5	165,800	مسلمون
33.6	0.59	1.5	12,000	2.2	13,500	مسيحيون عرب
42.7		0.3	3,000			مسيحيون غير عرب
34.0	7.72	1.2	9,640	0.4	2,400	غير مصنفين دينياً
23.7	1.78	100,0	829,790	100,0	602,600	المجموع

المصدر: مشتق ومحسوب من: Jerusalem Institute for Israel Studies, 2012, Tables III/9& III/10

وجود تباين واضح في قيمة العمر الوسيط بين المجموعات الدينية، فبينما بلغ العمر الوسيط لسكان القدس 23.7 سنة في عام 2013م، انخفض العمر الوسيط عند المسلمين إلى 20.0 سنة، وفي المقابل بلغ العمر الوسيط للسكان اليهود 25.7 سنة، وعند المسيحيين العرب 33.6 سنة، بل قفز عند المسيحيين غير العرب ليصل إلى 42.7 سنة بسبب ارتفاع أعمار العاملين في رعاية الكنائس والأماكن المسيحية في المدينة.

وبناءً على قيمة العمر الوسيط، يُمكن تصنيف السُّكَّان المسلمين بأنهم مجتمع فتي، والمسيحيين العرب وغير العرب بالمجتمع المسن، واليهود بالمجتمع الانتقالي بين النمطين السابقين.

شكل (10): تصنيف سكان مدينة القدس حسب الديانة عامي 1995 و2013م



ثامناً: المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في شرقي القدس

نظراً لأن القدس تعد من أهم الرموز الزاخرة بالإحياءات التي تشير في النفسية اليهودية نوازع التعصب الديني، عملت الصهيونية على استغلال هذا الرمز تمهيداً لتجنيد اليهود في خدمة الأهداف المشتركة لها ولأسيادها المستعمرين^[1]. وكان هدف الاستيطان في القدس طمس الطابع العربي الإسلامي للمدينة (النانبلسي، 1995: 131). وقد ظهر ذلك بوضوح عندما وصل الجنرال موشيه ديان وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق مع زعماء اليهود إلى حائط البراق، بعد ساعات قليلة من احتلال القوات الإسرائيلية لمدينة القدس في حزيران/يونيو 1967، وقال «لقد رجعنا إلى القدس ولن نتخلى عنها» (الدباغ، 2002: 301). أضف إلى ذلك ما قاله بن غوريون في 29 حزيران/يونيو 1967 «إن إعادة

بناء القدس الموحدة يجب أن يكون في مركز الجهد القومي»، كما حثَّ على إسكان (100,000) يهودي حول القدس القديمة، وأضاف «أن حماساً لا سابق له قد اجتاحت يهود العالم في خضم النصر الإسرائيلي، ومن الواجب استغلال هذا الحماس لجلب عشرات الألوف من يهود العالم لبناء إسرائيل وعلى الأخص القدس» (الدباغ، 2002: 310). وفي هذا السياق أيضاً قال بن غوريون إلى «أشكول»: «لا بد من إحضار اليهود إلى القدس الشرقية مهما كان الثمن، فلا بد من توطين عشرات الآلاف من اليهود خلال فترة قصيرة من الزمن، ولو في الأكواخ، فلا يجب أن ننتظر حتى تُبنى أحياء جديدة تم التخطيط لها، فأهم شيء أن يصبح لليهود وجود هناك» (سعيد، 2010: 616).

وبناءً على ما سبق، ركزت «إسرائيل» جهودها الأولى في بناء المستعمرات الاستيطانية داخل البلدة القديمة خاصة في حي المغاربة وحارة الشرف، ثم في باقي شرقي القدس بهدف تهويدهما وتطويق الأحياء العربية وتهجير سكانها، ضمن سياسة التطهير العرقي الصامتة التي تمارسها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وبواسطة بلدية الاحتلال في القدس والمنظمات اليهودية المختلفة. ويقول مارجلت (2011: 15 - 16) «إن المستوطنة [المستعمرة] لا تؤدي إلى تفتيت الأرض فقط، بل خلقها بؤر معزولة ومنفصلة، فتسبب انفصاماً في المحيط المادي؛ وتدمر أيضاً تناسق المجتمع وانسجامه، وتؤدي بالتالي إلى تعميق السيطرة اليهودية على الأرض؛ ومن ثم تُعكّر المستوطنات [المستعمرات] المحيط وتقلقه»، إنها تمزق الشعور بالمكان، وتعيق أو بالأصح تعكس ما أسماه كيفن لينش «تعاقب وتواصل منظر الأرض، وتناسق الفضاء الفلسطيني وترابطه، وذلك لأنها تعمل على فرض سلطتها على ما يحيط بها».

ومن خلال بيانات الجدول (12) يُمكن استنتاج الحقائق التالية:

1- في عام 1972م بلغ عدد المستعمرين اليهود في شرقي القدس (8,649) مستعمر، أي ما يعادل (82.1%) من جملة المستعمرين في الضفة الغربية، واستمرت حمى الاستعمار الاستيطاني في شرقي القدس حتى أصبح حجم الاستعمار الاستيطاني فيها أكبر من مثيله في باقي أراضي الضفة الغربية حتى عام 1998م.

2- في عام 1999م تجاوز عدد المستعمرين في الضفة الغربية عددهم في شرقي القدس لأول مرة، ويرجع ذلك إلى الهجمة الاستيطانية التي قادتها حركة «غوش إيمونيم» اليمينية المتطرفة ليشمل السلسلة الجبلية الوسطى في اتجاهات شمالية - جنوبية، وشرقية - غربية، مما أدى إلى انخفاض نسبة المستعمرين في القدس إلى (49.0%) ووصل عددهم إلى (177,411) مستعمر، ثم انخفضت النسبة بعد ذلك إلى (36.9%) عام 2013م على الرغم من بلوغ عدد المستعمرين في شرقي القدس (194,171) مستعمر (شكل 11).

3- واستمر عدد المستعمرين في الضفة الغربية في الارتفاع من (1,182) مستعمر عام 1972م إلى (350,010) مستعمر عام 2013م، أي بنسبة زيادة سنوية بلغت (13.9%)، وبلغ عدد مستعمرات الضفة الغربية بدون القدس (139) مستعمرة. وفي المقابل بلغت نسبة الزيادة السنوية لعدد المستعمرين في القدس نحو (7.7%) خلال الفترة 1972-2013م.

جدول (12): تطور أعداد المستعمرين اليهود في الضفة الغربية وشرقي القدس خلال الفترة (1972-2013م).

السنة	الضفة الغربية	شرقي القدس	الضفة الغربية وشرقي القدس	% مستعمري شرقي القدس	% مستعمري الضفة الغربية
1972	1,182	8,649	10,531	82.1	17.9
1985	44,100	103,900	149,900	69.3	30.7
1990	78,600	135,000	216,900	62.2	37.8
1995	133,200	157,300	290,500	54.2	45.8
2000	192,976	172,250	371,904	46.3	53.7
2005	258,988	184,057	423,900	43.4	56.6
2010	314,132	194,171	508,303	38.2	61.8
2013	*350,010	204,750	554,760	36.9	63.1

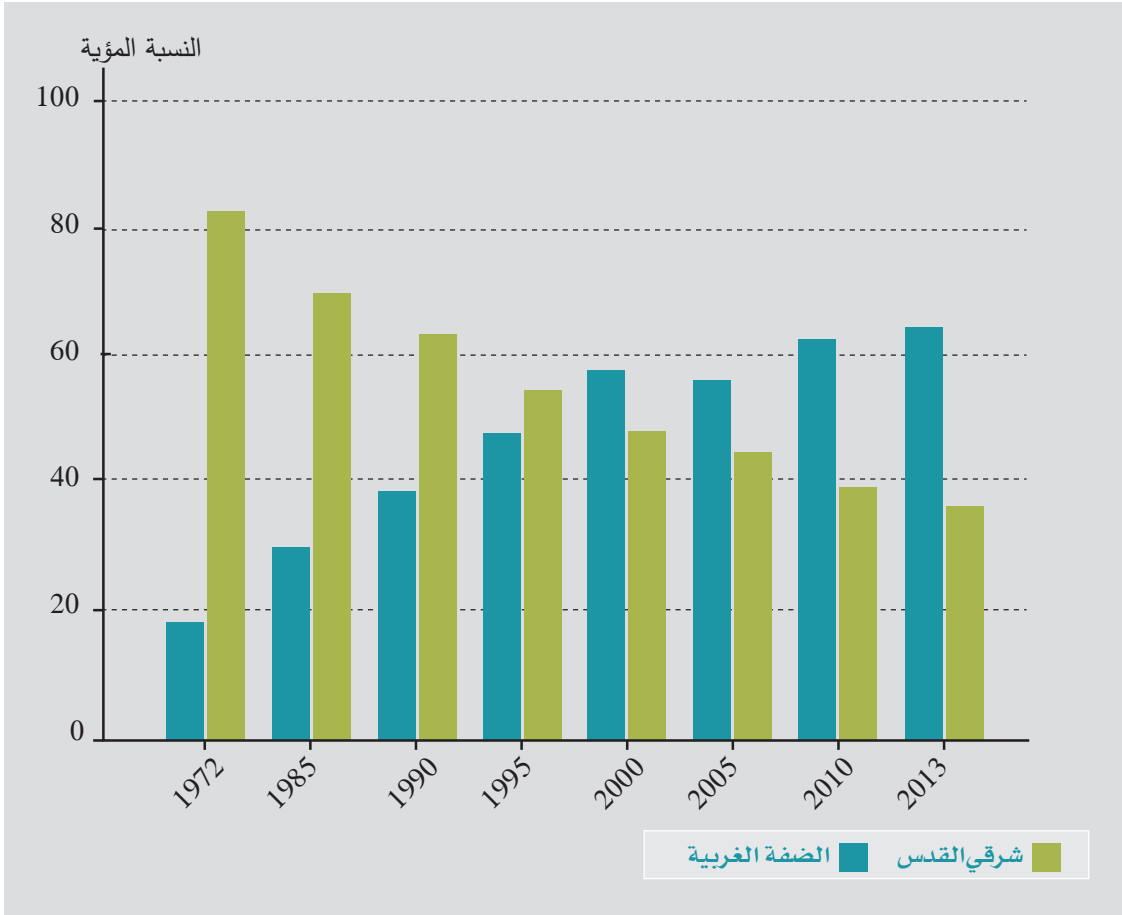
المصدر: مشتق و محسوب من : Foundation for Middle East Peace, 2011

Jerusalem Institute for Israel Studies, 2012 & 2015, Tables III / 14

*Btselem, 2015

4- خلال الفترة 1995-2013م، نما عدد المستعمرين في الضفة الغربية بمعدل 5.37% في السنة مقارنة بنسبة 1.46% لمستعمري شرق القدس، ويعزى ذلك النمو السريع إلى الأجواء السياسية والأمنية التي وفرتها مسيرة التسوية السياسية المتعثرة بين دولة الاحتلال ومنظمة التحرير الفلسطينية للمستعمرين.

شكل (11): تطور أعداد المستعمرين في شرقي القدس والضفة الغربية خلال الفترة (1972-2013م).



- 1- وبالعودة إلى موضوع الاستعمار الاستيطاني في شرقي القدس يمكن تسجيل الحقائق التالية:
ارتفع عدد المستعمرون من (172,842) مستعمر عام 2000م إلى نحو (204,750) مستعمر عام 2013م، أي بزيادة سنوية قدرها (1.3%).
- 2- يتوزع المستعمرون على 14 تجمع استعماري كما يتضح من الجدول (13)، ويتصف الاستعمار الاستيطاني اليهودي في القدس بالحجم الكبير والكثافة السكانية شديدة الارتفاع، حيث بلغ متوسط عدد المستعمرين للتجمع الاستيطاني الواحد نحو (14,625) مستعمر في عام 2013م، على عكس الوضع في مستعمرات الضفة الغربية التي بلغ متوسط حجم السكان لكل تجمع نحو (2,508) مستعمر تقريباً.
- 3- تتباين مستعمرات شرقي القدس فيما بينها من حيث عدد المستعمرين، فبينما بلغ عدد المستعمرين في كل من مستعمرات رمات ألون وبيسجات زئيف نحو (43,270) و (40,760) مستعمر على الترتيب عام 2013م، لم يتجاوز عدد المستعمرين (3,100) مستعمر في كل من مستعمرات الحي اليهودي في البلدة القديمة وماعلوت دفنه كريات أريه وجفعات همفتار (جدول 13).

جدول (13): تطور أعداد المستعمرين حسب المستعمرة الاستيطانية في شرقي القدس للفترة 2000 - 2013م

المستعمرة	2000	2003	2005	2007	2009	2011	2013
تلبوت الشرقية	12,845	12,439	12,158	12,241	13,727	13,757	13,850
جيلو	27,637	27,425	27,258	27,087	28,980	29,567	29,920
جفعات هامتوس وهارجومه	763	2,152	4,604	7,545	11,877	13,887	18,130
جفعات همفتار	2,912	2,958	2,912	2,860	2,897	2,959	3,070
جفعات شابيرا*	8,193	6,628	6,589	6,897	8,998	9,319	6,020
هار هوزفيم**	0000	1,246	----	-----	-----	-----	---
سان هاديريه ها مورهيقت	5,018	4,999	5,084	5,001	3,998	4,197	4,290
ماعلوت دفنه كريات آريه	3,645	3,664	3,675	3,735	2,610	2,050	3,040
النبي يعقوب	20,288	20,306	20,156	20,230	18,605	19,477	20,690
الحي اليهودي	2,279	2,387	2,476	2,555	2,481	3,329	2,820
بيسجات زئيف	36,469	39,747	41,208	41,882	39,748	39,794	40,760
رامات أشكول	2,917	3,123	3,252	3,316	3,404	3,710	3,790
رامات شلومو	11,348	13,390	14,318	14,911	14,248	14,512	15,100
راموت ألون	37,934	39,383	40,367	41,448	40,395	41,724	43,270
المجموع	172,248	179,847	184,057	189,708	191,968	198,282	204,750

المصدر: مشتق من: Foundation for Middle East Peace, 2012

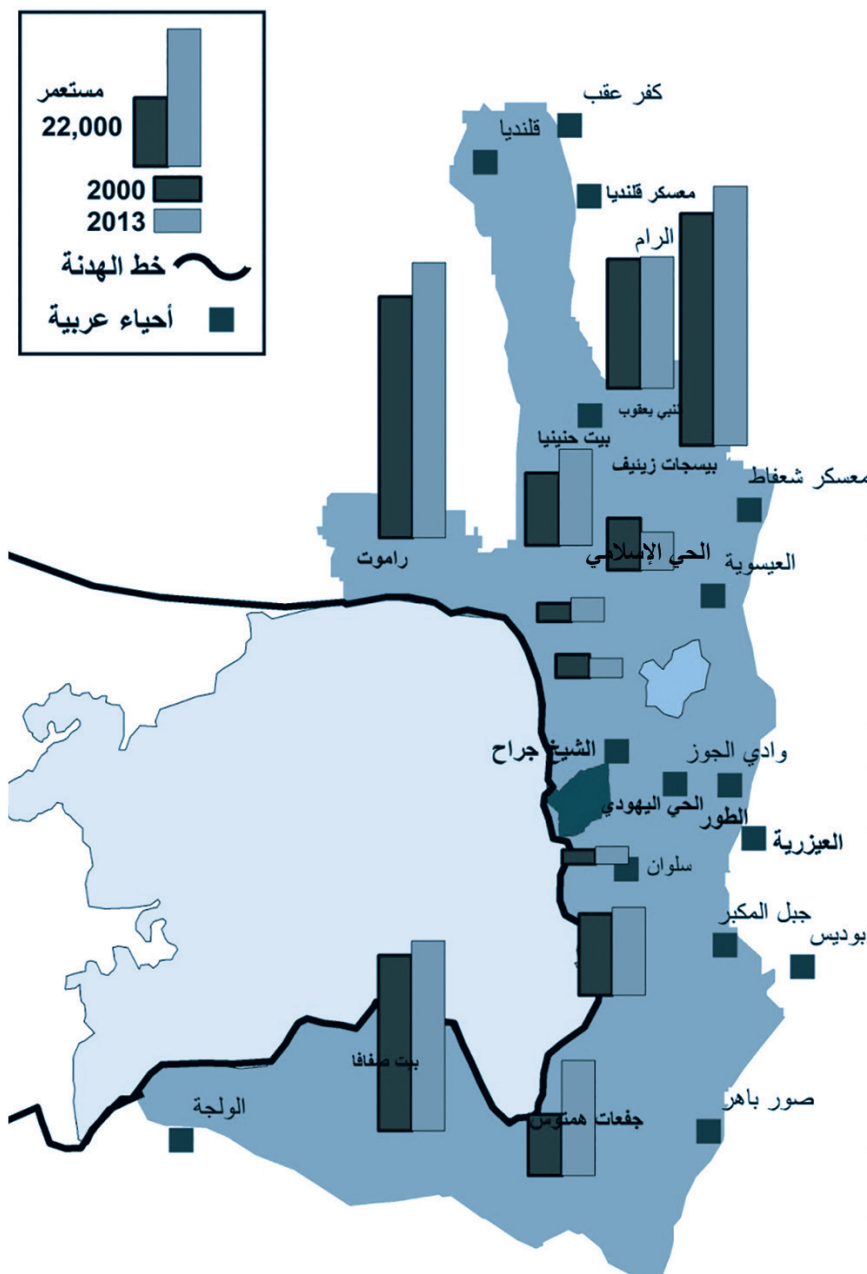
Jerusalem Institute for Israel Studies, 2015, Table III / 13

❖ تسمى أيضاً التلة الفرنسية ويشمل العدد لعام 2013م على 310 إسرائيلي يعملون في مستشفى هداسا والجامعة العبرية.

❖ منطقة صناعية في مجال التكنولوجيا المتقدمة.

4- يتذبذب أعداد المستعمرين من سنة لأخرى مما يُشير إلى وجود حركة هجرة داخلية بين المستعمرات، فهناك عددٌ من المستعمرات سجلت تناقصاً في عدد المستعمرين خلال الفترة 2000 - 2013م مثل مستعمرات جفعات شابيرا، وسان هاديريه ها مورهيقت، ماعلوت دفنه كريات آريه (جدول 13 وخريطة 5)، بينما سجلت باقي المستعمرات زيادة في حجم مستعمراتها.

خريطة (5): أعداد المستعمرين في مدينة القدس في عامي 2000 و2013م



وبتحليل متغيري الكثافة والتركيب العمري لسكان المستعمرات كما يظهر من الجدول (14)، يمكن تسجيل الاستدلالات التالية:

- 1- تتباين المستعمرات فيما بينها من حيث الكثافة السكانية، إذ بلغ المتوسط العام في جميع مستعمرات شرقي القدس نحو (6,958) مستعمر/ كم² في عام 2000م، ثم ارتفعت الكثافة لتصل (8,271) مستعمر/ كم² في عام 2013م.

2- سجل الحي اليهودي من البلدة القديمة أعلى كثافة التي بلغت قيمتها (18,680) عام 2000م ثم قفزت إلى (23,115) في عام 2013م، وفي المقابل سُجلت أدنى كثافة في مستعمرات جفعات شابيرا (التلة الفرنسية) التي بلغت نحو (2,983) مستعمر/كم²، وفي جفعات همفتار بكثافة (5,221) مستعمر/كم² في عام 2013م.

3- يتباين التركيب العمري للمستعمرين بدلالة مؤشر العمر الوسيط، إذ أظهرت بعض المستعمرات تكويناً فتياً لسكانها من المستعمرين بمؤشرات أدنى من 20 سنة مثل مستعمرات رامات أشكول ورامات شلومو والنبي يعقوب وسان هادييه ها مورهيض وماعلوت دفنه كريات أريه. وفي المقابل أظهرت مستعمرات أخرى ارتفاعاً حاداً في قيمة العمر الوسيط لسكانها الذي تجاوز 30 سنة كما هو الحال في مستعمرات تلبوت الشرقية وجيلو وبسجات زئيف مما يدل على أنها ذات تركيب عمري مسن أو هرم. وبالإضافة إلى المستعمرات الاستيطانية الرئيسية المبينة في الجدول (13)، أنشأت جمعيات المستعمرين اليهود وبمساعدة ودعم من السلطات الحكومية الإسرائيلية مجموعة من الجيوب الاستعمارية الاستيطانية التي يقع قسم منها بالقرب من الطرق الرئيسية المؤدية إلى البلدة القديمة بهدف تطويقها من الشمال والجنوب والشرق، بالإضافة إلى تطويق الحرم القدسي بالجيوب المقامة في الحي الإسلامي وفي حي النصارى. وهناك مجموعة من الجيوب الرئيسية الأخرى المتمثلة في «مدينة داوود» في سلوان، و«معاليه زيتيم ومعاليه دافيد» في رأس العامود، و«بيت أورت» في الطور، و«كدمات صهيون» في أبو ديس، و«نحلات شمعون» في الشيخ جراح. ويصل إجمالي عدد المستعمرين في هذه الجيوب إلى (2,000) مستعمر (بتسيلم، 2011 ص1).

جدول (14): المستعمرات الاستيطانية في شرقي القدس حسب الكثافة والعمر الوسيط في عامي 2000م و2013م

العمر الوسيط 2013	الكثافة نسمة/ كم ²		المساحة بالدونم	اسم المستعمرة الاستيطانية
	2013	2000		
35	11,590	10,749	1,195	تلبوت الشرقية
31.4	10,465	9,667	2,859	جيلو
23	6,400	269	2,833	جفعات هامتوس (هارحوماه)
28	5,221	4,952	588	جفعات همفتار
36	2,983	4,060	2,018	جفعات شابيرا*
-----	-----	-----	653	هارهوزفيم**
19	11,349	13,275	378	سان هاديريه ها مورهيقت
19	8,000	3,645	380	ماعلوت دفنه كريات أريه
19	11,762	11,534	1,759	النبي يعقوب
23	23,115	18,680	122	الحي اليهودي
30.7	7,456	6,671	5,467	بيسجات زئيف
15	9,547	7,348	397	رامات أشكول
18	13,410	10,078	1,126	رامات شلومو
20.5	8,691	7,619	4,979	راموت ألون
	8,271	6,958	24,754	المجموع

المصدر: مشتق و محسوب من : Foundation for Middle East Peace, 2012

Jerusalem Institute for Israel Studies, 2015, Table III / 13

❖ تسمى أيضاً التلة الفرنسية ويشمل العدد لعام 2013م على 310 إسرائيلي يعملون

في مستشفى هداسا والجامعة العبرية.

❖ منطقة صناعية في مجال التكنولوجيا المتقدمة.

أظهر التحليل الديموغرافي للتطور السكاني في مدينة القدس بأنها لم تستأثر بالاهتمام الاقتصادي والاجتماعي التي تمتعت به مدينتي «تل أبيب» - يافا وحيفا حتى عام 1967م، وبالتالي احتلت المرتبة الثالثة من حيث حجم سكان المدن الكبرى. وبعد احتلال «إسرائيل» للمدينة في حزيران/يونيو 1967م بدأت الأطماع الجيوسياسية الإسرائيلية في التبلور والتي بدأت بحل المجلس البلدي العربي لشرقي القدس وتوحيد شطري المدينة في 28 حزيران/يونيو 1967م، تحت إدارة بلدية إسرائيلية صهيونية، وتوسيع حدود البلدية وإعادة رسم مخططاتها الهيكلية بما يحقق الإستراتيجية الصهيونية لتهود المدينة وأسرتها، وطمس الوجود العربي فيها. ومن خلال الدراسة الديموغرافية للسكان في مدينة القدس، تم التوصل إلى عدة نتائج على النحو التالي:

- 1- تعتبر مدينة القدس أكبر المدن الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948م من حيث عدد السكان وتضم وحدها أكثر من 10% من جملة السكان في دولة الاحتلال.
- 2- شكلت نسبة العرب 25.8% من جملة سكان المدينة في عام 1967م، بينما شكل اليهود النسبة الباقية وقدرها 74.2%، وتحول العرب في مدينتهم إلى أقلية سكانية.
- 3- ارتفع الوزن النسبي للعرب إلى 37.1% من جملة السكان بحلول عام 2013م نتيجة للزيادة الطبيعية المرتفعة، ومن المتوقع أن تصل نسبتهم إلى 38.8% عام 2020م. وفي المقابل تبذل «إسرائيل» جهوداً حثيثة لزيادة الهجرة الدولية الوافدة (القادمين الجدد) إليها من اليهود لتعديل الميزان الديموغرافي بسبب انخفاض الخصوبة عند اليهود في النصف الثاني من القرن العشرين.
- 4- تراجع الهجرة اليهودية الوافدة إلى «إسرائيل» منذ مطلع عام 2000م، فخلال الفترة الواقعة بين عامي 1995 - 2013م، كان صافي الهجرة الداخلية وصافي حركة السكان في مدينة القدس سالبين (-128,000) و(-60,900) على الترتيب، أي أن المدينة غير جاذبة للسكان لفقر مواردها الاقتصادية وبنيتها الصناعية، وبناءً على ذلك عملت «إسرائيل» على استقبال مهاجرين غير يهود وغير مصنفين دينياً، ووصل عددهم عام 2013م نحو 9,640 نسمة أي ما يعادل 1.2% من جملة سكان المدينة.
- 5- منذ بداية القرن الواحد والعشرين، أصبحت الولايات المتحدة وغرب أوروبا المزود الرئيسي للهجرة الدولية الوافدة إلى القدس والتي بلغ حجمها 81.1% في عام 2000م، ونحو 84.5% في عام 2013م من جملة الهجرة الدولية الوافدة. ومن ناحية أخرى، احتلت القدس المرتبة الأولى كمكان إقامة أولى للهجرة الوافدة منذ عام 2002م إذ استأثرت بنسبة 7.8% من المهاجرين في ذلك العام، ثم ارتفعت النسبة إلى 13.5% في عام 2013م.

6- أشارت النتائج إلى أن العرب المقدسيين يعيشون في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة حيث ترتفع الكثافة الحسابية للسكان في الأحياء العربية بشكل كبير كما هو الحال في البلدة القديمة مقارنة مع الأحياء الأخرى، مما أدى إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع عند العرب إلى 5.9 في الألف مقابل 2.9 في الألف عند اليهود.

7- أظهر تركيب السكان حسب النوع خلال الفترة 1995-2013م توازناً نوعياً لصالح السكان العرب في مدينة القدس، حيث بلغ متوسط النسبة النوعية عند العرب 101.3 مقابل 97.6 عند اليهود وآخرين.

8- سجل تركيب السكان حسب العمر والدين تبايناً بين العرب واليهود والمسيحيين، حيث امتاز المجتمع العربي بالفتوة وارتفاع نسبة صغار السن، على عكس المجتمع المسيحي الأكثر شيخوخةً وتعميراً. بينما أتى المجتمع اليهودي في نمط انتقالي. ويلاحظ أيضاً، أن نسبة اليهود من مجموع السكان قد انخفضت من 69.9 % عام 1995 إلى 61.4 % عام 2013م، وأن نسبة المسلمين، في المقابل، قد ارتفعت من 27.5 % لتصل إلى 35.6 % خلال نفس الفترة.

9- توصلت الدراسة إلى أن الاستعمار الاستيطاني للاحتلال قد بدأ مبكراً في شرقي القدس، التي تضم وحدها 36.9 % من مجموع المستعمرين اليهود في الضفة الغربية والقدس والبالغ عددهم 554,760 مستعمر عام 2013م، ويدل ذلك بوضوح على إستراتيجية الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي لتهويد شرقي القدس وتعديل الميزان الديموغرافي فيها حيث بلغت نسبة العرب المقدسيين عام 2013م نحو 60.0 % من جملة سكان شرقي القدس البالغ 509,380 نسمة.

10- أنشأت الجمعيات الاستعمارية اليهودية مجموعة من المستعمرات الصغيرة كجيوب استيطانية استعمارية داخل البلدة القديمة وحوّلها لتطويق المسجد الأقصى المبارك والبلدة القديمة، وتتلقى هذه الجمعيات الدعم والتشجيع والحماية من قبل حكومات الاحتلال المتعاقبة وبلدياته في القدس من خلال تمويل مشاريع البناء والتطوير في تلك الجيوب.

11- أظهرت الدراسة أن «إسرائيل» تخطط إلى تقليص نسبة العرب المقدسيين إلى أقل من 30 % من جملة سكان المدينة ككل حتى عام 2020م. ومن بين أهداف الاستعمار الاستيطاني فصل شرق القدس عن محيطها العربي، وتطويق وحصار أحيائها العربية والحد من توسعها العمراني وتغيير معالمها وطمس هويتها الإسلامية، وتكريس الوجود اليهودي في القدس، استباقاً لمفاوضات الوضع الدائم من خلال خلق حقائق جغرافية وديموغرافية على الأرض، بهدف إعادة ترسيم حدود 4 حزيران/ يونيو 1967م على أسس ومعايير جديدة تحقق الأطماع الإسرائيلية التوسعية في القدس.

أولاً: المراجع والمصادر العربية

- 1- أبو حلو، مسلم (2002) سياسات التهويد الديموغرافي والجغرافي لمدينة القدس، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الأول، تشرين أول، ص 89-134، القدس.
- 2- أبو مزيد، ماهر على سليمان (2003) تغيرات الحدود بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين إسرائيل والآثار الاقتصادية الناجمة عنها منذ عام 1949: دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، البرنامج المشترك بين قسم الجغرافيا بكلية البنات - جامعة عين شمس وجامعة الأقصى بغزة.
- 3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011) كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم 12، رام الله، فلسطين.
- 4- حزين، عبد الفتاح إمام (2004) جغرافية السكان دراسة في الأسس والتطبيقات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- 5- الدباغ، مصطفى مراد (2002) بلادنا فلسطين: الجزء العاشر-القسم الثاني في بيت المقدس (2)، دار الهدى للطباعة والنشر، كفرقرع.
- 6- دحلان، أحمد سعيد (2007) الأبعاد الجيوبوليتيكية لفك الارتباط في قطاع غزة والضفة الغربية، المجلة الجغرافية العربية، العدد التاسع والأربعون، السنة التاسعة والثلاثون، الجزء الأول، ص ص 331-404، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.
- 7- ساند، شلومو (2011) اختراع الشعب اليهودي، ترجمة عياش، سعيد، الأهلية للنشر والتوزيع والمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله.
- 8- سعيد، خالد (2010) القدس وثقافة التزوير الإسرائيلية، في الكتاب الذي حرره ياسين، عبد القادر وآخرون بعنوان: «القدس: معرفة في سبيل التحرير»، ص ص 609-620، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- 9- السلطة الوطنية الفلسطينية (2003) الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، عدد ممتاز 2، 19 مارس، ديوان الفتوى والتشريع بوزارة العدل، غزة.
- 10- صالحية، محمد عيسى (2009) مدينة القدس السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368هـ/ 1858-1948م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- 11- طنطيش، جمعة رجب (2003) دراسات في جغرافية الاستيطان الصهيوني في فلسطين وتهويد القدس، دار شموع الثقافة، الزاوية.
- 12- عايش، سائد خليل (2007) اليهودية الأرثوذكسية، سلسلة رسائل علمية، مركز الإعلام العربي، الجيزة.

- 13- عبد الحميد، سامي محمد (2001) القدس في اليهودية والمسيحية والإسلام، مكتبة الآداب، القاهرة.
- 14- عبد الكريم، إبراهيم (2000) المخططات الهيكلية الإسرائيلية لتهويد القدس، شؤون عربية، العدد 102، ص 110-127.
- 15- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1986) المعجم الديمغرافي متعدد اللغات: السُّفَر العربي، ط2، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والاتحاد الدولي للدراسات العلمية للسكان، بغداد.
- 16- لوتان، ياعيل (2004) الصهيونية كاستمرار لليهودية بوسائل أخرى، قضايا إسرائيلية، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر، ص ص 23-32، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين
- 17- مارجليت، مائير (2011) إسرائيل والقدس الشرقية: استيلاء وتهويد، ترجمة الحسيني، مازن، مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القدس.
- 18- مصطفى، وليد (1997) القدس سكان وعمران من 1850 إلى 1996، مركز القدس للإعلام والاتصال، القدس.
- 19- الملا، أحمد (1991) القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية، في كتاب: الدولة الفلسطينية: حدودها ومعطياتها وسكانها، إشراف وتنسيق: أبو العز، محمد صفى الدين و فايد، يوسف عبد المجيد، ص ص 93-112، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- 20- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1973) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، سلسلة الدراسات رقم 34، ط1، وزارة الدفاع الوطني بالجيش اللبناني، الأركان العامة، الشعبة الخامسة، بيروت.
- 21- النابلسي، محمد راتب (1995) القدس عبر العصور التاريخية، بحوث الندوة العالمية حول القدس وتراثها الثقافي (في إطار الحوار الإسلامي- المسيحي) 19-21 أكتوبر 1993، ص ص 119 - 133 ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط.
- 22- يوسف، محسن (2002) سكان القدس في نهاية القرن الحادي عشر الميلادي، العصور، المجلد الثاني عشر، الجزء الأول، ص ص 113 - 135، دار المريخ للنشر، لندن.

ثانيًا: المواقع الإلكترونية

1- بتسيلم (2011) الجيوب الاستيطانية في القدس الشرقية، 1 يناير، أنظر الموقع الإلكتروني: http://www.btselem.org/arabic/jerusalem/settler_enclaves

2- Btselem (2015) Statistics on Settlements and Settler Population, 11 May, See <http://www.btselem.org/settlements/statistics>

ثالثًا: المراجع والمصادر الأجنبية:

- 1- Central Bureau of Statistics (1989) Statistical Abstract of Israel, No. 40, Jerusalem, Israel.
- 2- Central Bureau of Statistics (1996) Statistical Abstract of Israel, No. 47, Jerusalem, Israel.
- 3- Central Bureau of Statistics (1997) Statistical Abstract of Israel, No. 48, Jerusalem, Israel.
- 4- Central Bureau of Statistics (1998) Statistical Abstract of Israel, No. 49, Jerusalem, Israel.
- 5- Central Bureau of Statistics (1999) Statistical Abstract of Israel, No.50, Jerusalem, Israel.
- 6- Central Bureau of Statistics (2000) Statistical Abstract of Israel, No.51, Jerusalem, Israel.
- 7- Central Bureau of Statistics (2001) Statistical Abstract of Israel, No.52, Jerusalem, Israel.
- 8- Central Bureau of Statistics (2002) Statistical Abstract of Israel, No.53, Jerusalem, Israel.
- 9- Central Bureau of Statistics (2003) Statistical Abstract of Israel, No.54, Jerusalem, Israel.
- 10- Central Bureau of Statistics (2004) Statistical Abstract of Israel, No.55, Jerusalem, Israel.
- 11- Central Bureau of Statistics (2005) Statistical Abstract of Israel, No.56, Jerusalem, Israel.
- 12- Central Bureau of Statistics (2006) Statistical Abstract of Israel, No.57, Jerusalem, Israel.
- 13- Central Bureau of Statistics (2007) Statistical Abstract of Israel, No.58, Jerusalem, Israel.
- 14- Central Bureau of Statistics (2008) Statistical Abstract of Israel, No.59, Jerusalem, Israel.
- 15- Central Bureau of Statistics (2009) Statistical Abstract of Israel, No.60, Jerusalem, Israel.
- 16- Central Bureau of Statistics (2010) Statistical Abstract of Israel, No.61, Jerusalem, Israel.
- 17- Central Bureau of Statistics (2011) Statistical Abstract of Israel, No.62, Jerusalem, Israel.
- 18- Central Bureau of Statistics (2014) Statistical Abstract of Israel, No.65, Jerusalem, Israel.
- 19- Choshen, Maya et al (2012) Jerusalem: Facts and Trends 2012 ,Publication Number 423, Jerusalem Institute for Israel Studies, `Hay Elyachar House, Jerusalem.

- 20 – Choshen, Maya, Korach, Michal and Kaufman, Dan (2010) Jerusalem: Facts and Trends 2007LI/ 2008, Jerusalem Institute for Israel Studies, Hay Elyachar House, Jerusalem.
- 21– Choshen, Maya and Korach, Michal (2014) Jerusalem: Facts and Trends 2014, Jerusalem Institute for Israel Studies, Hay Elyachar House, Jerusalem.
- 22 – Dahlan, Ahmed Said (1987) Population Characteristics and Settlement Changes in the Gaza Strip, Unpublished Ph.D., Department of Geography, University of Durham, U.K.
- 23 – Foundation for Middle East Peace (2009) Reported Settlement Expansion Plans in East Jerusalem– November, Washington, U.S.A, See: <http://www.fmep.org>.
- 24– Foundation for Middle East Peace (2012) Comprehensive Settlement Population 1972– 2008 & Settlements in East Jerusalem, Washington, U.S.A, See: <http://www.fmep.org>.
- 25 – Israel Ministry of Foreign Affairs, (2012) 14 Agreement for the Demilitarisation of Mount Scopus Area, 7 July 1948, Volumes 11974–1947 :2–.
- 26– Jerusalem Institute for Israel Studies (2004) The Statistical Yearbook of Jerusalem 2004 , Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies.
- 27– Jerusalem Institute for Israel Studies (2008) The Statistical Yearbook of Jerusalem 20072008/, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies.
- 28– Jerusalem Institute for Israel Studies (2012) The Statistical Yearbook of Jerusalem 20092010/, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies.
- 29– Jerusalem Institute for Israel Studies (2015) The Statistical Yearbook of Jerusalem 2015, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies.
- 30– Shryock, H.S. and Siegel, J.S. (1980) The Methods and Materials of Demography, Condensed edition by Edward G. Stockwell, Academic Press, INC., Orlando, Florida, U.S.
- 31– The Institute for Palestine Studies (1967) The Arab–Israeli Armistice Agreements: February–July 1949, Basic Documents Series No.3, Beirut, Lebanon.

الدراسة الثانية

البلدة القديمة للقدس: دراسة في الملامح الجغرافية والديموغرافية في ظل الاحتلال الإسرائيلي

فهرس الدراسة

70	المقدمة:
77	أولاً: الملامح الجغرافية والجيوسياسية للبلدة القديمة
93	ثانياً: الملامح الديموغرافية لسكان البلدة القديمة
112	النتائج:
115	التوصيات:



مقدمة

استغلت الحركة الصهيونية الفرصة التي سنحت لها- بعد الاحتلال والانتداب البريطاني لفلسطين عامي 1917م و1920م على التوالي مما جعل تصريح بلفور قابل للتنفيذ - بفرض واقع ديموغرافي ومكاني جديد على مدينة القدس مما نتج عنه تغيير التركيب والتوزيع القومي والديني للسكان، وبالتالي تمكنت الحركة الصهيونية، وبمساعدة بريطانية، من إرسال عدة موجات من المهاجرين اليهود إلى القدس، وإسكانهم في أحياء استيطانية إلى الغرب من القدس القديمة، وبعد توسيع حدود بلدية المدينة لشمّل المستعمرات الاستيطانية الجديدة، ارتفعت نسبة اليهود من جملة سكان المدينة مما أدى إلى انقلاب ديموغرافي بتساوي عدد السكان العرب الفلسطينيين واليهود في المدينة عام 1920م، ثم تحولت الأغلبية العربية إلى أقلية بمرور الزمن لصالح أغلبية يهودية، ويظهر ذلك من خلال انخفاض الوزن النسبي للسكان العرب الفلسطينيين إلى 39.6% مقابل 60.4% لليهود في عام 1945م. ويعتبر «طنطيش» (2003: 228) أن هذه المرحلة هي أولى مراحل تهويد المدينة المقدسة قبل إعلان قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين.

ومع نشوب حرب عام 1948م فشلت العصابات الصهيونية من الاستيلاء على اللطرون عند «باب الواد» وفك الحصار الأردني عن القدس، مما أدى إلى استسلام الحي اليهودي في المدينة القديمة بتاريخ 28 أيار/مايو 1948م، وبعد انهيار الهدنة الثانية في تشرين أول/أكتوبر 1948م، استخدمت العصابات الصهيونية خطط الاستفراد بالجبهات العربيّة، وبالتالي تم الاستفراد بالأردن في 30 تشرين ثان/نوفمبر 1948م مما أدى إلى انسحاب القوات الأردنية من العقبة ومفاوضة اليهود على الهدنة، والتي أدت إلى عقد هدنة في قطاع القدس في نفس اليوم (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973: 273-275). ونتيجة لذلك سقط الجزء الغربي من المدينة في يد القوات الصهيونية وظل الجزء الشرقي تحت سيادة الأردن حتى عام 1967م.

ونتيجة لذلك لم تتمكن «إسرائيل» من تحقيق هدفها في الوصول إلى الأماكن المقدسة في البلدة القديمة إلا بعد احتلال القدس في حزيران/يونيو 1967، وضمها إلى ما احتلته من فلسطين عام 1948، وتجلّى ذلك عندما وصل الجنرال موشيه ديان وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق ورفقته زعماء من اليهود إلى حائط البراق بعد ساعات قليلة من احتلال القوات الإسرائيلية للمدينة، وقال «لقد رجعنا إلى القدس ولن نتخلى عنها» (الدباغ، 2002 ص301)، ولذلك سارعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإقامة أول حي استعمار استيطاني في شرقي القدس داخل البلدة القديمة المعروف باسم «الحي اليهودي» على أنقاض حارات المغاربة والشرف عامي 1967-1968، وتلا ذلك استمرار محاولات التسلل إلى الأحياء العربية للإقامة فيها والاستيلاء على أكبر عدد من عقاراتها الفلسطينية بشتى

الطرق والوسائل، ومنذ ذلك الحين بدأ فصلٌ جديد من فصول الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على الجغرافية الفلسطينية بشقيها الطبيعي والبشري.

ونتيجةً لفشل مفاوضات كامب دافيد عام 2000م ووصول التيارات الأكثر تشدداً وتطرفاً إلى الحكم في «إسرائيل»، تسارعت الانتهاكات ضد المقدسات الإسلامية في البلدة القديمة والسعي إلى فرض حقائق جغرافية وديموغرافية على الأرض تؤدي إلى تقسيم الحرم القدسي والبلدة القديمة إذا تم التوصل لتسوية سياسية مع الفلسطينيين في المستقبل. وقد مرت الانتهاكات والأطماع الإسرائيلية تجاه الأماكن المقدسة بعدة مراحل عريضة على النحو التالي:



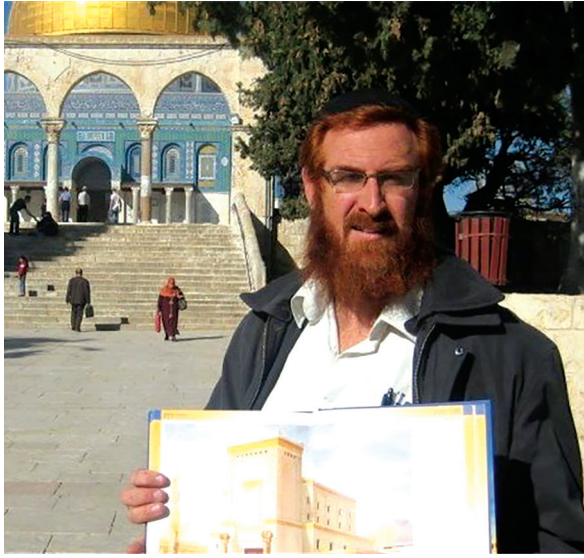
حريق المسجد الأقصى

أ- خلال الفترة من 1967م وحتى أوائل ثمانينات القرن الماضي، كان استهداف الحرم القدسي الشريف يتم على أيدي أفراد أو مجموعات صغيرة جداً، مثل ما أقدم عليه «دنيس مايكل روهان» من إضرام للنار في المسجد الأقصى في آب/أغسطس 1969م، وما قام به الجندي «هاري غولدمان» من إطلاق النار على الزوار والمصلين داخل الحرم في نيسان/أبريل 1982م وقتل وجرح العشرات منهم.

ب- من بداية الثمانينات وحتى أواخر ثمانينات القرن الماضي، استمرت الانتهاكات من قبل جماعات يهودية متطرفة ومنظمة وممولة داخلياً وخارجياً مثل ما يُعرف بحركة «أمناء جبل الهيكل».

ت- شهدت حقبة التسعينات من القرن الماضي، ظهور الدور الرسمي لسلطات الاحتلال من خلال فتح الأنفاق للجمهور كما حدث عند افتتاح نفق «حشمونثيم» في أيلول/سبتمبر 1996م، وتجوّل جنود وشرطة الاحتلال داخل الحرم، ومحاولات اليهود المتطرفين الصلاة فيه.

ث- مع مطلع القرن الواحد والعشرين الميلادي وحتى نهاية عام 2014، أصبحت الانتهاكات والاقتحامات للمسجد الأقصى تمارس من قبل رؤساء البلديات وأعضاء الكنيست والوزراء وقيادات الشرطة والجيش، بل أصبحت جزءاً من البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية لكسب أصوات الناخبين وأصوات اليمين المتطرف كما فعل «أريئيل شارون» في اقتحامه للحرم في 28 أيلول/سبتمبر 2000م، وهو ما شكل شرارة انتفاضة الأقصى، وما تلا ذلك من افتتاح الكنس اليهودية مثل كنيس «أوهيل يتسحاق» في تشرين أول/أكتوبر 2008م.



الحاخام المتطرف يهودا غليك

ج- منذ مطلع العام 2015م، كثفت الجماعات اليهودية المتطرفة من اقتحاماتها للمسجد الأقصى بقيادة زعماء اليمين المتطرف أمثال الحاخام يهودا يشوع غليك (زعيم منظمة هاليبا) وعضو الكنيست الليكودي موشيه زلمان فايجلين سعياً منهما لإقامة الهيكل الثالث المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى. وقد جاء هذا التصعيد الصهيوني الخطير استغلالاً للأوضاع التي تمر بها الساحة الفلسطينية من انقسام سياسي وجغرافي، وانشغال العديد من الدول العربية بمشاكلها الداخلية الأمنية والاقتصادية

والاجتماعية. واعتقد اليمين المتطرف بأن الفرصة مناسبة لتغيير الوضع القائم داخل المسجد الأقصى -على الأقل- بالتقسيم الزمني والمكاني كما حدث سابقاً في الحرم الإبراهيمي بالخليل. ولكن إرادة الديموغرافيا الفلسطينية المقاومة أجهضت المخطط عندما اندلعت انتفاضة القدس في الأول من تشرين أول/أكتوبر 2015م دفاعاً عن الأقصى والمقدسات.

ومن هنا باتت البلدة القديمة ومنطقة المسجد الأقصى المبارك ميداناً جديداً للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني الممتد، ومركزاً مقلقاً للمجتمع الدولي بخطورة الأوضاع على الأمن والسلم الإقليمي والدولي، وبدأ الوضع الجديد يؤسس بوضوح إلى إعادة تعريف الصراع على أسس إثنية (دينية وقومية) بعد محاولات التغييب والإنكار التي مارسها ولا زال يمارسها السياسيون من كلا الجانبين. وبناءً على ذلك جاء الاهتمام بدراسة الملامح الجغرافية والديموغرافية في البلدة القديمة من خلال التعرف على الملامح الجغرافية لمنطقة الدراسة وتحليل حجم السكان والعوامل المحددة لهذا الحجم خاصة صافي

الهجرة، بالإضافة إلى دراسة توزيع السكان وكثافتهم، وتركيبهم العمري والديني، وتحديد حجم الاستعمار الاستيطاني اليهودي داخل البلدة القديمة واستشراف مخاطره المستقبلية.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة لما تمثله البلدة القديمة من رمزية سياسية ووطنية ودينية عند أطراف الصراع، وبالتالي تنبثق أهميتها من أنها تلفت الأنظار إلى عدد من الملامح الديموغرافية والجغرافية التي تقع ضمن اهتمام السياسيين والمخططين الاستراتيجيين والباحثين في مجالات العلوم الإنسانية ومن ذلك:

- 1- لفت أنظار السياسيين الفلسطينيين، بل سائر أبناء فلسطين والأمم العربية والإسلامية إلى خطورة تطورات الواقع الديموغرافي في القدس.
- 2- أنها دراسة تحليلية معمقة لمنطقة جغرافية محدودة المساحة وذات قيمة حضارية وتاريخية عالمية.
- 3- توفير بيانات إحصائية حديثة ومدققة للمهتمين بموضوع القدس القديمة، من الطلبة والباحثين والمخططين وصانعي القرارات ومتخذيها.
- 4- أنها تساهم في نشر الوعي الوطني تجاه مخاطر مخططات الحركة الصهيونية وما تبنته «إسرائيل» من نوايا مستقبلية وممارسات تتعلق بتهويد البلدة القديمة.
- 5- أنها تؤكد على أهمية التصدي لسياسات «التطهير العرقي الإسرائيلي» وما يتعلق به من تهجير قسري لسكان البلدة القديمة.
- 6- أنها تساهم في فضح السياسات العنصرية الإسرائيلية فيما يتعلق بالواقع العمراني وخصائص السكن داخل البلدة القديمة.

مشكلة الدراسة:

يمكن حصر مشكلة الدراسة في:

أ- تعرض البلدة القديمة لهجمات إسرائيلية منسقة لتهويدها وتغيير تركيبها السكانية وطابعها العربي الإسلامي من خلال التضييق على سكانها العرب بهدف تقليص أعدادهم وإجبارهم على مغادرتها، بالإضافة إلى الاستيلاء على المباني العربية وتكثيف الاستعمار الاستيطاني اليهودي فيها.

ب- محاولات «إسرائيل» المستمرة لتغيير الوضع الإداري والقانوني القائم داخل الحرم القدسي الشريف سعياً للتقسيم الزمني والمكاني له، مستغلة انشغال الدول العربية والإسلامية بمشاكلها الداخلية.

ت- عدم وجود إستراتيجية فلسطينية أو عربية أو إسلامية فاعلة لمواجهة التحديات الإسرائيلية التي تستهدف البلدة القديمة والمسجد الأقصى بشكل خاص، ومدينة القدس بشكل عام، وأن ما يتم اتخاذه من إجراءات لمواجهة تلك التحديات إجراءات ارتجالية وغير منسقة وتأتي دون مستوى الحدث والمسؤولية القومية والإسلامية.



أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ث- ما ملامح البلدة القديمة من الناحيتين الجغرافية والجيوسياسية؟
- ج- ما الحجم المطلق والنسبي لسكان البلدة القديمة حسب القومية والدين؟
- ح- ما أهم الخصائص الديموغرافية للسكن والسكان؟
- خ- ما أثر الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي على مستقبل البلدة القديمة ديموغرافياً وجيوسياسياً؟

أهداف الدراسة:

- د- تحديد الملامح الجغرافية والجيوسياسية للبلدة القديمة.
- ذ- تحديد حجم التغير السكاني الذي تعرض له سكان البلدة القديمة منذ عام 1967م.

ر - التعرف على مكونات النمو السكاني من زيادة طبيعية وصافي حركة السكان.

ز - دراسة الملامح الديموغرافية للسكان من حيث التوزيع والكثافة، والتركيب العمري والديني.

س - بيان أثر الاستعمار الاستيطاني اليهودي في البلدة القديمة على مستقبل السكان العرب.

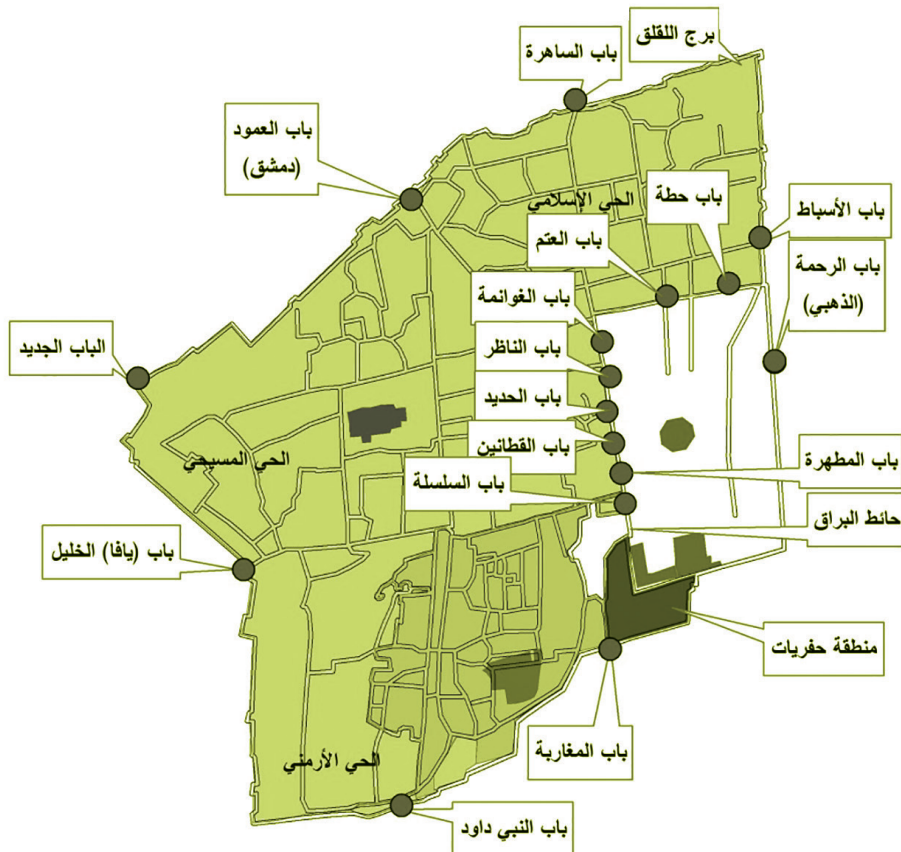
منطقة الدراسة:

تتناول هذه الدراسة البلدة القديمة للقدس المقامة على أربعة جبال هي: موريا، صهيون، أكرا، وبزيتا، وبضمنها المسجد الأقصى [الحرم القدسي الشريف] الذي يقع في الركن الجنوبي الشرقي منها فوق جبل موريا. وتبلغ مساحة البلدة القديمة نحو (901) دونم، أي ما يعادل (0.901 كم²)، وهي محاطة بالأسوار التي حددت شكلها «شبه المنحرف» من الناحية الهندسية. ويعد السور الشمالي الذي يبلغ طوله (1197.8) متراً أطول الأضلاع، بينما يمثل السور الغربي أقصرها بطول (635.8) متراً، وأما



السور الجنوبي فطوله (989) متراً، والسور الشرقي (839.4) متراً (مصطفى، 1997: 16). ويحتوي سور البلدة القديمة على أربعة وثلاثين برجاً أشهرها برج اللقلق. وقد بني السور في العهد الكنعاني، لكنه تعرض إلى الخراب عدة مرات على يد الجيوش الغازية. وكانت آخرها على يد الملك المعظم عيسى الأيوبي في عام 1227م؛ خوفاً من أن تتقوى به الجيوش الصليبية إذا ما احتلوا المدينة، ولقد أعيد بناء السور الحالي في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني خلال الفترة (1537-1540م). ويحتوي سور البلدة القديمة على أحد عشر باباً، سبعة منها مفتوحة هي باب الأسباط والساهرة والعمود والجديد والخليل والنبي داود والمغاربة، وأربعة أبواب مغلقة هي: الثلاثي والمزدوج والمنفرد التي تقع في الطرف الغربي من السور الجنوبي وباب الرحمة في السور الشرقي، بالإضافة إلى وجود ثمانية أبواب خاصة بالمسجد الأقصى المبارك وغير مشتركة مع أبواب سور البلدة القديمة وهي باب حطة، باب العتم أو شرف الأنبياء، الغوانمة، الناظر أو الحبس أو المجلس الأعلى، الحديد، القطنين، المطهرة أو المتوضأ، والسلسلة أو السكينة (خريطة 1).

خريطة (1): أبواب البلدة القديمة والحرم القدسي الشريف



منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على عدة مناهج وأساليب بهدف فهم الأوضاع والخصائص الجغرافية والديموغرافية للسكان، وما سيجري عليها من تحولات ديموغرافية مستقبلية، حيث تم توظيف المنهج التاريخي لتتبع تطور الظاهرة السكانية، والمنهج الأصولي لدراسة الظاهرة وتحليلها من جميع جوانبها الجغرافية والديموغرافية، بالإضافة إلى الأساليب الكمية والإحصائية والكارتوجرافية، بالإضافة إلى إنشاء الخرائط باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

مصادر البيانات الإحصائية:

نظراً لمنع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من العمل في شرقي القدس من قبل الاحتلال، ولأن مصادر الإحصاءات الفلسطينية عن القدس لا تتضمن إلا المناطق التي تقع خارج حدود بلدية القدس، والمصنفة فلسطينياً بالمنطقة (J2)، وأن المصادر الفلسطينية تعتمد في تقديراتها السكانية للمنطقة المصنفة (J1) التي تشمل البلدة القديمة وشرقي القدس على بيانات تعداد السكان الإسرائيلي الذي تم تنفيذه عام 2008، اضطر الباحث إلى الاعتماد على المصادر الإحصائية الإسرائيلية خاصة كتب القدس الإحصائية السنوية الصادرة عن معهد القدس للدراسات الإسرائيلية Jerusalem Institute for Israeli Studies باعتبارها المصادر الأصلية والحصرية للبيانات السكانية عن القدس (للمزيد انظر: دحلان، 2013: 149).

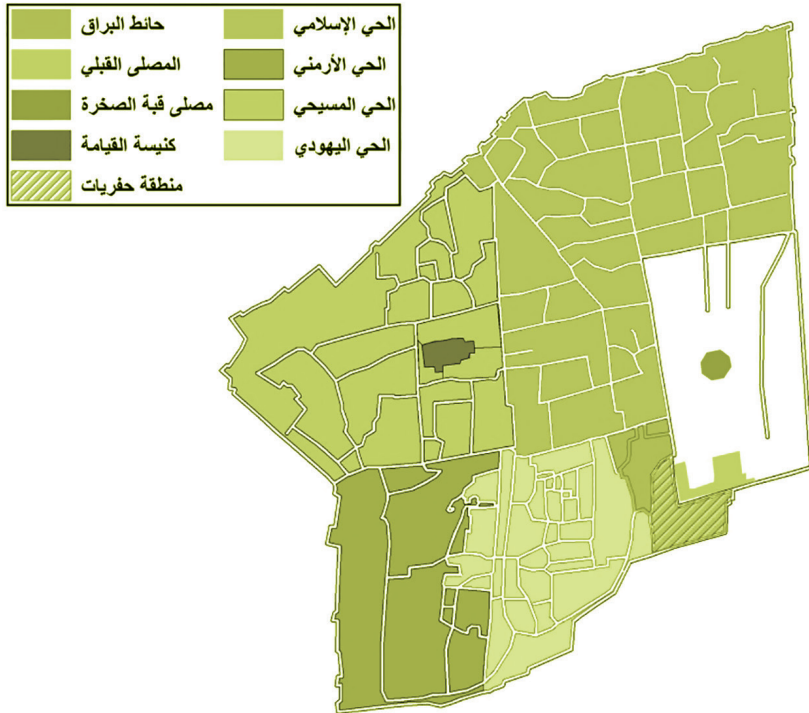
أولاً: الملامح الجغرافية والجيوسياسية للبلدة القديمة

1- الملامح الجغرافية:

لقد شهدت الملامح الجغرافية للقدس القديمة تحولات خطيرة، نظراً لما أقدمت بلدية الاحتلال بمجالسها المتعاقبة من تنفيذ حملات تهويد منسقة لتغيير الواقع الجغرافي لشرقي القدس والبلدة القديمة من خلال استبدال بعض أسماء الطرقات والأزقة بأسماء توراتية جديدة مثل إطلاق اسم «جبل الهيكل» على المسجد الأقصى المبارك، و«حائط المبكى» على حائط البراق، وكذلك توحيد أجزاء المدينة وتقسيمها إحصائياً إلى (16) منطقة عدّ رئيسة حالياً، وإلى (162) منطقة عدّ فرعية، ويُشير (93: 2014) Jerusalem Institute for Israeli Studies (95-93) إلى أن البلدة القديمة تقع ضمن منطقة العدّ الإحصائي الرئيسية رقم (16) وتحمل أحيائها الأربعة مناطق العدّ الإحصائي رقم (2511) وحتى (2514).

تبلغ مساحة البلدة القديمة من الناحية المكانية 901 دونم، أقدمت سلطات الاحتلال إلى تجزئتها إلى أربعة أحياء سكنية على أسس طائفية ودينية لترسيخ ثقافة التفرقة وعدم الاندماج الاجتماعي خاصة بين العرب المقدسيين. وتباین أحياء البلدة التي تضم الأحياء الإسلامية والمسيحية والأرمنية واليهودية (خريطة 2) فيما بينها من حيث المساحة، إذ يشكل الحي الإسلامي، الذي يشتمل على المسجد الأقصى المبارك البالغ مساحته 144 دونماً، ما يشكل نحو 51.2% من المساحة الإجمالية للبلدة القديمة، والحي المسيحي 21.3%، والأرمني 14%، واليهودي 13.5%.

خريطة (2): أحياء البلدة القديمة وأهم مقدساتها الدينية



أما من الناحية الحضارية والدينية، فتزخر البلدة القديمة بالمقدسات المسيحية مثل كنيسة القيامة، والمقدسات الإسلامية المتمثلة بالمسجد الأقصى المبارك (خريطة 2). ويُشار إلى وجود 13 مسجداً، و 70 كنيسة، ونحو 24 كنيس ومدرسة دينية يهودية تغطي مساحة 280 دونم (0.28 كم²) داخل البلدة القديمة (Khamaisi et al, 2009: 14). ونظراً لما تحويه البلدة القديمة من تراث ديني وحضاري غزير، اضطرت اليونسكو في عام 1981 إلى الاعتراف بها وبأسوارها باعتبارها موقعاً أثرياً عالمياً، حيث تم تحديد 220 موقعاً أثرياً مهماً فيها. وفي عام 1982م تم إدراج البلدة القديمة على قائمة التراث المهدد.

وعند الإشارة إلى استخدامات الأرض داخل البلدة القديمة، يبدو أن الاستخدام السكني هو الغالب عليها، إذ يمثل وحده نحو 50 % من المساحة الكلية، بينما يحتل الاستخدام الديني والثقافي المرتبة الثانية بنسبة 31.1 % بحكم الوظيفة الدينية للبلدة القديمة، 14.5 % للاستخدامين التجاري والأثري، بالإضافة إلى 4.4 % من المساحة الكلية غير مستغلة.

جدول(1): استخدامات الأراضي داخل البلدة القديمة من القدس، 2004م.

نوع الاستعمال	المساحة /دونم	% مساحة
سكني	450	50.0
ديني وثقافي	280	31.1
تجاري	80	8.9
آثري	50	5.6
غير مستغل	40	4.4
المجموع	900	100.0

المصدر: مشتق من: المقدسي لتنمية المجتمع، 2009، الفصل الثالث.

2- المخططات الهيكلية:

لقد وظفت الحركة الصهيونية وأذرعها التنفيذية جميع الإمكانيات لفرض الوجود اليهودي في مدينة القدس وبلدتها القديمة مبكراً بهدف الوصول إلى الأماكن المقدسة، والتخطيط لإقامة الهيكل الثالث مكان المسجد الأقصى حسب معتقدات العديد من الجماعات اليهودية المتطرفة، ولهذا تم توظيف المخططات الهيكلية كأداة لتنفيذ تلك المخططات. وبناءً عليه، فإن أول المخططات الهيكلية لمدينة القدس يعود إلى عهد الاحتلال البريطاني حينما استقدم الجنرال اللنبي مهندس مدينة الإسكندرية William Maclean، وطلب منه وضع الخطة الهيكلية الأولى للقدس والمقاييس والقيود المتعلقة بالبناء والتطوير فيها، فوضع المخطط الهيكلية الأول بتاريخ 22 تموز/يوليو 1918م، وقسم المدينة بموجبه إلى أربع مناطق تخطيطية (السنوار، 2013: 154) هي:

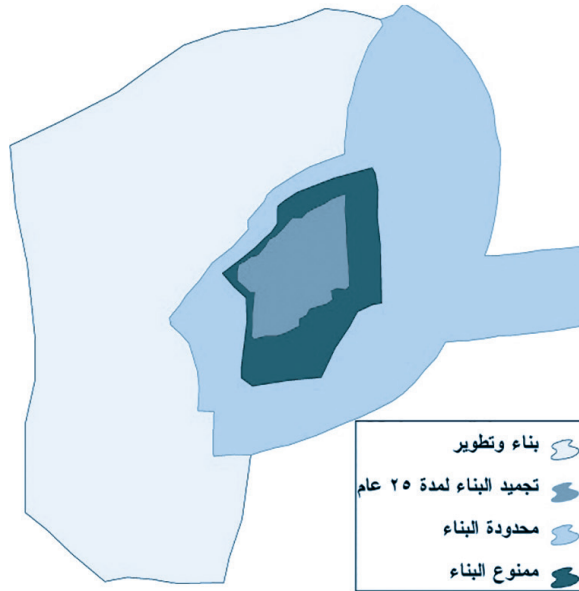
- أ- البلدة القديمة وأسوارها.
- ب- المناطق المحيطة بالبلدة القديمة.
- ج- الجزء الشرقي من القدس، ويسكنه العرب.
- د- الجزء الغربي من القدس ويسكنه غالبية اليهود.

والجدير بالذكر أن مخطط «ماكلين» شمل مساحة بلغت نحو 3.5 كم² فقط، وحُدِّدَ بمقتضاه إستراتيجية التخطيط العمراني في القدس خلال الأعوام الخمس والعشرين التالية، والتي فرضت قيوداً على البناء حول أسوار القدس ومناطق الأحياء العربية. وفي المقابل شملت مناطق التطوير والتوسع العمراني الكبير المناطق الغربية توطئة لاستيطانها من موجات المهاجرين اليهود القادمين من أوروبا (خريطة 3). ويُعتبر المخطط التنظيمي لـ «ماكلين» الأهم لأنه وضع الأسس الأولى للمخططات الهيكلية المتتابعة للمدينة، مثل مخطط غيديس أشبي لعام 1922، ومخطط كليفورد هوليداي 1930، ومخطط هنري كيندال 1944 (المقدس لتتمة المجتمع، 2009: 4-7، دحلان، 2013: 323).

وبعد احتلال «إسرائيل» للقدس في عام 1967م، وإعلانها توحيد المدينة وتوسيع حدودها في 28 حزيران/ يونيو من نفس العام، وظّفت «إسرائيل» الخطة الهيكلية رقم (62) لغربي القدس لعام 1959م لتصبح الوثيقة الرسمية التي ترتب عليها التطور العمراني لمدينة القدس بعد عام 1967م، على الرغم من أنها لم تأخذ في الحسبان القسم الشرقي من القدس في عملية التخطيط.

وفي عام 1978 أنجزت بلدية القدس الإسرائيلية خطة هيكلية جديدة للقدس وصادقت عليها اللجنة المحلية للتخطيط بتاريخ 16 نيسان/ أبريل 1978، إلا أنها لم تعتمد من قبل اللجنة اللوائية بسبب الجدل السياسي والقانوني الذي أخذ بعداً دولياً حولها. وبناءً على ذلك تم إنشاء جهاز ثابت في بلدية القدس مهمته التخطيط الدائم والمستمر لكل ما يتعلق بالبناء والتنمية الحضرية.

خريطة (3): المخطط الهيكلية لمدينة القدس (مخطط ماكلين) في عام 1918م



المصدر: رسم الباحث اعتماداً على خريطة الأساس: المقدسي لتتمة المجتمع، 2009، الفصل العاشر: 7

وفي أيلول/سبتمبر 2004م أُعلن عن انجاز الخطة الهيكلية «أورشليم القدس 2000» لكي تستخدم باعتبارها خطة إلزامية حول استخدامات الأراضي في المدينة وكخطة تفصيلية لمخططات البلدية الأخرى، وعلى حد زعم واضعي الخطة الهيكلية بأنها عبارة عن: «تفكير تخطيطي جديد وشامل لخلق إطار وضعي للاستمرار في تطوير المدينة كعاصمة للدولة، ومركز للحكم، مع الحفاظ على القيم الخاصة بها، وتأمين مستوى حياة جيد لكل سكانها» (المقدسسي لتنمية المجتمع، 2009: 10). ويتضح من التعريف السابق لهدف الخطة، بأنه مصمم لفرض السيادة الإسرائيلية على القدس بكاملها واعتبارها عاصمة حصرية لـ «إسرائيل»، ومقرًا لحكومة الاحتلال ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأن مبدأ تأمين مستوى حياة جيد لكل سكانها يتناقض تمامًا مع هدف الخطة الذي يؤكد على ضرورة المحافظة على أغلبية يهودية لسكان المدينة، كما يتناقض تمامًا مع ما أقرته حكومة ناتنياهو من «مشروع قانون القومية»¹ العنصري المعروف بـ «يهودية الدولة»، بتاريخ 24 تشرين ثان/نوفمبر 2014م والذي سيصبح نافذًا بعد إقراره من الكنيست بالقراءات الثلاث.

ويُشير خماسي (2013) إلى أن مخطط القدس 2000 يهدف إلى جعل القدس عاصمة لدولة «إسرائيل» وللشعب اليهودي حسب تعريف أريئيل شارون، ولذلك يتم حصر الامتداد والتوسع العربي، والسماح بالتوسع الإسرائيلي، ويتم ذلك بواسطة استراتيجية «الإحاطة ومن ثم التغلغل»، أي إقامة مستوطنات محيطة حول المدينة كدائرة خارجية أولاً، ثم إحاطة وتقطيع وشرذمة الأحياء الفلسطينية بواسطة «أحياء» أو مستوطنات في داخل حدود المدينة، وبعد ذلك التغلغل لداخل الأحياء الفلسطينية بما في ذلك البلدة القديمة ومحيطها، وتقطيع أوصال الوجود الفلسطيني لشرذمته وعدم خلق تواصل

مكاني فيما بينه. وبالعودة إلى مخطط القدس 2000، فقد تم تخصيص الفصل الثالث منها للبلدة القديمة والذي تم فيه تحديد أهداف طاقم التخطيط للخريطة المفصلة وهي:

أ- تأكيد الحفاظ على التراث التربوي والمعماري للبلدة القديمة بصفاتها موقع تراث عالمي.



1 (تتضمن المادة (2) المبادئ الأساسية على أن: أرض «إسرائيل» هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي ومكان إقامة دولة «إسرائيل». - دولة «إسرائيل» هي الوطن القومي للشعب اليهودي الذي يحقق فيه الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير وفقًا لتراثه الثقافي التاريخي. - الحق في تحقيق تقرير المصير الوطني في دولة «إسرائيل» هو حق أصيل للشعب اليهودي. - دولة «إسرائيل» ديمقراطية، تقوم على أسس الحرية والعدالة والسلام في ضوء رؤى أنبياء «إسرائيل»، وتؤيد الحقوق الفردية لجميع مواطنيها وفقًا للقانون.

ب- حريات حياتية للمواطنين وإقامة مؤسسات منظمة في إطار البلدة القديمة.

ت- تحسين جودة المعيشة والبيئة لسكان المدينة وزوارها.

ث- خلق ظروف تتناسب مع تطور السياحة والحج في البلدة القديمة.

ج- إنجاز اللوائح والترتيبات التي تؤدي إلى تحضير خطط مفصلة للبلدة القديمة.

ح- بناء جهاز إداري يحقق آلية التنفيذ (المقدس لتتمة المجتمع، 2009: 2-3).

ومن خلال تحليل الأهداف السابقة للخطة، يمكن الاستنتاج بأنها قد صُممت لتمكين «إسرائيل» من السيطرة على البلدة القديمة من خلال دمجها مع باقي أجزاء القدس، وتحقيق السياسات الإسرائيلية لتهدويد المدينة بكاملها وتقليص عدد سكانها. ويظهر ذلك جلياً من خلال طرح الخطة لتقليص ظاهرة الاكتظاظ العمراني والسكاني، ودمج تخطيط البلدة القديمة في جميع الخرائط في إطار الخطة الشمولية، وخاصة الخطة المصادق عليها عام 1978م المشار إليها سابقاً.

ولقد حددت الخطة المساحات المتاخمة لأسوار البلدة القديمة كمساحات مفتوحة، وتم منع الاقتراب في البناء من السور لأكثر من 10 أمتار من جهة الداخل، و 150 متراً من جهة الخارج، ومنع بناء مبان تتجاوز ارتفاع السور، وأن كل بناء داخل البلدة القديمة بحاجة إلى المصادقة على خريطة تفصيلية، ومنذ عام 1967م وحتى إعداد المخطط تمت المصادقة على 60 خريطة تفصيلية فقط لمؤسسات ومباني في الحي اليهودي، إذ إن الخريطة التفصيلية أعدت فقط للحي اليهودي وللمناطق المفتوحة حول الأسوار (المقدس لتتمة المجتمع، 2009: 6).

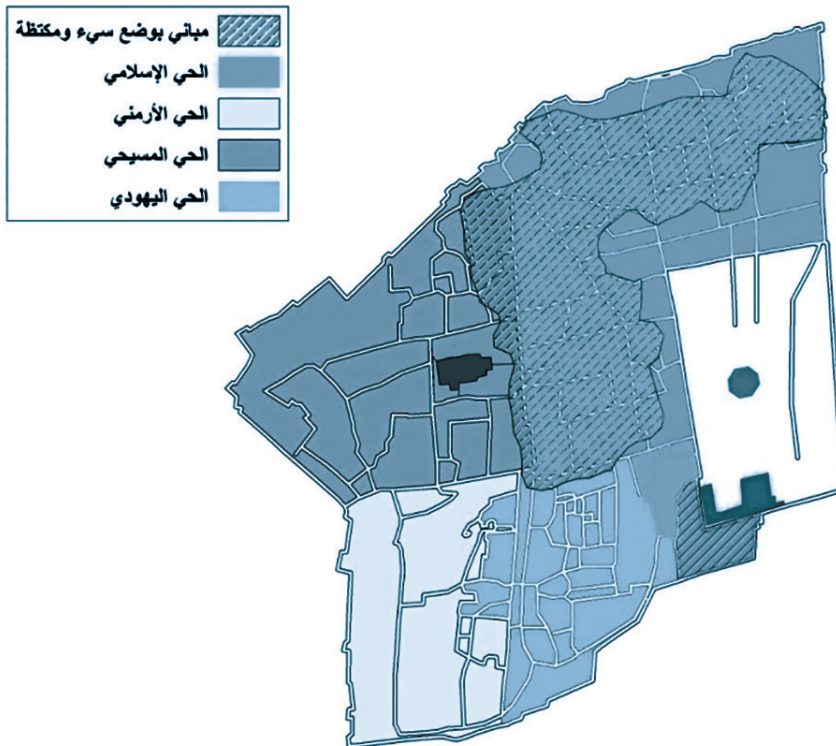
وتسعى «إسرائيل» لتحويل البلدة القديمة إلى منطقة جذب سياحي، إذ وصل إليها في عام 2000م نحو 2,416,753 سائح، وارتفع العدد إلى 2,961,700 سائح في عام 2013م، وبلغ العائد المالي من السائحين بنحو (1,086,400) مليون دولار في عام 2013م، ويشار إلى وجود 73 فندقاً في مدينة القدس من أصل 357 فندق في «إسرائيل»، (Central Bureau of Statistics, 2014: 962 & 967)، أي أن المدينة تضم 20.45% من الفنادق وبذلك احتلت المرتبة الأولى في عدد الفنادق في «إسرائيل»، وهي موزعة على أقسام المدينة بواقع 30 فندق في شرق القدس و43 في غربها.

وتظهر خطورة المخطط الهيكلي على مستقبل الوجود الإسلامي في البلدة القديمة، من تصنيف مباني الحي الإسلامي بالوضع السيئ والاكتظاظ السكاني المرتفع (خريطة 4)، بالإضافة إلى انتشار البناء غير القانوني المتمثل بإضافات لمباني قائمة، وأبنية غير مرخصة تقام على أسطح المباني في كل من الحيين الإسلامي والمسيحي. ويرجع سبب البناء غير المرخص إلى العراقيل والقيود والاشتراطات المشددة التي

تفرضها البلدية للحصول على التراخيص اللازمة للبناء بهدف احتواء وخنق الوجود العربي في البلدة القديمة، ولذلك فإن تصنيف الخطة للمباني في الحي الإسلامي بالسيئ وانتشار البناء غير القانوني يهدد مستقبل الوجود العربي الإسلامي في البلدة القديمة لأنها ستكون عرضة للهدم والإزالة خاصة وأن سياسة هدم المباني والمساكن الفلسطينية تعتبر سياسة إسرائيلية راسخة منذ سنين طويلة، لها دوافعها الجيوبوليتيكية التي تهدف إلى السيطرة على الأرض الفلسطينية وتطهيرها عرقياً من سكانها الأصليين، على الرغم من الادعاءات الإسرائيلية بأن الهدم يتم لمنع الاستمرار في البناء غير القانوني، وحماية وتعزيز التخطيط الحضري السليم في المدينة، وأن دوافعه فنية وليست سياسية أو عنصرية تجاه السكان الفلسطينيين (للمزيد راجع: دحلان 2013 (أ): 342-344).

ولقد خلص مجموعة من الباحثين إلى أن «إسرائيل» استخدمت القوة البيروقراطية، مثل لوائح التخطيط وقوانين تقسيم وتنظيم الأرض، كوسيلة من وسائل التجزئة والسيطرة على الأرض العربية من أجل تحقيق الأهداف السياسية للدولة، والتي تقوم على تمكين الاستعمار الاستيطاني اليهودي على التوسع، والتضييق على المدن والقرى العربية من التوسع والنمو (Newman, 2006: 46). ومن خلال العرض السابق، يتضح قوة وأثر سلطة الحكم المحلي «البلديات» في توظيف المخططات الهيكلية للتخطيط العمراني وتخصيص الأراضي في الصراعات القومية والإثنية كما يتضح في البلدة القديمة ومدينة القدس.

خريطة (4): أوضاع المباني في البلدة القديمة



3- الملامح الجيوسياسية:

تجددت أطماع «إسرائيل» الجيوسياسية تجاه القدس وبلدتها القديمة بعد حرب حزيران/يونيو 1967م مباشرة، حيث طلب ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء للاحتلال من أشكول قائلاً: «يجب علينا جلب اليهود إلى شرق القدس بأي ثمن، ولا بد من توطین عشرات الآلاف من اليهود في وقت قصير، ولا بد أن يوافق اليهود على استيطان شرقي القدس ولو في أكواخ، فلا يمكننا الانتظار حتى يتم بناء أحياء جيدة التخطيط، فالشيء الأساسي أن يُصبح لليهود وجود هناك» (سعيد، 2010 ص 616 و Shragai، 2010:12). وبناءً على ذلك، تم تنفيذ الخطوة الأولى في مسيرة التهويد المكاني والديموغرافي للبلدة القديمة في 11 حزيران/يونيو 1967م عندما تم الاستيلاء على «حارة المغاربة» التابعة للوقف الإسلامي، وهدمها وتمهيد أرضها لتوسعة ساحة ما يُسمى «حائط المبكى» [البراق]. ونتج عن ذلك هدم 138 بناية، من بينها جامعي البراق والمغاربة والمدرسة الأفضلية والزاوية الفخرية ومقام الشيخ، كما تم تهجير 650 نسمة من مواطني الحي العربي من منازلهم، ونقلهم إلى بيوت في أحياء أخرى من شرقي القدس كان أصحابها قد فروا منها أثناء القتال، خاصةً إلى مخيم شعفاط للاجئين، وتم تحويل أرض الحي إلى ساحة ألحقت بحائط البراق (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2011(ب)). وفي 18 نيسان/أبريل 1968م تم هدم حارة الشرف¹ لبناء الحي اليهودي ووصله بالحائط باعتبار أنه «لا يحق لغير اليهودي العيش في الحي اليهودي، وتم ذلك من خلال مصادرة 116 دونماً بموجب قرار أصدرته وزارة المالية الإسرائيلية (المدل، 2013: 179، التوفكجي، 2002: 21). وأعقب ذلك إعلان البلدة القديمة موقعاً قديماً بموجب المادة 29ب من قانون الآثار الإسرائيلي لسنة 1978م، مما مهد الطريق لسلطة الآثار الإسرائيلية لإجراء حفريات أثرية في المنطقة. وبناءً على ذلك شهدت المنطقة إعادة تأهيل، وسكنها آلاف اليهود المتدينين الذين يحلمون بالعيش بجوار الحائط الغربي، وأصبحت المنطقة مركزاً للمؤسسات الدينية والقومية ونقطة تجمع للاحتفالات بجوار «حائط المبكى» [حائط البراق]. ونتيجةً لذلك شهدت البلدة القديمة صراعاً محتدماً على المكان يقوم على أبعاد قومية متطرفة، مثل معظم المناطق المتنازع عليها والأكثر سخونة، وانعكس هذا الصراع على إعادة بناء وتوسيع وتطوير الحي اليهودي، واستيطان البلدة القديمة من قبل مستوطنين إسرائيليين، فضلاً عما يجري حالياً من توسع في المساكن اليهودية داخل الحي الإسلامي المجاور (Newman, 2006: 53).

1 (منطقة سكنية ملاصقة لحارة المغاربة، كانت تملكها عائلة عربية تسمى عائلة شرف، وأثناء الانتداب البريطاني، استأجر اليهود معظم الحارة وتملكوا 4% منها، وتم طرد جميع السكان اليهود منها خلال حرب 1948، وبقيت على حالها خلال العهد الأردني، وبعد احتلال القدس في عام 1967م، ادعى الإسرائيليون امتلاكهم لهذه الحارة، وطردوا سكانها الفلسطينيين، ودمروا معظم منازلها، وأطلقوا عليها اسم «حارة اليهود».

ومما لا شك فيه، أن تهويد البلدة القديمة شكل هدفًا جيوبوليتيكيًا واستراتيجيًا للأوساط الرسمية والحزبية والشعبية في «إسرائيل» التي سعت لتنفيذه بوتيرة صامتة ومضللة في أغلب الأحيان تحت شعار التعايش الإسرائيلي- الفلسطيني الذي مثله «تيودور (تيدي) كولك» (1965-1993م) أول رئيس لبلدية القدس بعد احتلالها عام 1967م، حيث ظلت الأحياء العربية دون تغيير أو تطوير بسبب القيود والإجراءات الإسرائيلية، بينما شهد الحي اليهودي الذي أعيد بناؤه عملية إعادة تطوير واسعة النطاق. وبعد فوز أيهود أولمرت برئاسة البلدية (1993-2003م) ممثلًا لليمين الإسرائيلي ازداد الصراع حدةً واتخذت الأطماع اليهودية تجاه القدس والمقدسات صفة العلنية من خلال إجراءات التهويد والاستعمار الاستيطاني والانتهاكات المستمرة للمقدسات في ظل رئاسة نير بركات لبلدية القدس التي بدأت منذ عام 2008م ولا زالت مستمرة.

ولقد هدفت جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتبني سياسات وإجراءات من أجل توسيع وتقوية السيطرة طويلة الأمد على المدينة، وهذا ما تم تنفيذه من خلال ممارسات حكومية وممارسات السلطة المحلية المتمثلة بالبلدية، ومن هذه الإجراءات إعادة ترسيم حدود البلدية، وإنشاء المباني الحكومية، والاستعمار الاستيطاني وبناء الأحياء الجديدة، والسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير الميزان الإثني للسكان المستهدفين من أجل إيجاد أغلبية ديموغرافية لصالح السلطة الحاكمة [سلطة الاحتلال] Newman, 2006: 45.

ومع انطلاق مسيرة التسوية بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية نتيجة لاتفاق أوسلو الانتقالي 1993م، شكلت البلدة القديمة والمسجد الأقصى أعقد القضايا على طريق التوصل لحلول أو تسويات جيوسياسية بينهما، نظرًا لما تتمتع به البلدة القديمة من خصائص جغرافية وديموغرافية



معقدة، وما لها من مكانة دينية ورمزية لدى طرفي عملية التسوية السياسية، حيث أصر قادة الجانبين دائماً على اعتبار مسألة السيادة على «القدس» غير قابلة للتفاوض، ولا يمكن تقديم تنازلات أو حلول وسط بشأن السيادة عليها لأي طرف من أطراف الصراع. وتجلت تعقيدات البلدة القديمة أثناء مفاوضات التسوية في كامب دافيد في أيلول/سبتمبر 2000م، التي كانت السبب الرئيسي في انهيارها بسبب تمسك كل طرف بالسيادة عليها. وفي محاولة لإنقاذ المفاوضات المتعثرة، تقدم الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون بتاريخ 23 كانون أول/ديسمبر 2000م بمبادرة توفيقية، تُسمى «معايير كلينتون» (Clinton Parameters)، التي أمهلت الطرفين خمسة أيام لقبولها أو رفضها، وتم التأكيد بأنه في حالة الرفض سيتم سحب الوثيقة من جدول الأعمال ولن تبقى قائمة بعد مغادرة كلينتون للبيت الأبيض. وتقترح الوثيقة أن تكون الأحياء الفلسطينية في شرقي القدس تحت السيادة الفلسطينية، والأحياء اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية، مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على أقصى درجة من التواصل الجغرافي لكلا الجانبين. وتطبق نفس المبادئ أيضاً في البلدة القديمة، مع إضافة ترتيبات خاصة لإدارتها. أما فيما يتعلق بالمسجد الأقصى (المسمى إسرائيلياً بجبل الهيكل) فقد قدم كلينتون اقتراحين:

أ- السيادة الفلسطينية على الحرم الشريف والسيادة الإسرائيلية على الحائط الغربي لحائط البراق [وحائط المبكى The Wailing Wall، والذي يشكل جزءاً منه.

ب- السيادة الفلسطينية على الحرم الشريف والسيادة الإسرائيلية على الحائط الغربي لحائط البراق، وسيادة عملية مشتركة على قضية الحفريات (Lehrs, 2013: 47).

وقد ناورت «إسرائيل» بالموافقة على المبادرة كأساس لمفاوضات التسوية، وأرقت مع الموافقة قائمة بتعليقات ومسائل تحتاج إلى توضيحات، وفي المقابل أرسل الفلسطينيون قائمة من التحفظات والأسئلة إلى الأمريكيين بغرض التوضيح، ولكن الأمريكيون رفضوا إجراء أي نقاش للوثيقة قبل تقديم الفلسطينيين إجابة واضحة بـ «نعم» أو «لا».

وكما شكلت الملامح الجيوسياسية صراعاً على الحيز المكاني (الجغرافيا) في القدس بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن الصراع الديموغرافي قد نال اهتماماً وتركيزاً أكبر. فمنذ احتلال القدس عام 1967م شكل الموضوع الديموغرافي اهتمام الحكومات الصهيونية المتعاقبة وبلدية القدس ومخططيها الذين شددوا على ضرورة السعي من أجل المحافظة على أغلبية يهودية مستقرة في المدينة، تعتمد على القوة الاقتصادية والطبيعة الجذابة ومستوى الحياة المناسب والبيئة الجاذبة لفئة الشباب للعيش فيها، مع العناية بالجوانب القومية والدينية والسياحية كقيم رمزية للاعتبارات الديموغرافية التي

شكلت الضوابط الرئيسية عند مخططي المدينة وواضعي سياسات التنمية والتطوير على مر السنين (Shragai, 2010: 10). ويظهر الاستهداف الديموغرافي للوجود العربي الفلسطيني في مدينة القدس من خلال التدقيق في مخطط القدس الهيكلي لعام 2000 الذي حدد مستقبل التركيب الإثني لسكان المدينة حتى عام 2020 بنسبة 30% عرب مقابل 70% يهود، هذا الاستهداف الديموغرافي في المخطط الهيكلي تم تعديله في عام 2009م لعدم واقعيته بسبب بلوغ السكان العرب نسبة 35.3% من جملة سكان القدس، ليصبح التركيب 40% عرب مقابل 60% يهود.

وفي ظل تعثر المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وصراع الجانبين على المجالين الجغرافي والديموغرافي، حدد «نتنياهو» ركائز السلام مع الفلسطينيين في كلمة بثها إلكترونياً لمنتدى «مركز سابان» لسياسات الشرق الأوسط في واشنطن بتاريخ 7 كانون أول/ديسمبر 2014م، التي يمكن أن تكون برنامجاً لإنهاء الصراع من وجهة نظره ألا وهي اعتراف متبادل حقيقي، وإنهاء كل المطالب بما في ذلك حق العودة، وأمن إسرائيلي على الأمد الطويل (القدس، 2014)، وعلى الرغم من عدم تحديد «نتنياهو» ماذا يقصد بإنهاء كل المطالب، إلا أنه حدد ضرورة إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين، مما يعكس الهاجس الديموغرافي الذي تخشاه دولة الاحتلال. وبالتأكيد كانت قضية القدس حاضرة في ذهنه لأنها تلعب دوراً مركزياً في الخطاب العام داخل «إسرائيل»، وخاصة باعتبارها قضية يجب حلها ضمن عملية حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وتتمحور الإستراتيجية التفاوضية للطرف الإسرائيلي على بقاء القدس موحدة ضمن الحدود الحالية للبلدية، وأن يستمر الوضع على نفس الحال إلى الأبد في إطار اتفاق دائم مع السلطة الفلسطينية، وألا يكون هناك أية ترتيبات تمكن الفلسطينيين من الحصول على شكل من أشكال السيادة في شرقي القدس وفي الأماكن المقدسة، ونظراً لعدم واقعية هذه الإستراتيجية وصفها الجغرافي الإسرائيلي إيشع إيفرات بأنها أحد الأوهام الإسرائيلية (Efrat, 2006: 205).

4- ملامح جغرافية السكن في البلدة القديمة:

يُعتبر السكن أحد العناصر المهمة في دراسة التركيب الداخلي للمدن، وهو يمثل واحدة من القضايا المركزية في التخطيط العمراني والمصلحة العامة للسكان، وبالتالي يذهب بعض الباحثين إلى أن سياسات السكن تقع ضمن مجال السياسات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، وبحسب وجهة نظرهم فإنه يجب توفير السكن لجميع أفراد المجتمع كخدمة اجتماعية (Bourne, 1981: 193)، ولذلك لا بد من وجود علاقة تكاملية بين السكن واحتياجات أفراد المجتمع، إذ إن السكن يعني توفير مأوى ملائم للأفراد يلبي احتياجاتهم الأساسية ويوفر لهم الرفاهية.

وتفيد مؤشرات السكن بأن قاطني الأحياء العربية من الفلسطينيين يعانون من تدهور أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والسكنية، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الفيزيائية للمباني والمرافق الخاصة بهم؛ بسبب نقص الصيانة والاكتظاظ السكاني والإضافات غير المناسبة للأبنية القائمة. وتشير الدراسات إلى أن 29.5% من مباني البلدة القديمة بحاجة إلى إعادة تأهيل، و11.4% من المساكن بحاجة إلى توسعة، و18.1% فقط من المسكن ملائمة للسكن. أي أن أكثر من 80% من المساكن بحاجة إلى إعادة تأهيل جوهريّة وصيانة عاجلة. علماً بأن المباني العامة والدينية تعاني من نفس الحالة المعمارية المتردية (25: 26-Khamaaisi et al, 2009).

ويمكن تحديد ملامح السكن ودرجة رفاهيتها في البلدة القديمة من خلال تحليل بيانات الجدول (2) واستخلاص المؤشرات والحقائق السكنية على النحو التالي:

أ- ارتفاع كثافة السكان في البلدة القديمة بشكل حاد جداً حيث بلغت نحو 41.9 نسمة/دونم¹، أي أكثر من ستة أضعاف ونصف كثافة سكان مدينة القدس التي بلغت نحو 6.6 نسمة/دونم في عام 2013م. ومن ناحية ثانية تتباين الكثافة حسب الحي السكني، حيث بلغت أقصاها في الحي الإسلامي 61.1 نسمة/دونم، وأدناها في الحي الأرمني (17.9 نسمة/دونم). وتتجاوز كثافة سكان الأحياء العربية الثلاثة البالغة 41.9 نسمة/دونم كثافة السكان في الحي اليهودي التي سجلت 23.1 نسمة/دونم.

جدول (2): بعض المؤشرات الديموغرافية لسكان البلدة القديمة من القدس عام 2013م

المجموع	الحي					المتغير
	اليهودي	العربي*	المسيحي	الأرمني	الإسلامي	
37,710	2,820	34,890	4,450	2,260	28,180	عدد السكان
901	122	779	192	126	461	مساحة الحي / دونم
41.9	23.1	44.8	23.2	17.9	61.1	الكثافة نسمة / دونم*
6,148	570	5,578	1,255	670	3,653	عدد الوحدات السكنية
50.9*	90	46.9	45	61	45	متوسط المساحة (م ² /وحدة)
6.13	4.95	6.25	3.55	3.37	7.71	متوسط الأفراد للوحدة*
313,030	51,300	261,730	56,475	40,870	164,385	المساحة السكنية (م ²)*
8.3	18.2	7.5	12.7	18.1	5.8	مساحة سكنية (م ² /نسمة)*

المصدر: مشتق من: Jerusalem Institute for Israel Studies, 2015 Tables III/13 & X/15

*المؤشرات من حساب الباحث اشتقاقاً من بيانات الجدول.

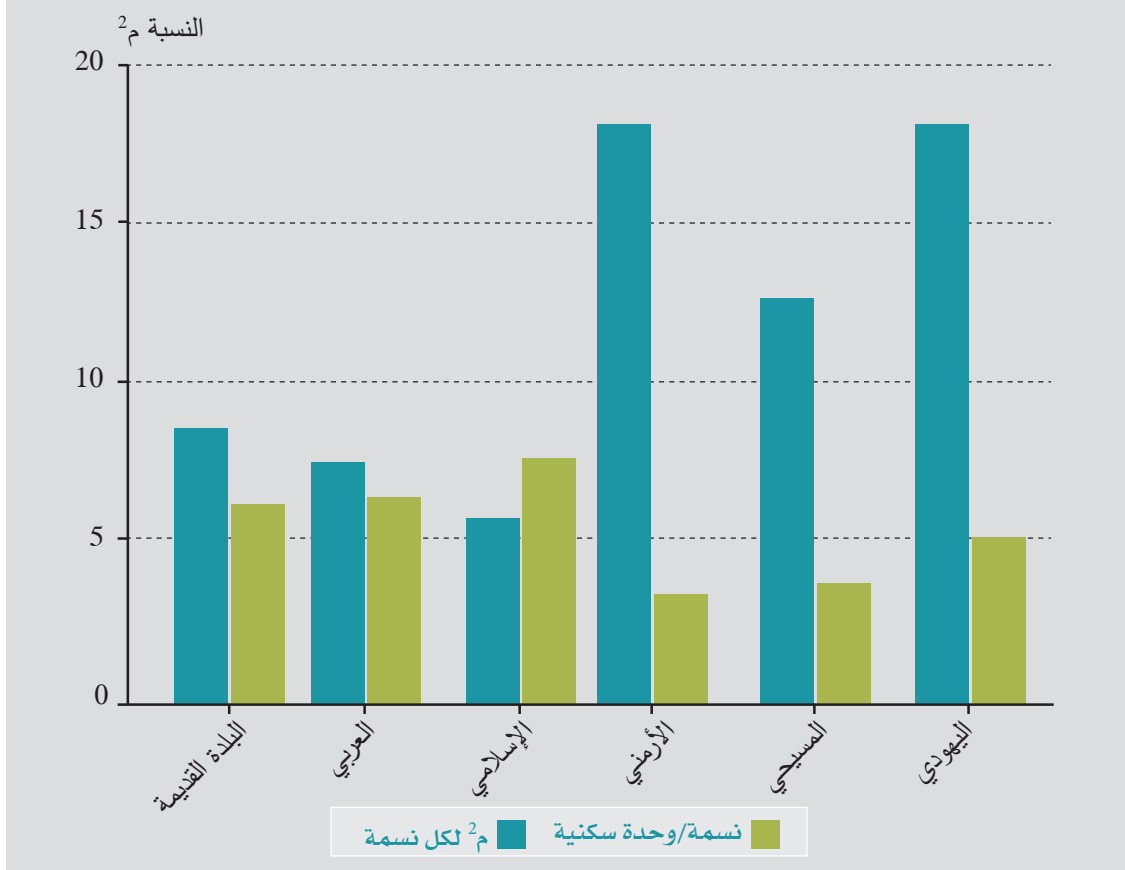
❖ الحي العربي (الفلسطيني) يشمل الأحياء الثلاثة وهي: الإسلامي والأرمني والمسيحي.

1 الدونم = 1000 متر مربع، وهو وحدة قياس المساحات في فلسطين.

ب- تعاني البلدة القديمة وخاصة الحي الإسلامي من أزمة سكن خانقة، ويظهر ذلك من خلال مؤشر متوسط عدد الأفراد للوحدة السكنية، حيث بلغ المتوسط في الحي الإسلامي 7.71 نسمة للوحدة السكنية، بينما انخفض المؤشر إلى 3.37 في الحي الأرمني، ونحو 4.95 في الحي اليهودي. ويعزز ذلك أيضاً مؤشر نصيب الفرد بالتر المربع من المساحة السكنية، حيث بلغ المؤشر 7.5 م² للفرد في الأحياء العربية بينما ارتفع إلى أكثر من الضعف في الحي اليهودي إذ بلغ المؤشر 18.2 م². كما يلاحظ التباين في قيمة المؤشر داخل الأحياء العربية إذ سجل الحي الإسلامي أدنى قيمة بلغت 5.8 م² للفرد مقابل 18.1 م² للفرد في الحي الأرمني (شكل 1).

ت- يعاني سكان البلدة القديمة من صغر مساحة الوحدات السكنية والتي تتكون من غرفة أو غرفتين للنوم، وغرفة جلوس مع مطبخ وحمام صغيرين، حيث بلغت نسبة الوحدات السكنية المكونة من غرفتين 25.4 %، والمكونة من غرفة واحدة 40 % في عام 2001 (Welfare Association, 2004: 71). ومن ناحية أخرى فقد بلغ متوسط مساحة الوحدة السكنية في البلدة القديمة نحو 63.6 % من متوسط مساحة الوحدة السكنية في مدينة القدس (50.9 م² مقابل 80 م²) مما يدل على رفاهية منخفضة في السكن.

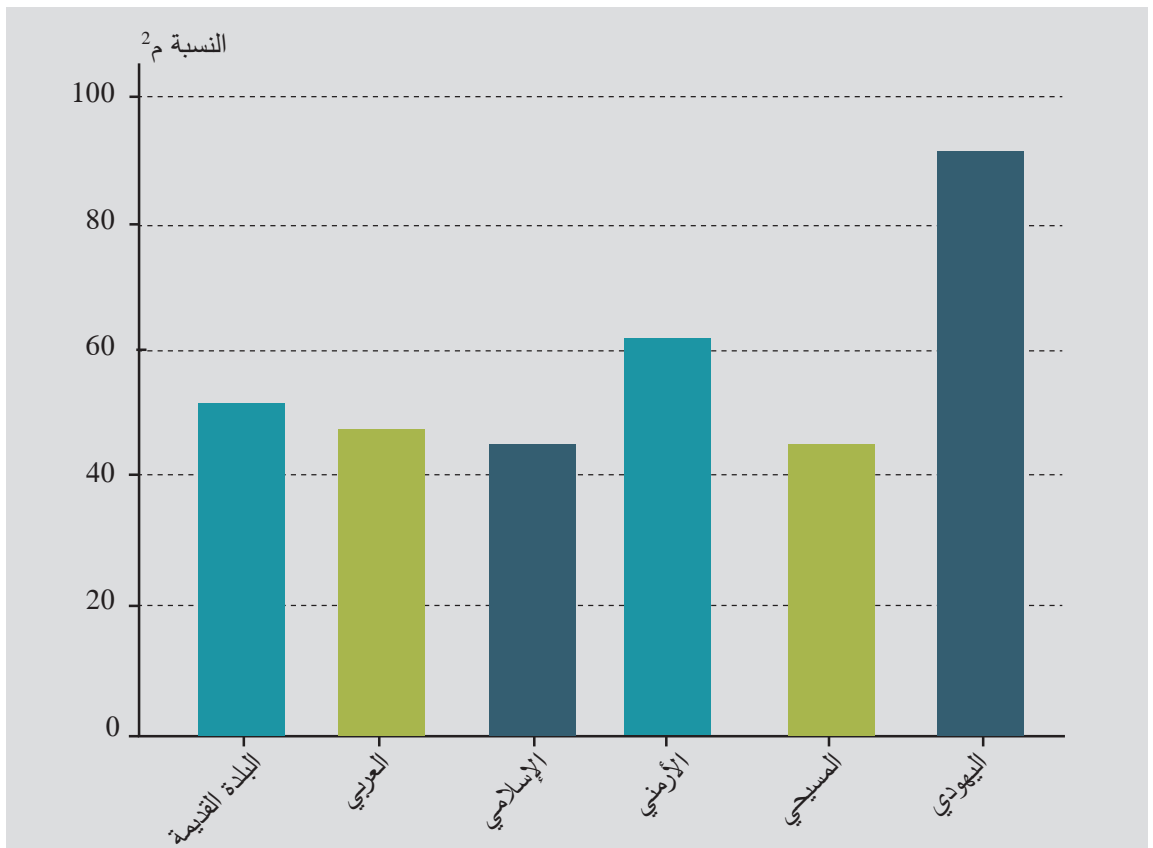
شكل (1): كثافة السكن في أحياء البلدة القديمة، 2013م



ث- يتباين متوسط مساحة الوحدة السكنية في البلدة القديمة حسب الحي السكني، إذ بلغ المتوسط للأحياء العربية نحو 46.9م²، في حين قفز المتوسط إلى الضعف في الحي اليهودي ليصل إلى 90م² للوحدة السكنية (شكل 2). ومن ناحية ثانية يتباين متوسط المساحة للوحدة السكنية داخل الأحياء العربية نفسها، إذ سجل متوسط المساحة 45م² في كل من الحيين الإسلامي والمسيحي، بينما ارتفع متوسط المساحة إلى 61م² في الحي الأرمني.

ج- بينت المؤشرات السابقة أن الأحياء العربية الفلسطينية في البلدة القديمة تعاني من الاكتظاظ العمراني والسكاني الواضح لاسيما في الحي الإسلامي، ومع ذلك فإن عدد سكان الحي في تزايد مستمر على الرغم من رفاحية السكن المنخفضة والمحدودة، ويعكس ذلك صراع السيادة والسيطرة على البلدة القديمة بين العرب الفلسطينيين واليهود.

شكل (2): متوسط مساحة الوحدة السكنية في البلدة القديمة وأحيائها، 2013م



ولكي يكون المشهد أكثر وضوحاً فيما يتعلق بجغرافية السكن داخل البلدة القديمة وتبايناتها القومية والدينية بين السكان، الأمر الذي يمكن استنتاجه من تحليل بيانات الجدول (3) التي تظهر الحقائق التالية:

أ- يتصف الحي الإسلامي بصغر مساحة مساكنه، إذ تشكل المساكن التي تقل مساحتها عن 40م² نحو 51.9% من جملة مساكن الحي، وأن نسبة المساكن التي تزيد عن 81م² تبلغ 10.3% فقط، وفي المقابل يتمتع اليهود بمساكن أقل ازدحاماً وأكبر مساحة، إذ تشكل المساكن الأقل من 40م² نحو 23.3% من جملة مساكن الحي اليهودي فقط، وأن 45.5% من المساكن تتجاوز مساحتها 81م².

ب- تتباين الأحياء العربية فيما بينها من حيث مساحة المساكن، فالحي الأرمني يتميز بالمساكن ذات المساحات الأكبر مقارنة مع الحيين الإسلامي والمسيحي، حيث بلغت نسبة المساكن التي تقل عن 40م² نحو 30.1% والتي تزيد عن 81م² نحو 22.9%. وفي المقابل بلغت النسبة في الحي المسيحي 48.5% للمساكن التي تقل عن 40م²، ونحو 10.6% للمساكن التي تزيد مساحتها عن 81م² (شكل 3).

جدول (3): التوزيع النسبي لمساحة الوحدات السكنية في البلدة القديمة حسب الحي السكني في عام 2013م

المجموع	% المساحة بالمتر المربع					عدد الوحدات السكنية	الحي
	100 <	100-81	80-61	60-40	40 >		
100.0	3.8	6.5	14.1	23.7	51.9	3,677	الإسلامي
100.0	10.1	12.8	22.4	24.6	30.1	671	الأرمني
100.0	3.7	6.9	15.3	25.7	48.4	1,255	المسيحي
100.0	4.5	7.4	15.4	24.2	48.5	5,603	العربي*
100.0	26.1	19.4	17.5	13.7	23.3	571	اليهودي
100.0	6.5	8.5	15.6	23.2	46.2	6,174	المجموع

المصدر: النسب من حساب الباحث من بيانات الجدول: Jerusalem Institute for Israel Studies, 2015 Table X/15. *الحي العربي الفلسطيني يشمل الأحياء الثلاثة وهي الإسلامي والأرمني والمسيحي.

ت- تتميز البلدة القديمة بصغر مساحة المساكن التي بلغت 46.2% أقل من 40م² للوحدة السكنية، وأن 15% فقط من الوحدات السكنية تجاوزت مساحتها 81م².

وبناءً على ذلك يمكن استخدام المؤشرات الإحصائية السابقة في تفسير حركة الانتقال من الأحياء الإسلامية والمسيحية للسكن داخل الحي الأرمني، لما يتمتع به الحي من ظروف سكنية أفضل من الواقع المعاش داخل الأحياء الإسلامية والمسيحية.

شكل (3): التوزيع النسبي لمساحة الوحدات السكنية في البلدة القديمة وأحيائها، 2013م



وتعاني القدس وبلدتها القديمة من ناحية ثانية من الانعزال السكني فهناك مناطق مخصصة للسكان العرب وأخرى لليهود، ولقياس ذلك إحصائياً تم استخدام مؤشر الاختلاف¹ Index of Dissimilarity لمعرفة درجة الانعزال السكني Residential segregation وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$\frac{(X_i - Y_i)}{2} = \text{مؤشر الانعزال السكني}$$

حيث إن: X_i تمثل نسبة السكان X للمنطقة i ، و Y_i تمثل نسبة السكان Y للمنطقة i ، وبناءً عليه فقد تم حساب مؤشر الانعزال السكني لليهود والعرب في مدينة القدس (جدول 4) على النحو:

$$\text{مؤشر الانعزال لمدينة القدس عام 2013} = \frac{(121.2)}{2} = 60.6\%$$

1 (تتراوح قيمة المؤشر بين (صفر -100)، وكلما كان المؤشر قريباً من الصفر دل ذلك على أن المجموعات السكانية لها توزيع مكاني متشابه، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الرقم 100 دل ذلك على الاختلاف في التوزيع السكني أي على الانعزال أو الانفصال السكني (Short, 1980:77).

وبما أن مؤشر الانعزال السكاني بلغ 60.6 % عام 2013م، وهو أقرب إلى القيمة 100 فإنه يدل على الانفصال في السكن. وهذا يدحض ادعاءات الاحتلال الإسرائيلي بالتعايش السلمي والاندماج الاجتماعي بين سكان المدينة بعد مرور أكثر من 48 عاماً على توحيدها مكانياً وفرض القوانين الإسرائيلية عليها، مما يشير إلى أن المدينة لا زالت مجزأة على المستويات الاجتماعية والقومية والدينية أكثر من أي وقت مضى.

جدول (4): حساب مؤشر الاختلاف للانعزال السكاني في مدينة القدس عام 2013م

السكان المنطقة	العرب (فلسطينيون)		اليهود		% س - % ص
	العدد (س)	% (س)	العدد (ص)	% (ص)	
البلدة القديمة	34,890	11.3	2,820	0.6	10.7
شرقي القدس	270,580	88.0	194,430	38.1	49.9
غربي القدس	2,070	0.7	312,360	61.3	60.6
المجموع	307,540	100.0	509,610	100.0	121.2

المصدر: محسوب من : Jerusalem Institute for Israeli Studies, 2015, Table III/9

ثانياً: الملامح الديموغرافية لسكان البلدة القديمة

يُعتبر السكان العرب في البلدة القديمة من أول التجمعات الفلسطينية التي تعرضت لاستهداف الاستعمار الاستيطاني اليهودي مبكراً، مما أدى إلى تغيرات ديموغرافية أثرت على التركيب السكاني بشكل عام، وعلى مستوى التغير والنمو السكاني بشكل خاص، إذ استهدف الاستيطان كافة أنحاء البلدة القديمة، وقد لعبت الجمعيات والمنظمات الأصولية اليهودية دوراً بارزاً في السيطرة على البلدة القديمة في القدس. وكان الهدف الديني/القومي هو المحرك الأساس لمعظم هذه المنظمات في سعيها لتهويد المدينة. وقد تفاوتت قوة وتأثير هذه المنظمات. بيد أن أخطر هذه الحركات تمت في (حركة عطيريت كوهانيم، تورا كوهانيم، حركة إسرائيل الفتاة، يشيفا شوفوبانيم، عتيراه ليوشنا). التي سعت إلى السيطرة على أملاك الفلسطينيين داخل الأسوار، وإلى تهجير من تبقى منهم بالتعاون مع الجهات الرسمية وغير الرسمية (المعدل، 2013: 177)، ومن هنا تأتي أهمية دراسة الملامح الديموغرافية الرئيسية للسكان في البلدة القديمة على النحو التالي:

1- حجم السكان

مهد احتلال «إسرائيل» مدينة القدس في حزيران/ يونيو 1967م الطريق أمام الأطماع الصهيونية للاستيطان داخل البلدة القديمة والسعي إلى تهويدها مكانياً وديموغرافياً. ولبلوغ هذا الهدف، طبقت «إسرائيل» قانون الانتداب البريطاني لمصادرة الأراضي بغرض المصلحة العامة الصادر عام 1943م، وقانون أملاك الغائبين الإسرائيلي¹ بعد تفسيره بأن أملاك الغائبين تعني أملاك «اللاجئين الفلسطينيين»، وأنها تخضع مباشرة لسيطرة الحكومة، وبناءً عليه تم تهجير 900 أسرة عربية من الحي اليهودي حتى عام 1975، وفي نفس الفترة تم إعادة بناء الحي اليهودي وتوطين 1500 يهودي في مساكن تم إنشاؤها وفقاً لأصول المعمار القديم، على هيئة بيوت مسورة مغلقة، وشقق سكنية مكونة من غرفة واحدة بغرض تهويد الجانب المعماري للبلدة القديمة (ماجوير، 1981: 29).

ومن تحليل بيانات الجدول (5) للفترة 1972م- 2013م، يمكن استخلاص الحقائق التالية:

أ- انخفض الوزن النسبي لسكان البلدة القديمة إلى مجموع سكان القدس [عموماً] من 7.5 % عام 1972م إلى 4.5 % في عام 2013م.

ب- انخفض الوزن النسبي لسكان البلدة القديمة بشكل حاد من 25.4 % من جملة سكان شرقي القدس في عام 1972م ليصل إلى 7.4 % في عام 2013م، ويرجع ذلك الانخفاض إلى تدفق عشرات آلاف المستعمرين اليهود للاستيطان في شرقي المدينة.

جدول (5): تطور حجم سكان القدس والبلدة القديمة وأحيائها السكنية خلال الفترة 1972-2013م

السنة	عدد سكان			% سكان البلدة القديمة من	
	القدس	شرقي القدس [❖]	البلدة القديمة	القدس	شرقي القدس
1972	313,900	92,149	23,400	7.5	25.4
1983	428,700	198,495	24,400	5.7	12.3
1992	556,500	296,500	28,700	5.2	9.7
1996	613,600	345,000	31,600	5.2	9.2
1998	633,700	362,067	32,400	5.1	8.9
2000	657,500	380,950	33,500	5.1	8.8

1 يتألف قانون أملاك الغائبين من تسع وثلاثين مادة، وقد أقرته الكنيست الإسرائيلية في 14/3/1950، ونشر في الوقائع الإسرائيلية، كتاب القوانين، العدد 37، ص 98 - 108 بتاريخ 30/3/1950، واعتبر قانوناً معدلاً لأنظمة الطوارئ (أملاك الغائبين) الصادرة في 12/12/1948 وبديلاً عنها اعتباراً من 31/3/1950.

8.7	5.1	35,370	407,301	693,200	2003
8.6	5.0	35,894	418,687	706,400	2004
8.4	5.1	37,060	439,257	733,300	2006
8.2	4.9	36,965	450,208	747,600	2007
7.9	4.8	36,681	462,770	760,400	2008
8.6	5.2	40,607	474,000	788,100	2010
8.1	5.0	39,865	489,707	803,000	2011
7.8	4.9	38,700	494,950	815,300	2012
7.4	4.5	37,710	509,440	829,860	2013
		1.16	4.17	2.37	% نمو 2013/1972
		0.91	2.24	1.79	% نمو 2013/2000

المصدر: من حساب الباحث من: السنوات 1972 حتى 2000 م من: 66 Welfare Association, 2004: 66
 III/1, p.53 & III/9 Respectively Jerusalem Institute for Israeli Studies, 2012 , 2014 & 2015, Tables III/1
 دحلان، 2014 (ب): 151

❖ نسب النمو من حساب الباحث حسب المعادلة الآسية، وكذلك النسب المئوية.
 ❖ الأرقام تشمل سكان البلدة القديمة .

ت- سجلت البلدة القديمة أدنى نسبة نمو¹ سنوي للسكان، إذ بلغت النسبة للفترة 1972-2013م نحو 1.16 % ، بينما نمت شرقي القدس بنسبة سنوية قدرها 4.17 %، ومدينة القدس بنسبة 2.37 % .
 أما خلال الفترة 2000-2013م، فقد سجلت البلدة القديمة زيادة سنوية منخفضة قدرها 0.91 %، وفي المقابل بلغت الزيادة السنوية 1.79 % في القدس، و2.24 % في شرق القدس لاستمرار استهدافها من الاستعمار الاستيطاني اليهودي.

2- التغير السكاني

يُقصد بمصطلح التغير السكاني دراسة ما يتعرض له المجتمع من تغير في حجم السكان سواء أكان ذلك زيادة أو نقصاً أو ثباتاً، وهذا المصطلح هو المفضل استخدامه من قبل المختصين بالدراسات الديموغرافية. ولتحديد حجم التغيرات السكانية التي تعرضت لها البلدة القديمة، لا بد من تحليل بيانات الجدول (6) التي تعكس الحقائق الديموغرافية التالية:

1 تم حساب معدل النمو السنوي للسكان باستخدام اشتقاقات معادلة التغير الأسّي Exponential Change.

جدول (6): تطور حجم سكان البلدة القديمة بأحيائها العربية والحي اليهودي خلال الفترة 1967-2013م

مجموع سكان البلدة القديمة	عدد السكان حسب الحي					السنة
	اليهودي	الأحياء العربية	المسيحي	الأرمني	الإسلامي	
23,676	--	23,676	5,397	1,598	16,681	1967
32,186	2,802	29,384	5,377	1,193	22,814	1995
33,600	2,300	31,300	5,200	2,400	23,700	2000
35,370	2,387	32,983	5,276	2,461	25,246	2003
35,894	2,451	33,443	5,366	2,438	25,639	2004
37,060	3,089	33,971	5,681	790	27,500	2006
36,965	2,555	34,410	5,442	2,424	26,544	2007
36,681	2,485	34,196	5,462	2,438	26,296	2008
40,607	3,105	37,502	4,707	1,613	31,182	2010
39,865	3,329	36,536	4,577	1,631	30,328	2011
38,700	3,350	35,350	4,510	1,750	29,090	2012
37,710	2,820	34,890	4,450	2,260	28,180	2013
1.01	0.04	0.84	0.42-	0.75	1.14	% نمو 2013/1967 *
0.89	1.57	0.84	1.20 -	0.46-	1.33	% نمو 2013/2000 *

المصدر: مشتق من: & Jerusalem Institute for Israeli Studies, 2012 & III/1, p.53 respectively
، 2014، Tablse III/1

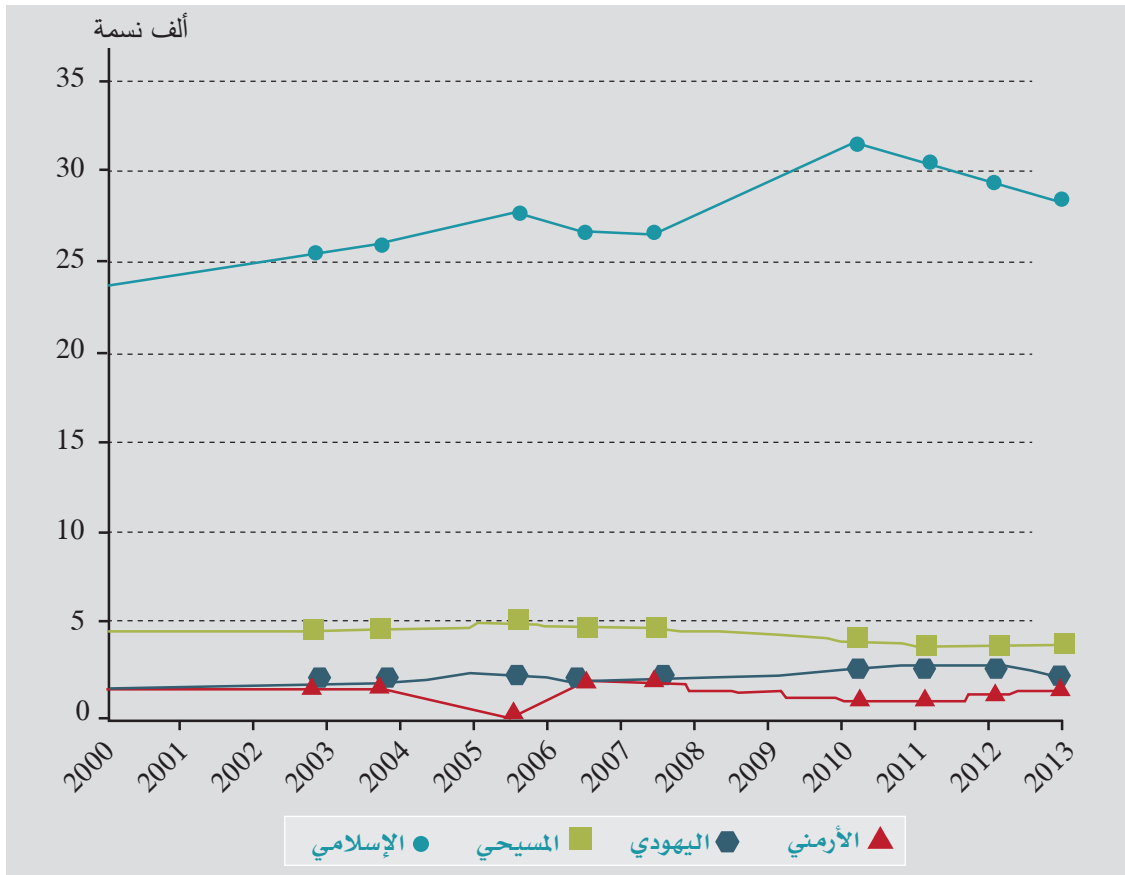
السنوات 1967، 1995، و 2006 من: 43: Khaamaisi et all, 2009، وسنة 2000 من: Welfare Association،
2004: 67

❖ نسبة النمو من حساب الباحث حسب المعادلة الآتية

أ- ارتفع عدد سكان البلدة القديمة من 23,676 نسمة عام 1967م إلى 37,710 نسمة في عام 2013م، أي بنسبة زيادة سنوية قدرها 1.01%، أما خلال الفترة 2013/2000م فقد انخفضت نسبة الزيادة السنوية إلى 0.89% بسبب الهجرة إلى خارج البلدة القديمة، وتعتبر نسبة الزيادة السنوية لسكان البلدة القديمة أدنى بشكل جوهري من نسبة الزيادة السنوية التي تم تسجيلها في مدينة القدس وشرقيها التي بلغت 1.79%، ونحو 2.24% خلال الفترة 2013-2000م على التوالي.

ب- تباينت نسبة النمو السكاني حسب الفترة الزمنية فيما بين أحياء البلدة القديمة، فبينما سجل الحي الإسلامي أعلى نسبة زيادة سنوية بلغت 1.14% خلال الفترة 1967 - 2013م، نما سكان الحي الأرمني بزيادة سنوية قدرها 0.75%، وفي المقابل انكمش سكان الحي المسيحي بنحو - 0.42% خلال نفس الفترة. وعلى الجانب الآخر سجل الحي اليهودي زيادة سنوية موجبة وهامشية بلغت 0.04% خلال الفترة 1995-2013م. ومن ناحية ثانية، سجلت الفترة 2000-2013م نسباً للنمو مغايرة، إذ ارتفعت نسبة الزيادة السنوية للحي اليهودي بشكل كبير بلغت 1.57% بسبب النشاط المتزايد لحركات الاستعمار الاستيطاني بعد انطلاق انتفاضة الأقصى. ومن ناحية أخرى تباينت نسبة الزيادة السنوية فيما بين الأحياء العربية، إذ سجل الحي الإسلامي نسبة نمو سنوية بلغت 1.33%، وفي المقابل شهد الحيان: الأرمني والمسيحي انكماشاً واضحاً بلغ - 0.46% و - 1.20% خلال نفس الفترة على التوالي. وانعكس هذا الانكماش على انخفاض نسبة الزيادة السنوية للأحياء العربية لتصل إلى 0.84% مقارنة مع الحي اليهود الذي نما بنسبة 1.57% (انظر جدول 6 وشكل 4).

شكل رقم (4): تطور عدد سكان الأحياء العربية والحي اليهودي في البلدة القديمة خلال الفترة 2000-2013م

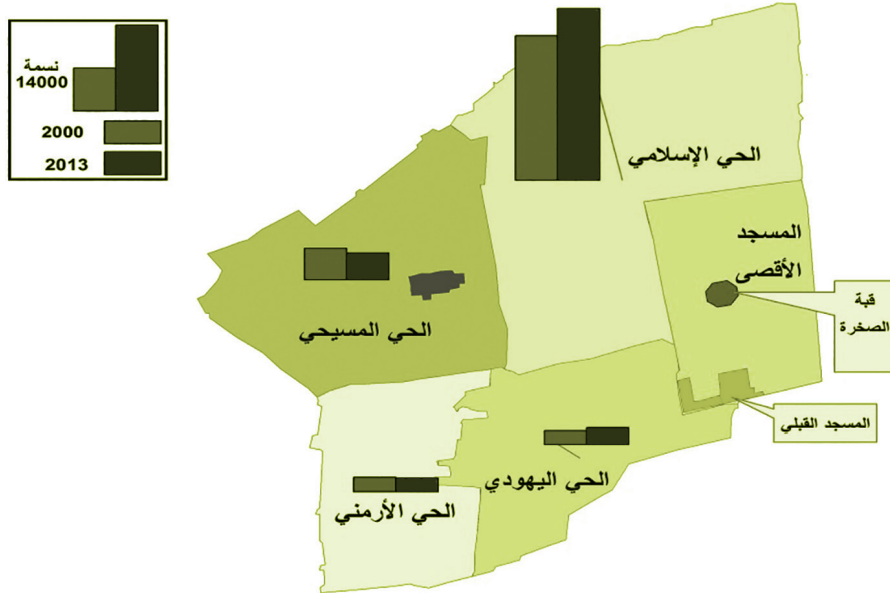


ت- سجل الحيان المسيحي والأرمني تناقصاً واضحاً في أعداد السكان بسبب الهجرة الخارجية المبكرة خاصة من البلدة القديمة (خريطة 5)، والتي أرجعها سابيللا (1996: 414) إلى الهجرة الخارجية اعتقاداً من المهاجرين بسهولة التأقلم في دول المهجر بفضل العنصر الديني، ووجود روابط عائلية مع مهاجرين سابقين، بالإضافة إلى عوامل أخرى أبرزها العوامل التعليمية والمهنية وانعدام فرص العمل المحلية وغياب المستقبل الآمن والمستقر.

ث- سجل الحي اليهودي خلال الفترة 1995-2013م نمواً موجباً هامشياً بلغ نحو 0,04 % في السنة، بينما قفزت الزيادة السنوية إلى 1.57 % خلال الفترة 2000-2013م، ويرجع ذلك إلى الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على القدس ومستقبل السيادة عليها الذي حدث بعد انهيار مفاوضات كامب دافيد عام 2000م واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية «انتفاضة الأقصى».

ج- على الرغم من الظروف الحياتية الصعبة التي يعاني منها سكان الحي الإسلامي، فإنه قد سجل نمواً سكانياً موجباً خلال الفترتين آنفة الذكر، وترجع تلك الزيادة إلى تنامي الشعور بالمسؤولية الوطنية والدينية تجاه المقدسات؛ مما أدى إلى تمسك السكان العرب الفلسطينيين بالبقاء داخل البلدة القديمة على الرغم من الأوضاع السكنية الصعبة.

خريطة (5): مقارنة حجم السكان داخل أحياء البلدة القديمة للقدس للسنوات 2000 و2013م



2-1 مكونات التغير السكاني

يتحكم عاملي الزيادة الطبيعية (الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات) وصافي الهجرة (الفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة) في نمو سكان أي مجتمع من المجتمعات، وبناءً عليه سوف تركز الدراسة على تحديد أثر هذين العاملين في نمو سكان البلدة القديمة.

أ- الزيادة الطبيعية:

تُعد الزيادة الطبيعية المكون الأساسي لنمو وتغير سكان أي مجتمع خلال فترة زمنية معينة، وتظهر أهمية دراستها لمعرفة حجمها في التغير السكاني خاصة إذا تم استخدامها كأداة في الصراع الديموغرافي على المكان بأبعاده الأيديولوجية والقومية كما هو الحال في مدينة القدس وبلدتها القديمة. وتوصلت دراسات سابقة إلى استخدام الخصوبة كأحد مظاهر الصراع الديموغرافي الخفي بين السكان العرب واليهود في «إسرائيل» بشكل عام، ومدينة القدس على نحو خاص، إذ بلغت الخصوبة الكلية للمرأة اليهودية في مدينة القدس 4.17 مولود حي في عام 2010م، و 4.28 مولود حي في عام 2013م، وبذلك تجاوزت المرأة اليهودية الخصوبة الكلية للمرأة العربية التي بلغت 3.92، ونحو 3.46 في نفس الفترة (دحلان(ب) 2013: 154-155، و Jerusalem Institute for Israel Studies, 2015: Table IV5).

ويوضح الجدول (7) معدلات الزيادة الطبيعية خلال الفترة (2003-2013م)، في أحياء البلدة القديمة كنموذج مصغر لصراع الخصوبة في المدينة حيث يمكن استخلاص الحقائق التالية:

جدول (7) : معدلات الزيادة الطبيعية حسب الحي في البلدة القديمة خلال الفترة (2003-2013م).

السنة	معدل الزيادة الطبيعية بالألف				
	الإسلامي	الأرمني	المسيحي	الأحياء العربية	اليهودي
2003	33.2	13.9	11.8	28.3	36.3
2004	34.2	15.9	18.4	30.3	34.3
2005	31.0	19.1	13.5	27.3	29.6
2006	28.8	12.9	10.0	24.7	32.7
2007	28.5	14.7	14.4	25.3	32.2
2008	28.9	16.9	10.6	25.1	27.4
2009	---	---	---	----	25.0
2011	21.0	11.1	6.9	18.8	30.5
2012	19.9	11.8	6.6	17.8	27.0
2013	18.2	15.0	2.3	16.0	22.7

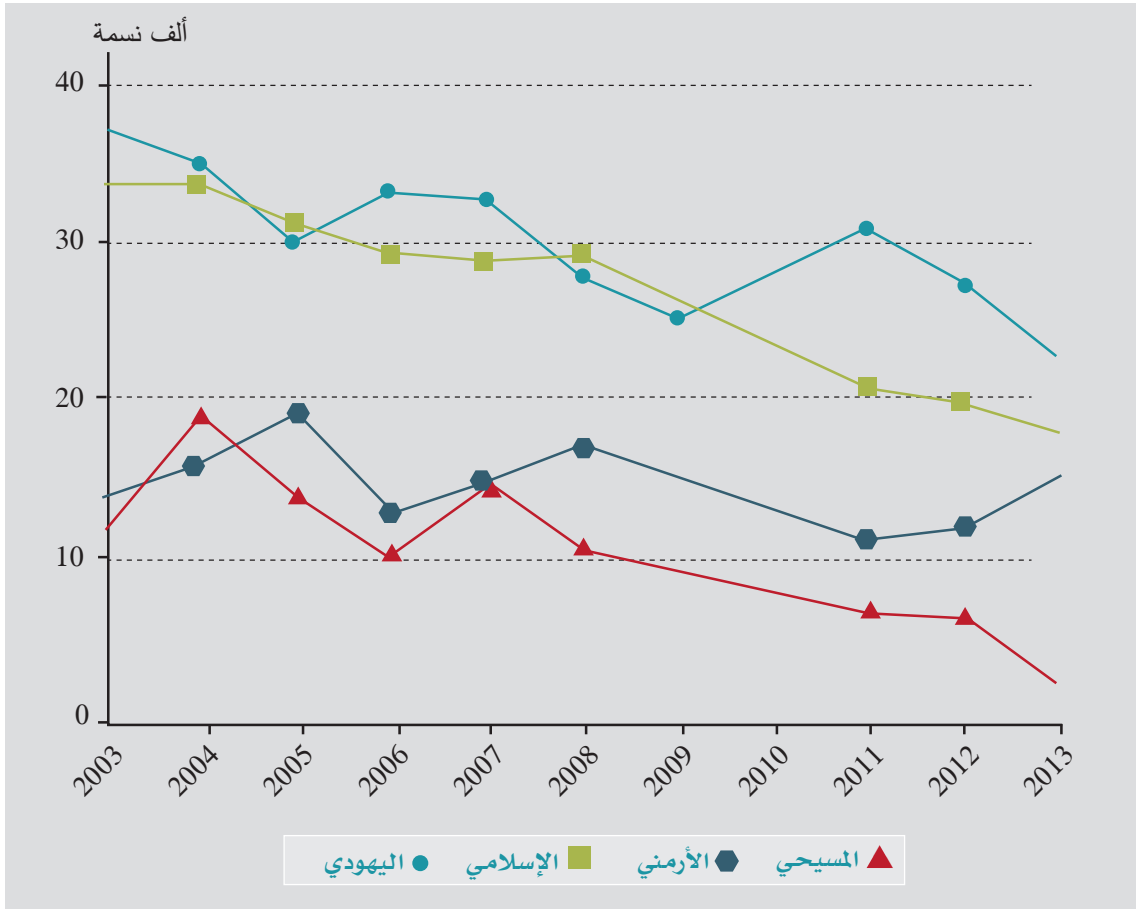
المصدر: حساب الباحث من: Jerusalem Institute for Israel Studies, 2009& 2010/III/7، 2014 & 2015/III/Tables

أ- أظهرت معدلات الزيادة الطبيعية في الأحياء العربية تناقصاً واضحاً حيث انخفضت من 28.3 في الألف عام 2003م لتصل إلى 16.0 في الألف عام 2013م.

ب- سجل الحي اليهودي أعلى معدلات للزيادة الطبيعية في البلدة القديمة، إذ تراوحت معدلات الزيادة الطبيعية بين 36.3 في الألف عام 2003م، ونحو 22.7 في الألف عام 2013م، وفي المقابل سجل الحي الإسلامي أعلى معدلات الزيادة الطبيعية من بين الأحياء العربية والتي بلغت 33.2 في الألف عام 2003م وانخفضت بشكل جوهري إلى 18.2 في الألف عام 2013م (انظر الشكل 5).

ج- سجل السكان العرب في الحيين المسيحي والأرمني زيادة طبيعية منخفضة جداً حيث وصلت الزيادة الطبيعية إلى أدنى مستوى لها في الحي الأرمني عام 2011م لتصل إلى 11.1 في الألف ثم ارتفعت إلى 15 في الألف عام 2013م، وانخفضت بشكل حاد إلى 2.3 في الألف في الحي المسيحي في عام 2013م. ومن خلال التحليل السابق يمكن الاستنتاج بانخفاض الخصوبة عند المجتمع العربي المسيحي داخل البلدة القديمة وبقائها مرتفعة نسبياً عند سكان الحي الإسلامي.

شكل (5): معدلات الزيادة الطبيعية حسب أحياء البلدة القديمة خلال الفترة (2003-2013م).



ب- صايف حركة السكان

يُعدُّ صايف حركة السكان المكون الثاني الذي يتحكم في تغير الحجم السكاني لأي مجتمع، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال الفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة. ومن المعروف أن المهاجر الديموغرافي يقلق حكام «إسرائيل» وأنه دائماً على سلم أولوياتهم القومية والدينية، ومن أجل ذلك أنشأت «إسرائيل» وزارة لشؤون الاستيعاب والقادمين الجدد، ووفرت لها مصادر التمويل اللازمة بدعم من الوكالة اليهودية. وعلى الرغم من أن القدس أصبحت قبلة المهاجرين اليهود منذ عام 2002م وما تلاه (دحلان(ب)، 2013: 157) إلا أن صايف حركة السكان سجل مؤشرات سلبية لأسباب اقتصادية واجتماعية.

وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8) لدراسة وتحليل صايف حركة السكان وأثر ذلك على الأوضاع الديموغرافية في البلدة القديمة، يمكن استخلاص الحقائق الديموغرافية التالية:

أ- سجلت البلدة القديمة صايف حركة سكان سلبية خلال الفترة 1997-2013م بلغ مجموعها التراكمي - 12435 مهاجرًا، وبالتالي تعتبر القدس القديمة غير جاذبة للسكن كما هو الحال في مدينة القدس، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار السكن ومشاكل البنى التحتية، والقيود الإسرائيلية الصارمة على البناء وترميم المساكن خاصة داخل البلدة القديمة.

ب- يعاني الحي الإسلامي من صايف حركة سكان سلبية بلغ مجموعها (- 10475) مهاجرًا خلال الفترة 1997-2013م، وهذا يشكل 84.2% من حجم صايف الهجرة من البلدة القديمة (جدول 8 وشكل 6)، مما يصنف الحي بالأكثر تضرراً من الهجرة الخارجية بسبب سوء الأوضاع السكنية والقيود الإسرائيلية المشددة على ترميم المنازل والبناء داخل الحي.

ت- ساهمت الأحياء العربية الثلاثة بنحو 91.3% من صايف حركة السكان، بينما بلغت نسبة الحي اليهودي 8.7% خلال نفس الفترة.

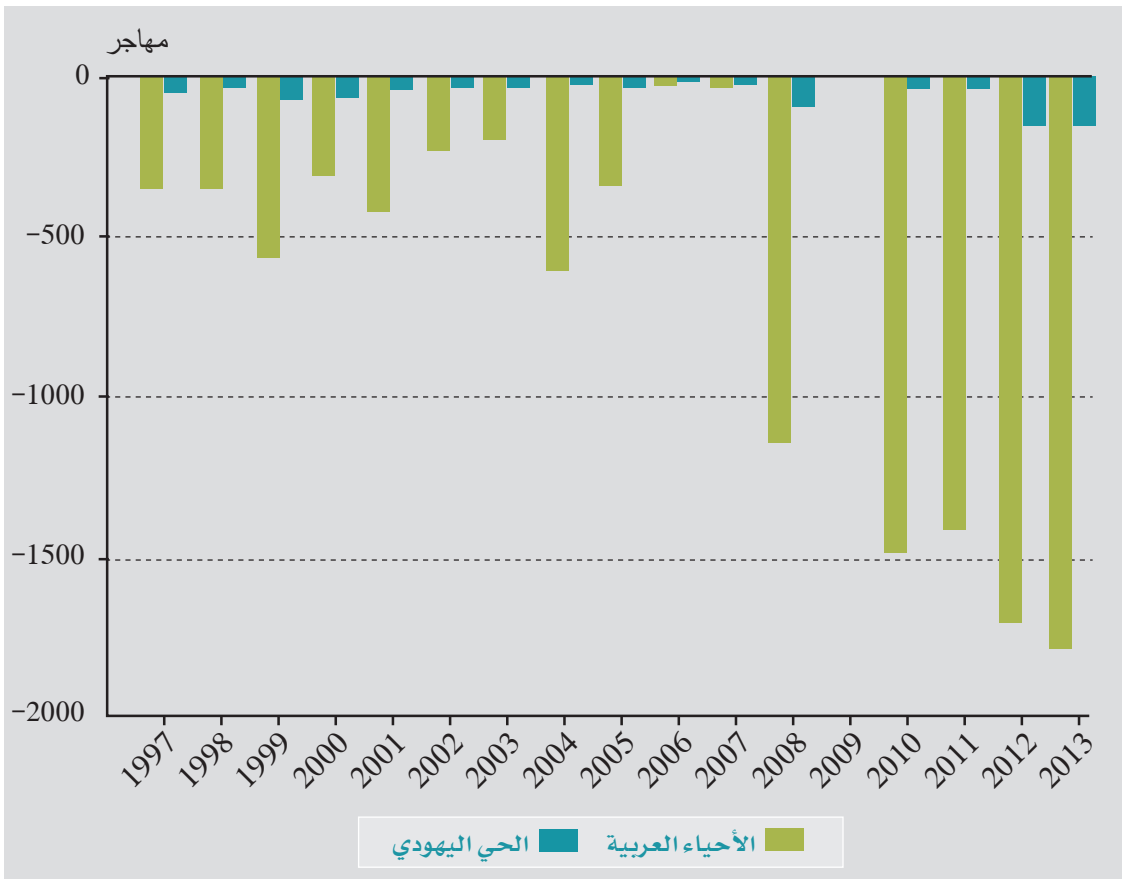
جدول (8): صافي حركة السكان في أحياء البلدة القديمة من القدس، 1997-2013م

مجموع صافي حركة سكان البلدة القديمة	الحي					السنة
	اليهودي	مجموع صافي الأحياء العربية	المسيحي	الأرمني	الإسلامي	
459 -	55 -	404 -	---	7 -	397 -	1997
437 -	40 -	397 -	22	10 -	409 -	1998
668 -	88 -	580 -	36 -	17	561 -	1999
472 -	87 -	385 -	48	12 -	421 -	2000
465 -	36 -	429 -	7 -	5	427 -	2001
352 -	36 -	316 -	43 -	17 -	256 -	2002
327 -	42 -	285 -	35 -	7 -	243 -	2003
644 -	10 -	634 -	10 -	67 -	557 -	2004
414 -	50 -	364 -	29 -	14	349 -	2005
43 -	11 -	32 -	20 -	8	20 -	2006
75 -	33 -	42 -	8	24 -	26 -	2007
1,281 -	136 -	1,145 -	52 -	24 -	1,069 -	2008
63 -	63 -	----	---	---	---	2009
1,505 -	36 -	1,469 -	105 -	64 -	1,300 -	2010
1,440 -	40 -	1,400 -	100 -	60 -	1,240 -	2011
1,860 -	160 -	1,700 -	140 -	30	1,590 -	2012
1,930 -	160 -	1,770 -	120 -	40 -	1,610 -	2013
12,435 -	1,083 -	11,352 -	619 -	258 -	10,475 -	مجموع صافي حركة السكان 2012/97
100.0	8.7	91.3	5.0	2.1	84.2	% مجموع صافي حركة السكان 2013/97

المصدر: محسوب من: Jerusalem Institute for Israel Studies, All Issues from 2004 to 2015 Tables V/14

وتجدر الإشارة إلى أن معظم المهاجرين من مدينة القدس هم شباب في فئة العمر (20-34) وتبلغ نسبتهم 47 % من حجم الهجرة المغادرة لمدينة القدس، وهؤلاء يمثلون 53 % من الهجرة الوافدة للمدينة. وأرجع 42 % من الذين غادروا مدينة القدس من اليهود إلى ارتفاع أسعار السكن، ونحو 16 % بسبب محدودية فرص العمل، 13 % لأسباب عائلية، وأن واحد من أفراد العائلة يعمل بعيداً عن مكان السكن. ولذلك فهناك مطالبات صهيونية بضرورة شن معركة ديموغرافية من أجل أغلبية يهودية في القدس، والتركيز على وقف هجرة اليهود من المدينة، والعمل على جذب سكان ليهودا أقوياء اجتماعياً واقتصادياً للمدينة. واتخاذ خطوات لخلق مساحات كبيرة من الأراضي للسكن، وتعزيز وإضافة كثافات إلى الأبنية القائمة، وبناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية. وذلك نظراً إلى أنه طالما بقيت هذه المخططات على الورق، ينبغي للمرء ألا يتوقع تغييراً في الاتجاهات الديموغرافية السلبية التي تهدد الغالبية اليهودية في القدس (Shragai, 2008: 8 & 2010: 20).

شكل (6): صافي الحركة الداخلية لسكان البلدة القديمة حسب الحي السكني للفترة 1997-2013م



3- توزيع السكان

بلغ عدد سكان البلدة القديمة عام 2013م حوالي 37,710 نسمة، موزعين بين أحيائها الأربعة المختلفة، إذ يتباين توزيع السكان داخل البلدة القديمة حسب الحي السكني، ويتضح من الجدول (9) أن أغلبية سكان البلدة القديمة قد تركزوا في الحي الإسلامي وبلغت نسبتهم 74.7% من جملة السكان، بينما سكن الحيين المسيحي والأرمني نحو 11.8%، و6% لكل منهما على التوالي، وبلغت نسبة سكان الحي اليهودي نحو 7.5% فقط من جملة السكان. (خريطة 2). ولكي يمكن إدراك نمط التوزيع السكاني في البلدة القديمة إحصائياً بشكل دقيق تم استخدام دليل التركز السكاني¹ أو ما يُسمى بنسبة تركيز «جيني» Gini حيث أشار النتائج إلى وجود تركيز سكاني بلغ 23.5% كما يتضح من الجدول (8). ويُحسب هذا الدليل من خلال مجموع الفرق الموجب لنسب السكان من نسب المساحة مقسوماً على 2.

جدول (9): حساب دليل التركز (نسبة تركيز جيني) لسكان البلدة القديمة في عام 2013م

الحي	عدد السكان	المساحة/دونم	% سكان	% مساحة	% سكان - % مساحة
الإسلامي	28,180	461	74.7	51.2	23.5
الأرمني	2,260	126	6.0	14.0	8.0
المسيحي	4,450	192	11.8	21.3	9.5
اليهودي	2,820	122	7.5	13.5	6.0
المجموع	37,710	901	100.0	100.0	47.0

$$\text{دليل التركز السكاني} = 2 \div 47 = 23.5\%$$

4- كثافة السكان

تتميز البلدة القديمة بالكثافة السكانية شديدة الارتفاع التي بلغت 41.9 نسمة/ دونم تقريباً أي ما يعادل (41,853 نسمة/كم²)، وهو ما يعني أكثر من ستة أضعاف الكثافة الحسابية لمدينة القدس التي بلغت 6.6 نسمة/دونم (6,628 نسمة/كم²)² في عام 2013م. ويرجع أسباب ارتفاع الكثافة إلى قدم الاستيطان البشري في البلدة القديمة، وإلى أهميتها الدينية والسياحية العالمية كمركز للديانات السماوية والتراث العالمي الإنساني. وعلى الرغم من صغر مساحة البلدة القديمة إلا أن الكثافة الحسابية تتباين بداخلها حسب الحي السكني كما تتباين مع باقي أجزاء مدينة القدس، ويمكن تحديد هذا التباين من تحليل بيانات الجدول رقم (10) على النحو التالي:

1 يستخدم دليل التركز للحكم على نمط توزيع السكان هل هو مشتت أو يميل إلى التركز، ويتم الحصول عليه من خلال قسمة مجموع الفرق الموجب بين نسب السكان ونسب المساحة مقسوماً على 2، ويكون التوزيع متعادلاً «غير مركز» إذا كانت النتيجة صفراً (راجع: العيسوي، 2001: 58-57).

2 (بلغ عدد سكان القدس 829,790 نسمة عام 2013م، ومساحة المدينة نحو 125.2 كم² استناداً إلى آخر قياسات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي في عام 2008م (Jerusalem Institute for Israel Studies 2015)).

أ- سجلت البلدة القديمة اكتظاظاً سكانياً شديداً الارتفاع خلال الفترة 1967-2013م، إذ ارتفعت الكثافة من 26.3 نسمة/ دونم في عام 1967 إلى 37.3 نسمة/ دونم في عام 2000م، ثم وصلت إلى 41.9 نسمة/ دونم في عام 2013م.

ب- بلغت الكثافة الحسابية في البلدة القديمة 41.9 نسمة/ دونم في عام 2013م، أي سبعة أضعاف الكثافة الحسابية في مدينة القدس التي بلغت 6.6 نسمة/ دونم، ونحو ستة أضعاف الكثافة في شرقي القدس خلال نفس السنة.

ت- أظهرت مؤشرات الكثافة في الأحياء العربية ارتفاعاً كبيراً مقارنة بمثيلاتها في الحي اليهودي، حيث بلغت الكثافة في الأحياء العربية 44.8 نسمة/ دونم في عام 2013م، مقارنةً بنحو 23.1 نسمة/ دونم للحي اليهودي في نفس العام، مما يعكس انخفاض درجة الرفاهية السكنية عند العرب مقارنة بسكان الحي اليهودي (جدول 10).

جدول (10): تطور كثافة السكان في البلدة القديمة حسب الحي خلال الفترة 1967-2013م

السنة	الكثافة / دونم حسب الحي					متوسط البلدة القديمة	متوسط شرقي القدس	متوسط مدينة القدس
	الإسلامي	الأرمني	المسيحي	الأحياء العربية	اليهودي			
1967	36.2	12.7	28.1	30.4	---	26.3	1.0	2.1
1995	49.5	9.5	28.0	37.7	23.0	40.2	4.8	4.8
*1996	47.9	18.0	25.3	---	18.8	35.0	4.9	4.9
*1997	48.6	18.2	25.7	---	18.7	35.4	5.0	5.0
2000	51.4	19.1	27.1	40.2	18.9	37.3	5.4	5.3
2003	54.8	19.5	27.5	42.3	19.6	39.3	5.8	5.5
2004	55.6	19.4	28.0	42.9	20.1	39.8	6.0	5.6
2006	59.7	6.3	29.6	43.6	25.3	41.1	6.3	5.9
2007	57.6	19.2	28.3	44.2	20.9	41.0	6.4	6.0
2008	57.0	19.4	28.5	43.9	20.4	40.7	6.6	6.1
2010	67.6	12.8	24.5	48.1	25.5	45.1	6.8	6.3
2011	65.8	12.9	23.8	46.9	27.3	44.3	7.0	6.4
2012	63.1	13.9	23.5	45.4	27.5	43.0	7.1	6.5
2013	61.1	17.9	23.2	44.8	23.1	41.9	7.3	6.6

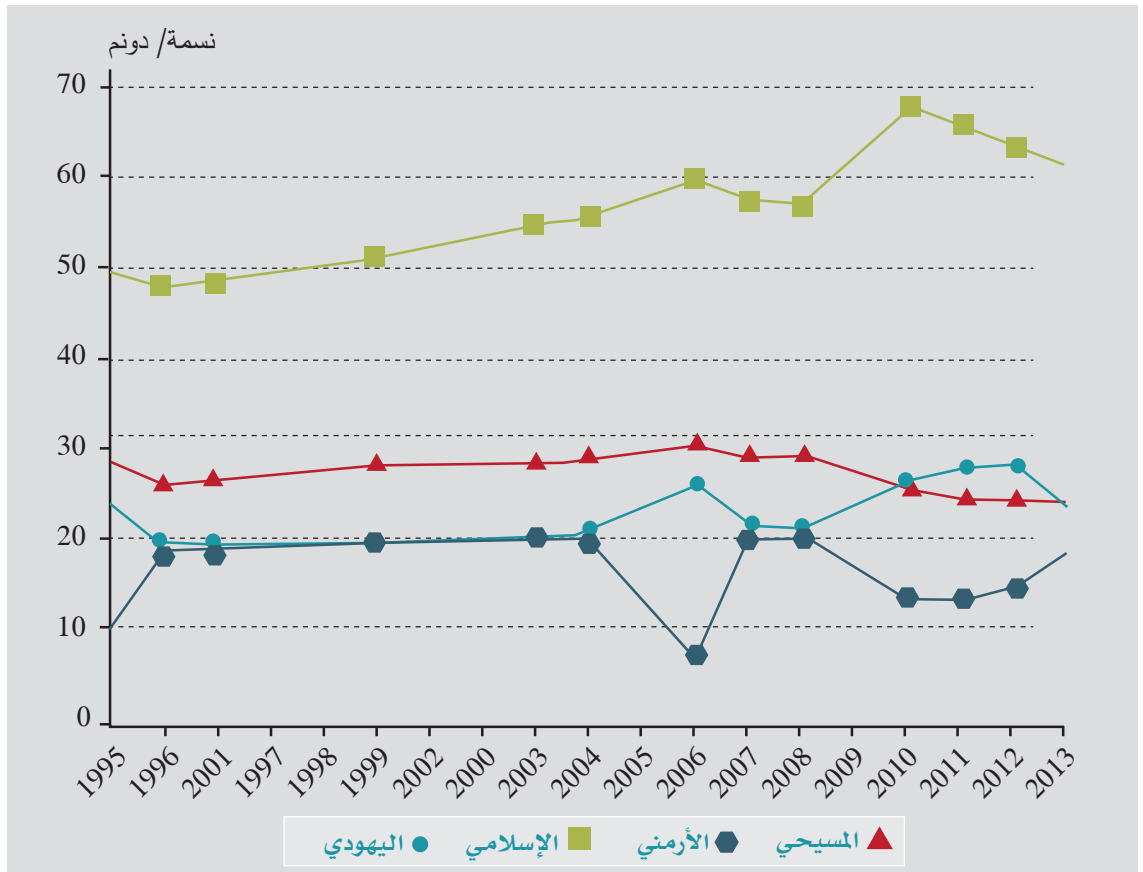
المصدر: محسوب من بيانات الجداول السابقة أرقام 2، 3، و5.
❖ بيانات 1996 و1997 محسوبة من : Welfare Association, 2004: 68

ث- يعاني الحي الإسلامي من كثافة مرتفعة جداً بلغت 61.1 نسمة/ دونم في عام 2013م، وهي تقترب من أربعة أضعاف الكثافة في الحي الأرمني التي بلغت 17.9 نسمة/ دونم، وأكثر مرتين ونصف لكثافة السكان في الحيين اليهودي والمسيحي في نفس العام.

ج- تعتبر كثافة الحي الإسلامي أعلى من ذلك بشكل كبير، حيث إن منطقة الحرم القدسي الشريف غير المأهولة والبالغ مساحتها 144 دونم تقع من ضمن مساحة الحي الإسلامي التي تبلغ 461 دونم، وبالتالي تصبح الكثافة الحقيقية للحي الإسلامي 88.1 نسمة/ دونم في عام 2013م.

ح- خلال الفترة 1967-2013م، أظهرت كثافة السكان في الحي الإسلامي زيادةً مضطربة وسريعة حيث قفزت الكثافة من 36.2 نسمة/ دونم في عام 1967م إلى 61.1 نسمة/ دونم عام 2013م، بينما سجلت الكثافة في الحي اليهودي حالة من عدم الاستقرار إذ تراوحت بين 18.7 نسمة/ دونم في عام 1997م إلى 23.1 نسمة/ دونم عام 2013م، وفي المقابل سجل الحي المسيحي انخفاضاً ملحوظاً في الكثافة حيث انخفضت الكثافة من 28.1 نسمة/ دونم إلى 23.2 نسمة/ دونم خلال الفترة 1977-2013م، بينما سجلت الكثافة في الحي الأرمني حالة من عدم الاستقرار (شكل 7). ويرجع سبب انخفاض الكثافة وعدم استقرارها في الحيين المسيحي والأرمني إلى الهجرة المغادرة منهما بشكل خاص.

شكل (7): تطور كثافة السكان في البلدة القديمة حسب الحي خلال الفترة 1995-2013م



وبالعودة إلى مخطط القدس 2020 الذي تمت مناقشته سابقاً، فإن الخطة قد أكدت على ضرورة استهداف سكان البلدة القديمة من خلال الحد من ازدياد السكان عن طريق تدخل السلطات المختلفة لمنع ظاهرة الاكتظاظ العمراني والسكاني، أي تقليل كثافة السكان (عدد وحدات السكن/ دونم) لضمان رفاهية أكثر للسكان [على حد زعم الخطة]، وبلوغ هدف تقليل كثافة السكان اقترحت الخطة نقل السكان وإسكانهم في أحياء خارج البلدة القديمة وبتمويل من الحكومة، وكذلك العمل على ترميم المباني على أن يتم ذلك من خلال الإجلاء المؤقت للعائلات لحين الانتهاء من الترميم، ويكون ذلك من خلال إيجاد مساكن بديلة (المقدسي لتنمية المجتمع، 2009: 21-22). ويدل ذلك على خطورة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تقليص الوجود الديموغرافي والجغرافي داخل البلدة القديمة بشكل خاص.

5- تركيب السكان حسب العمر

يُقصد بالتركيب العمري للسكان هو توزيع أفراد المجتمع على فئات العمر المختلفة سواء أكانت الفئات العمرية عريضة مثل صغار السن (صفر-14)، الشباب (15-64)، الشيوخ (65+ سنة)، أو توزيعهم على فئات عمرية تفصيلية صغيرة بطول عام واحد أو خمسة أعوام. وتظهر أهمية دراسة التركيب العمري لأنه يتأثر مباشرة بثلاثة متغيرات، هي: الوفيات والخصوبة والهجرة، وهذه المتغيرات ليست مستقلة تماماً، حيث إن أي تحول في أحدها يمكن أن يؤثر على العاملين الآخرين، ولكن الظروف الاجتماعية والاقتصادية تؤثر على التركيب العمري عبرها (Clarke, 1972: 66).

ولفهم التركيب العمري لسكان البلدة القديمة سيتم توظيف مقياسين هما دليل التعمر والعمر الوسيط لتوضيح العلاقة بين فئات الأعمار المختلفة ودرجة تأثيرها بمخرجات الزيادة الطبيعية وصافي حركة السكان.

أ- مؤشر التعمر أو الشيخوخة:

يُعتبر مؤشر التعمر Index of Aging¹ من المؤشرات الإحصائية الهامة بالنسبة للمتخصصين في تحليل مستويات الخصوبة واتجاهات الهجرة والقوى العاملة والخدمات الصحية والتعليمية والرفاه الاجتماعي... الخ. ويتم حساب الدليل من خلال قياس العلاقة النسبية بين أعداد كبار السن (65+) سنة إلى أعداد صغار السن (صفر - 14) سنة (Clarke, 1972: 69). وبناءً على ما سبق، تم حساب

1 (إذا كانت قيمة دليل التعمر/الشيخوخة أقل من 15% دل ذلك على أن المجتمع السكاني قتي، أي مرتفع في معدلات المواليد، وإذا زاد عن 60% فإن المجتمع كبير السن (مرحلة الشيخوخة) وأنه منخفض في معدلات المواليد، ويكون المجتمع متوسط في التركيب ومعدلات المواليد إذا كانت القيمة محصورة بين 15 وأقل من 60% .

دليل التعمر لسكان البلدة القديمة بأحيائها المختلفة للفترة 2000-2013م (جدول 11) التي أظهرت الحقائق التالية:

أ- تباينت مؤشرات التعمر عند سكان البلدة القديمة خلال الفترة 2000-2013م من حيث القيمة والدلالة الديموغرافية، فخلال الفترة 2000-2008م سجلت المؤشرات قيماً أقل من 15 % مما أدى إلى تصنيف السكان بالفتوة الديموغرافية أي ارتفاع نسبة الصغار بسبب الخصوبة المرتفعة، واختلف الحال بعد عام 2010م إذ تجاوزت مؤشرات التعمر 15 % مما أدى إلى أن تصبح انتقالية بتركيب ديموغرافي متوسط بين الفتوة والكهولة.

ب- بلغ أدنى مؤشر للتعمر عند سكان الحي الإسلامي الذي بلغ 7.9 % عام 2000م وارتفع إلى 15.3 % في عام 2013م، وبالتالي يمكن تصنيف السكان بالمجتمع الفتى مرتفع الولادات لأن قيمة دليل التعمر قريبة جداً من 15 % خلال الفترة المذكورة.

جدول (11): دليل التعمر (الشيخوخة) لسكان الأحياء العربية الفلسطينية والحي اليهودي للبلدة القديمة 2000-2013م

السنة	اسم الحي				
	الإسلامي	الأرمني	المسيحي	الأحياء العربية	اليهودي
2000	7.9	36.2	38.4	12.8	12.9
2003	7.3	35.6	42.7	12.6	12.4
2004	7.2	38.5	43.5	20.8	12.5
2007	6.9	38.5	44.4	12.2	11.6
2008	7.2	38.1	45.6	12.7	12.1
2010	11.5	42.2	43.1	15.5	21.9
2011	12.2	44.8	43.7	16.4	12.5
2012	13.9	41.7	48.2	18.3	22.1
2013	15.3	35.8	54.2	20.2	24.7

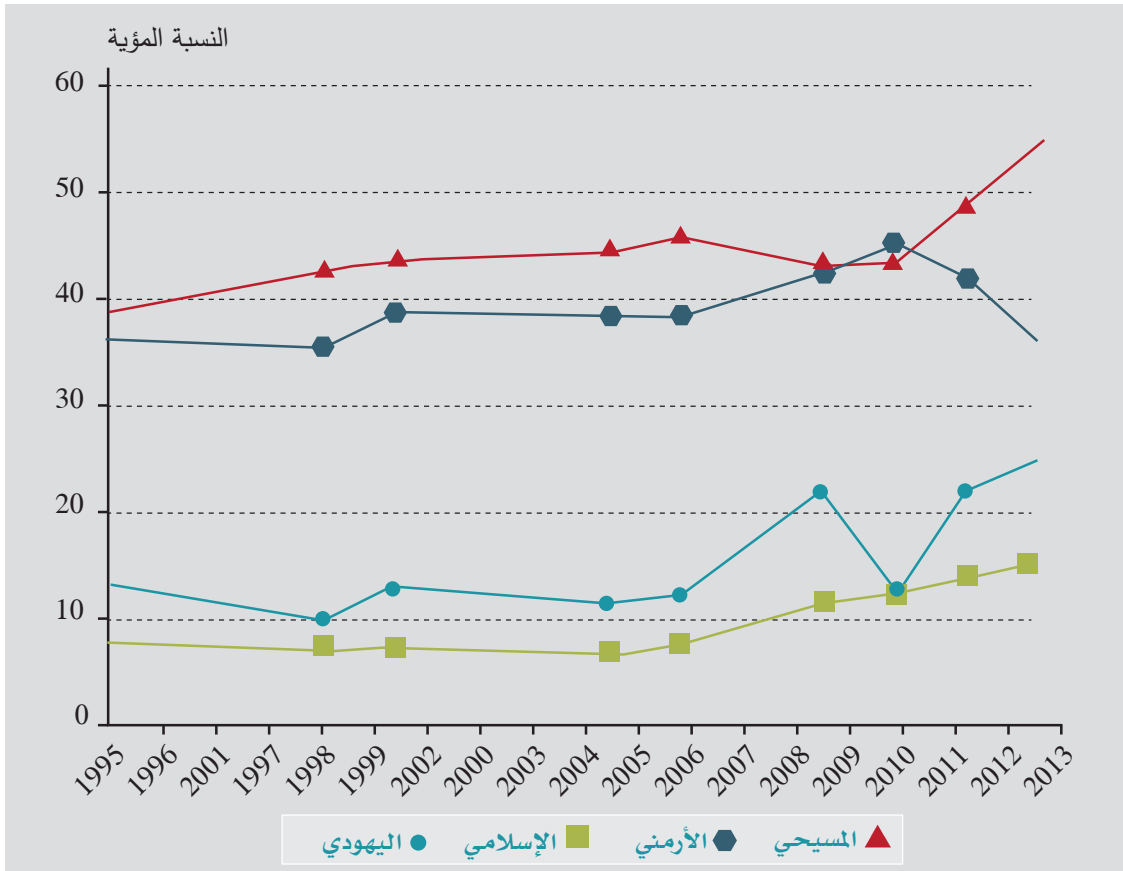
المصدر: محسوب من: Jerusalem Institute for Israel Studies, All Issues from 2004 to 2015 Tables III/14 & III/13

ت- سجل سكان الحيين المسيحي والأرمني مؤشرات تشيخ مرتفعة وصلت إلى 54.2 % في الحي المسيحي، و35.8 % في الحي الأرمني في عام 2013م، ويلاحظ أيضاً أن مؤشر الشيخوخة في الحيين المذكورين قد سجل زيادة جوهرية خلال الفترة 2000 - 2013م (شكل 8) مما يعكس انخفاضاً في معدلات المواليد وارتفاعاً في نسبة كبار السن. وبناءً على ذلك يقع التركيب الديموغرافي لسكان الحيين ضمن التصنيف المتوسط بين الفتوة والشيخوخة.

ث- ارتفع مؤشر التعمر لسكان الأحياء العربية من 12.8 % في عام 2000م إلى 20.2 % في عام 2013م، وقد اتسمت الفترة 2000-2008م بمؤشر تعمر أفضي إلى فتوة السكان، بينما شهدت الفترة 2010-2013م مؤشرات تعمر أعلى نسبياً من سابقتها لتصبح قيمتها في بداية تصنيف التركيب المتوسط. ويرجع السبب في هذا التحول إلى ارتفاع مؤشرات التعمر في الأحياء المسيحية والأرمنية، والارتفاع المستمر لمؤشر التعمر عند سكان الحي الإسلامي أيضاً (جدول 11).

ج- أظهر تصنيف سكان الحي اليهودي حسب مؤشر التعمر إلى حالة من عدم الاستقرار والتأرجح بين الفتوة والتركيب المتوسط، إذ تراوحت قيمة مؤشر التعمر بين 10 % في عام 2003م، و24.7 % في عام 2013م (شكل 8). ويُشير هذا الاتجاه إلى عدم الاستقرار في حركة المستعمرين اليهود.

شكل (8): دليل التعمر/ الشيخوخة حسب أحياء البلدة القديمة خلال الفترة 2003-2013م



ب- العمر الوسيط

يُستخدم العمر الوسيط¹ كمقياس لوصف التركيب العمري للسكان، وتحديد درجة الانتقال الديموغرافي التي حققها المجتمع من خلال خفض معدلات المواليد والوفيات، وبالتالي الزيادة الطبيعية، وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (12) يمكن استخلاص ما يلي:

أ- أظهر التركيب العمري للسكان تبايناً واضحاً فيما بين أحياء البلدة القديمة، إذ تميز سكان الأحياء الإسلامية واليهودية بمؤشرات أعمار وسيطة منخفضة نسبياً، مما يدل على ارتفاع نسبة صغار السن (0-14) سنة من جملة السكان، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية عند سكان الحيين، مما يؤكد على صراع الخصوبة بين اليهود والعرب المسلمين.

ب- بينت مؤشرات العمر الوسيط عند سكان أحياء البلدة القديمة ارتفاعاً تدريجياً بسبب الانخفاض في معدلات الزيادة الطبيعية خلال الفترة 2003-2013م كما سبق الإشارة إليه في تحليل بيانات جدول (6) (خريطة 6).

جدول (12): العمر الوسيط لسكان أحياء البلدة القديمة خلال الفترة 2003-2013م

السنة	قيمة العمر الوسيط حسب الحي			
	اليهودي	المسيحي	الأرمني	الإسلامي
2003	19.7	31.1	27.2	18.7
2004	19.3	31.4	28.3	18.5
2007	19.0	31.3	28.3	18.0
2008	18.8	31.7	28.6	18.0
2010	22.3	30.2	30.0	21.4
2011	22.0	31.0	29.0	22.0
2012	22.0	31.0	29.0	23.0
2013	23.0	31.0	27.0	23.0

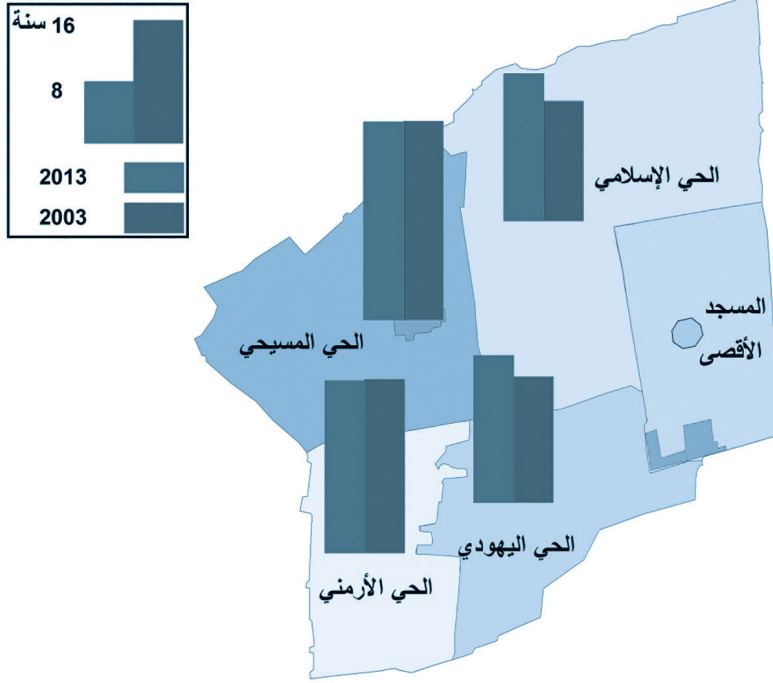
المصدر: مشتق من: Jerusalem Institute for Israel Studies, All Issues from 2004 to 2015 Tables III/14 & III/13

ت- أظهر الحي المسيحي مؤشرات مرتفعة من العمر الوسيط التي تجاوزت القيمة (30) سنة خلال الفترة 2003-2013م، مما وضع المجتمع المسيحي ضمن المجتمعات المسنة، التي تتسم بارتفاع نسبة كبار السن (+65) سنة من جملة السكان، وهذا يدل على انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية والخصوبة الكلية عند المجتمع المسيحي كما تم توضيحه سابقاً.

1 العمر الوسيط Median Age: وهو القيمة التي يكون عندها عمر نصف السكان أكبر منها ونصفهم الآخر أصغر سناً منها. وإذا انخفضت قيمة العمر الوسيط عن 20 سنة دلت على المجتمع الفتى Young الذي ترتفع فيه نسبة صغار السن من المجموع الكلي للسكان نتيجة للخصوبة المرتفعة، أما إذا زادت قيمة الوسيط عن 30 سنة دلت على المجتمع المعمر Aging أو كبير السن Old Populations الذي تنخفض فيه الخصوبة، وإذا تراوحت بين 20 وأقل من 30 سنة وصف المجتمع بأنه انتقالي.

ث- حددت مؤشرات العمر الوسيط لسكان الحي الأرمني بأنه مجتمع انتقالي من حيث التركيب العمري، وأنها أقرب إلى المجتمع المسن منه إلى المجتمع الانتقالي.

خريطة (6): مقارنة العمر الوسيط لسكان أحياء البلدة القديمة للسنوات 2003م و2013م



6- تصنيف السكان حسب الدين:

على الرغم من تقسيم البلدة القديمة إلى أربعة أحياء سكنية على أسس إثنية (دينية وقومية)، إلا أن هناك تداخل واختلاط إثني وعمراني في بعض المناطق السكنية داخل البلدة القديمة، حيث يسكن بعض المسيحيين في الحي الإسلامي وبعض المسلمين في الأحياء المسيحية، بالإضافة إلى التواجد اليهودي في الأحياء العربية خاصة عند مناطق التماس بين الحيين الإسلامي والمسيحي من خلال الاستيلاء على عدد من المنازل العربية بوسائل وطرق مختلفة. وتقدر مصادر حركة السلام الآن وجود نحو 900 مستعمر استيطاني داخل الحيين الإسلامي والمسيحي (حارة النصاري) نصفهم من طلبة المدارس الدينية اليهودية، وموزعين على نحو 80 منزلاً.

وهناك شكل آخر من التداخل بين الأحياء وهو عمراني، حيث يوجد 11 كنيسة ودير مسيحي، و8 مدارس دينية يهودية في الحي الإسلامي وفي المقابل يوجد 6 مساجد في الحي المسيحي والكثير من هذه المباني تاريخية وهي جزء أصيل من التطور الطبيعي للبلدة القديمة، وتقدر مجمل المساحة التي يحتلها المستعمرون في الأحياء العربية بنحو 20 دونم بالإضافة إلى التواجد في العديد من النقاط

الاستيطانية المنتشرة داخل الأحياء المسلمة والمسيحية من البلدة القديمة (Khamaisi et all, 2009: 21). ويمكن إيجاز التصنيف الديني لسكان أحياء البلدة القديمة حسب الحي السكني إلى:

- سكان الحي الإسلامي مسلمون حسب المذهب السني، وينتمون إلى عدة عائلات وقبائل ويرتبطون سياسياً بتيارات سياسية دينية وعلمانية مختلفة.
- الحي المسيحي يؤوي عدة طوائف مسيحية ممثل اليسوعيين، واللاتين الكاثوليك، الروم الأرثوذكس، واللوثرين، والمعمدانين.
- الحي الأرمني ويتميز سكانه بالتجانس النسبي فهم مسيحيون محافظون على نقائهم وانتمائهم للأرمن، فهم يتزوجون من داخل الطائفة للحفاظ على هويتهم القومية، والإبقاء على الجنس الأرمني النقي بين أبناء الطائفة.
- الحي اليهودي ويسكنه اليهود فقط وهو غير متجانس سكانياً، ومقسم بين جماعات يهودية متدينة وعلمانية، أما من الناحية المذهبية فهم متدينون أرثوذكس، ومحافظون، وإصلاحيون.

النتائج

من خلال الدراسة التحليلية السابقة للملامح الجغرافية والديموغرافية للبلدة القديمة، تم التوصل إلى عدة نتائج على النحو التالي:

- 1- وظفت «إسرائيل» المخططات الهيكلية لتقليص الوجود العمراني والديموغرافي الفلسطيني داخل البلدة القديمة، ولتقليص كثافة السكن والسكان فيها، والاستفادة من التراث الإنساني الغزير للبلدة القديمة في مجال السياحة الدينية والثقافية، حيث زار دولة الاحتلال عام 2013م أكثر من 2.9 مليون سائح، وتخطط «إسرائيل» لاستقبال 10 مليون سائح سنوياً في السنوات القادمة.
- 2- عززت «إسرائيل» تقسيم البلدة القديمة على أسس طائفية وقومية في محاولة لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية، وتقليص الشعور بالانتماء الوطني لدى السكان العرب الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين، ومحاولة اعتبار الأقلية اليهودية أحد المكونات الإثنية لسكان البلدة القديمة.
- 3- شكل صراع السيادة الإسرائيلي - الفلسطيني على البلدة القديمة معضلة تفاوضية بين الجانبين منذ انطلاق مسيرة التسوية عام 1993م، ولم تتمكن «إسرائيل» من الحصول على تنازلات إقليمية في البلدة القديمة من الجانب الفلسطيني.

4- بينت الدراسة أن القدس وبلدتها القديمة مجزأة على أسس إثنوغرافية (دينية وقومية) على الرغم من توحيد المدينة جغرافياً عام 1967م، وإعلانها عاصمة أبدية لدولة الاحتلال في عام 1980م، بل وتوجه المدينة ببلدتها القديمة إلى المزيد من الانفصال السكاني والانعزال السكاني، إذ بلغ مؤشر الاختلاف 60.6 % في عام 2013م، مما يدحض نظرية التعايش والتسامح والاندماج الاجتماعي التي روجت لها «إسرائيل» خلال العقود الماضية من سني الاحتلال.

5- توصلت الدراسة إلى أن سكان الحي الإسلامي يعيشون في ظروف سكنية صعبة وذات كثافة واكتظاظ سكاني مرتفع جداً ورفاهية سكنية متدنية مقارنة مع سكان الحي اليهودي، إذ بلغ متوسط مساحة الوحدة السكنية في الحي الإسلامي 45م² مقابل 90م² للوحدة السكنية في الحي اليهودي. وبلغ متوسط عدد الأفراد للوحدة السكنية في الحي الإسلامي 7.71 من الأفراد مقابل 4.95 فرد في الحي اليهودي. وتميزت الوحدات السكنية في الحي الإسلامي بصغر مساحتها، إذ شكلت المنازل التي تقل مساحتها عن 40م² نحو 51.9% من جملة مساكن الحي الإسلامي مقارنة مع 23.3 % في الحي اليهودي، ومن ناحية ثانية، بلغت المساكن التي تزيد مساحتها عن 81م² في الحي اليهودي 45.5 % مقابل 10.3 % فقط في الحي الإسلامي.

6- توصلت الدراسة إلى أن الحي اليهودي حي مغلق ولا يسمح لغير اليهود السكن فيه، وفي المقابل تتعرض الأحياء العربية إلى تسلسل الجماعات اليهودية المتطرفة إليها بهدف الاستيلاء على المزيد من المباني والمساكن فيها بغية الوصول إلى التهويد المكاني والديموغرافي للبلدة القديمة، وإلى التقسيم المكاني والزمني للمقدسات الإسلامية في منطقة الحرم القدسي الشريف.

7- سجلت البلدة القديمة أقل نسبة تغير سكاني خلال الفترة 1972-2013م، حيث بلغت النسبة 1.16 % سنوياً مقارنة بأجزاء المدينة الأخرى التي سجلت نمواً سنوياً بلغ 2.37 % و 4.17 % في كل من القدس وشرقي القدس على التوالي خلال نفس الفترة، ويعزى ذلك إلى عدم الاستقرار السكاني بسبب الحراك الاجتماعي الناتج عن سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسكنية داخل البلدة القديمة.

8- انخفض الوزن النسبي لسكان البلدة القديمة من 7.5 % في عام 1967م إلى 4.5 % في عام 2013م مقارنة مع سكان مدينة القدس، وكذلك انخفض الوزن النسبي من 25.4 % إلى 7.4 % مقارنة مع شرقي القدس خلال نفس الفترة.

9- أظهرت الدراسة تغيراً حاداً في الوزن النسبي لسكان البلدة القديمة حسب الحي السكاني، إذ انخفض الوزن النسبي للحي المسيحي والأرمني من 29.6 % في عام 1967م إلى 17.8 % في عام 2013م، بسبب الهجرة المغادرة والمستمرة من الحيين.

10- بينت الدراسة أن البلدة القديمة، وعلى الرغم من صغر مساحتها والتي يسكنها نحو 4.5 % من جملة سكان القدس، ونحو 7.4 % من جملة سكان شرقي القدس، تعاني من تركيز سكاني كبير، إذ بلغ دليل التركيز السكاني 23.5 % في عام 2013م، بالإضافة إلى الكثافة السكانية المرتفعة التي بلغت 41.9 نسمة/ دونم أي ما يعادل أكثر من ستة أضعاف الكثافة في القدس وفي شرقي القدس. ومن ناحية ثانية تباينت الكثافة داخل أحياء البلدة القديمة حيث بلغت أقصاها 61.1 نسمة/دونم في الحي الإسلامي وأدناها 17.9 نسمة/دونم في الحي الأرمني في عام 2013م.

11- تباينت معدلات الزيادة الطبيعية بين أحياء البلدة القديمة إذ بلغت أدناها 2.3 بالألف، و15.0 في الألف في الحيين المسيحي والأرمني على التوالي وأقصاها في 22.7 في الألف، و18.2 في الألف في الحيين اليهودي والإسلامي على التوالي في عام 2013م، ويعكس ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في الحيين اليهودي والإسلامي الصراع الخفي للخصوبة بين الطرفين.

12- سجل صافي حركة السكان مؤشرات سالبة في جميع أحياء البلدة القديمة، خاصة في الحي الإسلامي الذي ساهم وحده بنحو 84.2 % من الحركة السالبة خلال الفترة 1997-2013م، بينما ساهم الحي اليهودي بنسبة 8.7 % فقط خلال نفس الفترة، والنسبة الباقية وقدرها 7.1 % من الحيين المسيحي والأرمني.

13- حددت مؤشرات دليل التعمر والعمر الوسيط بأن التركيب العمري لسكان الحيين الإسلامي واليهودي يمران في مرحلة الفتوة الديموغرافية، بينما جاء سكان الحيين الأرمني والمسيحي في مجموعة كبار السن، أو في منطقة التركيب المتوسط على التوالي، ويرجع ذلك إلى الهجرة المغادرة، وكثرة رجال الدين المسيحي ورعاة الكنائس والأماكن المقدسة من كبار السن.

14- لم تتمكن «إسرائيل» من إحداث تغيرات جوهرية في الميزان الديموغرافي للسكان داخل البلدة القديمة أو تغير تركيبها الديموغرافية والإثنية (الدينية والقومية) نحو أغلبية يهودية، إذ شكل اليهود نحو 8.7 % من جملة سكان البلدة القديمة في عام 1995م، وانخفضت النسبة إلى 7.5 % في عام 2013م، مما يشير إلى فشل برنامج التهويد بعد مرور 49 سنة على بداية الاستعمار الاستيطاني اليهودي للبلدة القديمة عام 1967م.

التوصيات

من خلال العرض السابق ونتائج الدراسة، خلص الباحث إلى التوصيات التالية:

- 1- ضرورة تبني إستراتيجية وطنية وعربية وإسلامية للتصدي للمخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد البلدة القديمة عمرانياً من خلال ما يُسمى بالمخططات الهيكلية، والنيل من التراث الحضاري المسيحي والإسلامي للبلدة القديمة، بالإضافة إلى دعم صمود السكان العرب داخل البلدة القديمة بكافة الوسائل الممكنة في معركة الدفاع عن الوجود العربي الفلسطيني وعن المقدسات.
- 2- استرجاع الوحدة الوطنية الفلسطينية بين كافة الفصائل وإنهاء حالة الانقسام السياسي والجغرافي، والتنسيق الكامل بين المستوى الرسمي والشعبي والقانوني من أجل الدفاع عن القدس وعروبيتها، وملاحقة سماسرة العقارات لمنع تسرب المنازل والمباني العربية للمستعمرين اليهود.
- 3- العمل على توفير الموازنات اللازمة لصيانة المساكن في الأحياء العربية وخاصة في الحي الإسلامي والعمل على خفض الاكتظاظ السكاني، بالإضافة إلى إعادة تأهيل وترميم المباني العامة والأماكن الدينية الإسلامية منها والمسيحية بشتى السبل للمحافظة على الطابع العربي الإسلامي للبلدة القديمة والمحافظة على هويتها التاريخية والحضارية.
- 4- العمل على تعزيز التلاحم الإسلامي المسيحي في مواجهة محاولات التجزئة الطائفية التي تعمل «إسرائيل» على إثارتها بين سكان أحياء البلدة القديمة، وتعزيز الوحدة الوطنية باعتبار أن المسيحيين والأرمن جزء أصيل من المكونات الديموغرافية للشعب العربي الفلسطيني.

أولاً المراجع والمصادر العربية

- 1- الدباغ، مصطفى مراد (2002) بلادنا فلسطين: الجزء العاشر-القسم الثاني في بيت المقدس (2)، دار الهدى للطباعة والنشر، كفر قرع.
- 2- دحلان، أحمد سعيد (2013أ) الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على المكان في مدينة القدس: دراسة جيوبوليتيكية، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 21، العدد 2، ص ص 315-361، غزة، فلسطين.
- 3- دحلان، أحمد سعيد (2013ب) الصراع الديموغرافي الإسرائيلي - الفلسطيني في مدينة القدس: دراسة جيوبوليتيكية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، ص ص 143-176، غزة، فلسطين.
- 4- سابيل، برنارد (1996) هجرة الفلسطينيين المسيحيين من منطقة القدس، ص ص 401-420، في: القدس: دراسات فلسطينية إسلامية مسيحية، تحرير: خوروي، جريس، مسلم، عدنان، ودرويش، موسى، مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة، القدس.
- 5- سعيد، خالد (2010) القدس وثقافة التزوير الإسرائيلية، في الكتاب الذي حرره ياسين، عبد القادر وآخرون بعنوان: «القدس: معرفة في سبيل التحرير»، ص ص 609-620، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- 6- السنوار، زكريا (2013) القدس في العصر الحديث، في كتاب «القدس»، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، ص ص 145-160، مطبعة دار الأرقم، غزة.
- 7- طنطيش، جمعة رجب (2003) دراسات في جغرافية الاستيطان الصهيوني في فلسطين وتهويد القدس، دار شموع الثقافة، الزاوية.
- 8- العيسوي، فايز محمد (2001) أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- المدلل، وليد (2013) الاستيطان في مدينة القدس، في كتاب «القدس»، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، ص ص 167-191، مطبعة دار الأرقم، غزة.
- 8- مصطفى، وليد (1997) القدس سكان وعمران من 1850 إلى 1996، مركز القدس للإعلام والاتصال، القدس.
- 9- المقدسي لتنمية المجتمع (2009) الخطة الهيكلية المحلية - أورشليم القدس 2000، التقرير رقم (4) الخطة المقترحة وأهم أمور سياسة التخطيط، 16 فبراير، القدس.
- 10- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1973) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، سلسلة الدراسات رقم 34، وزارة الدفاع الوطني، الجيش اللبناني، الأركان العامة- الشعبة الخامسة، بيروت.

ثانياً: مواقع إلكترونية

- 1- خماسي، راسم (2013) البلدة القديمة تشكل قلب ولب الصراع حول القدس، 25 ديسمبر، انظر الرابط: <http://www.akhbarelbalad.net/ar/1/VHj6WdKsVQQ.#/897/16>
- 2- القدس، (2014) نتنياهو يتهم الفلسطينيين بالتسبب في انهيار محادثات السلام وكيري يرد : « لن استسلم»، 7 ديسمبر، انظر الرابط: <http://www.alquds.com/news/article/view/id/536117>
- 3- مؤسسة القدس الدولية (2008) مدينة القدس: تطوير القدس في عهد السلطان سليمان القانوني، 23 فبراير، تاريخ التصفح 2014/11/23، انظر الرابط: <http://alquds-online.org/old/index.php?s=11&ss=7&id=329>
- 4- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (2011) ((أحياء وحرارات مدينة القدس، تاريخ التصفح 2014/11/29، انظر الرابط: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4242>
- 5- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (2011) ((أبواب مدينة القدس، تاريخ التصفح 2014/11/23، انظر الرابط: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4241>

ثالثاً: المراجع والمصادر الأجنبية

- 1- Bourne, Larry S. (1981) The Geography of Housing, Edward Arnold (Publishers) Ltd., London, UK.
- 2- Central Bureau of Statistics (2014) Statistical Abstract of Israel, No. 65, Jerusalem.
- 3- Clarke, J (1972) Population Geography, 2nd Edition, Pergamon Press, Oxford, UK.
- 4- Efrat, Elisha (2006) The West Bank And Gaza Strip: A Geography of Occupation and Disengagement, Routledge, Taylor & Francis Group.
- 5- Jerusalem Institute for Israel Studies (2004) The Statistical Yearbook of Jerusalem 2004 , Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.
- 6- Jerusalem Institute for Israel Studies (20052006/) The Statistical Yearbook of Jerusalem 20052006/, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.
- 7- Jerusalem Institute for Israel Studies (2008) The Statistical Yearbook of Jerusalem 20072008/, No. 23, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.
- 8- Jerusalem Institute for Israel Studies (20092010/) The Statistical Yearbook of Jerusalem 20092010/, No. 24, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.

- 9- Jerusalem Institute for Israel Studies (2011) The Statistical Yearbook of Jerusalem 2011, No.25, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.
- 10- Jerusalem Institute for Israel Studies (2012) The Statistical Yearbook of Jerusalem 2012, No. 26, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.
- 11- Jerusalem Institute for Israel Studies (2013) The Statistical Yearbook of Jerusalem 2012, No. 27, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.
- 12- Jerusalem Institute for Israel Studies (2014) The Statistical Yearbook of Jerusalem 2014, No. 28, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.
- 13- Khamaisi, Rassem et all (2009) Jerusalem: The Old City The Urban Fabric and Geopolitical Implications, International Peace and Cooperation Center: Publication XVII, Jerusalem.
- 14- Lehrs, Lior (2013) Peace Talks on Jerusalem: A Review of the Israeli- Palestinian Negotiations Concerning Jerusalem 1993-2013-, The Jerusalem Institute of Israel Studies, Jerusalem.
- 15- Newman, David (2006) The Political Geography of an Eternal City: Ethno-Territorial Fragmentation in a "United" Jerusalem, in Schneider-Sliwa ed. Cities In Transition: Globalization, Political Change and Urban Development, pp. 436-6-, Springer, Netherlands.
- 16- Short, John R. (1980) Urban Data Sources, Sources and Methods in Geography, Butterworth & Co (Publishers) Ltd, Kent, UK.
- 17- Shragai, Nadav (2008) Jerusalem: The Danger of Division An Alternative to Separation from the Arab Neighborhoods, Jerusalem Center for Public Affairs, Jerusalem.
- 18- Shragai, Nadav (2010) Demography, Geopolitics, and the Future of Israel's Capital: Jerusalem's Proposed Master Plan, Jerusalem Center for Public Affairs, Jerusalem.
- 19- Welfare Association (2004) Jerusalem Heritage and Life: The Old City Revitalisation Plan.

الدراسة الثالثة

الصراع الديموغرافي الإسرائيلي- الفلسطيني في مدينة القدس: دراسة جيوبوليتيكية

فهرس الدراسة

المقدمة:	120
الصراع الديموغرافي في مدينة القدس:	125
أولاً: صراع التحكم في عدد السكان	125
ثانياً: الإسقاطات السكانية لمدينة القدس للفترة 2015-2050م...	130
ثالثاً: صراع الخصوبة	132
رابعاً: الهجرة والصراع الديموغرافي	135
خامساً: الصراع الديموغرافي داخل البلدة القديمة	139
سادساً: التجريد من حق الإقامة الدائمة والإبعاد عن القدس ...	141
سابعاً: الصراع الديني وانعكاساته الديموغرافية	145
التوصيات:	154



مقدمة

يعدُّ الصراع الديموغرافي على أرض فلسطين الانتدابية أحد القضايا المركزية التي تحظى باهتمام كبير من قادة الكيان الصهيوني والنخب الأكاديمية والسياسية والإعلامية في «إسرائيل» منذ عشرات السنين، ويرجع ذلك إلى العدد المتزايد للفلسطينيين مقارنة بالإسرائيليين. فبعد احتلال فلسطين عام 1948م طالب «دافيد بن غوريون» أول رئيس وزراء لدولة الاحتلال الآباء اليهود بالقيام بمسؤولياتهم الديموغرافية تجاه الأمة باعتبارها القضية الأكثر أهمية، وقال بأن العدد المثالي للأطفال يجب أن يكون من ثلاثة إلى أربعة أطفال أو أكثر من ذلك (Dahlan 1987:354). وفي أيار/مايو 1986م عقدت الحكومة الإسرائيلية جلسة خاصة لمدة ساعتين لمناقشة الدراسة التي أعدها «روبرتو باتشي» من الجامعة العبرية عن المشكلة الديموغرافية في «إسرائيل» (Murray. 1986:9)، وبمناسبة أخرى ناشد شمعون بيرس النساء الإسرائيليات بتحمل المسؤولية الوطنية بإنجاب أربعة أطفال أو أكثر.



الهجرة اليهودية إلى فلسطين

ونظراً لحساسية الموضوع الديموغرافي في اعتبارات «إسرائيل» الإستراتيجية وأهميته، أقدمت «إسرائيل» على تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين من أرضهم ومدنهم وقراهم عام 1948م، وأنشأت المستعمرات الاستيطانية لليهود عليها في أوسع عملية استئصال عرقي في العصر الحديث، وشنت عدة حروب إقليمية ضد الدول العربية والفلسطينيين كان من نتائجها احتلال كامل التراب الفلسطيني في عام 1967م، وفي عام 2005م اندحرت «إسرائيل» من قطاع غزة بفضل الديموغرافية الأيديولوجية المقاومة. ويُشير مصالحة (2003: 158) إلى أن هذه الحروب كانت تمليها أسس الدولة اليهودية التالية:

أ- تجميع يهود العالم في «إسرائيل»، ونشرهم في كل البلاد.

ب- انتزاع الأرض والسيطرة عليها، ومن ثم تهويدها.

ت- تعزيز الديموغرافيا اليهودية في دولة خلقت حصرياً لليهود.

ومع انطلاق مسيرة التسوية السياسية المتعثرة في عام 1993م، احتدم النقاش والجدل بين المختصين والمحللين الإسرائيليين حول التهديد الديموغرافي كلما تم طرح أفكار لحل المشكلة الفلسطينية على أساس إقليمي كحل الدولتين، أو كحل الدولة ثنائية القومية، وما سيجتريه على ذلك من مساس كبير بمبدأ يهودية الدولة، خاصة وأن «إسرائيل» هي دولة عنصرية من حيث النشأة والتركيب الديموغرافي. وبالتالي أصبح الصراع الديموغرافي مصدر قلق عميق لقادة الكيان الصهيوني، فقد أكد شلومو غازيت في آذار/مارس 2001م أن «إسرائيل أمة في وضعية احتضار، وأرجع ذلك إلى التغيرات المرتقبة في «الميزان الديموغرافي» والتي تهدد بأن يصبح اليهود أقلية، وطالب باتخاذ خطوات تحول دون إضافة عرب إلى «إسرائيل» (غازيت، 2001: 11-12)، واستشعر المؤتمر الصهيوني الرابع والثلاثون المنعقد عام 2002م أهمية الرهان الديموغرافي في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني عندما طالب بضرورة ضمان أغلبية يهودية كبيرة ومستقرة (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2003: 76)، بل وصل الفزع الديموغرافي بأن حذر بنيامين نتنياهو خلال مؤتمر هرتسليا الثالث عام 2002م من أن الخطر الديموغرافي الحقيقي على «إسرائيل» يأتي من فلسطينيي الداخل (عرب 48)، وأنهم بمثابة قنبلة ديموغرافية في ضوء المعطيات الإسرائيلية التي تشير إلى أنهم سيشكلون نسبة 34% من سكان دولة «إسرائيل» بحلول عام 2050م.

وفي نفس السياق، حذر بعض زعماء المعارضة في «إسرائيل» مثل «اسحق هيرتزوغ» رئيس المعسكر الصهيوني، ويائير لابيد رئيس حزب «هناك مستقبل» من الاتجاهات الديموغرافية التي ستحول «إسرائيل» إلى دولة ثنائية القومية، وطالبوا بضرورة الانفصال عن الشعب الفلسطيني قدر الإمكان. وساهم في هذا التخوف أيضاً وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري عندما قال: «بالنسبة لإسرائيل، إن الديناميات الديموغرافية تجعل من المستحيل الحفاظ على مستقبلها كدولة يهودية ديمقراطية»، وأن «الوضع القائم اليوم لا يمكن أن يستمر إلى الأبد» (Ravid, 2014).



وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري

وتعمقت «الديموفوبيا» الإسرائيلية بسبب توظيف الطرف الفلسطيني للعامل الديموغرافي كسلاح في الصراع لاستعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة والدفاع عن المقدسات، إذ لم تعد الديموغرافية الفلسطينية رقماً كمياً في الدراسات والتحليلات الأكاديمية بل باتت مشحونة بأيدولوجية قومية ودينية مقاومة في مواجهة ديموغرافيا

الاستيطان والتهويد التي تمارسها سلطات الاحتلال في ظل انسداد أفق التسوية السياسية. وهذا ما عبر عنه بوضوح مرة جديدة يائير لابيد في يناير 2006م عندما قال: «الحكمة المدركة اليوم بأن السلام بين إسرائيل والفلسطينيين غير ممكن، ويعتقد البعض بأنه تم اجتياز نقطة اللا عودة؛ آخرون ينتظرون تغييراً في الظروف، أو تغييراً في القيادة» (تايمز أوف إسرائيل، 2016). ويدل ذلك على «العقيدة الجيوبوليتيكية» التي يتبناها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني وأرضه، والتي تقوم على أيدولوجية «أرض أكثر وعرب أقل».

وبناءً على الأسس السابقة، وبعد أن احتلت «إسرائيل» شرقي القدس في حزيران/يونيو 1967م، شكلت الحكومة الإسرائيلية اللجنة الوزارية لشؤون القدس التي وضعت إستراتيجية ديموغرافية في عام 1973م، وحددت بمقتضاها نسبة السكان العرب بما لا يتجاوز 22% من جملة سكان المدينة. ولبلوغ ذلك الهدف شنت «إسرائيل» حرباً ديموغرافية ضد السكان العرب تعددت أدواتها وأشكالها على النحو الذي سيتم تحليله فيما بعد.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى:

أ- مكانة المدينة المقدسة عند أصحاب الديانات السماوية، وحرمان الفلسطينيين منها رغم ارتباطهم بها روحياً واجتماعياً واقتصادياً.

ب- سعي «إسرائيل» لتهويد المدينة وأسرلتها ديموغرافياً من خلال السماح للمستعمرين اليهود بالاستيطان داخل البلدة القديمة وشرقي القدس، وقطع التواصل الديموغرافي بين سكان القدس العرب الفلسطينيين وسكان باقي الأراضي الفلسطينية. وهذا يجعل المطالبة الفلسطينية بإعادة تقسيم المدينة لتصبح عاصمة لدولتين مطالبة نظرية غير قابلة للتطبيق.

ت- لإصرار «إسرائيل» على السيادة الحصرية على القدس، وذلك من خلال القرار الإسرائيلي بتوحيد شطري المدينة بتاريخ 1967/6/28م، واعتبار القدس الموحدة عاصمة «إسرائيل» بموجب القانون الأساسي الصادر عن الكنيست الإسرائيلي في عام 1980م.

ث- أن الفلسطينيين - في المقابل- يتمسكون بالسيادة على المدينة كما ورد في المادة (3) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل الصادر في آذار/مارس 2003م عن المجلس التشريعي الفلسطيني بأن «القدس عاصمة فلسطين» (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003: 10)، وأن هذا التمسك قد تعزز بحصول السلطة الفلسطينية على صفة دولة مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2012/11/29م على حدود عام 1967م، وبهذا الاعتراف الدولي أصبحت شرقي القدس من الناحية القانونية مدينة فلسطينية تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي.

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التحديات الديموغرافية التالية:

أ- رفض «إسرائيل» الاعتراف بالبند (6) من المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على قوة الاحتلال نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها.

ب- عدم التزام «إسرائيل» بما جاء في البند (7) من المادة (31) من الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في واشنطن بتاريخ 1995/9/28م، والذي يؤكد على «عدم قيام أي طرف بالمبادرة أو بأخذ أي خطوة يُمكن أن تغير في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل إلى نتائج مفاوضات الوضع الدائم»، والتي من ضمنها مدينة القدس.

ت- تبني «إسرائيل» إستراتيجيات متعددة لإحداث تغيرات بنيوية في التركيب الديموغرافي للسكان من الناحيتين القومية والدينية من أجل تهويد القدس ديموغرافياً.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- أ- هل لدى «إسرائيل» إستراتيجية ديموغرافية لتهويد القدس وأسرلتها؟
- ب- ما أدوات وأبعاد الإستراتيجية الإسرائيلية لتهويد شرقي القدس على وجه الخصوص؟
- ت- هل لدى م.ت.ف. والسلطة الوطنية الفلسطينية إستراتيجية ديموغرافية مضادة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- أ- تحديد حجم التحولات الديموغرافية التي لحقت بسكان مدينة القدس بشكل عام وشرقي القدس على وجه الخصوص منذ حزيران/يونيو 1967م.

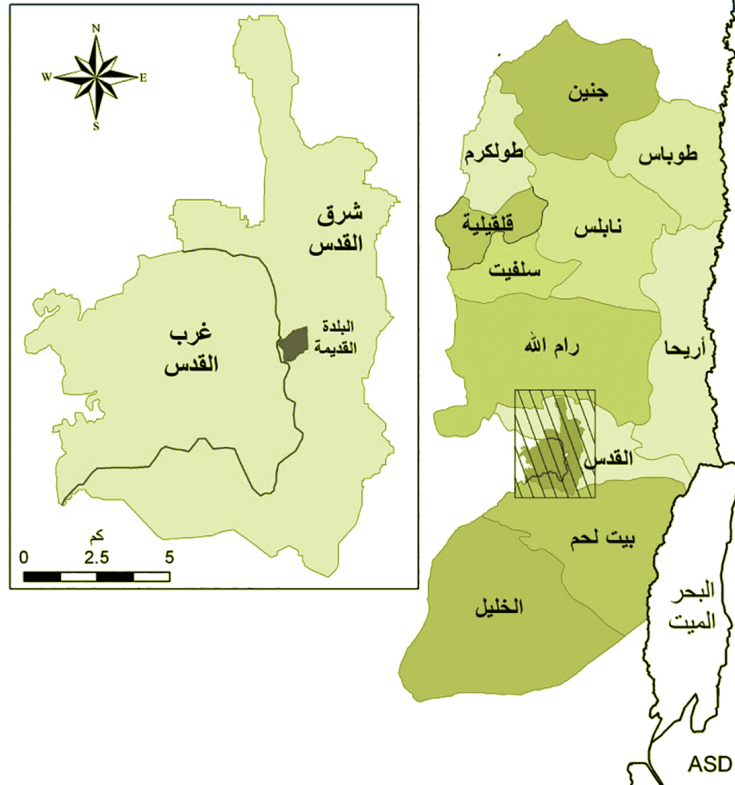
ب- تحليل أهم جوانب الصراع الديموغرافي الإسرائيلي- الفلسطيني وأدواته وإستراتيجياته.

ت- المساهمة في سد النقص في الدراسات المتعلقة بالصراع الديموغرافي الإسرائيلي- الفلسطيني من منظور جيوبوليتيكي.

حدود الدراسة المكانية والزمنية:

تتناول الدراسة مدينة القدس التي تقع عند تقاطع درجة طول 13° 35' شرقاً، ودائرة عرض 52° 31' شمالاً كما يتضح من الخريطة (1). وتستأثر المدينة بموقع جغرافي مميز فهي تتوسط أراضي فلسطين الانتدابية، وتشرف على مفترق الطرق الواصل بين المدن التاريخية والدينية من نابلس (شكيم) شمالاً إلى بيت لحم والخليل (حبرون) جنوباً، وتربط الممر البري بين أريحا في الشرق ومدن الساحل الفلسطيني على البحر المتوسط في الغرب. وقد بنيت المدينة فوق هضبة غير مستوية السطح يتراوح ارتفاعها ما بين 640 و740 متراً عن مستوى سطح البحر، ويتخللها عددٌ من القمم الجبلية من الشمال إلى الجنوب وهي جبال المشارف (سكوبس) والزيتون، والمكبر (الثوري)، وصهيون. وتبلغ المساحة الحالية للمدينة التي تخضع لنفوذ ما يُسمى ببلدية القدس الإسرائيلية نحو 125,2 كم². ومن ناحية ثانية، تركز الدراسة تحليلاتها على الفترة الزمنية الممتدة من 1967 حتى 2013م كلما توفرت بيانات لذلك.

خريطة (1): الموقع الجغرافي لمدينة القدس بشطريها الشرقي والغربي



مناهج وأساليب الدراسة:

نظراً لتداخل موضوع الدراسة وتشعبه، تم استخدام منهجي البحث التاريخي والموضوعي لدراسة سكان المدينة والتغيرات الديموغرافية التي طرأت عليها، وأسلوب التحليل الجيوبوليتيكي للمتغيرات الديموغرافية، بالإضافة إلى بعض أساليب المعالجة الإحصائية¹ والكارتوجرافية.

الصراع الديموغرافي في مدينة القدس

قبل الخوض في أشكال الصراع الديموغرافي في مدينة القدس والإستراتيجيات الإسرائيلية المتعددة لتهويد المدينة ديموغرافياً والتخلص من أكبر نسبة من سكانها العرب الفلسطينيين، لابد من الإشارة إلى أن الدراسة اعتمدت في بياناتها السكانية على المصادر الإحصائية الإسرائيلية باعتبارها المصادر الأصلية، نظراً لأن مصادر الإحصاءات الفلسطينية عن المدينة غير مكتملة، وتعتمد في شق كبير منها على المصادر الإسرائيلية. ومما يؤكد صحة هذا التوجه:

افتقار كتب القدس الإحصائية السنوية، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لبيانات تفصيلية فيما يتعلق بالسكان العرب الفلسطينيين في شرقي القدس، والتي تُصنفها تلك الكتب بالمنطقة (J1). ومن الملاحظ أن البيانات الإحصائية التفصيلية الفلسطينية لا تشمل سوى المناطق التي تقع خارج حدود البلدية والمصنفة بالمنطقة (J2) فقط.

اعتماد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012: 214) في تقديراته السكانية لسكان القدس على بيانات تعداد السكان الإسرائيلي الذي تم تنفيذه عام 2008م.

أولاً: صراع التحكم في عدد السكان

سجل احتلال «إسرائيل» لشرقي القدس عام 1967م وتوحيدها مع غربي القدس نقطة تحوّل ديموغرافية، أدت إلى زيادة عدد سكان المدينة بشكل مفاجئ، وإلى تعقيدات في المكونات الديموغرافية للسكان، وبالتالي «أصبح العنصر الديموغرافي عنصراً مركزياً في السياسة الإسرائيلية، وكانت الفرضية السائدة في أوساط الحكومة أنه كلما زاد عدد اليهود في شرقي القدس، كلما زادت سرعة قبول العالم للسيطرة الإسرائيلية على الأراضي، وكان الوجه الآخر للعملة بالطبع هو الحد من أو تخفيض الزيادة الديموغرافية للعرب وتوسعهم في شرقي القدس، وذلك لنفي إمكانية أن يصبحوا

1 تم استخدام معادلة التغير الآسي واشتقاقاتها لحساب معدلات التغير السنوي والإسقاطات السكانية وهي: $ك = 2 = 1$ ك هـ رن حيث إن: ر = معدل التغير السنوي. $ك = 2 =$ عدد السكان في التعداد أو التقدير التالي.
ك1 = عدد السكان في التعداد أو التقدير الأول. ن = الفترة الزمنية الفاصلة بين التعدادين أو التقديرين.
هـ = القوى الآسية التي يرفع إليها معدل النمو والزمن ومقدارها ثابت يساوي 2.71828.

أكثر من 30 % من إجمالي سكان المدينة. وأصبحت هذه السياسة المزدوجة هي المبدأ الذي تقوم عليه السياسة الإسرائيلية تجاه القدس، وما زالت كذلك حتى اليوم- زيادة الوجود اليهودي على الأرض، وتخفيض الوجود العربي في ذلك المكان (مارجليت، 2011: 24). وعلى الرغم من تلك السياسة والقيود الإسرائيلية لم تتمكن من ضبط وتقليص الوجود العربي بل تجاوز الوزن النسبي للسكان العرب النسبة المحددة وأرغم المخطط الاستراتيجي الإسرائيلي إلى رفع النسبة المستهدفة للسكان العرب بعدم تجاوز 40 % من جملة سكان المدينة. ويتجلى الوضع الديموغرافي في المدينة من تحليل بيانات الجدول (1) وذلك على النحو التالي:

1- انخفض الوزن النسبي للسكان العرب في شرقي القدس من 100 % عام 1967م إلى 52 % في عام 1990م، ثم عاود الارتفاع إلى 60 % في عام 2013م، وفي المقابل شكل المستعمرون اليهود نحو 9.6 % من جملة السكان في عام 1972م، ثم ارتفعت نسبتهم إلى 40 % في عام 2013م، وبالتالي أصبح هذا القسم من الناحية السكانية قسمًا مختلطًا ديموغرافيًا على أسس قومية ودينية (شكل 1).

2- ارتفع عدد السكان العرب الفلسطينيين في شرق القدس من 68,600 نسمة عام 1967م إلى 305,470 نسمة عام 2013م، أي بزيادة سنوية قدرها 3.25 % خلال الفترة المذكورة. وفي المقابل زاد عدد المستعمرين اليهود وآخرون من 8,649 في عام 1972م إلى 203,910 مستعمر، أي بنسبة 7.71 % خلال الفترة 1972-2013م، نتيجة الاستهداف المبكر لشرقي القدس بإستراتيجية التهويد الديموغرافي الصهيونية بعد احتلالها عام 1967م.

3- زاد عدد سكان الجزء الغربي من القدس من 197,700 نسمة عام 1967م إلى 320,410 نسمة عام 2013م، أي بزيادة سنوية بلغت 1.05 % خلال الفترة المذكورة. ويبلغ هذا المعدل 0.14 من معدل النمو السكاني لليهود في شرقي القدس مما يؤكد الأطماع الجيوبوليتيكية الإسرائيلية للسيطرة على شرقي القدس وتهويدها.

4- شكل القسم الغربي من القدس قسمًا حصريًا للسكان اليهود والمصنفين «آخرين» من غير العرب الفلسطينيين بنسبة 99.35 % من السكان، بينما بلغ عدد السكان العرب المسلمين والمسيحيين معًا 2,070 نسمة فقط، أي ما يعادل 0.65 % من جملة سكان الجزء الغربي للمدينة، وهم في أغليبتهم من عرب المناطق المحتلة عام 1948م، مما يعكس سياسة الإبادة العرقية والسلوك العنصري لدى سلطات الاحتلال.

5- ارتفع الوزن النسبي لسكان شرقي القدس العرب الفلسطينيين من جملة سكان القدس بقسميها الغربي والشرقي من 25.8 % عام 1967م إلى 30.2 % عام 1995م، ثم إلى 36.8 % في عام 2013م

(جدول 1)، وبالتالي تجاوزت نسبة السكان العرب نسبة 22 % التي حددتها اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس عام 1973م، ويؤشر هذا الاتجاه لتطور تدريجي للميزان الديموغرافي لصالح العرب مستقبلاً، إذا استمرت مؤشرات النمو السكاني العربي الفلسطيني على حالها، واستمر الصمود أمام سياسات التهويد والترحيل التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد المدينة وسكانها من العرب الفلسطينيين.

6- تضاعف حجم السكان العرب الفلسطينيين أربع مرات ونصف تقريباً خلال الفترة 1967-2013م في مدينة القدس بقسميها، أي بزيادة سنوية قدرها 3.25 %، بينما تضاعف عدد اليهود أكثر من مرتين ونصف تقريباً، وبزيادة سنوية قدرها 2.12 %، وبلغ متوسط الزيادة السنوية لسكان القدس ككل 2.47 % سنوياً. ويرجع سبب الزيادة السكانية المرتفعة عند العرب الفلسطينيين مقارنة بنسبة الزيادة المنخفضة عند «اليهود وآخرين» إلى:

7- معدلات الزيادة الطبيعية العالية عند العرب الفلسطينيين التي بلغ متوسطها 28.8 في الألف مقابل 20.3 في الألف لليهود وآخرين خلال الفترة 1994-2013م.

8- الهجرة المغادرة لليهود من المدينة خاصة من الفئات العمرية الشابة، كما سيتم توضيحه لاحقاً، بينما تستقبل المدينة هجرة وافدة موجبة من عرب فلسطين المحتلة عام 1948م، خاصة المسلمين منهم. وتقدر المصادر الإسرائيلية حجم الهجرة العربية الوافدة إلى مدينة القدس من شمال البلاد [الجليل] ومنطقة المثلث خلال الثلاثين عاماً الأخيرة ما بين 6000 إلى 10000 نسمة. ويشكل المسلمون منهم 86.6 %، والمسيحيون 9.4 %، والدروز 4 % فقط. وتعتبر منطقة الجليل المزود الأكبر للهجرة العربية الوافدة إلى القدس بنسبة 62.2 %، ومنطقة المثلث بنسبة 36.3 %، ومنطقة المركز بنحو 1.5 % فقط (Masry-Herzalla, Razin and Choshen, 2011: 33).

الزيادة الناتجة عن عودة آلاف العرب المقدسيين - الذين اختاروا الإقامة خارج حدود المدينة لانخفاض تكاليف الحياة الاقتصادية- إلى مدينتهم بسبب إقامة جدار الفصل العنصري حول القدس، وذلك لعدم تمكن سلطات الاحتلال من إلغاء حقهم في المواطنة والإقامة الدائمة في المدينة.

جدول (1): التطور الديموغرافي (المطلق والنسبي) للسكان العرب [الفلسطينيين] واليهود وآخرين في مدينة القدس خلال الفترة 1967-2013م

السنة	سكان شرقي القدس				سكان غربي القدس (يهود وآخرون)	جملة سكان القدس	% عرب شرقي القدس من القدس
	عرب	يهود وآخرون	الجملة	% عرب فلسطينيون			
1967	68,600	---	68,600	100.0	197,700	266,300	25.8
1972	83,500	8,649	92,149	90.6	221,751	313,900	26.6
1983	122,400	76,095	198,495	61.7	230,205	428,700	28.6
1985	130,000	103,900	233,900	55.6	223,800	457,700	28.4
1990	146,300	135,000	281,300	52.0	243,200	524,500	27.9
1992	155,500	141,000	296,500	52.5	260,000	556,500	27.9
1995	181,800	157,300	339,100	53.6	263,600	602,700	30.2
1996	184,600	160,400	345,000	53.5	268,600	613,600	30.1
1997	189,500	161,416	350,916	54.0	271,184	622,100	30.5
1998	196,100	165,967	362,067	54.2	271,633	633,700	30.1
1999	201,300	170,123	371,423	54.2	274,877	646,300	31.2
2000	208,700	172,250	380,950	54.8	276,550	657,500	31.7
2002	218,900	175,617	394,517	55.5	285,883	680,400	32.2
2003	224,028	179,235	403,263	55.6	285,879	689,142	32.5
2004	232,305	181,962	414,267	56.1	287,976	702,243	33.1
2005	240,858	188,240	429,098	56.1	290,735	719,833	33.5
2006	248,453	186,857	435,310	57.1	297,990	733,300	33.9
2007	255,276	188,450	443,726	57.5	299,637	743,363	34.3
2008	263,323	191,807	455,130	57.9	304,291	759,421	34.7
2009	272,831	193,737	466,568	58.5	306,291	772,859	35.3
2010	280,919	192,920	473,839	59.3	314,016	787,855	35.7
2011	290,220	196,437	486,657	59.6	317,577	804,278	36.1
2012	297,900	199,690	497,590	59.9	317,620	815,210	36.5
2013	305,470	203,910	509,380	60.0	320,410	829,790	36.8

المصدر: حساب الباحث من: Jerusalem Institute for Israel Studies, 2005/2006, Table III/1

Jerusalem Institute for Israel Studies, 2009/2010, Tables III/1, III/8 & III/14

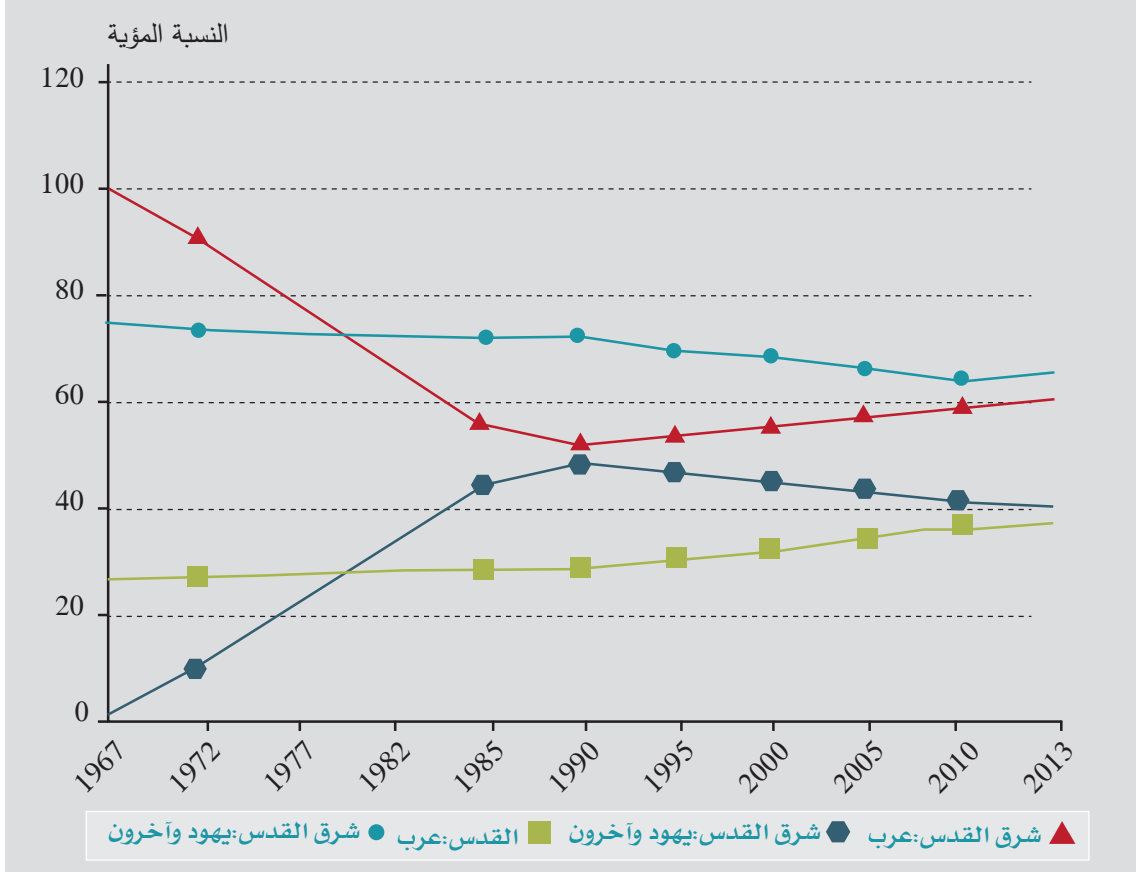
Jerusalem Institute for Israel Studies, 2015, Table III/9

عدد المستعمرين اليهود وآخرون في شرقي القدس من: (Foundation for Middle East Peace(2011)

ملاحظة مهمة: الأرقام التي تخص سكان شرقي القدس العرب خلال الفترة 1983-2002م فقط تشمل نحو 1% من العرب الذين يسكنون في غربي القدس.

ونتيجة للمؤشرات الديموغرافية السابقة، أدرك ساسة «إسرائيل» وصناع القرار فيها معركة القدس الديموغرافية ومؤشرات تحسن الوزن الديموغرافي لصالح السكان العرب الفلسطينيين، وتم استذكار مقولة دافيد بن غوريون بضرورة «تجنب نهش ما لا يمكن ابتلاعه، ومدى الخطورة الكامنة في تجربة ابتلاع ما لا يمكن هضمه من الأساس»، وبالتالي تم وضع الخطة الهيكلية المحلية لـ «أورشليم القدس 2000» التي تتضمن سياسة التخطيط والتوازن الديموغرافي في القدس بحيث يكون التركيب السكاني لمواطني القدس 30% عرب و70% يهود حتى عام 2020م. وللوصول إلى التوازن المطلوب، طرحت الخطة مجموعة من أهداف سياسة التخطيط الرامية للمحافظة على أغلبية يهودية في المدينة وتحفيز الأجيال الشابة من اليهود بعدم الهجرة خارج المدينة من خلال حزمة من الحوافز والإغراءات، والعمل على خفض العمر الوسيط لسكان المدينة من اليهود (المقدس) لتنمية المجتمع، 2009: الفصل السابع: 3-13). ويدل ذلك على نية سلطات الاحتلال التخلص من عشرات آلاف العرب المقدسيين وتهجيرهم خارج حدود البلدية.

شكل (1): الوزن النسبي لسكان القدس العرب الفلسطينيين واليهود وآخرون، 1967-2013م



ثانياً: الإسقاطات السكانية لمدينة القدس للفترة 2015-2050م

على الرغم من أن الإحصاءات الإسرائيلية ظلت تركز على إصدار البيانات الديموغرافية التي تتعلق بالماضي والحاضر، إلا أن اهتمامها ازداد، في الفترة الأخيرة، بالتركيز على استشراف احتمالات المستقبل. وفي هذا السياق يُنسب للعامل الديموغرافي آثار سياسية مهمة وهو ما دفع «شمعون بيرس» للقول بأنه «من أجل أن تبقى إسرائيل بلداً يهودياً على الصعيد السكاني والخلقي، فإنها بحاجة إلى وجود دولة فلسطينية» (كراج، 2005: 60). ويدل ذلك القول على إستراتيجية «إسرائيل» في الانفصال عن الديموغرافية الفلسطينية المتنامية بما يحقق مصالحها في دولة يهودية قائمة على نظرية النقاء العرقي والتميز العنصري.

ومن تحليل بيانات الجدول (2) والشكل (2) يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1- سيستمر حجم سكان المدينة في النمو إلى أن يتجاوز 950,000 نسمة بحلول عام 2020م، وبالتزامن مع ذلك سيستمر عدد السكان العرب الفلسطينيين ووزنهم النسبي في الزيادة، إذ سترتفع النسبة من

31.7% في عام 2000م لتصل إلى 38.8% بحلول عام 2020م من جملة السكان، وهذا يشكل تحدياً لأهداف سياسة التخطيط الديموغرافية في الخطة الهيكلية «القدس 2000».

2- ولاستشراف المشهد الديموغرافي في القدس حتى عام 2050م، تم حساب حجم السكان المتوقع للعرب واليهود في القدس خلال الفترة 2025-2050م الذي سيتجاوز مليون نسمة بحلول عام 2025م، وذلك بافتراض استمرار زيادة السكان العرب بنسبة سنوية قدرها 2% فقط، وزيادة السكان اليهود بنسبة 1.33% اعتماداً على التحولات في الخصوبة الكلية عند النساء العربيات واليهوديات - والذي سيتم مناقشته لاحقاً. وبناءً على تلك الإسقاطات فإن عدد السكان العرب الفلسطينيين سيستمر في الارتفاع ليصل إلى 410,800 نسمة في عام 2025م ثم إلى 677,200 نسمة في عام 2050م (شكل 2)، أي أن نسبة العرب سترتفع من 40.84% إلى نحو 48.91% بحلول عام 2050م من جملة سكان المدينة.

جدول رقم (2): توقعات حجم سكان القدس حسب القومية خلال الفترة 2015-2050م

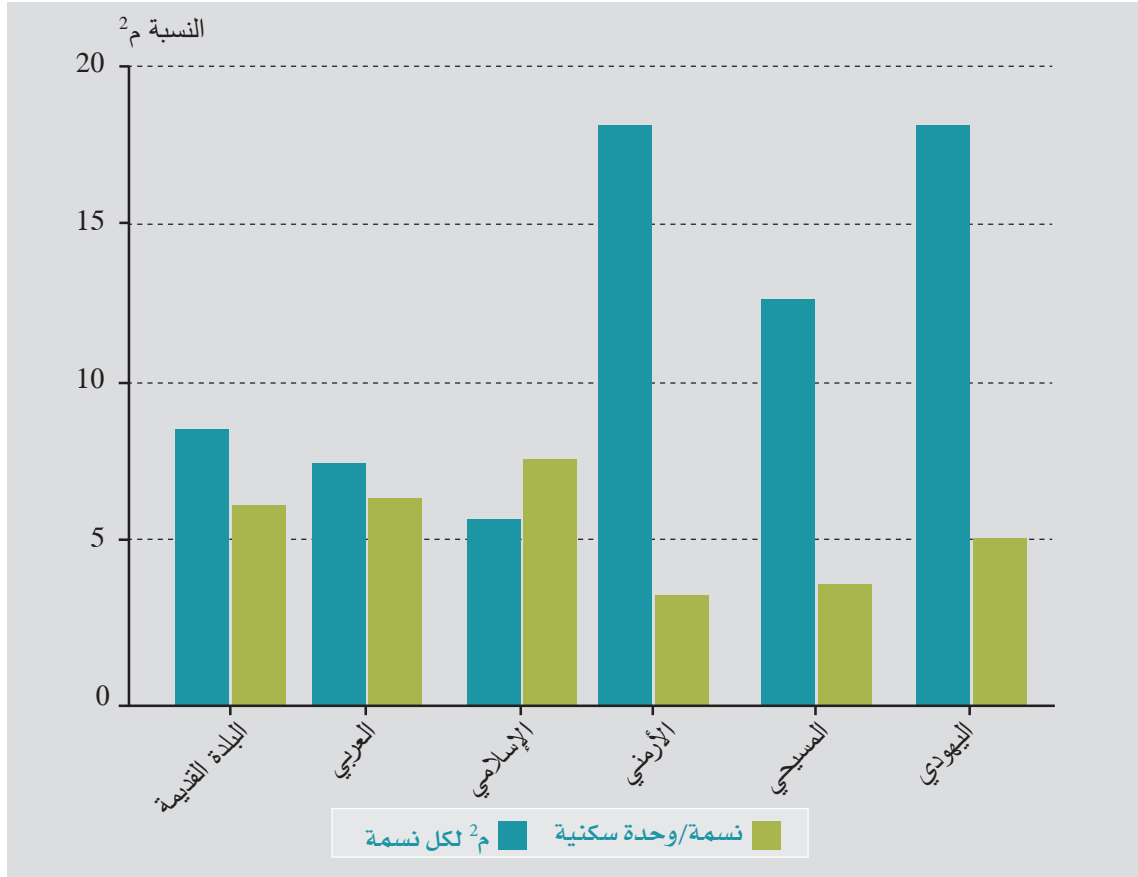
السنة	عدد السكان		نسبة السكان	
	عرب فلسطينيون	اليهود وآخرون	الجملة	العرب الفلسطينيون
2000	208,700	448,800	657,500	31.7
2005	244,800	475,100	719,900	34.0
2010	281,800	514,800	796,600	35.4
2015	334,500	549,500	884,000	37.8
2020	371,700	587,200	958,900	38.8
2025	410,800	595,100	1,005,900	40.84
2030	454,000	603,100	1,057,100	42.95
2035	501,700	611,200	1,112,900	45.08
2040	554,500	619,400	1,173,900	47.24
2045	612,800	662,000	1,274,800	48.07
2050	677,200	707,500	1,384,700	48.91

المصدر: Jerusalem Institute for Israeli Studies, 2008, Tables III/1 & III/5

ملاحظة: إسقاط حجم السكان للسنوات 2025 حتى 2050 من حساب الباحث، والنسب من حساب الباحث.

3- أظهرت التوقعات السكانية بقاء اليهود أغلبية هامشية حتى عام 2050م إذ ستبلغ نسبتهم نحو 51.09% من جملة السكان، أي أن العرب سيشكلون كتلة ديموغرافية كبيرة ذات تأثير مضاد لسياسات التهويد والتطهير العرقي الإسرائيلية إذا توفرت لهم وسائل الدعم والصمود.

شكل (2): الحجم المتوقع لسكان القدس العرب الفلسطينيين واليهود وآخرون حتى عام 2050م



ثالثاً: صراع الخصوبة

تُعد الخصوبة أحد مظاهر الصراع الديموغرافي الخفي بين السكان العرب واليهود في «إسرائيل» بشكل عام، ومدينة القدس على نحو خاص. وتصنف «إسرائيل» من الدول المؤيدة للإنجاب Pronatalist State، إذ كانت الدولة تمنح جائزة للأم الأكثر إنجاباً وكانت تحصل عليها النساء العربيات وبالتالي اضطرت «إسرائيل» إلى إلغاء الجائزة في منتصف ستينات القرن الماضي. ولمواجهة الخصوبة العربية المرتفعة استحدثت دولة الاحتلال دائرة في وزارة الرفاه والعمل الاجتماعي وظيفتها مواجهة الخطر الديموغرافي بتشجيع الإنجاب في الوسط اليهودي، والقيام بحملات تنظيم الأسرة وتحديد النسل في الوسط العربي، ولم تبخل الدولة في دعم نشاطات تلك الدائرة التي لم تنجح في مهمتها آنذاك. وبعد ذلك خلصت دراسات متخصصة إلى أن خفض الخصوبة عند المجتمع العربي في «إسرائيل» يمكن أن تتم بعد إحداث تحولات مجتمعية وعندما يتم خلق حالة من التضاد والتعارض بين مستويات الخصوبة المرتفعة ومستويات القوة والمكانة العائلية (Friedlander, Eisenback and Goldscheider, 1979: 254).

وعلى الرغم من أن معدلات الخصوبة الكلية عند المرأة العربية المسلمة لا زالت تسجل مؤشرات أعلى منها مقارنة بالمرأة اليهودية على مستوى «إسرائيل» كما يظهر من الجدول (3)، فإن المؤشرات الحالية عكست تحولات هامة في صراع الخصوبة وذلك على النحو التالي:

سجل معدل الخصوبة الكلية عند المرأة المسلمة في «إسرائيل» تراجعاً ملحوظاً من 4.71 عام 2001م إلى 3.35 عام 2013م، وفي المقابل ارتفعت الخصوبة الكلية عند المرأة اليهودية من 2.53 إلى 3.05 خلال نفس الفترة، أي أن الخصوبة الكلية عند المرأة اليهودية قد سجلت تحسناً كبيراً.

هناك تباين كبير بين معدلات الخصوبة الكلية للمرأة اليهودية حسب المدينة، حيث بلغت الخصوبة الكلية عند المرأة اليهودية في القدس ضعف نظيراتها اليهوديات في كل من مدينتي «تل أبيب» - يافا وحيفاً تقريباً، بل وتجاوزت خصوبتها الخصوبة الكلية للمرأة المسلمة في القدس ابتداءً من عام 2009م لتصل إلى 4.28 مولود حي/سيدة في عام 2013م (شكل 3). ويرجع سبب ارتفاع خصوبة المرأة اليهودية في القدس مقارنة مع المدن الإسرائيلية الأخرى إلى ارتفاع نسبة اليهود المتدينين في القدس عنها في باقي المدن، وإلى الصراع الديموغرافي داخل المدينة المقدسة كما سيتم توضيحه لاحقاً.

استمرت معدلات الخصوبة الكلية للمرأة اليهودية في الارتفاع التدريجي سواء على مستوى دولة الاحتلال ككل أو على مستوى المدن الرئيسية فيها خلال الفترة 2001-2013م، بل إن معدلات الخصوبة الكلية في مدينتي «تل أبيب» - يافا وحيفاً قد تجاوزت مستوى الاحلال الذي يبلغ 2.1 مولود حي/سيدة ابتداءً من عام 2008م (جدول 3).

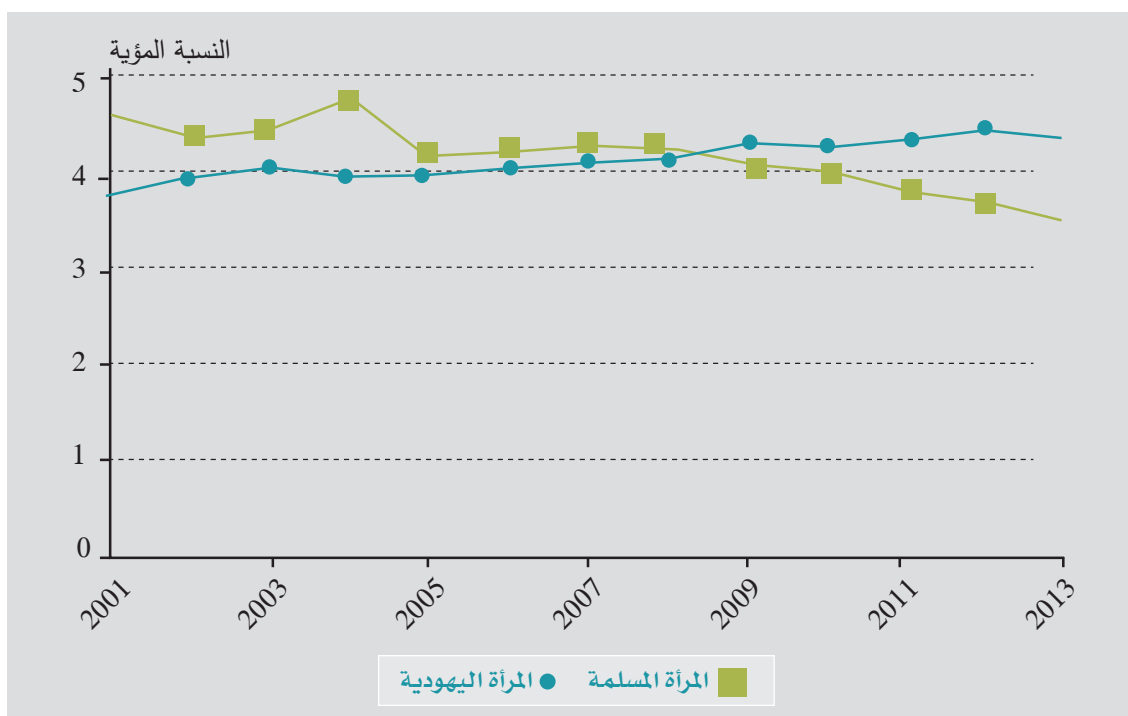
أظهرت معدلات الخصوبة الكلية للمرأة اليهودية في القدس ارتفاعاً ملموساً من 3.69 عام 2001م إلى 4.28 عام 2013م، أي بنسبة زيادة بلغت 16 % خلال نفس الفترة، وفي المقابل انخفضت معدلات الخصوبة الكلية للمرأة المسلمة في القدس من 4.51 عام 2001م إلى 3.46 عام 2013م، أي بنحو -23,3 % في نفس الفترة.

جدول (3): معدلات الخصوبة الكلية عند المرأة اليهودية والمرأة المسلمة في القدس والمدن الإسرائيلية الكبرى خلال الفترة 2001 - 2013م

الدولة/ المدينة السنة	الخصوبة الكلية للمرأة اليهودية في				الخصوبة الكلية للمرأة المسلمة في	
	«إسرائيل»	حيفا	تل أبيب-يافا	القدس	«إسرائيل»	القدس
2001	2.53	1.76	1.78	3.69	4.71	4.51
2002	2.64	1.72	1.85	3.86	4.58	4.26
2003	2.73	1.79	1.89	3.97	4.50	4.30
2004	2.71	1.80	1.92	3.88	4.36	4.67
2005	2.69	1.90	1.89	3.87	4.03	4.06
2006	2.75	1.95	1.95	3.96	3.97	4.12
2007	2.80	2.03	2.01	4.04	3.90	4.17
2008	2.88	2.10	2.05	4.05	3.84	4.14
2009	2.90	2.17	2.15	4.19	3.73	3.99
2010	2.88	2.09	2.10	4.17	3.75	3.92
2011	2.98	2.29	2.12	4.24	3.51	3.71
2012	3.04	2.47	2.09	4.34	3.54	3.62
2013	3.05	2.43	2.10	4.28	3.35	3.46

المصدر: مشتق من: Jerusalem Institute for Israel Studies, 2004 to 2015, Tables IV/5

شكل (3): تطور خصوبة المرأة اليهودية والمرأة الفلسطينية المسلمة في القدس للسنوات 2001-2013م



رابعاً: الهجرة والصراع الديموغرافي

شكلت الهجرة إلى «إسرائيل» لسنوات طويلة مصدراً هاماً لنمو سكانها. وفي سياساتها الديموغرافية التي تقوم على مبدئي يهودية الدولة وصهيونيتها، وبناءً عليه شكل المجتمع اليهودي العالمي المزود الرئيسي لدولة الاحتلال بالعنصر البشري اليهودي، ومن أجل ذلك أنشأت «إسرائيل» وزارة لشؤون الاستيعاب والقادمين الجدد، ووفرت لها مصادر التمويل اللازمة بدعم من الوكالة اليهودية. وعلى الرغم من ذلك الاهتمام، تُشير بيانات الهجرة عن الفترة 1990-2013م إلى انخفاض عدد اليهود الراغبين في الهجرة إلى «إسرائيل» لأسباب مختلفة، مع ما تبذله «إسرائيل» من الجهود لجذب وتحفيز الهجرة إليها. وقد أكد الباحثون الإسرائيليون أن «أساس القوة الديموغرافية للمؤسسات اليهودية يتآكل تدريجياً على نحو ثابت. وتُظهر الاستطلاعات بأن هناك تزايداً مطرداً في «الزواج المختلط» [عند اليهود] كما تُشير إلى التراجع المستمر في التأييد والاهتمام بـ «إسرائيل» في صفوف أبناء العائلات اليهودية ممن تصل أعمارهم 35 عاماً، وأن التضامن مع الدولة اليهودية ما زال ثابتاً فقط لدى اليهود ممن تزيد أعمارهم عن 60 عاماً. ويمكن الاستنتاج من هذه المعطيات أن العملية التي تستمد «إسرائيل» فيها القوة من «شتماتها فوق القومي» ليست مضمونة إلى الأبد» (ساند، 2011: 393-394). ويدعم ذلك الاستنتاج تحليل بيانات الجدول (4)، التي يمكن استخلاص الحقائق التالية منها:

انخفاض حجم الهجرة الدولية اليهودية الوافدة إلى «إسرائيل» بشكل حاد من 199,516 مهاجر عام 1990م إلى 33,570 مهاجر عام 2002م، ثم انخفضت إلى 16,884 مهاجر عام 2013م، مما يدعم رؤية «ساند» السابق الإشارة إليها.

ارتفعت نسبة المهاجرين الوافدين إلى «إسرائيل» والذين اختاروا الإقامة في القدس من 6.6 % عام 1990م، إلى 11 % عام 2004م، ثم إلى 13.5 % عام 2013م (شكل 4). ويرجع ذلك الارتفاع إلى الزيادة في نسب المهاجرين اليهود المتدينين، وبخاصة المهاجرين القادمين من أوروبا والذي بلغ مجموعهم الكلي 203,808 أي ما يعادل 60.8 % من جملة المهاجرين البالغ عددهم 335,244 خلال الفترة 2000-2013م، وأن جملة القادمين من أمريكا والأوقيانوسيا وأستراليا والجزر المحيطة بها قد بلغت 57,244 أي ما يعادل 17.1 %، والنسبة الباقية وقدرها 22.1 % من دول آسيا وأفريقيا.

وجود تراجع في مكانة كل من مدن حيفا و«تل أبيب» كمدن جذب للمهاجرين الجدد إلى «إسرائيل» حيث انخفضت النسبة في حيفا من 14.6 % عام 1990م إلى 6.3 % عام 2013م، وانخفضت في مدينة «تل أبيب» من 12.2 % إلى 9 % خلال نفس الفترة. ويعزى سبب هذا التحول -خاصة بعد عام 2000م- إلى ضعف تيار الهجرة الوافدة إلى «إسرائيل» من دول الكتلة الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانحياز حلف وارسو، وهم في أغليبيتهم يهود علمانيون وأصحاب مصادر اقتصادية محدودة.

جدول (4): حجم الهجرة الوافدة إلى «إسرائيل» ونسبة الذين اختاروا القدس و«تل أبيب» و«حيفا» مكاناً للسكن خلال الفترة من 1990-2013م

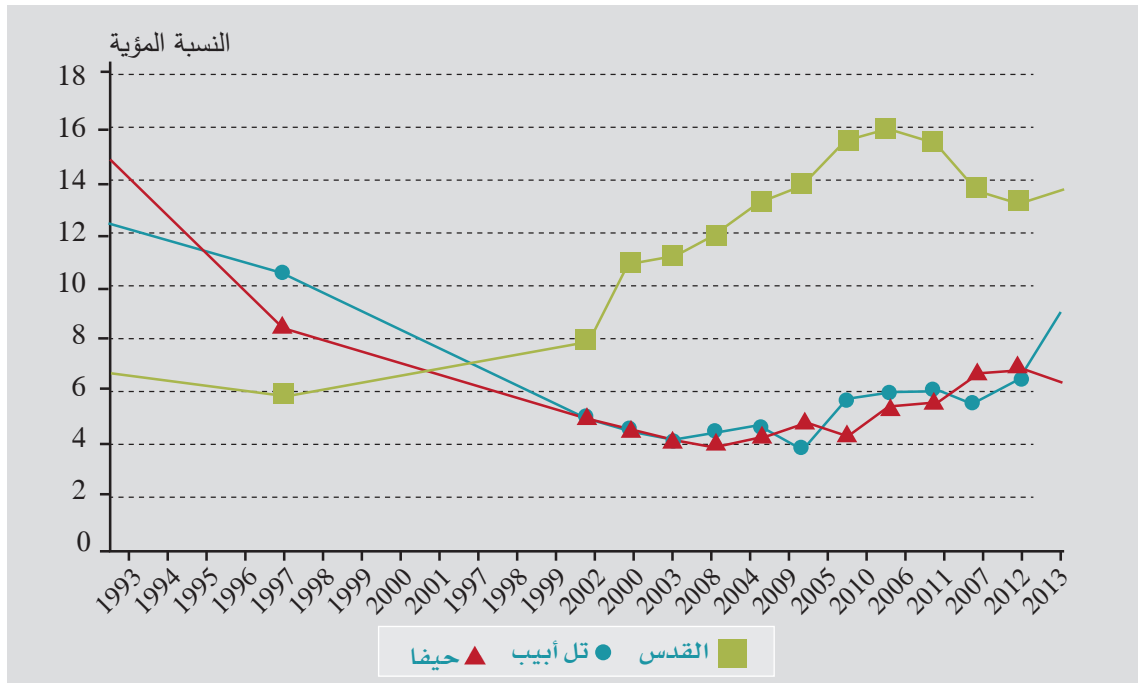
السنة	حجم الهجرة الوافدة إلى «إسرائيل» ❖	% وافدة إلى القدس**	% وافدة إلى «تل أبيب»**	% وافدة إلى حيفا**
1990	199,516	6.6	12.2	14.6
1995	76,361	5.8	10.4	8.4
2002	33,570	7.8	5.0	4.9
2003	23,273	10.7	4.5	4.5
2004	20,899	11.0	4.1	4.1
2005	21,183	11.8	4.4	3.9
2006	19,269	13.0	4.6	4.2
2007	18,131	13.6	3.8	4.8
2008	13,701	15.4	5.5	4.3
2009	14,574	15.8	5.9	5.4
2010	16,634	15.3	6.0	5.5
2011	16,893	13.5	5.5	6.6
2012	16,559	13.0	6.4	6.8
2013	16,884	13.5	9.0	6.3

المصدر: من حساب الباحث بالاعتماد على: *235 Central Bureau of Statistics, 2014;

**Tables V/15, 2012, & 2010/2009, 2006/Jerusalem Institute for Israel Studies, 2005

**Jerusalem Institute for Israel Studies, 2013, 2014 & 2015, Tables V/16

شكل (4): نسب المهاجرين إلى «إسرائيل» الذين اختاروا السكن في القدس و«تل أبيب» و«حيفا» للفترة 2013-1990م



أما بالنسبة للهجرة وأثرها في الصراع الديموغرافي داخل مدينة القدس فيمكن تحليل بيانات الجدول (5) والشكل (5) واستخلاص الحقائق الديموغرافية التالية:

1- تعاني القدس من صافي هجرة داخلية سالبة خلال الفترة 1995-2013م بلغ مجموعها التراكمي 128,000- مهاجرًا، وبالتالي فهي مدينة غير جاذبة للمهاجرين غير المتدينين لفقرها في الموارد الاقتصادية، وصغر بنيتها الصناعية.

2- لم تتمكن الهجرة الدولية الوافدة إلى «إسرائيل» من سد العجز الناتج عن الهجرة المغادرة للمدينة خلال الفترة 1995-2013م. وظل صافي حركة السكان سالبًا حيث بلغ مجموعه 60,900- مهاجرًا على الرغم من اختيار 67,100 مهاجرًا جديدًا محل إقامتهم الأولى في مدينة القدس خلال نفس الفترة.

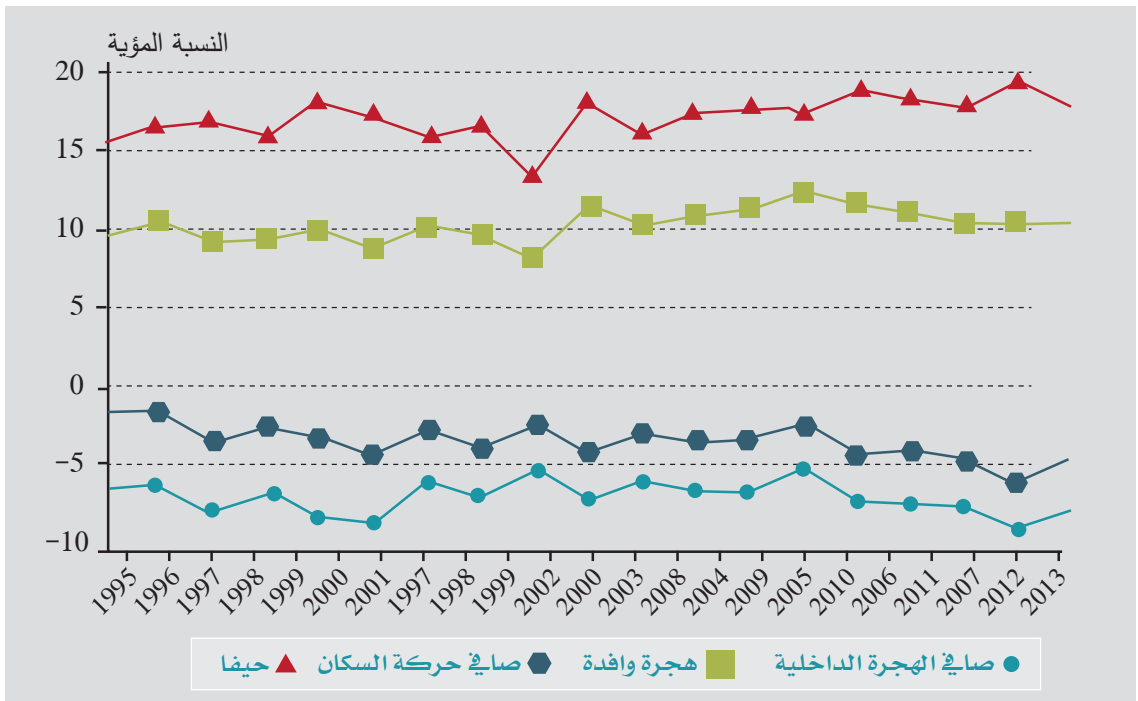
جدول (5): صافي الهجرة الداخلية وصافي حركة السكان في القدس، 1995 - 2013م

صافي حركة السكان	هجرة دولية وافدة للقدس	الهجرة الداخلية من القدس وإليها			المتغير السنة
		صافي الهجرة	مغادرة	وافدة	
1,200-	4,800	6,000-	15,600	9,600	1995
1,400-	4,500	5,900-	16,400	10,500	1996
3,200-	4,300	7,500-	16,800	9,300	1997
2,200-	4,300	6,500-	16,000	9,500	1998
3,000-	5,000	8,000-	18,000	10,000	1999
4,000-	4,300	8,300-	17,100	8,800	2000
2,500-	3,400	5,900-	16,000	10,100	2001
3,700-	3,000	6,700-	16,400	9,700	2002
2,100-	3,000	5,100-	13,300	8,200	2003
3,800-	2,900	6,700-	18,100	11,400	2004
2,700-	3,100	5,800-	16,200	10,400	2005
3,200-	3,200	6,400-	17,300	10,900	2006
3,200-	3,200	6,400-	17,600	11,200	2007
2,200-	2,800	5,000-	17,400	12,400	2008
4,100-	3,000	7,100-	18,800	11,700	2009
3,800-	3,400	7,200-	18,300	11,100	2010
4,400-	3,000	7,400-	17,800	10,400	2011
5,800-	2,900	8,700-	19,200	10,500	2012
4,400-	3,000	7,400-	17,900	10,500	2013
60,900-	67,100	128,000-	324,200	196,200	مج 2013-1995

المصدر: مشتق من: & III/8, III/7 Tables 2015 & 2008, Jerusalem Institute for Israel Studies respectively III/6 وصافي الهجرة وحركة السكان من حساب الباحث.

تظهر أهمية الهجرة الدولية اليهودية الوافدة إلى مدينة القدس في الصراع الديموغرافي الإسرائيلي الفلسطيني من خلال نسبة المهاجرين من المجموع الكلي لسكان المدينة، إذ وفد إلى المدينة خلال الفترة 1990-2013م نحو 68000 مهاجر، الذين شكلوا نحو 8.2% من جملة سكان القدس، و13% من جملة السكان اليهود في المدينة (Jerusalem Institute for Israel Studies, 2015). وقد شكل المهاجرون الجدد (1990-2013م) نسبة عالية من سكان مستعمرات شرقي القدس التي بلغت نسبتهم 28% في رامات أشكول، 21.5% في بيسجات زئيف، 16.9% في مستعمرة النبي يعقوب، 12.9% في مستعمرة جيلو، و7% في راموت ألون.

شكل (5): صافي الهجرة الداخلية وصافي حركة السكان في مدينة القدس للفترة 1995-2013م



ويجب الإشارة إلى أن تيار الهجرة المغادرة للقدس يتجه في معظمه نحو بلدات ومدن القدس الكبرى بنسبة 48%، ونحو بلدات «تل أبيب» الكبرى بنسبة 32% من المهاجرين بحثاً عن ظروف حياة اقتصادية واجتماعية أفضل (Choshen & Korach, 2014: 33). ومن جهة أخرى تعاني المدينة من هجرة الفئات الشابة إلى خارجها، ففي عام 1996م، بلغ عدد الذين غادروا القدس من فئة العمر 20-30 عاماً نحو 5,272 شخص أي ما يعادل 34.2% من جملة المغادرين، بينما ارتفع العدد في عام 2013م إلى 6,390 مغادر أي بنسبة 35.6%.

ومن أجل مواجهة الهجرة اليهودية المغادرة لمدينة القدس وتحويلها إلى مدينة جذب سكاني، شكلت دولة الاحتلال لجنة حكومية للتنمية الاقتصادية في القدس التي أنجزت «خطة ماروم الخمسية للتنمية الاقتصادية» وتم تنفيذها من قبل سلطة تطوير القدس عام 2012م (Jerusalem Institute of Israel Studies, 2014) وتهدف إلى تحقيق ما يلي:

أ- تعزيز مكانة القدس كمدينة سياحية، من خلال التركيز على زيادة عدد السياح الأجانب وتسويق المدينة كمنتج مميز للسياحة الأثرية والدينية، ومكان للاحتفالات الثقافية، بالإضافة إلى غزو سوق السياحة الصيني، وحل مشاكل الخدمات والازدحام في البلدة القديمة، ومعالجة مشاكل مرشدي السياحة والضيافة في الفنادق من حيث الخدمات والأسعار. ويرجع ذلك إلى أن قطاع السياحة يمثل أحد أهم قطاعات الاقتصاد في القدس.

ب- تعزيز مكانة القدس كمركز بحثي، وتطوير في مجال صناعات التكنولوجيا الحيوية بهدف تقوية المدينة من خلال التركيز على البحث والتنمية والصناعة في عصر التكنولوجيا الحيوية.

ت- تأكيد دور القدس كمدينة أكاديمية رائدة وكخيار جاذب للطلبة من داخل «إسرائيل» وخارجها. وتشجيع الخريجين على السكن فيها ليصبحوا جزءاً من القوى العاملة في المدينة. وتتوقع الخطة خلق 3,000 فرصة عمل في مجال التعليم العالي في المدينة بحلول عام 2020م.

خامساً: الصراع الديموغرافي داخل البلدة القديمة

شكل تهويد البلدة القديمة هدفاً جيوبوليتيكياً مبكراً لـ «إسرائيل» التي أقدمت على هدم حارة المغاربة بتاريخ 1967/6/11م بذريعة إنشاء ساحة ما يسمى بحائط المبكى [البراق] مما أدى إلى تهجير نحو 1000 مواطن عربي من منازلهم. وفي 1968/4/18م تم هدم حارة الشرف بعد مصادرة أراضيها البالغ مساحتها (116) دونماً بموجب قرار أصدرته وزارة المالية الإسرائيلية لإعادة بناء الحي اليهودي الجديد. ويؤكد «ماجوير» (1981: 29) أن «إسرائيل» قد طبقت قانون مصادرة الأراضي بغرض المصلحة العامة والذي صدر في ظل الانتداب البريطاني عام 1943م، وقانون أملاك الغائبين بعد تفسيره بأن أملاك الأشخاص الغائبين يعني «اللاجئين الفلسطينيين» وأنها تخضع مباشرة لسيطرة الحكومة، وبناءً عليه تم تهجير 900 أسرة عربية من الحي اليهودي حتى عام 1975م، وفي نفس الفترة تم إعادة بناء الحي اليهودي وتوطين 1,500 يهودي في مساكن تم إنشاؤها وفقاً لأصول المعمار القديم، على هيئة بيوت مسورة مغلقة، وشقق سكنية مكونة من غرفة واحدة بغرض تهويد الجانب المعماري للبلدة القديمة.

وعلى صعيد الناحية المكانية فإن البلدة القديمة، التي تبلغ مساحتها 901 دونم، أي 0.901 كم²، تتجزأ من إلى أربعة أحياء تتباين فيما بينها من حيث المساحة وعدد السكان، إذ يشكل الحي الإسلامي وحده نحو 51.2% من المساحة الإجمالية للبلدة القديمة، والحي المسيحي نحو 21.3%، والأرمني نحو 14%، واليهودي نحو 13.5% (خريطة 2).

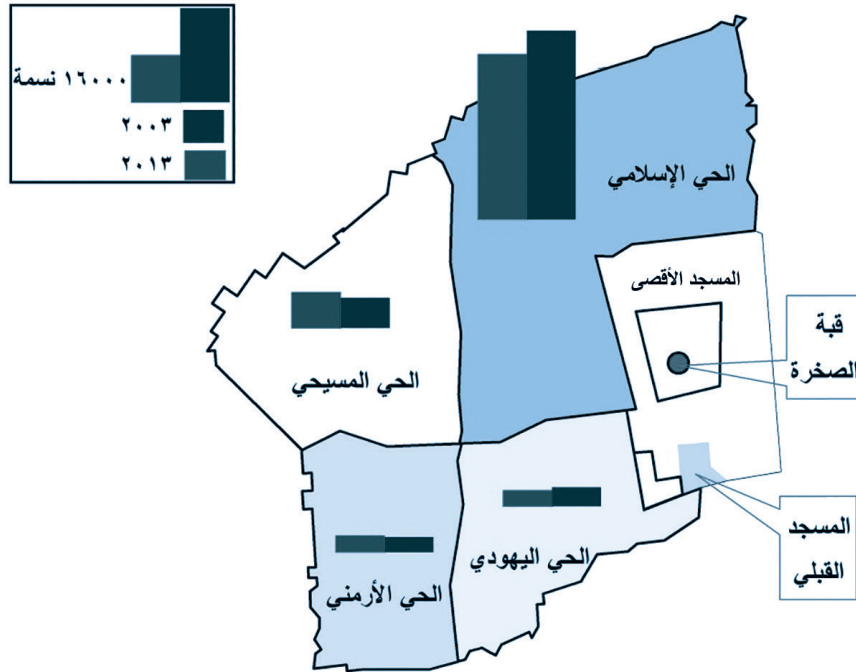
ومن تحليل بيانات الجدول (6) يمكن استنتاج الحقائق الديموغرافية التالية:

أ- يتباين توزيع السكان داخل البلدة القديمة حسب الحي، حيث تركز نحو 74.4% من جملة السكان في الحي الإسلامي، بينما سكن الحيين المسيحي والأرمني معاً نحو 17.8%، والحي اليهودي 7.5% في عام 2013م.

ب- ارتفع عدد سكان البلدة القديمة من 34,689 نسمة عام 2003م إلى 37,710 نسمة عام 2013م، أي بنسبة زيادة سنوية قدرها 0.84%. ومن ناحية ثانية اختلفت نسب النمو السكاني حسب الحي، فبينما سجل مستعمرو الحي اليهودي أعلى نسبة زيادة بلغت 1.83% في السنة، نما سكان الحي الإسلامي بنسبة زيادة سنوية 1.35%. وفي المقابل شهد كل من الحين المسيحي والأرمني تناقصاً في عدد سكانهما بلغ -1.7% و-0.74% على التوالي خلال نفس الفترة. (خريطة 2). ويرجع تناقص أعداد المسيحيين الفلسطينيين في القدس إلى الهجرة الخارجية اعتقاداً منهم بسهولة التأقلم في دول المهجر بفضل العنصر الديني، ووجود روابط عائلية مع مهاجرين سابقين، بالإضافة إلى عوامل أخرى أبرزها العوامل التعليمية والمهنية وانعدام فرص العمل المحلية وغياب المستقبل الآمن والمستقر (سابيلا، 1996: 414).

ت- انضردت البلدة القديمة بكثافة سكانية شديدة الارتفاع، بلغت 41,854 نسمة/كم² في عام 2013م، وهي تعادل أكثر من ستة أضعاف الكثافة الخام في مدينة القدس التي بلغت 6,628 نسمة/كم² في نفس العام، ويدل ذلك على الصراع الديموغرافي داخل البلدة القديمة وما تحويه من أماكن مقدسة.

خريطة (2): مقارنة حجم السكان داخل أحياء البلدة القديمة للقدس للسنوات 2003 و2013م



ث- تباينت الكثافة الخام بين أحياء البلدة القديمة حيث يعاني الحي الإسلامي من كثافة مرتفعة جداً بلغت 61,128 نسمة/كم² في عام 2013م، أي ما يعادل نحو ثلاثة أضعاف الكثافة في الحي اليهودي التي بلغت 23,115 نسمة/كم² في نفس العام. وبينما بلغت الكثافة في الحي المسيحي 23,177 نسمة/كم²، سجل الحي الأرمني أدنى كثافة بلغت نحو ربع الكثافة في الحي الإسلامي.

أظهر التركيب العمري للسكان، الذي يعبر عنه العمر الوسيط¹، تبايناً واضحاً فيما بين الأحياء والمجموعات السكانية، إذ تميز سكان الأحياء الإسلامية واليهودية بمؤشرات أعمار وسيطة منخفضة نسبياً، إذ بلغت 23 سنة لكل منهما مما يدل على ارتفاع نسبة صغار السن (0-14) سنة من جملة السكان، بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة الكلية عند النساء المسلمات واليهوديات، مما يؤكد على صراع الخصوبة بين اليهود والعرب المسلمين. وعلى العكس سجلت الأحياء المسيحية والأرمنية مؤشرات مرتفعة من العمر الوسيط بلغت 31 سنة و27 سنة على التوالي لكل منهما مما يعني ارتفاع نسبة كبار السن (65+) سنة من جملة المجتمع المسيحي، وهذا يدل على انخفاض معدلات الخصوبة الكلية عند المرأة المسيحية والهجرة الخارجية لاسيما هجرة الفئات الشابة، ووجود القساوسة والرهبان كبار السن لرعاية الأماكن المسيحية المقدسة.

جدول (6): توزيع السكان في البلدة القديمة من القدس حسب الحي، 2003-2013م

الحي	المساحة بالدونم	عدد السكان 2003*	عدد السكان 2013**	% سكان 2013	الكثافة نسمة/كم ² 2013	% تغير سنوي	عمر وسيط 2013
المسيحي	192	5,276	4,450	11.8	23,177	-1.7	31.0
الأرمني	126	2,433	2,260	6.0	17,937	-0.74	27.0
اليهودي	122	2,348	2,820	7.5	23,115	+1.83	23.0
الإسلامي	461	24,632	28,180	74.7	61,128	+1.35	23.0
المجموع	901	34,689	37,710	100.0	41,854	+0.84	

المصدر: من حساب الباحث بالاعتماد على: * 8 / III Table ، 2004 Jerusalem Institute for Israeli Studies، ** 13 / III Table ، 2015 Jerusalem Institute for Israeli Studies والتغير النسبي والكثافة من حساب الباحث (الكيلومتر المربع = 1000 دونم).

سادساً: التجريد من حق الإقامة الدائمة والإبعاد عن القدس

عندما احتلت «إسرائيل» الشطر الشرقي للقدس عام 1967م عرضت على سكانها العرب الفلسطينيين، البالغ عددهم آنذاك 68,600 نسمة، الجنسية الإسرائيلية والحصول على جواز السفر الإسرائيلي حسب الأصول الإدارية المتبعة، مقابل تخليهم عن جواز السفر الأردني الذي كان بحوزتهم، والامتناع عن السفر إلى جميع الدول العربية، وقبول هذا العرض بالرفض من معظم سكان القدس العرب الفلسطينيين؛ مما أدى إلى استبداله ببطاقة الهوية الإسرائيلية (الهوية الزرقاء) التي تؤهل حاملها الإقامة الدائمة في القدس والسفر والعمل في جميع أنحاء «إسرائيل»، والاستفادة من المزايا والخدمات التي تقدمها

1 العمر الوسيط Median Age: وهو القيمة التي يكون عندها عمر نصف السكان أكبر منها ونصفهم الآخر أصغر سناً منها. وإذا انخفضت قيمة العمر الوسيط عن 20 سنة دللت على المجتمع الفتى Young الذي ترتفع فيه نسبة صغار السن من المجموع الكلي للسكان نتيجة للخصوبة المرتفعة، أما إذا زادت قيمة الوسيط عن 30 سنة دللت على المجتمع المعمر Aging أو كبير السن Old Populations الذي تنخفض فيه الخصوبة، وإذا تراوحت بين 20 وأقل من 30 سنة وصف المجتمع بأنه انتقالي.



الهوية الزرقاء التي يحملها المقدسيون

الدولة والبلدية، والحق في المشاركة في انتخابات البلدية دون المشاركة في الانتخابات السياسية. وفي مواجهة ذلك وبتوجيه من «م. ت. ف.» تبني العرب الفلسطينيين إستراتيجية وطنية شاملة كان من أبرز خطوطها عدم التعاون مع السلطات الإسرائيلية ورفض المشاركة أو الترشح للانتخابات البلدية، والاعتزاز بالهوية الاجتماعية والثقافية العربية الفلسطينية، والاستقلال الاقتصادي عن الاحتلال، وبناء علاقات تجارية وعائلية بديلة عن «إسرائيل» مع المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وفي داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، وفي نفس الوقت التمسك بعدم الرحيل عن القدس.

ولمواجهة ما تُسميه «إسرائيل» بالخطر الديموغرافي الفلسطيني المتنامي في القدس، قامت «إسرائيل» بتطبيق قانون الدخول إلى «إسرائيل» لعام 1952م، وتعديلاته لسنة 1974م وخاصة البند (أ) من المادة (11)، ويخول هذا التعديل وزير الداخلية الإسرائيلي بإلغاء الإقامة الدائمة للأفراد الذين غادروا دولة الاحتلال لمدة سبع سنوات أو أكثر، أو ممن لديهم إقامة دائمة في الخارج، أو حصلوا على المواطنة في دولة أخرى من خلال التجنس، بالإضافة إلى الأفراد غير القادرين على إثبات «مركز حياة Domicile» داخل مدينة القدس بموجب المعيار الذي شرعته محكمة العدل العليا الإسرائيلية في قرارها الصادر عام 1988م برقم 88/282 في «قضية مبارك عوض» (المقدس لتتمة المجتمع، 2011: 1). هذا وتدعي وزارة داخلية الاحتلال بأن عمليات تجريد العرب الفلسطينيين من إقامتهم الدائمة في القدس ترجع إلى أسباب المغادرة إلى خارج «إسرائيل» أو الرحيل إلى الضفة الغربية، وليس لها أهداف جيوديموغرافية تتعلق بالصراع الديموغرافي في القدس، الأمر الذي تدحذه المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى المحافظة على أغلبية يهودية في المدينة.

وبتحليل بيانات الجدول (7) يمكن التوصل إلى الحقائق التالية:

- 1- ألغت سلطات الاحتلال حق الإقامة الدائمة لنحو 14,884 مواطن فلسطيني في القدس خلال الفترة 1967-2014م من خلال سحب بطاقات الهوية الإسرائيلية التي بحوزتهم، وبحسب تقديرات مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية نهاية عام 2011م يقدر عدد أفراد عائلات هؤلاء المواطنين 86,226 نسمة، أي بمتوسط 5.9 فرد للعائلة الواحدة.

جدول (7): عدد المواطنين العرب الذين تم تجريدهم من حق الإقامة في القدس، 1967-2014م.

العدد	الفترة الزمنية	العدد	الفترة الزمنية
3,099	1999 - 1995	678	1969 - 1967
882	2004 - 2000	668	1974 - 1970
7,204	2009 - 2005	258	1979 - 1975
621	2014 - 2010	1,060	1984 - 1980
14,884	المجموع الكلي	240	1989 - 1985
		174	1994 - 1990

المصدر: بتسيلم، 2015: 1، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، 2012: 2-4.

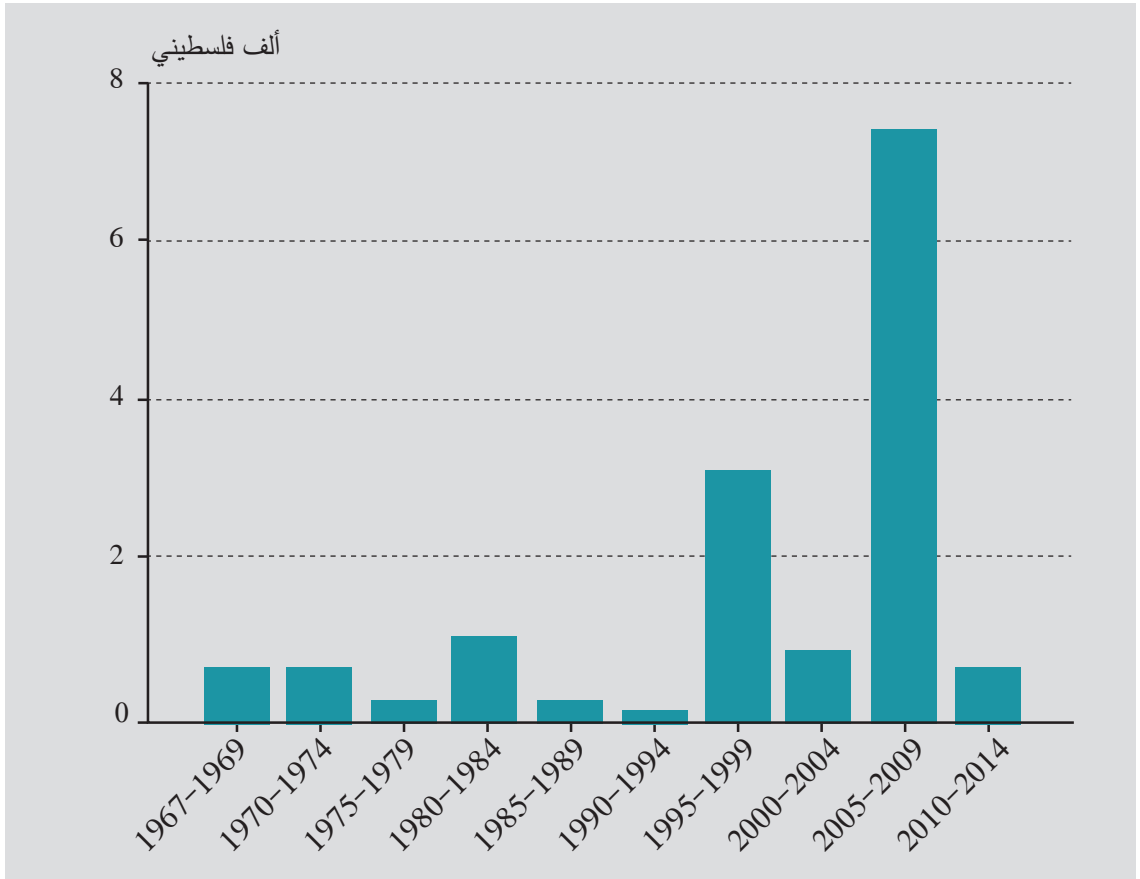
2- شهدت الفترة 1967-1994م إلغاء حق الإقامة لنحو 3,078 مواطن عربي فلسطيني، أي بنسبة تعادل 20.7 %، وفي المقابل سجلت الفترة 1995-2014م إلغاء حق الإقامة لنحو 11,806 مواطن عربي فلسطيني، أي بنسبة 79.3 % من جملة البطاقات الملغاة على الرغم من اتفاق أوسلو الانتقالي ومسيرة المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، مما يدل على مدى تسارع وتيرة الاستهداف الديموغرافي للوجود العربي الفلسطيني في المدينة على الرغم من المفاوضات السلمية.

3- سجلت الفترة من 2005م إلى 2009م وحدها 48.4 % من حالات إلغاء الإقامة الدائمة، كما يتضح من الشكل (6)، أي أن وتيرة الإلغاء قد تسارعت بعد انهيار مفاوضات التسوية السياسية في كامب دافيد عام 2000م، وبعد إعلان بلدية القدس الإسرائيلية عن الخطة الهيكلية المحلية - أورشليم القدس 2000، مما يوضح أثر الجيوبوليتيكا الديموغرافية على صناع القرار ومتخذيه في «إسرائيل».

4- انفرد عام 2008م وحده بأكبر عملية تجريد لحق الإقامة من «العرب» الفلسطينيين في القدس إذ بلغت 4,672 حالة، أي 31.4 % من المجموع الكلي المسجل خلال الفترة 1967-2014م.

ولقد أظهرت بيانات «مركز بتسيلم الحقوق الإسرائيلي» في أبريل 2015م بأنه منذ نشوء السلطة الفلسطينية في عام 1994م - بموجب اتفاق أوسلو الانتقالي - وحتى عام 2014م تم تجريد نحو 11,448 مواطن عربي فلسطيني من حق الإقامة الدائمة في القدس بذرائع الرحيل إلى الخارج أو بسبب الرحيل إلى الضفة الغربية.

شكل (6): عدد المواطنين العرب الذين تم تجريدهم من حق الإقامة في القدس، 1967 - 2014م



وإمعاناً في سياسة إلغاء حق الإقامة والتطهير العرقي ضد العرب الفلسطينيين، أصدرت «إسرائيل» في حزيران/يونيو- تموز/يوليو 2010م قراراً بإبعاد النواب الفلسطينيين المنتخبين عن دائرة القدس في المجلس التشريعي الفلسطيني وأحد الوزراء السابقين إلى خارج القدس¹ بسبب رفضهم للتهديدات الإسرائيلية بالاستقالة من عضوية المجلس أو فقدانهم حق الإقامة في القدس. وفي هذا السياق يُشار إلى وجود مخطط إسرائيلي جديد لإبعاد القيادات السياسية والوطنية العربية الفلسطينية عن القدس، تحت طائلة قانون الدخول إلى «إسرائيل» وعدم الولاء إليها. وحسب المصادر العربية المقدسية فإن لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية مخططاً لإبعاد 315 شخصية سياسية عن القدس. وتُشير البيانات الإحصائية إلى قيام «إسرائيل» بإبعاد 11 مقدسياً عن المدينة خلال عام 2011م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012: 207). وقد وصف مركز «بيتسيلم» عمليات تجريد «العرب» الفلسطينيين من حق الإقامة وإبعادهم عن القدس بسياسة «الترانسفير الهادئ».

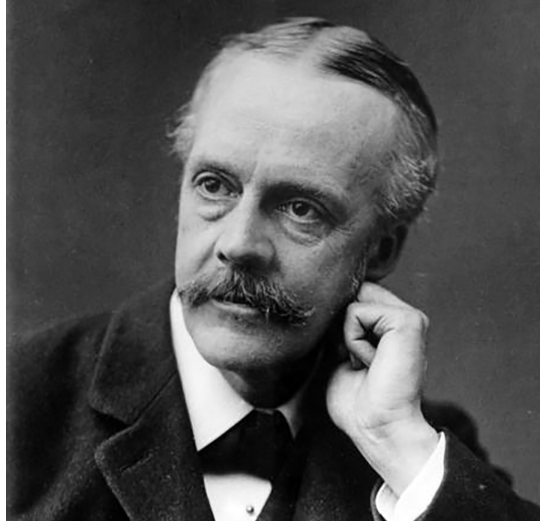
1 تم إبعاد النائبين محمد أبو طير وأحمد عطون إلى رام الله بتاريخ 2010/12/8، و 2011/12/6 على التوالي. بينما ظل النائب محمد طوطح والوزير السابق لشؤون القدس خالد أبو عرفة رهن الاعتقال والمحاكمة أمام محكمة العدل العليا لدولة الاحتلال التي نظرت في الطعن القانوني المقدم منهما ضد قرار الإبعاد إلى خارج القدس في الجلسة التي عُقدت بتاريخ 2013/1/17 وتأجلت بناءً على طلب نيابة الاحتلال إلى نيسان/أبريل 2013.

وخلاصة القول فإن «سياسة الترحيل جزء من العقيدة الصهيونية التي ترى أن حل مشكلة وجود السكان الأصليين المغُيبين -اعتباراً- إنما يكون بالإبادة أو الطرد حتى يتم إفساح المجال لليهود باعتبارهم جماعة وظيفية استيطانية» (المسيري، 2005: 200).

سابعاً: الصراع الديني وانعكاساته الديموغرافية

شكلت مسألة السيادة على المسجد الأقصى وشرقي القدس نقطة خلاف رئيسية في مفاوضات كامب دافيد عام 2000م، الأمر الذي أدى إلى انهيارها وإدراك أهمية وحساسية البعد الديني كعامل جيوبوليتيكي في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني المستمر. لذلك فإن مسألة القدس لا يمكن حصرها ومناقشتها باعتبارها صراعاً سياسياً وطنياً فقط، بل لابد من معالجتها ببُعدها الديني العقائدي، لما لها من قدسية كبيرة لدى شرائح واسعة في أوساط الشعبين.

ومنذ أن كانت «إسرائيل» مشروعاً حسب تصريح بلفور عام 1917م وإلى نجاحها في احتلال نحو 78% من مساحة فلسطين عام 1948م، سعت الحركة الصهيونية راعية المشروع إلى إنشاء «دولة يهودية» حصرية لليهود. ثم أقرت الكنيست الإسرائيلية بالإجماع في الخامس من يوليو 1950م قانون العودة الذي منح كل يهودي (بالديانة) الحق في الهجرة والإقامة في «إسرائيل»، والحصول على جنسيتها بشكل تلقائي، كما أكد المؤتمر الصهيوني الرابع والثلاثون الذي عُقد في القدس بين 17-21 يونيو 2002م على أن «إسرائيل» دولة

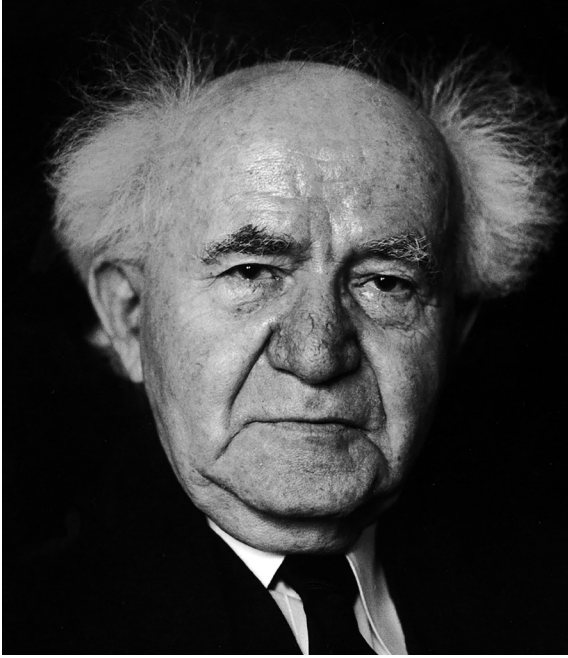


اللورد جيمس آرثر بلفور

يهودية وديموقراطية تقوم على المبادئ الصهيونية التي يجسدها الاستعمار الاستيطاني بغرض تحقيق أغلبية يهودية (دحلان، 2007: 351). وفي هذا السياق تحاول «إسرائيل» جاهدة انتزاع اعتراف من الجانب الفلسطيني المفاوض بيهودية الدولة كشرط مسبق للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة مع الفلسطينيين.

وتوظف «إسرائيل» النصوص الدينية في صراع السيادة على القدس من خلال نصوص توراثية وتلمودية. ومن ذلك ما جاء في التلمود: «أن الواحد القدوس، تبارك اسمه، قاس جميع الأمم فوجد أن جيل التيه وحده يستحق أن يتلقى التوراة، وقاس جميع المدن فوجد القدس وحدها جديرة باحتواء الهيكل، ثم قاس جميع البلدان فرأى أن البلد الوحيد الذي يليق بأن يعطى إلى بني إسرائيل هو أرض إسرائيل». وكذلك أفتى الحاخام «موشيه بن نحمان» الملقب بـ «رمبان» 1194-1270م أن الاستيطان في «أرض إسرائيل»

أعلى حد زعمه¹ واجب ديني، بل يوازي كل فرائض التوراة. وتم تفسير هذه الفريضة فيما بعد بوجود الهجرة إلى أرض «إسرائيل» والعيش فيها جماعات وأفراداً على حد سواء (عايش، 2007: 156-157).



دافيد بن غوريون، أول رئيس وزراء للاحتلال

وأكد قادة «إسرائيل» في أكثر من مناسبة على أهمية القدس الدينية بالنسبة لـ«إسرائيل» وللشعب اليهودي، حيث قال دافيد بن غوريون¹ بأنه «لا معنى لإسرائيل دون القدس ولا معنى للقدس دون الهيكل». وقد ألقى نتنياهو رئيس وزراء الاحتلال بتاريخ 2010/5/12م كلمة أمام الكنيسة بمناسبة الذكرى الثالثة والأربعين لاحتلال شرقي القدس جاء فيها «إن القدس باسمها العبري «صهيون» وردت 850 مرة في التوراة، أو العهد القديم» وأضاف قائلاً بالنسبة للمرات التي ورد فيها اسم القدس في الكتب المقدسة للأديان الأخرى، أوصيكم بأن تراجعوا هذا» (راديو بي بي سي، 2010).

وإذا ما اعتمدنا على التوراة نفسها، فإن ما قاله نتنياهو تزيف لرواية التوراة التي تؤكد بأنه لم يكن لبني إسرائيل وجود في ييوس (القدس) حسب ما جاء في الإصحاح التاسع عشر (السطرين 11 و12) من سفر القضاة في رواية الرجل اللاوي² والتي يقول فيها " ¹¹ وَفِيمَا هُمْ عِنْدَ يَبُوسَ وَالنَّهَارُ قَدْ انْحَدَرَ جَدًّا قَالَ الْغُلَامُ لِسَيِّدِهِ تَعَالَ نَمِيلُ إِلَى مَدِينَةِ الْيَبُوسِيِّينَ هَذِهِ وَنَبِيتُ فِيهَا " ¹² فَقَالَ لَهُ سَيِّدُهُ لَا نَمِيلُ إِلَى مَدِينَةٍ غَرِيبَةٍ حَيْثُ لَيْسَ أَحَدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ هُنَا نَعْبُرُ إِلَى جَبْعَةَ *». وبناءً عليه فإن هذا يتحدث صراحةً على أن القدس ييوسية عربية وغربية عن بني إسرائيل.

ولا يتردد قادة الاحتلال، في المناسبات السياسية، في استخدام الخطاب الديني لترويج مزاعمهم بأحقيتهم التاريخية في مدينة القدس؛ لتبرير مواصلة احتلالها والسيطرة على مقدساتها الإسلامية والمسيحية. ومع ذلك تعمل الجماعات اليهودية المتدينة والمتطرفة على إعادة إحياء المفهوم التوراتي لأرض «إسرائيل» بدلاً من المفهوم السياسي والقانوني بهدف إضفاء الشرعية التوراتية على احتلال

1 أول رئيس وزراء للاحتلال شغل المنصب لثماني حكومات من 14 مايو 1948 وحتى 26 يناير 1954، ومن 3 نوفمبر 1955 وحتى 26 يونيو 1963.

2 أي من سبط لاوي من بني إسرائيل، وكان ذلك الرجل يقيم في جبل أفراتيم، واتخذ امرأة من بيت لحم يهوذا، فغضبت عليه امرأته وخرجت إلى بيت أبيها ثم قام زوجها وسار في طلبها وقد تصالح معها ومكث عند أبيها بضعة أيام، وكان معه خادمه ثم أزمع الرجل عائداً، ويستكمل سفر القضاة الرواية المذكورة أعلاه.

المدينة وفرض الصبغة اليهودية عليها استناداً إلى «عهد إلهي خاص مع الشعب المختار على حد زعمهم». وقد ردّ مصالحة (1997: 49) على هذا الادعاء بقوله: «بأنه لكي يدعي شعب معين حقاً تاريخياً على منطقة معينة، فيجب أن يكون له حق عرقي سلافي، ولكي تتشكل سلالة معينة فإن ذلك يتطلب آلاف السنين من التواجد المستمر فهل توجد سلالة يهودية كانت وما زالت في فلسطين؟ بل إن الوجود اليهودي في فلسطين كان عابراً. وفي المقابل لم ينقطع الاتصال العرقي لسكان المنطقة لكونهم عرباً كنعانيين ييوسيين، وخاصة سكان القدس الذين حافظوا على عرقهم العربي السامي، بل إن الشعب الفلسطيني الذي أتى من بحر إيجة وسكن في فلسطين قد انخرط في حياة الشعب العربي وأصبح جزءاً منه».

وعلى الجانب الآخر تشكل القدس جزءاً من عقيدة المسلمين وذات قدسية خاصة، وواحدة من أهم رموزهم الدينية المقدسة إذ ورد في القرآن الكريم في سورة الإسراء: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الإسراء 1]

وخصها الرسول ﷺ في أحاديث كثيرة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى» (مختصر صحيح البخاري، 2002: 159). وترجع أهمية القدس ومكانتها المقدسة في الإسلام إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

أ- أنها أولى القبلتين، وثاني المسجدين، وثالث للحرمين.

ب- إليها كان الإسراء ومنها كان المعراج.

ت- أنها مخصوصة بالبركة في الحياة الدنيا وجزء من أرض المحشر والمنشر يوم القيامة.

ومع ذلك يتردد المسؤولون الفلسطينيون في (م.ت.ف.) من استخدام الخطاب الديني في الدفاع عن الحقوق الإسلامية والمسيحية الفلسطينية في المدينة بصفتها مدينة مقدسة عند المسلمين والمسيحيين، لاعتبارات ربما تتعلق بالمرجعيات السياسية والدولية للعملية السلمية المتعثرة. ويتجلى ذلك في رد صائب عريقات مسؤول ملف المفاوضات في (م.ت.ف.) على تصريح نتنياهو حيث قال «أنه لا يميل إلى استخدام الدين في بث الكراهية والخوف، وأن شرقي القدس مدينة فلسطينية محتلة، ولا يمكن أن تبقى محتلة إذا تحقق السلام» (راديو بي بي سي، 2010). وبتاريخ 14 أكتوبر 2015م حذر الرئيس الفلسطيني محمود عباس من إشعال فتيل صراع ديني يعرض المنطقة والعالم للخطر بسبب محاولات «إسرائيل» لتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى وفرض التقسيم الزمني والمكاني فيه، وأضاف بأن الفلسطينيين لن يسمحوا بتمرير أية مخططات إسرائيلية تستهدف المساس بقدسيتها وإسلاميته الخالصة باعتباره حق حصري للفلسطينيين والمسلمين في كل مكان.

ويتباين السكان حسب الديانة في شطري المدينة، فبينما نجد أن اليهود يشكلون أغلبية السكان في غربي القدس بنسبة قدرها نحو 97.48 % من جملة السكان مقابل 0.5 % للمسلمين، 0.61 % للمسيحيين العرب وغير العرب، و1.41 % غير مصنّفين دينياً (جدول 8). وتدل تلك النسب على سياسة التطهير الديني والعنقي التي تنفذها «إسرائيل» في غربي القدس ضد المسلمين والمسيحيين العرب على حد سواء. وفي المقابل بلغت نسبة اليهود في شرقي القدس 38.72 % عام 2013م، ونسبة المسلمين 57.71 %، والمسيحيين العرب وغير العرب 2.56 %، وغير المصنّفين دينياً 1.01 % من جملة السكان في العام نفسه.

جدول (8): تركيب السكان حسب الديانة في شطري مدينة القدس، 2013م

المدينة الديانة	غربي القدس			شرقي القدس		
	العدد	النسبة	العمر الوسيط	العدد	النسبة	العمر الوسيط
يهود	312,360	97.48	26.1	197,250	38.72	25.1
مسلمون	1,590	0.50	24.8	293,950	57.71	20.0
مسيحيون عرب	480	0.15	35.5	11,520	2.26	33.5
مسيحيون غير عرب	1,470	0.46	42.8	1,530	0.30	42.6
غير مصنّفين دينياً	4,510	1.41	33.1	5,130	1.01	35.2
المجموع	320,420	100.0	26.3	509,380	100.0	22.3

المصدر: من حساب الباحث اعتماداً على بيانات: Jerusalem Institute for Israeli Studies, 2015, Table III/9

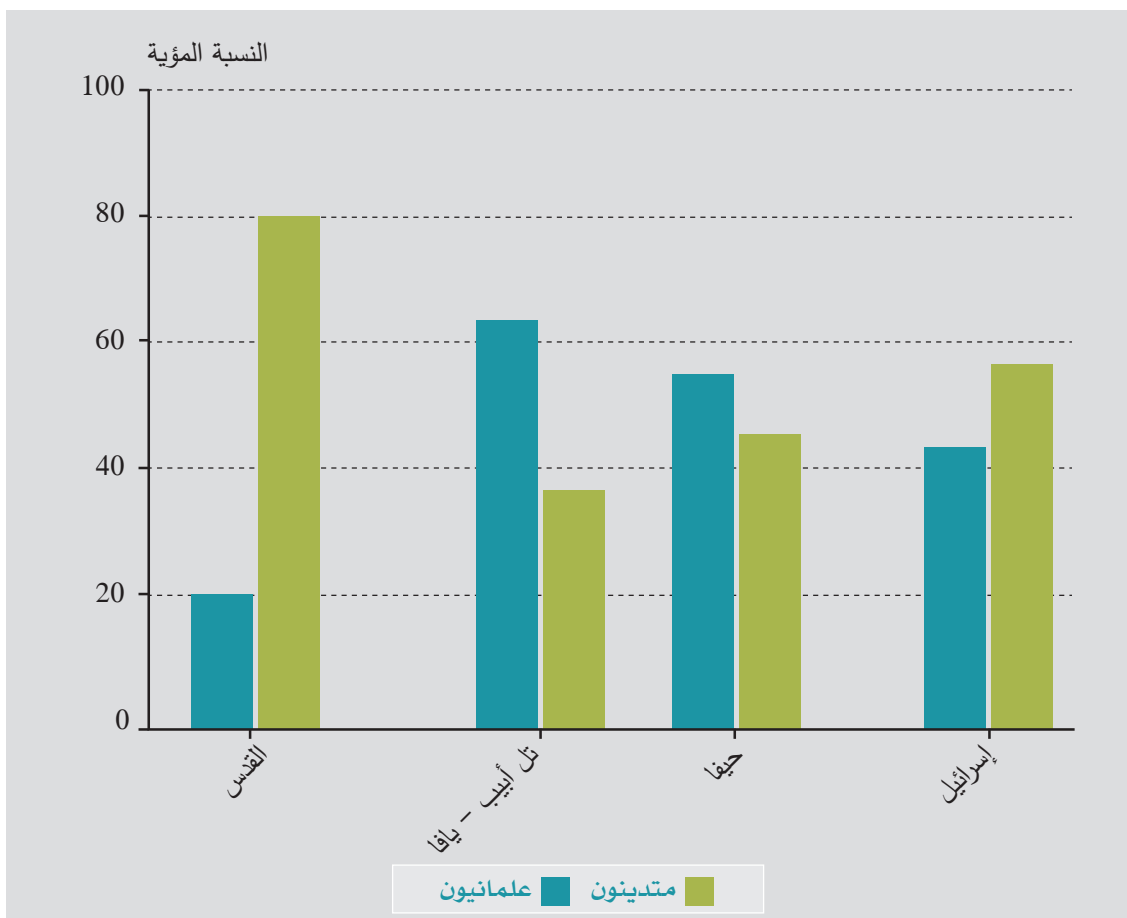
ولقد حققت اليهودية الأرثوذكسية المتدينة في «إسرائيل» نجاحاً كبيراً منذ احتلال فلسطين عام 1948م، حيث أصبحت «إسرائيل» تضم أكبر تجمع يهودي أرثوذكسي متدين في العالم، ويصنف 40 % من الإسرائيليين أنفسهم بأنهم يهود أرثوذكس، أما النسبة الباقية فتعرف نفسها بعدم الانتماء لأي تيار ديني، أي أنهم علمانيون (عايش، 2007: 93). أما على صعيد مدينة القدس، فإن الأمر يختلف حيث تتميز المدينة بأعلى نسبة تركيز لليهود المتدينين البالغة أعمارهم 20 سنة فأكثر، حيث تبلغ نسبة تركيز اليهود الأرثوذكس المتزمتين نحو أربعة أضعاف النسبة العامة في «إسرائيل»، وهي أعلى بأكثر من عشرة أضعاف النسبة في حيفا وسبعة عشر ضعف النسبة في «تل أبيب» التي بلغت النسبة فيها 2 % فقط. وفي المقابل تنخفض نسبة اليهود العلمانيين في القدس إلى أدنى نسبة حيث بلغت 19.8 % مقارنة مع مدن «تل أبيب» وحيفا، سائلة الذكر، التي بلغت النسبة فيهما 64.2 % و 54.3 % على التوالي من جملة سكانهما (جدول 9). ويلاحظ أن العلاقة بين التدين والعلمانية في مدن «إسرائيل» الرئيسية هي علاقة عكسية تامة، إذ بلغ معامل ارتباط الرتب «سبيرمان» (-1) بين نسبة اليهود المتدينين الأرثوذكس ونسبة اليهود العلمانيين في «إسرائيل» ومدنها الكبرى الرئيسية القدس، «تل أبيب»-يافا وحيفا.

جدول (9): التعريف الديني لليهود (+20 سنة) في القدس ومدن «إسرائيل» الكبرى، 2011-2013م

المدينة	النسبة المئوية من مدن مختارة			% في «إسرائيل»
	القدس	«تل أبيب»	حيفا	
أرثوذكس متزمتون	33.9	2.0	3.2	9.1
متدينون	19.4	4.2	5.1	10.2
متدينون تقليديون	10.6	8.2	8.9	14.1
متدينون تقليديون غير متشددين	16.3	21.4	28.5	23.1
علمانيون	19.8	64.2	54.3	43.5
المجموع النسبي	100.0	100.0	100.0	100.0
المجموع المطلق	289,071	290,011	164,371	3,923,660

المصدر: من حساب الباحث: Jerusalem Institute for Israel Studies, 2015, Table III/17

شكل (7): التعريف الديني لليهود (+20 سنة) في القدس ومدن «إسرائيل» الكبرى، 2011-2013م



ومن ناحية ثانية، تشير البيانات الإحصائية المتعلقة بالتعريف لليهود في مدينة القدس إلى الزيادة المضطردة في نسب اليهود المتدينين خلال الفترة 2003 - 2013م كما يتضح من الجدول (10) والشكل رقم (8)، إذ ارتفعت نسبة اليهود الأرثوذكس المتزمتون من 26.4 % خلال الفترة 2003-2005م إلى 33.9 % خلال الفترة 2011-2013م. وفي المقابل انخفض الوزن النسبي لليهود العلمانيين من 23.3 % إلى 19.8 % خلال نفس الفترة. وتعزز تلك الأرقام والنسب الاستنتاجات القائلة بأن المدينة المقدسة أصبحت مركزاً لجذب اليهود المتدينين للسكن فيها على اختلاف مرجعياتهم الدينية والأيدولوجية، وأنها تؤسس لصراع ديني مستقبلاً وستظل بؤرة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني المستمر، ويرجع ذلك إلى أن الأيدولوجية التي تحرك المستعمرين هي خليط من الأفكار المسيحية والقومية التي تهدف إلى استعادة الأرض في شرقي القدس وتسليمها إلى الشعب اليهودي. ويقول مارجلت (2011: 77-78) «لقد طُفّت إلى السطح بشكل مستمر فكرة بناء «الهيكل الثالث»، وذلك منذ احتلال البلدة القديمة من القدس في 1967م. وتستند الفكرة إلى إيمان ديني بأن بناء الهيكل هو مرحلة ضرورية يتطلبها الإسراع في مجيء المسيح. لذا فإن مجمل مفهوم «الخلاص» يكمن في تدمير المسجد الأقصى، ومن ثم بناء الهيكل». ويضيف بأن هذا المفهوم ليس مقصوراً على أطراف المجتمع المتدين، بل هو منتشر بين صفوف الحركة الدينية - الصهيونية الوسطية، ويتبعها أيضاً العديد ممن في مؤسسات الدولة.

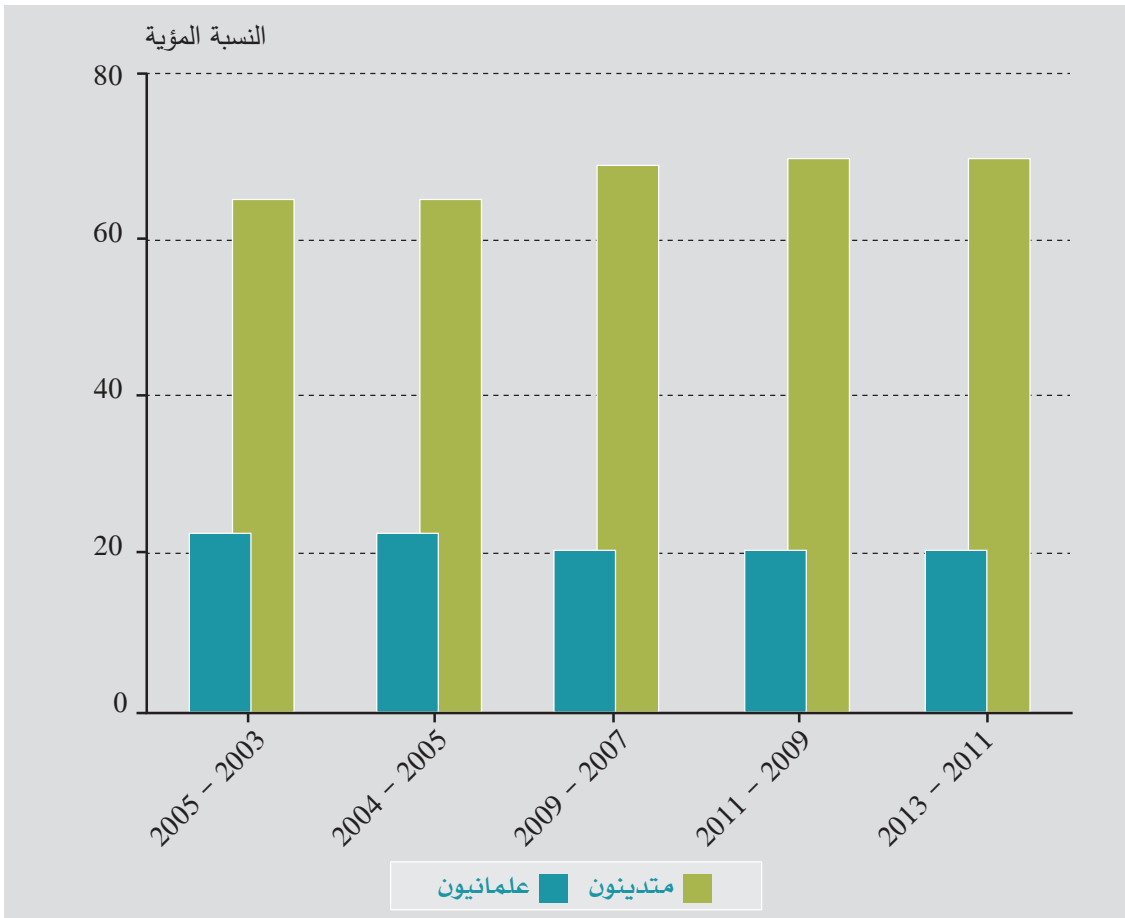
جدول (10): التعريف الديني لليهود (+20 سنة) في مدينة القدس خلال الفترة 2003-2013

التعريف الديني	الفترة الزمنية	2003-2005	2005-2007	2007-2009	2009-2011	2011-2013
أرثوذكس متزمتون	26,4	27,7	28,6	30,6	33,9	
متدينون	18,1	17,3	19,8	20,9	19,4	
متدينون تقليديون	11,7	13,1	13,1	11,0	10,6	
متدينون تقليديون غير متشددين	20,5	19,1	18,4	17,9	16,3	
علمانيون	23,3	22,8	20,1	19,7	19,8	
المجموع النسبي	100,0	100,0	100,0	100,1	100,0	
المجموع المطلق	259,900	267,000	274,497	287,582	289,071	

المصدر: محسوب من: 18Jerusalem Institute for Israel Studies, 2011&2015 Tables III/17 & 2013 Table III

وعلى العموم، فإن ارتفاع نسبة اليهود المتدينين - بتصنيفاتهم المختلفة - إلى 80.2 % من سكان القدس فوق 20 عاماً يساعد في تفسير ارتفاع الخصوبة الكلية للمرأة اليهودية وتجاوزها لمستوى الخصوبة الكلية للمرأة العربية المسلمة كما ذكر سابقاً. وهذا يعني أن اليهود المتدينين يشكلون صمام أمان إسرائيلي للصراع الديموغرافي في المدينة في مواجهة خصوبة المرأة العربية الفلسطينية الآخذة في الانخفاض المستمر.

شكل (8): التعريف الديني لليهود (20+ سنة) في مدينة القدس خلال الفترة 2003-2013م



أظهرت الدراسة التحليلية للصراع الديموغرافي الإسرائيلي- الفلسطيني في مدينة القدس، إلى وجود اختلاف كبير بين سكان المدينة من العرب الفلسطينيين واليهود من حيث النمو والتوزيع والتركيب الديموغرافي والإثني (العرقي) والقومي والديني، وأن المدينة مجزأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً مما يؤسس إلى استمرار الصراع بأشكاله المختلفة. وفي مثل هذه البيئات الاجتماعية ينقسم علماء الاجتماع إلى تبني نظريتين فيما يتعلق بالتنوع الإثني وعلاقته بالتماسك الاجتماعي للسكان، فأصحاب نظرية الاتصال/الاحتكاك Contact Theory يرون بأن التنوع الإثني يعزز مستويات أعلى من التسامح والثقة والتضامن بين الجماعات، من خلال تعارف الناس من مختلف الثقافات مع بعضهم البعض. ويقول أصحاب نظرية الصراع Conflict Theory أن المزيد من التنوع يولد عدم الثقة في المجموعات الأخرى، ويُنشئ ثقة أكبر داخل أفراد المجموعة الإثنية الواحدة (101: Jackson and Howe, 2008). وفي الحالة الإسرائيلية- الفلسطينية، فإن نظرية الصراع هي السائدة بين الطرفين بسبب سياسة دولة الاحتلال القائمة على إنكار الحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة وغير القابلة للتصرف، وبالتالي

سيشتد الصراع الديموغرافي في السنوات القادمة، وهو ما أطلقت عليه Milica Bookman «الحرب بين الجماعات الإثنية على الأعداد» في مثل هذه الحالات، ويتضح ذلك من الأهداف الجيوبوليتيكية لحكومات الاحتلال الإسرائيلية، ومجالس بلدية القدس والمنظمات اليهودية العاملة في شرقي المدينة التي تسعى إلى تهويد المدينة ومحاصرة سكانها العرب الفلسطينيين وتطهيرها عرقياً، ومحاولة حسم السيادة الإسرائيلية عليها ديموغرافياً واجتماعياً، والترويج لقولة أن القدس غير قابلة للتقسيم. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج على النحو التالي:

- 1- أظهرت الدراسة أن البيانات الإحصائية الوافية والتفصيلية التي تتعلق بسكان مدينة القدس بشطريها الشرقي والغربي تصدر عن مراكز إحصاء إسرائيلية متمثلة في الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي ومركز القدس للدراسات الإسرائيلية. وفي المقابل لم يتمكن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من العمل في شرقي القدس لتوفير بيانات فلسطينية تفصيلية لأسباب سياسية بحتة.
- 2- تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية وسلطاتها الوطنية من إفشال مخططات أسرلة سكان القدس العرب ودمجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية، وذلك من خلال رفض السكان الحصول على الجنسية الإسرائيلية، ومقاطعتهم الانتخابات البلدية في القدس، ومحافظتهم على الهوية العربية الفلسطينية.
- 3- نجحت «إسرائيل» في تحويل شرقي القدس من مدينة عربية خالصة إلى مدينة مختلطة من العرب واليهود، إذ بلغت نسبة اليهود في شرقي القدس نحو 40 % من جملة السكان في عام 2013م مقارنة بنسبة 60 % للسكان العرب الفلسطينيين. وفي المقابل طبقت «إسرائيل» سياسة التطهير العرقي في غربي القدس، حيث شكل اليهود وحدهم نحو 97.48 % من جملة السكان بينما شكل المسلمون والمسيحيين العرب المنحدرين من المناطق المحتلة عام 1948م نحو 0.65 % فقط، والنسبة الباقية وقدرها 1.87 % من مسيحيين غير عرب وغير المصنفين دينياً.
- 4- ارتفع الوزن النسبي للسكان العرب من 25.8 % في عام 1967م إلى 36.8 % في عام 2013م من جملة سكان مدينة القدس. ويرجع ذلك إلى الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب وإلى الهجرة العربية العائدة إلى المدينة بعد إنشاء جدار الفصل والضم، وإلى هجرة داخلية عربية وافدة من الجليل والمثلث، وإلى صافي حركة سكان يهودية سائلة. ومن المتوقع أن تصل نسبة العرب في المدينة بشطريها الشرقي والغربي إلى 38.8 % في عام 2020م، وإلى 48.9 % في عام 2050م.
- 5- سجلت الفترة 2001-2013م تحولات واضحة للخصوبة الكلية عند النساء في مدينة القدس، حيث ارتفعت الخصوبة الكلية للمرأة اليهودية من 3.69 مولود للمرأة في عام 2001م إلى 4.28 مولود للمرأة في عام 2013م. وفي المقابل انخفضت الخصوبة الكلية عند المرأة العربية من 4.51 مولود للمرأة إلى نحو 3.46 مولود للمرأة خلال نفس الفترة. ويرجع هذا التحول في الخصوبة لصالح

المرأة اليهودية إلى ارتفاع نسبة اليهود المتدينين بتصنيفاتهم المختلفة والتي بلغت 80.2% من جملة اليهود في المدينة في عام 2013م، كما يرجع إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها سكان القدس العرب.

6- أظهرت الدراسة انخفاضاً حاداً في تيارات الهجرة اليهودية الدولية الوافدة إلى «إسرائيل» منذ عام 2000م، وبالتالي بدأت «إسرائيل» في استقبال مهاجرين غير يهود كما يظهر في دراسة تركيب السكان حسب الدين، إذ يشكل غير المصنفين دينياً 1.1% من سكان غربي القدس، ونحو 1.01% من جملة سكان شرقي القدس. ويبلغ مجموعهم الكلي في القدس 9,640 نسمة.

7- أصبحت مدينة القدس تحتل المرتبة الأولى في استقطاب المهاجرين الجدد القادمين إلى دولة الاحتلال، حيث ارتفعت نسبة الذين اختاروا القدس مكاناً للسكن من 6.6% في عام 1990م إلى 13.5% في عام 2013م. وعلى الرغم من ذلك سجل صافي حركة السكان مؤشرات سالبة بلغ مجموعها (60900-) خلال الفترة 1995-2013م مما يشير إلى أن مدينة القدس مدينة طاردة للسكان بسبب ضعف بنيتها الاقتصادية ومشاكلها الاجتماعية والأمنية.

8- أظهرت الدراسة قيام سلطات الاحتلال خلال الفترة 1967-2014م بتجريد نحو 14884 فلسطيني من حق الإقامة الدائمة في مدينة القدس مما أدى إلى حرمان 86,226 نسمة من أفراد عائلاتهم من هذا الحق، أي أن «إسرائيل» ألغت حق الإقامة الدائمة لما مجموعه 101,110 فلسطيني عربي. وتُعرف المؤسسة الحقوقية الإسرائيلية «بتسيلم» هذه السياسة بـ «الترانسفير الهادئ»، الذي يهدف إلى استئصال الوجود الديموغرافي الفلسطيني من المدينة المقدسة.

9- شكلت القدس مدينة استقطاب لليهود الأرثوذكس المتزمتين في «إسرائيل» إذ ارتفعت نسبتهم من 26.4% عام 2003م إلى 33.9% في عام 2013م، وأن نسب اليهود المتدينين بدرجاتهم المختلفة قد ارتفعت من 76.7% إلى 80.3% خلال الفترة المذكورة، وبالتالي ستؤدي الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس ديموغرافياً إلى إعادة تعريف الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على أسس جيوبوليتيكية جديدة ذات مرجعيات دينية وقومية، مما سيحدد طبيعة الصراع في المنطقة خلال العقود القادمة.

10- أدى قبول فلسطين دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة على حدود عام 1967م إلى اعتبار شرقي القدس مدينة عربية فلسطينية محتلة، وبالتالي تنطبق عليها بنود اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على قوة الاحتلال نقل جزء من مواطنيها إلى الأرض التي تحتلها، أي أن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، ويمثل جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي.

التوصيات

من خلال الدراسة التحليلية السابقة، خلص الباحث إلى التوصيات التالية:

- 1- ضرورة إجراء مسح فلسطينية تفصيلية خاصة بالسكان العرب في شرقي القدس حسب المعايير الإحصائية المعتمدة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولتفادي القيود الإسرائيلية المفروضة على عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في القدس، يمكن الاستعانة بالمراكز البحثية العربية المتواجدة داخل المدينة أو في المناطق المحتلة منذ عام 1948م.
- 2- مواجهة المخططات الإسرائيلية العنصرية الهادفة إلى التحكم بنسبة سكان المدينة العرب وعدم تجاوز نسبتهم 30 % من جملة السكان ، ومواجهة المخططات بعيدة المدى الهادفة لخفض النسبة إلى 12 %.
- 3- توفير الدعم المالي الملأئم لصندوق القدس؛ لتوفير مقومات الصمود للسكان العرب أمام مخططات التهويد والأسرلة الديموغرافية، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم في جميع المجالات كالتعليم والصحة والإسكان والشؤون الاجتماعية.
- 4- التنسيق مع المراكز القانونية ومنظمات المجتمع المدني العاملة داخل القدس المحتلة لتقديم الدعم القانوني للسكان العرب من أجل استرجاع حق الإقامة الدائمة المسلوبة منهم، والتصدي لسياسة «الترانسفير الهادئ» التي تمارسها إسرائيل ضدهم.
- 5- تدشين حملات إعلامية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية لفضح المخططات الإسرائيلية ضد السكان العرب الفلسطينيين، أمام المحافل الدولية ومنظمات المجتمع المدني الدولية لعزل «إسرائيل» دولياً كما حدث سابقاً لنظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، ولمنع «إسرائيل» من تنفيذ مخططات التطهير العرقي ضد سكان القدس من العرب الفلسطينيين.
- 6- مقاضاة دولة الاحتلال أمام محكمة الجنايات الدولية؛ لارتكابها جرائم حرب ممثلة ببناء المستعمرات الاستيطانية وتوطين المستعمرين اليهود فيها، وبناء جدار الفصل والضم فوق الأرض العربية الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م.
- 7- إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وتكثيف الجهود الفلسطينية الرسمية والشعبية وتوحيدها في إطار العمل الوطني والمجتمعي المشترك للدفاع عن القدس وعروبيتها ومواجهة مخططات «إسرائيل» لتهويد المدينة ديموغرافياً وجغرافياً.

المراجع والمصادر

أولاً: الكتب المقدسة والكتب الدينية

1- القرآن الكريم، سورة الإسراء.

2- العهد القديم (التوراة)، أسفار القضاة، وصموئيل الثاني، وحزقيال.

3- مختصر صحيح البخاري (2002) التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، للإمام أبي العباس أحمد الزبيدي، تحقيق عماد عامر، الجزء الأول، دار الحديث، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

ثانياً: المراجع والمصادر العربية:

1- جاد الرب، حسام الدين (2008) الجغرافيا السياسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012) كتاب القدس الإحصائي السنوي 2012، رقم 14، حزيران/يونيو، رام الله، فلسطين.

3- دحلان، أحمد سعيد (2007) الأبعاد الجيوبوليتيكية لفك الارتباط في قطاع غزة والضفة الغربية، المجلة الجغرافية العربية، العدد التاسع والأربعون، السنة التاسعة والثلاثون، الجزء الأول، الجمعية الجغرافية المصرية، ص ص 331-404، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

4- دحلان، أحمد سعيد (2013) مدينة القدس: دراسة في الخصائص الديموغرافية للسكان، دراسة قادمة.

5- سابيلا، برنارد (1996) هجرة الفلسطينيين المسيحيين من منطقة القدس، ص ص 401-420، في: القدس: دراسات فلسطينية إسلامية مسيحية، تحرير: خوروي، جريس، مسلم، عدنان، ودرويش، موسى، مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة، القدس. -5 ساند، شلومو (2011) اختراع الشعب اليهودي، ترجمة عياش، سعيد، الأهلية للنشر والتوزيع والمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، عمان ورام الله على التوالي.

6- السلطة الوطنية الفلسطينية (2003) الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، وزارة العدل، 19 عدد ممتاز 2، مارس، غزة.

7- عبد الحميد، سامي محمد (2001) القدس في اليهودية والمسيحية والإسلام، مكتبة الآداب، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

8- غازيت، شلومو (2005) خيار إسرائيل ما بعد «فك الارتباط»، في: ما بعد «فك الارتباط: سيناريوهات إسرائيلية»، سلسلة أوراق إسرائيلية (30)، ص ص 17-23، ترجمة مدار، تحرير شلح، أنطون، تشرين أول، مؤسسة الأيام، رام الله، فلسطين.

- 9- كرباح، يوسف (2005) الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 63، ص ص 68-91، بيروت، لبنان.
- 10- ماجواير، كيت (1981) تهويد القدس: الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، دار الأفق الجديدة بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية، بيروت، لبنان.
- 11- مارجلت، ماثير (2011) إسرائيل والقدس الشرقية: استيلاء وتهويد، ترجمة الحسيني، مازن، مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القدس.
- 12- مجلة الدراسات الفلسطينية (2003) قرارات المؤتمر الصهيوني العالمي الرابع والثلاثين: 17-21 حزيران/يونيو 2002، العدد 53، ص ص 70-80، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.
- 13- المسيري، عبد الوهاب (2005) موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، (الموسوعة الموزعة) المجلد الثاني، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة.
- 14- مصالحة، محمود (1997) المسجد الأقصى المبارك وهيكل بني إسرائيل: صراع الأديان بين اليهودية والإسلام على مكان هيكل سليمان، مطبعة النهضة، الناصرة.
- 15- مصالحة، نور الدين (2003) إسرائيل وسياسة النفي الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون، ترجمة الغزاوي، عزت، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين.
- 16- مصطفى، وليد (1997) القدس سكان وعمران من 1850 إلى 1996، مركز القدس للإعلام والاتصال، القدس، فلسطين.
- 17- المقدسي لتنمية المجتمع (2009) الخطة الهيكلية المحلية - أورشليم القدس 2000، التقرير رقم (4) الخطة المقترحة وأهم أمور سياسة التخطيط، 16 فبراير، القدس.
- 18- النابلسي، محمد راتب (1995) القدس عبر العصور التاريخية، بحوث الندوة العالمية حول القدس وتراثها الثقافي (في إطار الحوار الإسلامي- المسيحي) الرباط 19-21 أكتوبر 1993، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ص ص 119-133.
- 19- نيوف، صلاح (2008) جيوبوليتيك البحر المتوسط: قراءة في كتاب ييف لاكوست، إيلاف، العدد 2458، 13 فبراير، لندن، المملكة المتحدة.

ثالثاً: مواقع إلكترونية:

- 1- المقدسي لتنمية المجتمع (2011) إسرائيل تستمر في سياسة النقل القسري للمقدسيين وتمنعهم للسنة العاشرة على التوالي من جمع شمل عائلاتهم، انظر الرابط: <http://home.al-maqdese.org/ar/1304/9/>
- 2- بتسيلم (2015) معطيات حول تجريد حق المواطنة في شرقي القدس، بيانات حتى 2015/4/27، انظر الرابط: http://www.btselem.org/arabic/jerusalem/revocation_statistics
- 3- تايمز أوف إسرائيل (2016) لإنقاذ إسرائيل، لا بيد يدعو إلى «الانفصال» عن الفلسطينيين، 25 يناير، انظر الرابط: <http://ar.timesofisrael.com/>
- 4- راديو بي بي سي (2010) نتنياهو يستند إلى «التوراة» في الجدل حول القدس، 12 مايو، انظر الرابط: <http://www.BBC.com.uk/middleeast/2010/100512/>
- 5- مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية (2012) سحب الهويات وتجريد المقدسيين من حقوق إقامتهم، القدس، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.jcser.org>
- 6- Ravid, Barak (2014) Kerry to present Israeli-Palestinian framework deal 'within 6 weeks', 26 January, haaretz, See: <http://www.haaretz.com/misc/iphone-article/premium-1.570536>

رابعاً: المراجع والمصادر الأجنبية:

- 1- Central Bureau of Statistics (2014) Statistical Abstract of Israel No. 65, Jerusalem.
- 2- Choshen, Maya and Korach, Michal (2014) Jerusalem: Facts and Trends 2014, Publication Number 438, Jerusalem Institute for Israel Studies, 'Hay Elyachar House, Jerusalem.
- 3- Choshen, Maya, Korach, Michal and Kaufman, Dan (2010) Jerusalem: Facts and Trends 2007LI/ 2008, Jerusalem Institute for Israel Studies, The Hay Elyachar House, Jerusalem.
- 4- Dahlan, A.S.M. (1987) Population Characteristics and Settlement Changes in the Gaza Strip, Unpublished PhD Thesis, Department of geography, University of Durham, UK.
- 5- Foundation for Middle East Peace (2011) Comprehensive Settlement Population 1972-2010-, Washington, U.S.A, See: <http://www.fmep.org>
- 6- Friedlander, D., Eisenback, Z. and Goldscheider, C. (1979) Modernization Patterns and Fertility Change: The Arab Population of Israel and the Israeli-Administered Territories, Population Studies, Vol. 33, No.2, PP.239-254-, London.

- 7- Jackson, R. and Howe, N. (2008) The Graying of the Great Powers: Demography and Geopolitics in the 21st Century, Center for Strategic & International Studies, Washington, U.S.A.
- 8- James A. Baker III Institute for Public Policy (2010) Getting to the Territorial Endgame of an Israeli-Palestinian Peace Settlement, Rice University, Houston, Texas, U.S.A.
- 9- Jerusalem Institute for Israel Studies (2004) The Statistical Yearbook of Jerusalem 2004 , Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.
- 10- Jerusalem Institute for Israel Studies (20052006/) The Statistical Yearbook of Jerusalem 20052006/, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.
- 11- Jerusalem Institute for Israel Studies (2008) The Statistical Yearbook of Jerusalem 20072008/, No. 23, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.
- 12- Jerusalem Institute for Israel Studies (20192010/) The Statistical Yearbook of Jerusalem 20092010/, No. 24, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.
- 13- Jerusalem Institute for Israel Studies (2011) The Statistical Yearbook of Jerusalem 2011, No.25, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.
- 14- Jerusalem Institute for Israel Studies (2012) The Statistical Yearbook of Jerusalem 2012, No. 26, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.
- 15- Jerusalem Institute for Israel Studies (2014) JIIS Bulletin- September, Jerusalem.
- 16- Jerusalem Institute for Israel Studies (2015) The Statistical Yearbook of Jerusalem 2015, No. 29, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.
- 17- Masry-Herzalla, Asmahan, Razin, Eran and Choshen, Maya (2011) Jerusalem as an Internal Migration Destination for Israeli-Palestinian Families, Floersheimer Studies, Institute of urban and Regional Studies of the Hebrew University of Jerusalem, and Jerusalem institute for Israeli Studies, July, Jerusalem (In Hebrew).
- 18- Murray, I. (1986) Falling Jewish Numbers Worry Israel, The Times, No.62455, 13 May, London.
- 19- Shryock, H.S. and Siegel, J.S. (1980) The Methods and Materials of Demography, Condensed edition by Edward G. Stockwell, Academic Press, INC., Orlando, Florida, U.S.

الدراسة الرابعة

الصراعُ الإسرائيليّ - الفلسطينيّ على المكان في مدينةِ القدس: دراسةٌ جيوبوليتيكيّة

فهرس الدراسة

المقدمة	160
أشكال الصراع والسيطرة على المكان في مدينة القدس	165
أولاً: صراع السيطرة على الأمداء الجغرافية:	165
ثانياً: صراع السيادة على القدس	194
النتائج	199
التوصيات	201

.....
.....
.....
.....
.....
.....



المقدمة

ظهرت مشكلة القدس السياسية والسيادية بعد تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم¹ لفلسطين بتاريخ 29 تشرين ثان/نوفمبر 1947م، وذلك بإقامة دولة يهودية على مساحة 56.47% من مساحة فلسطين الإجمالية البالغة 27,009 كم²، ودولة عربية على 42.88%، بينما تصبح مدينة القدس التي تمثل 0.65% من المساحة تحت حكم نظام دولي خاص تديره الأمم المتحدة من خلال مجلس وصاية. وحدد قرار التقسيم حدود المدينة التي تضم بلدية القدس آنذاك بالإضافة إلى القرى والمدن المحيطة بها وأبعدها شرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وأبعدها غرباً عين كارم، وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا، وأبعدها شمالاً شعفاط. وإعمالاً لذلك القرار أنهت بريطانيا انتدابها على فلسطين في 14 أيار/مايو 1948م، وأعلنت العصابات اليهودية قيام دولة «إسرائيل» في اليوم التالي، مما أدى إلى نشوب الحرب الإسرائيلية-العربية الأولى التي انتهت بتوقيع اتفاقية للهدنة بين الأردن و«إسرائيل» في الثالث من نيسان/أبريل في عام 1949م، وكان من نتائجها تقسيم القدس البالغ مساحتها آنذاك 19,331 دونماً إلى ثلاث مناطق، واحدة تحت الاحتلال اليهودي ومساحتها 16,261 دونماً أو ما يعادل 84.12% من المساحة الكلية للمدينة، وأخرى عربية تحت السيطرة الأردنية ومساحتها 2,220 دونماً، أو ما يعادل 11.48%، والأخيرة مصنفة هيئة أمم متحدة وأراضي حرام ومساحتها 850 دونماً، أي ما يعادل 4.40% من مساحة القدس (عبد الكريم، 2000: 112)، ونتيجة لحرب الخامس من حزيران/يونيو 1967م، تمكنت «إسرائيل» من احتلال شرقي القدس وضمها إلى ما احتلته عام 1948م.



أسماء عبرية لشوارع مدينة القدس المحتلة

ويُصنف مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي مدينة القدس كواحدة من سبع مدن مختلطة داخل دولة الاحتلال، والمدينة المختلطة كمصطلح عالمي ترمز إلى الاندماج، وفي الحالة الإسرائيلية يبدو الأمر مخادعاً على المستوى الدلالي، وفي واقع الأمر لا يوجد في «إسرائيل» مدنٌ مختلطة، بل هي مدن عربية راقية وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي في عامي 1948م و1967م، وأصبحت مدناً يهودية ذات أقلية عربية بنسب متغيرة، ويوجد لسكانها

العرب ذاكرة تاريخية خاصة بهم تميزهم عن غيرهم. ولقد عرف نير وغالييلي (2001: 56) المدن

1 صدر القرار بموافقة 33 دولة على تقسيم فلسطين، ومعارضة 13 دولة، وامتناع 10 دول عن التصويت، وغياب دولة واحدة.

المختلطة بشكل أكثر دقة ووضوح بأنها «المدن اليهودية ذات الأقلية العربية وهي رمز مجازي للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني برمته. الفضاء المدني، الذي تعيش فيه قوميتان، يعكس مستوى التخطيط والأداء وتطلعات لإقصاء السكان العرب من نسيج الحياة، أحياناً يتم تطبيق الأمر فعلياً، وأحياناً أخرى يتم تطبيقه على المستوى الرمزي». ولبلوغ ذلك استبدلت الأسماء العربية للشوارع والأماكن بأسماء عبرية مشحونة بالدلالات الصهيونية والدينية مثل «هرتزل»، «فايتسمان» «شير همعلوت» (الاسم التوراتي الدال للطريق إلى الهيكل) و «هار همشحا» (بدل جبل الزيتون) وغايتها طمس الماضي العربي وتهويده. وبالتالي فإن الإجراءات والأوامر والقوانين التي أصدرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تؤكد بأنها تسعى للسيطرة على الأمداء الجغرافية الفلسطينية من أجل تهويدها مكانياً وديموغرافياً، وطمس الوجود العربي فيها.

أهمية الدراسة:

تُعزى أهمية الدراسة إلى:

أ- السيطرة على الأمداء الجغرافية وتغيير معالمها العمرانية وخصائصها الديموغرافية بهدف تهويد المدينة وأسرلتها، وفصل المدينة عن محيطها العربي الفلسطيني، مما يحول المطالبة الفلسطينية بإعادة تقسيم المدينة كعاصمة لدولتين مطالبة نظرية غير قابلة للتطبيق.

ب- مكانة المدينة الدينية لدى أصحاب الديانات السماوية، ومحاولات «إسرائيل» المتكررة للاستئثار بها، وحرمان الفلسطينيين من المدينة التي يرتبطون بها روحياً واجتماعياً واقتصادياً.

ت- عدم وجود إستراتيجية عربية وإسلامية موحدة للدفاع عن القدس وحمايتها من التهويد، وترك الأمر على الجهود الفلسطينية الرسمية والشعبية محدودة الإمكانيات المادية والدبلوماسية في مواجهة الجهود الصهيونية المنظمة والمدمومة من الحكومة الإسرائيلية والمنظمات اليهودية العالمية.

ث- صراع السيادة بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) على مستقبل المدينة، وبالتالي أصبح نجاح أو فشل أي تسوية سياسية تفاوضية محتملة مرهوناً بحل مشكلة القدس والسيادة عليها.

ج- نجاح السلطة الفلسطينية في الحصول على مكانة دولة مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين ثان/نوفمبر 2012م، وبهذا الاعتراف الدولي أصبحت شرقي القدس من الناحية القانونية مدينة فلسطينية محتلة من قبل «إسرائيل».

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التحديات التالية:

أ- تخلي «إسرائيل» عن التزاماتها الواردة في اتفاق أوسلو الانتقالي لعام 1993م بخصوص ولاية السلطة الفلسطينية كما جاء في المادة (4) أن «الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية»، أي الامتناع عن اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب لفرض السيادة أو السيطرة على أي منطقة منهما.

ب- إصرار «إسرائيل» على اعتبار القدس الموحدة عاصمة لها، وأن الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني لا تنطبق على المدينة، وفي المقابل يعتبر الجانب الفلسطيني بأن شرقي القدس مدينة عربية فلسطينية محتلة وفقاً لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وأنها عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية.

ت- العائد الصفري للمفاوضات السلمية بين «إسرائيل» و م.ت.ف، وتوقفها منذ عامين بسبب استمرار بناء المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في شرقي القدس، مما وضع ملف القدس التفاوضي على مسار تصادمي مع الجانب الفلسطيني.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- أ- هل لدى «إسرائيل» إستراتيجية جغرافية مكانية للسيطرة على القدس، وأسرتها؟
- ب- ما الأدوات والوسائل الجغرافية المكانية للإستراتيجية الإسرائيلية؟
- ت- هل نجحت «إسرائيل» في فرض سيادتها على القدس؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- أ- التعرف على الإستراتيجية الإسرائيلية للسيطرة المكانية على شرقي القدس، وتغيير معالمها الحضرية والمكانية والعمرانية ودمجها مع غربي القدس، وأثر تلك الأدوات على مستقبل المدينة ومستقبل الوجود الفلسطيني فيها.
- ب- إبراز أشكال الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني للسيادة على مدينة القدس.
- ت- المساهمة في سد النقص في الدراسات المتعلقة بالصراع على المجال الجغرافي من منظور جيوبوليتيكي متخصص.

حدود الدراسة المكانية والزمنية:

تتناول الدراسة مدينة القدس التي تقع عند تقاطع درجة طول 13° 35 شرقاً، ودائرة عرض 52° 31 شمالاً كما يتضح من الخريطة (1). وتبعد المدينة عن الساحل الشرقي للبحر المتوسط بنحو 55 كم، وعن البحر الميت إلى جهة الغرب بنحو 22 كم. ويحدها من الجنوب مدينة بيت لحم، ومن الشمال مدينة رام الله. وتنتشر المدينة بمنشآتها وسكانها فوق هضبة غير مستوية السطح يتراوح ارتفاعها ما بين 640 و740 متر عن مستوى سطح البحر، ويتخللها عددٌ من القمم الجبلية من الشمال إلى الجنوب وهي جبال المشارف (سكوبس)، والزيتون، والمكبر (الثوري)، وصهيون. هذا وتركز الدراسة تحليلاتها بشكل رئيسي على الفترة الزمنية 1967-2013م كلما توفرت بيانات لذلك.

مناهج وأساليب الدراسة:

نظراً لتداخل موضوع الدراسة وتشعبه، تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوظيفي، وأسلوب التحليل الجيوبوليتيكي للصراع على الأمداء الجغرافية، بالإضافة إلى بعض أساليب المعالجة الإحصائية والكارتوجرافية في إنشاء الخرائط والرسوم البيانية المناسبة من خلال برنامجي (ArcGIS9.3) و Harvard Graphics.

تعريف المصطلحات:

أ- القدس: مدينة عربية فلسطينية تمكنت العصابات اليهودية من احتلال القسم الغربي منها، عام 1948م، ثم احتلت القسم الشرقي منها عام 1967م، فأصبحت المدينة بالكامل، منذ ذلك التاريخ تحت الاحتلال الإسرائيلي. وقد بلغ عدد سكان المدينة في عام 2013م نحو 829,790 نسمة، منهم نحو 62.9 % مستعمراً يهودياً وآخرين، مقابل 37.1 % من الفلسطينيين.



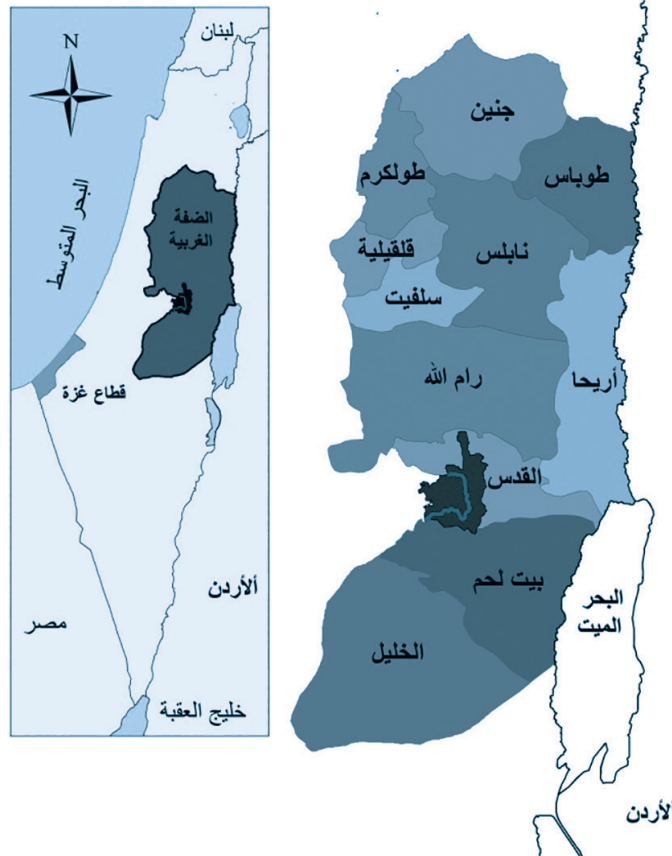
البلدة القديمة المسورة

ب- البلدة القديمة: هي القدس القديمة التي تحيطها الأسوار، وتبلغ مساحتها 0.901 كم² ويقع المسجد الأقصى المبارك في الركن الجنوبي الشرقي منه، ويسكنها نحو 37,710 نسمة في عام 2013م.

ت- الشطر الشرقي للقدس: وتُعرف أيضًا بـ «القدس الشرقية»، وتضم البلدة القديمة والأحياء التي بناها المسلمون في العهد العثماني، خارج سورها مثل: (أحياء الشيخ جراح، باب العمود، باب الساهرة، سلوان، الثوري، شعفاط، الطور، العيسوية، بيت حنينا، صور باهر وبيت صفا). وتبلغ مساحتها الحالية نحو 70 كم²، أي ما يوازي 55.9% من المساحة الكلية لمدينة القدس حسب حدود البلدية، ويسكنها 509,380 نسمة، ويشكل العرب المسلمين والمسيحيين 60% من السكان في عام 2013م، والنسبة الباقية من المستعمرين الصهاينة.

ث- الشطر الغربي للقدس: ويطلق عليها أيضًا «القدس الغربية» وتشمل الأحياء اليهودية التي أقيمت في المناطق الواقعة شمال غرب وغرب البلدة القديمة أو آخر العهد العثماني يمثل: (مجمع مونثفيوري، أحياء مئة شعاريم، محنية يهودا، شعاريه تصيدق، زخرون موشيه، وجفعات شاؤول)، ثم توسعت أثناء الانتداب البريطاني وأصبحت جزءًا من بلدية القدس عام 1946م، وتبلغ مساحتها الحالية نحو 55.2 كم²، ويستوطنها نحو 320,410 نسمة في عام 2013م.

خريطة (1): الموقع الجغرافي لمدينة القدس بشطريها الشرقي والغربي



المصدر: رسم الباحث اعتماداً على خريطة أساس: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011م

ج- الأسرلة والتهويد: يُشير إلى كافة الإجراءات الديموجرافية الرامية إلى طمس المعالم العربية والإسلامية في القدس وفرض الصبغة الإسرائيلية واليهودية عليها من خلال إصدار القوانين والتشريعات الإسرائيلية غير القانونية، وإطلاق أسماء عبرية على الأماكن الدينية الإسلامية الهامة في المدينة، مثل «جبل المعبد» بدلاً من «المسجد الأقصى»، و«حائط المبكى» بدلاً من حائط البراق، وتغيير أسماء الأحياء والشوارع بأسماء عبرية مثل «معاليه عير دافيد» على منطقة وادي حلوة بسلوان.

ح- الجيوبوليتيكا: هي السلوك السياسي للدولة تجاه الإقليم الجغرافي المناسب لها من حيث المساحة، أو المطالب المكانية للدولة (جاد الرب، 2008: 195). وعُرفت حديثاً بأنها «كل ما يتعلق بالتنافس بين السلطات التي تعيش على أرض واحدة: تنافس أقل أو أكثر سلماً أو عنفاً بين السلطات السياسية من كل الأنواع، وليس فقط بين الدول، بل بين الحركات السياسية أو المجموعات المسلحة الشرعية أو غير الشرعية، هذا التنافس يُمارس من أجل السيطرة أو الهيمنة على إقليم جيوبوليتيكي له مساحة كبيرة أو صغيرة جداً» (نيوف، 2008: 2)، وبالتالي تم تجاوز المفهوم الكلاسيكي لأن صراع السيطرة على القدس لم يقتصر على جيش الاحتلال بل تشارك فيه بلدية الاحتلال في القدس والحركات والمنظمات اليهودية المختلفة بل والأفراد ورجال الأعمال الصهاينة.

أشكال الصراع والسيطرة على المكان في مدينة القدس

وظفت «إسرائيل» كل طاقاتها وإمكانياتها الداخلية والخارجية لإنجاز إستراتيجيتها الهادفة إلى تهويد القدس بكاملها والسيطرة على الأرض في شرقي القدس على وجه الخصوص، وعزلها جغرافياً عن باقي الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. وقد أخذ صراع السيطرة على المكان أشكالاً مختلفة منها:

أولاً: صراع السيطرة على الأمداء الجغرافية:

شكلت الأطماع الإسرائيلية في السيطرة على الأمداء الجغرافية الفلسطينية وتهويدها وأسرلتها أحد مظاهر الصراع الجيوبوليتيكي في الضفة الغربية بشكل عام وشرقي القدس بشكل خاص. ويرى الباحث مارجلت (2011: 8) «بأن مفهوم السيطرة على الأرض يحدد ويُعرف ظاهرة أعمق بكثير من مجرد الاستيلاء على الأرض. إنه يتكون من نظام كامل من التعليمات والأنظمة والقوانين والضغوط المادية والاقتصادية والسيكولوجية التي تجري ممارستها على سكان شرقي القدس، إنها تلقي بظلالها على مجمل المكان». ومن أجل ذلك تم إرساء قواعد تهويد شرقي القدس مباشرة بعد احتلال المدينة في يونيو 1967م حيث أقدمت سلطات الاحتلال على هدم حارة الشرف بحي المغاربة وإقامة الحي اليهودي عليها في قلب البلدة القديمة، وقامت بتوسيع حدود بلدية القدس في 28 حزيران/يونيو 1967م وفقاً لقانون المدن وبالتالي تم اقتطاع نحو 70 كم² من أراضي الضفة الغربية لصالح بلدية

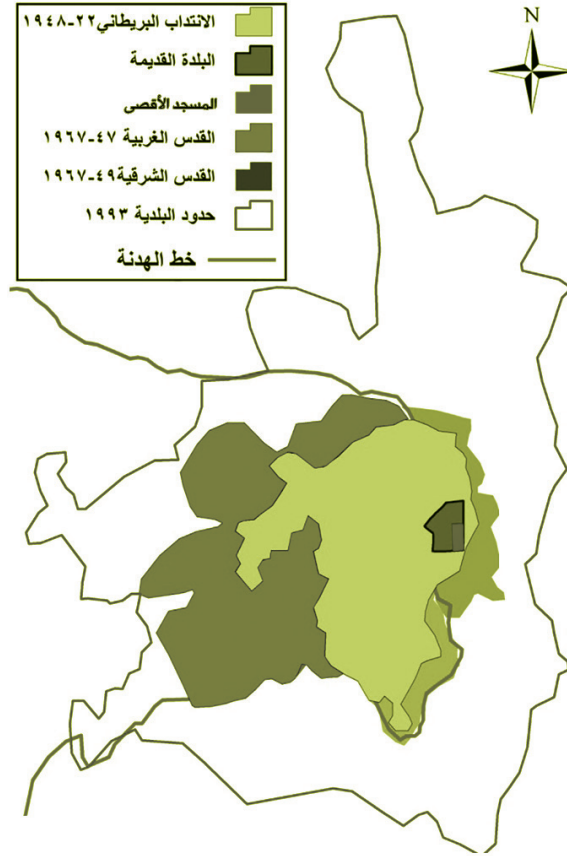
القدس الموحدة. ومنذ ذلك الحين تبنت «إسرائيل» إستراتيجيات تهويدية مختلفة، بهدف خلق أوضاع جيوبوليتيكية جديدة تُبقي المدينة تحت سيادتها وتحول دون إعادة تقسيمها في المستقبل، مثل إعداد المخططات الهيكلية وبناء المستعمرات الاستيطانية والأحياء اليهودية في القسم الشرقي من المدينة، وتغيير المعالم المورفولوجية¹ للمدينة، وفصلها عن محيطها الفلسطيني المجاور. وفيما يلي عرض لأهم أشكال وأدوات صراع السيطرة على الأمداء الجغرافية في الشطر الشرقي من المدينة.

1- توسيع حدود بلدية القدس:

بعد استكمال احتلال القدس عام 1967م، أصدر الجنرال الإسرائيلي (عوزي نركيس) قائد ما يُسمى بالمنطقة الوسطى الأمر العسكري رقم (2) الذي ألغى بموجبه الإدارة الأردنية على الضفة الغربية بما في ذلك شرقي القدس، وبعد ذلك فُرض على القدس القانون الإسرائيلي المسمى «ترتيب السلطة والقانون» الصادر في 26 تموز/يوليو 1948م الذي يخول الحكومة ضم أية مساحة مما يُسمى «أرض إسرائيل» إلى حدود دولتها (بارود، 2012: 603). ولتنفيذ الأطماع الجيوبوليتيكية الإسرائيلية في السيطرة على شرقي القدس وتهويدها، قامت سلطات الاحتلال بتاريخ 26 حزيران/يونيو 1967م بإجراء إحصاء سكاني في المناطق التي سيتم ضمها، ولكي يكتسب هذا القرار السياسي غطاءه القانوني، أقرت الكنيسيت (البرلمان الإسرائيلي) بتاريخ 27 حزيران/يونيو 1967م مشاريع ثلاثة قوانين وضعتها الحكومة الإسرائيلية خلال ثلاث ساعات ونصف الساعة، حيث سنت القوانين التالية: قانون تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء (رقم 11) لسنة 1967-5727م، وقانون تعديل قانون البلديات (رقم 6) لسنة 1967-5727م، وقانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة 1967 - 5727م، على أن يبدأ سريان هذه القوانين من تاريخ إقرارها في الكنيسيت. وفي 28 يونيو 1967م أصدر وزير الداخلية الإسرائيلية إعلاناً بموجب المادة (18) من قانون البلديات «إعلان القدس (توسيع نفوذ البلدية)، 1967-5727»، ومع صدور هذا الإعلان أصبحت المناطق التي ضُمت إلى «إسرائيل» بموجب مرسوم أنظمة السلطة والقضاء (أي شرقي القدس الموسعة) واقعة ضمن منطقة نفوذ بلدية القدس الإسرائيلية (حليبي، 1997: 7-11).

1 المورفولوجيا علم دراسة الشكل والبنية، وعادة دون اعتبار الوظيفة، وفي الجيولوجيا: دراسة التشكل ودراسة بنية الصخور والإصلاح الزراعي، ويتناول مصطلح «مورفولوجية المدينة» تفاعل الشكل مع الوظيفة، والتي تنتج المظهر الخارجي للمدينة، ويتم عبره تحليل عناصر المدينة الداخلية التي تشكل بنية المدينة العمرانية.

خريطة (2): تطور حدود بلدية القدس، 1923-2008م



المصدر: رسم الباحث بالاعتماد على خريطة الأساس: باسيا، 2009: 1

وهكذا مرت مساحة المدينة الواقعة تحت نفوذ ما يُسمى ببلدية القدس الإسرائيلية، بعدة مراحل توسعية كما يظهر من الخريطة (2). فبينما أصبحت مساحة القسم الغربي من المدينة عام 1952م، نحو 33.5 كم²، مقابل 6.5 كم² لشرقي القدس في نفس العام، توسعت مساحة غربي القدس إلى 38 كم² عام 1964م، ثم قفزت عام 1967م إلى 108 كم² بسبب قرار الاحتلال بتوحيد شطري المدينة وضم نحو 70,000 دونم (70 كم²) من أراضي شرقي القدس والضفة الغربية إلى منطقة نفوذ بلدية المدينة. ثم تمددت حدود المدينة مرة أخرى عام 1993م، باتجاه الغرب لتصبح مساحتها الكلية 126.4 كم²، ثم إلى 125.2 كم² حسب آخر القياسات المساحية لعام 2008م.

2- المخططات الهيكلية ودورها في الصراع:

يرجع العمل بالمخططات الهيكلية إلى العهد البريطاني حيث تم إقرار أول خريطة تنظيمية لمدينة القدس بتاريخ 22 تموز/يوليو 1918م، والتي وضعها مهندس مدينة الإسكندرية William Maclean

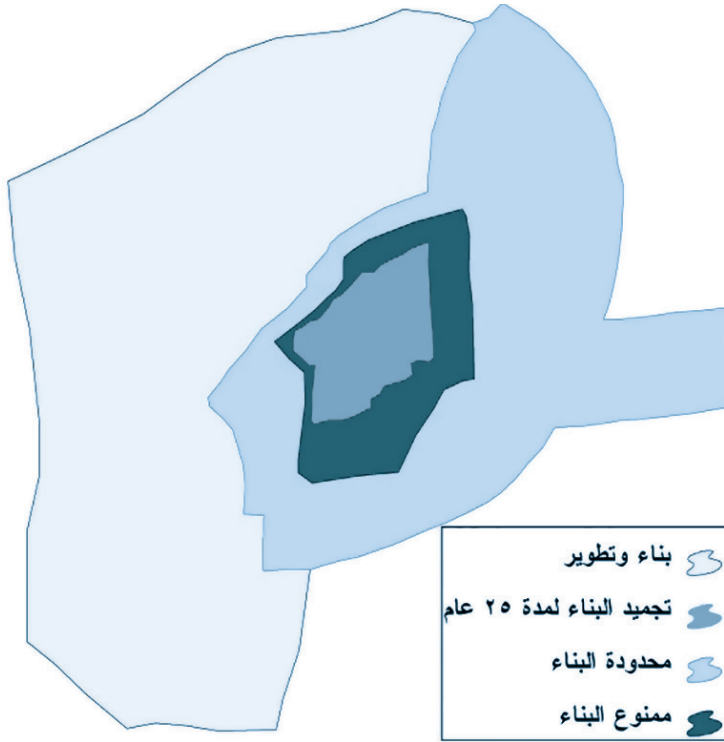
لتشمل مساحة بلغت نحو 3.5 كم²، أو ما يعادل أربعة أضعاف مساحة البلدة القديمة (خريطة 3). وحدد المخطط إستراتيجية التخطيط العمراني في القدس خلال الأعوام الخمس والعشرين التالية، التي فرضت قيوداً على البناء حول أسوار القدس والمناطق الواقعة شرق وجنوب وشمال البلدة القديمة بشكل خاص، أي في مناطق الأحياء العربية. وفي المقابل شملت مناطق التطوير والتوسع العمراني الكبير المناطق الغربية توطئة لاستيطانها من موجات المهاجرين اليهود القادمين من أوروبا وخصوصاً من بولندا وألمانيا وروسيا. ويُعتبر المخطط التنظيمي لـ «ماكسين» الأهم لأنه وضع الأسس الأولى للمخططات الهيكلية المتتابعة للمدينة مثل مخطط غيديس أشبي لعام 1922م، ومخطط كليفوردهوليداي 1930م، ومخطط هنري كيندال 1944م (المقدس لتتمة المجتمع، 2009، الفصل العاشر: ص ص 4-7).

وبعد احتلال فلسطين عام 1948م، أقر الاحتلال الخطة الهيكلية رقم (62) لغربي القدس، والتي تم إعدادها والمصادقة عليها في عام 1959م. وتمثل هذه الخطة الوثيقة الرسمية التي ترتب عليها التطور العمراني لمدينة القدس منذ عام 1967م على الرغم من أنها لم تأخذ في الحسبان القسم الشرقي من القدس في عملية التخطيط. وفي عام 1978م أنجزت بلدية القدس الإسرائيلية خطة هيكلية جديدة للقدس وصادقت عليها اللجنة المحلية للتخطيط بتاريخ 16 نيسان/أبريل 1978م، إلا أن اللجنة اللوائية لم تعتمد بها بسبب الجدل السياسي والقانوني الكبير الذي دار حولها وأخذ بعداً دولياً. وبناءً على ذلك تم إنشاء جهاز ثابت في البلدية مهمته التخطيط الدائم والمستمر في المدينة والاعتماد على أحكام محكمتي العدل العليا والمحكمة المركزية للشؤون الإدارية الإسرائيلية لتوسيع حدود المدينة على اعتبار أن تلك الأحكام مكملية للخطة الهيكلية رقم (62) لعام 1959م. (المقدس لتتمة المجتمع، 2009، الفصل العاشر: ص 9-10).

وفي أيلول/سبتمبر 2004م أعلن رئيس بلدية القدس الأسبق «أوري لوبوليانسكي» عن انجاز الخطة الهيكلية المحلية أورشليم القدس 2000 لكي تستخدم باعتبارها خريطة إلزامية حول استعمالات الأرض، وكخطة تفصيلية لأغراض مخططات بلدية أخرى. وهي نتاج لعمل متواصل استمر ثلاث سنوات 2001-2004م شارك فيه أعضاء لجان فنية ولجان توجيه حكومية وبلدية وجمهور إسرائيلي ضمت (94) من ذوي الاختصاص. وهدفت الخطة إلى إنشاء 90,354 وحدة سكنية في القدس حتى عام 2020م، من بينها 51.7% مخصصة لليهود، 48.3% مخصصة للعرب على حد زعم الخطة. وتضع الخطة رؤيتها التفصيلية لمستقبل الأوضاع العمرانية والديموغرافية في القدس حتى عام 2020م، كما ورد في التقرير رقم (4) حول الخطة المقترحة، والتي وضحت أهداف الخطة الهيكلية بأنها:

«تفكير تخطيطي جديد وشامل لخلق إطار وضعي للاستمرار في تطوير المدينة كعاصمة للدولة، ومركز للحكم مع الحفاظ على القيم الخاصة بها، وتأمين مستوى حياة جيد لكل سكانها» (المقدس لتتمة المجتمع، 2009: 10).

خريطة (3): المخطط الهيكلي لمدينة القدس التي وضعها ماكلين عام 1918م



المصدر: رسم الباحث اعتماداً على خريطة الأساس: المقدسي لتنمية المجتمع، 2009، الفصل العاشر: 7

والقراءة المتفحصية للأهداف السابقة للخطة تدل، بشكل واضح، على الأطماع الجيوبوليتيكية الإسرائيلية تجاه مدينة القدس بالإصرار على احتلالها واعتبارها عاصمة ومركز حكم على الرغم من اتفاق أوسلو الانتقالي للتسوية السلمية. ويؤكد «ميرون بنفنستي» بأن «كل قرار يتعلق بالتخطيط في القدس تقريباً هو قرار سياسي. وكل الاعتبارات الأخرى، مثل اعتبارات الكفاءة والجمالية وغيرها من العوامل الملموسة، تصبح اعتبارات ثانوية. وهكذا، فإن كل الأهداف التي كانت تكمن وراء التخطيط الحضري للقدس منذ 1967م ترمي بالأساس تحقيق الالتصاق اليهودي- الإسرائيلي بالمدينة. فقرارات التخطيط التي ستقر وجه القدس لأجيال قادمة لم تتخذ في مكاتب التخطيط، بل في مكاتب الحكومة. والخطة الرئيسية الخاصة بالمدينة لم تكن نتاج تخطيط حضري سليم، بل عبرت عن نظرة أيديولوجية، ونظر إليها صنّاع القرار كنوع من الواجب الوطني، بدلاً من كونها عملاً تخطيطياً» (مارجلت، 2011: 33). وفي نفس السياق أشار «يفتاييل» (2001: 53-54) إلى أن نظام التخطيط في «إسرائيل» قوي وتركيزي بشكل أكبر من ذلك المقبول في دول ديموقراطية؛ وتتمتع سلطات التخطيط بصلاحيات واسعة في كل ما يتعلق بالمصادقة على استعمال الأراضي، ومبادرات البناء والتطوير، وتشريع الأنظمة وتنفيذ المخططات».

وحسب المخطط المذكور قُسمت مدينة القدس إلى 45 منطقة تخطيط فرعية، ومن ثم تجميعها في خمس مناطق تخطيط رئيسية كما يظهر في الخريطة رقم (4). والغاية من تقسيم القدس إلى مناطق تخطيط مختلفة هي تحقيق أهداف سياسة التخطيط الإسرائيلية في مجالات مختلفة من أهمها:

أ- المحافظة على أغلبية يهودية في المدينة ومواجهة الزيادة السكانية العربية المتنامية، بحيث لا تتجاوز نسبة العرب 30 % من جملة السكان. وتم تعديل هذا الاستهداف الديموغرافي في عام 2009 لعدم واقعيته ليصبح التركيب السكاني 40 % عرباً مقابل 60 % من اليهود (دحلان، 2014: 29).

ب- توفير أراضٍ احتياطية وإضافية للسكن اليهودي، وبخاصة أن احتياطي الأراضي المخصصة للسكان في الأحياء اليهودية من القدس قد نفذ تقريباً بحيث أصبح من الصعب إيجاد قطع أراضٍ كبيرة للبناء، ولعدم وجود إمكانية لتوسيع الأحياء اليهودية القائمة، مما يعني في لغة الاقتصاد قلة العرض مقابل الطلب المتزايد (المقدس لتتمة المجتمع، 2009: الفصل الرابع: 2)، وبالتالي الاستمرار في مصادرة أراضي شرقي القدس تحت ادعاءات المنفعة العامة.

ت- التوسع في الاستعمار الاستيطاني اليهودي في شرقي القدس تحت ادعاء محدودية الأراضي في القسم الغربي من المدينة خاصة في المستعمرات مثل جيلو، تلبوت الشرقية، بسجات زئيف، وراموت الون، وهار حوماه (جبل أبو غنيم).

ث- السماح بتحويل مناطق مصنفة سابقاً من «مناطق مفتوحة» إلى مناطق سكنية لمصلحة المستعمرين اليهود وبخاصة في المناطق البعيدة عن مركز المدينة، كما يتضح من الجدول (1) حيث سيشكل البناء في الأراضي الجديدة 67.3 % من عدد الوحدات المخصصة لليهود حتى عام 2020م.

ج- تبني وتحفيز إقامة مخططات سكنية تقوم على مبدأ الانفصال الاجتماعي والعنصري والتهويد والأسرلة من خلال تشجيع الشرائح السكانية المختلفة على الإقامة في أحياء خاصة بها، وتقسيم المدينة إلى قطاعات تخطيط يهودية وأخرى عربية، مما أدى إلى في ارتفاع مؤشر الانعزال السكاني ليصل 60.2 % في عام 2012م مما يدل على أن المدينة لازالت مجزأة على المستويات الاجتماعية والقومية والدينية على الرغم من القرار الصهيوني بتوحيدها (دحلان، 2014: 33-34).

ح- خلق توازن اجتماعي- اقتصادي للسكان اليهود بغرض الاستثمار في القدس وخلق فرص عمل بهدف تحويل القدس إلى مركز جذب سكاني، والحد من هجرة الشباب اليهود خارج المدينة لإحداث توازن بين الفئات العمرية ومنع ظاهرة شيخوخة السكان.

خ- استهداف الوجود العربي الديموغرافي والعمراني في المدينة، والعمل على تقليصه، ويظهر ذلك في توصية الخطة بالعمل على ترميم أو نقل معسكري اللاجئين في شعفاط وقلنديا إذا توفرت الميزانيات والإرادات الحكومية والدولية.

د- ترسيخ مبدأ التمييز الاجتماعي وزيادة الضغط على البنية التحتية الهشة لمراكز العمران الفلسطينية، وذلك بحصر أغلبية إضافات المساكن عبر التكتيف الأفقي والرأسي للبناء داخل حدود مراكز العمران العربي، التي تشكل 60.6% من مجموع الوحدات السكنية المخطط إقامتها للعرب المقدسيين (جدول 1)، وفي المقابل تنخفض تلك النسبة عند اليهود إلى 32.7%.

خريطة(4): قطاعات التخطيط الرئيسية والفرعية حسب الخطة الهيكلية «القدس 2000».



المصدر: رسم الباحث بالاعتماد على: المقدسي لتنمية المجتمع، 2009، الخطة الهيكلية- القدس 2000: 61

جدول (1): استيعاب البناء حسب المخطط الهيكلي المحلي «القدس 2000»

السكان	وحدات مرخصة أو في مراحل التخطيط		إضافات بسبب التوسع أو الاكتظاظ		المجموع الكلي للوحدات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
يهود	31,446	67.3	15,260	32.7	46,706	100.0
عرب	17,186	39.4	26,462	60.6	43,648	100.0

المصدر: من حساب الباحث بالاعتماد على: المقدسي لتنمية المجتمع، 2009. الفصل الرابع: 25-26.

ولتوضيح أثر المخطط الهيكلي «القدس 2000» على مستقبل الوجود العربي في القدس قام الباحث بتوقيع خط الهدنة الفاصل بين شطري المدينة الشرقي والغربي على خريطة المخطط حيث اتضح أن قطاعي التخطيط الشمالي والجنوبي للتوسع العمراني والمخصصة للوسط اليهودي يشغلان قطاعات واسعة من أراضي شرقي القدس. وكما يتضح من الجدول (2)، فإن بلدية القدس تخطط لبناء 46,706 وحدة سكنية جديدة في القطاعات الأربعة المخصصة لليهود حتى عام 2020م، من بينها 29,089 وحدة سكنية، أو ما يعادل 62.3% من الوحدات المخطط إقامتها لليهود، سيتم إقامتها في قطاعي التخطيط الرئيسيين الشمالي والجنوبي، أي فوق أراضي شرق القدس، مما يعني استمرار مصادرة الأراضي لأغراض الاستعمار الاستيطاني والتهويد.

جدول (2): الوحدات القائمة والمخطط إنشائها حسب المخطط الهيكلي «القدس 2000».

قطاع التخطيط	نوع القطاع التخطيطي	موقع القطاع التخطيطي	وحدات قائمة منذ عام 2000م	وحدات مخطط بنائها حتى 2020م	مج القائمة والمخطط 2020م
الوسط	يهودي	غرب القدس	52,349	12,079	64,428
الغرب	يهودي	غرب القدس	1,082	5,538	6,620
الشمال	يهودي	غرب القدس	49,378	14,130	63,508
الجنوب	يهودي	غرب القدس	38,825	14,959	53,784
مجموع القطاعات اليهودية			141,634	46,706	188,340
الشرق	عربي	شرق القدس	38,225	43,648	81,873
المجموع الكلي للقطاعات			179,859	90,354	270,213

المصدر: من حساب الباحث بالاعتماد على: المقدسي لتنمية المجتمع، 2009. الفصل الرابع: 25-26.

وبخصوص قطاع التخطيط العربي، تقرر الخطة إضافة 43,648 وحدة سكنية إلى الوحدات القانونية القائمة البالغ عددها 38,225 وحدة سكنية، مع ضرورة التعاطي مع هذا الرقم بحذر شديد لاعتبارات علمية وموضوعية حيث تنشأ التساؤلات التالية: كيف يمكن الموافقة على بناء هذا العدد من الوحدات السكنية مع أن المساحة المتاحة للأحياء العربية تمثل 13.5 % فقط من مساحة شرقي القدس؟ وهل يمكن قبول هذا الرقم وسياسة التخطيط تبني تقليص عدد العرب والمحافظة على أغلبية يهودية؟ وهل إضافة هذا العدد يؤدي إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية وجودة البيئة للسكان في بيئة سكنية شديدة الكثافة؟ وهل يمكن إيجاد علاقة بين الموافقة على بناء هذا العدد واستمرار سياسة هدم المنازل ضد العرب المقدسيين؟ وهل يمكن بناء هذا العدد الكبير حتى عام 2020م، مع أن عدد الوحدات التي أنشأتها الحكومة الإسرائيلية للعرب منذ 1967م بلغت 600 وحدة سكنية فقط.

وللإجابة على التساؤلات السابقة، يمكن القول بأن عدد الوحدات المخصصة للسكان العرب الواردة في الخطة مضللة ولا يمكن تنفيذها، وأنها تتناقض مع سياسة التمييز والتهميش للسكان العرب، وأنها وضعت فقط لتضليل الرأي العام المحلي والدولي حتى لا يتكرر فشل تمرير المخطط الجديد كما حدث للمخطط الهيكلي لعام 1978م. وللدلالة على ذلك التمييز أكد الباحث الإسرائيلي «أورون يفتاحيل» (2001: 19 و38) أن «نظام الأراضي والتخطيط في «إسرائيل» هو نظام تمييز بشكل متواصل ضد العرب، سواء على الصعيد القانوني أو على الصعيد المؤسساتي. هذا النظام هو المسبب للنهش المستمر في احتياطي الأراضي العربي، وهو الذي يُصعب توفير متطلبات التطوير والخدمات في البلدات العربية. وكذلك توجد بين الدولة لدولة الاحتلال وبين صندوق إدارة «أراضي إسرائيل»¹ ترتيبات تسمح بامتلاك الأرض وتجهيزها لليهود فقط؛ وهذا ينشأ مدماك آخر من التمييز «القانوني في الدولة».

3- المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في شرقي القدس:

يُشكل الاستعمار الاستيطاني² في شرقي القدس أحد أوجه الصراع الجيوبوليتيكي للسيطرة الإسرائيلية على المدينة وأسرلتها وتهويدها. ولذلك شكل بناء المستعمرات الاستيطانية في شرق

1 كانت السيطرة على الأراضي العامة وتخصيصها بيد ثلاثة أجسام: دولة «إسرائيل»؛ سلطة التطوير، وهي جسم أُقيم في عام 1952م لإدارة أراضي اللاجئين الفلسطينيين؛ والصندوق القومي الدائم لإسرائيل (هكيرن هكيمات)، كممثلة للشعب اليهودي في الشتات، وفي عام 1962م دُمجت الأجسام الثلاثة في هيئة واحدة هي: «إدارة أراضي إسرائيل». ونتيجة لذلك أصبح 93% من الأراضي في دولة الاحتلال تحت إدارتها.

2 تم استخدام مصطلح المستعمرات الاستيطانية بدلاً من المستوطنات لأسباب منها:

- المعنى الاصطلاحي للفظ «المستوطنات» التي تعني الاستيطان الشرعي والقانوني للسكان فوق النطاق الأراضي الذي يقع تحت سيادة الدولة، وهذا غير مطابق للواقع حيث تُبنى المستوطنات الإسرائيلية فوق أراض فلسطينية محتلة.
- إن مصطلح «المستعمرات» يدل على وفود مؤقتة لرعايا قوة استعمارية للاستقرار في البلد المستعمر، وينتهي ذلك الاستقرار بانتهاء فترة الاستعمار كما حدث على سبيل المثال في الجزائر وتونس من قبل الفرنسيين. وحيث إن «إسرائيل» تدعي بالحق التاريخي والديني الحصري لليهود في فلسطين استناداً إلى «عهد إلهي خاص مع الشعب المختار»، وبالتالي إنكار حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه مما يُشير إلى أن الصراع في فلسطين صراع على الوجود، وأنه استعمار مقيم واستيطان دائم ولذلك يُصبح استخدام لفظ المستعمرات الاستيطانية أكثر دلالة على واقع الحالة الفلسطينية.
- القبول القانوني المستمدة من الاتفاقيات الدولية التي تحظر على قوة الاحتلال نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها حسب ما ورد في البند (6) من المادة (49) لاتفاقية جنيف الرابعة. للمزيد راجع: (Dahlan, 1987: 114)

القدس الإستراتيجية الأولى لـ «إسرائيل» ضمن سياسة التطهير العرقي الصامتة التي مارستها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وبلدية القدس وحركات الاستيطان اليهودية المختلفة نظراً لأهميتها الجيوبوليتيكية والدينية والاقتصادية الفريدة. وإن الأيديولوجية التي تحرك المستعمرين اليهود في شرقي القدس هي خليط من الأفكار المسيحية والقومية، التي تسعى للسيطرة على الأرض الفلسطينية بشتى السبل والوسائل، ويعتقد النابلسي (1995: 131) بأن القدس تُعتبر أهم الرموز الزاخرة بالإحياءات التي تثير في النفسية اليهودية نوازع التعصب الديني، لذلك عملت الصهيونية على استغلال هذا الرمز تمهيداً لتجنيد اليهود في خدمة الأهداف المشتركة لها ولأسيادها المستعمرين، وكان الهدف من الاستيطان في القدس طمس الطابع العربي الإسلامي للمدينة.

ولتطبيق الإستراتيجية الإسرائيلية أقدمت حكومة الاحتلال على التوسع في مصادرة الأراضي العربية في شرق المدينة لأغراض الاستعمار الاستيطاني اليهودي. وتحليل بيانات الجدول (3) يمكن ملاحظة أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد صادرت 23,378 دونم من أراضي شرقي القدس لأغراض استيطانية، وهذا يعني مصادرة نحو 33.4 % من المساحة الكلية منذ عام 1967م. ومن ناحية ثانية فإن مصادرة الأرض الفلسطينية قد بدأت في مرحلة مبكرة من الاحتلال في ظل حكم تجمع المعراخ حيث بلغت المساحة المصادرة 16,961 دونم خلال الفترة من بداية كانون ثان/يناير 1968م وحتى نهاية آب/أغسطس 1970م، أي نحو 72.55 % من جملة الأراضي المصادرة، بينما بلغت نسبة الأرض المصادرة بعد وصول تجمع الليكود إلى الحكم عام 1977م نحو 27.45 %. ويدل ذلك على عدم وجود فرق بين الرؤى الجيوبوليتيكية لمعسكري اليمين واليسار تجاه المدينة المقدسة ومستقبلها.

جدول (3) معطيات إحصائية حول مصادرة الأراضي في شرقي القدس منذ عام 1967م

المنطقة	التاريخ	مساحة/دونم
التلة الفرنسية	1968/1/8	3,345
معلوت دفنا	1968/1/8	458
النبي يعقوب	1968/4/14، 1970/8/30	470 + 765
حارة اليهود	1968/4/14	116
راموت	1970/8/30	4,840
تلبوت الشرقية	1970/8/30	2,240
جيلو	1970/8/30	2,700
جي بن - هنوم	1970/8/30	130
باب الخليل	1970/8/30	100
عطروت (مطار قلنديا)	1970/8/30، 1982/7/1	167 + 1,200

600	1970/8/30	رمت رحل
4,400	1980/3/20	بيسجات زئيف
1,850	1991/5/16	هار حوماه (أبوغنييم)
23,378		المجموع الكلي

المصدر: بتسليم، 2010: 1

وتلا ذلك إقدام بلدية القدس على تعديل استخدامات الأرض داخل شرقي القدس كما يتضح من الجدول (4)، حيث استأثرت المستعمرات والأحياء اليهودية الاستيطانية بنحو 34% من المساحة الكلية، بالإضافة إلى تخصيص 8.5% احتياطاً استراتيجياً للتوسع المستقبلي للمستعمرات الإسرائيلية، وتم تصنيف نحو 44% من المساحة كمناطق مفتوحة، ومن بينها 6% تقريباً لأغراض البنية التحتية والخدمات البلدية، وحصر جميع الأحياء العربية ومستقبل توسعها العمراني في 13.5% من المساحة فقط.

جدول (4): استخدامات الأراضي في شرقي القدس، 1997م

نوع استخدام الأرض	مساحة / كم ² *	% مساحة
أراضي تحت سلطة المستعمرات	23.8	34.0
أراضي خضراء مفتوحة	30.8	44.0
مخصصة للتوسع المستقبلي للمستعمرات	6.0	8.5
الأحياء العربية	9.4	13.5
المجموع	70	100,0

المصدر: p.10: Isaac and Hosh, 1997 و* المساحة بالكيلو متر المربع من حساب الباحث.

ويجب الإشارة إلى أن القدس شكلت بؤرة الاهتمام الاستعماري الإسرائيلي من الناحية الديموغرافية والمكانية حتى مطلع الثمانينات من القرن الماضي قبل أن تنحرف بوصلتها إلى تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية بقيادة حركة «غوش إيمونيم»، وامتداد الاستيطان ليشمل السلسلة الجبلية الوسطى في امتدادات شمالية - جنوبية، وشرقية - غربية. وازدادت وتيرة الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية بعد اتفاق أوسلو الانتقالي وقيام السلطة الفلسطينية عام 1994م من أجل إقامة حقائق مكانية على الأرض تحدد شكل ومصير الضفة الغربية في ظل أي تسوية سياسية محتملة، ويظهر ذلك من خلال تحليل بيانات جدول (5) على النحو التالي:

أ- انخفضت نسبة المستعمرين اليهود في القدس من 54.2% عام 1995م إلى 50.4% إلى 36.9% عام 2013م، وفي المقابل ارتفع نسبة المستعمرين في الضفة من 45.8% إلى 63.1% خلال نفس الفترة.

ب- استغلت الحكومات الإسرائيلية والحركات الاستيطانية مسيرة التسوية السياسية المتعثرة التي وفرت لها الفرصة المثالية لتكثيف الاستعمار الاستيطاني وفرض الحقائق الجغرافية فوق المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ ارتفع عدد المستعمرين في الضفة الغربية من 133,200 مستعمر عام 1995م إلى 350,010 مستعمر عام 2013م، أي بزيادة سنوية قدرها 5.37% تقريباً، أي زاد العدد 1.67 ضعف خلال الفترة المذكورة، وفي المقابل نما مستعمري شرق القدس بزيادة سنوية بلغت 1.47% خلال نفس الفترة.

ت- تجاوز عدد المستعمرين في الضفة الغربية ويضمونها القدس النصف مليون مستعمر، مما يساعد سلطات الاحتلال في استغلال ورقة المستعمرين الصهاينة كورقة ضغط في مفاوضات التسوية على الجانب الفلسطيني، وبالتالي لابد من التعامل مع موضوع الاستعمار الاستيطاني كجريمة حرب ومخالفة لاتفاقيات جنيف الرابعة.

جدول (5): أعداد المستعمرين اليهود في الضفة الغربية وشرقي القدس 1972-2013م.

المكان / السنة	الضفة الغربية	شرقي القدس	الضفة الغربية وشرقي القدس	% مستعمري شرقي القدس
1972	1,182	8,649	10,531	82.1
1985	44,100	103,900	149,900	69.3
1990	78,600	135,000	216,900	62.2
1995	133,200	157,300	290,500	54.2
1998	163,300	165,967	329,267	50.4
1999	177,411	170,123	347,534	49.0
2000	192,976	172,248	365,224	47.2
2005	258,988	184,057	423,900	43.4
2008	295,380	194,170	489,550	39.7
2009	299,440	191,960	491,400	39.1
2010	314,132	194,171	508,303	38.2
2011	328,423	198,282	526,705	37.7
2012	344,779	201,370	546,149	36.9
2013	350,010	204,750	554,760	36.9

المصدر: من حساب الباحث بالاعتماد على: Foundation for Middle East Peace, 2014; Jerusalem Institute for Israeli Studies, 2015, Table III / 13

وبالعودة إلى مسألة المستعمرات الاستيطانية في شرق القدس يمكن استخلاص الحقائق التالية من تحليل بيانات الجدول (6):

أ- تجاوزت المستعمرات الاستيطانية المساحة المخصصة لها حسب استخدامات الأراضي لعام 1997م، حيث بلغت مساحتها الإجمالية، عام 2013م نحو 24.754 كم²، أي ما يعادل نحو 35.36 % من المساحة الكلية لشرقي القدس. ويدل ذلك على أن المستعمرات بدأت تتوسع على حساب الأراضي الإضافية المخصصة للتوسع المستقبلي (انظر جدول 4).

ب- ارتفع عدد المستعمرين في شرقي القدس من 172,248 مستعمر عام 2000م إلى 204,750 مستعمر عام 2013م، أي بزيادة سنوية قدرها 1.33 % تقريباً بسبب الزيادة الناتجة عن الخصوبة الكلية والهجرة الدولية الوافدة.

ت- تباينت نسبة النمو السكاني ما بين المستعمرات، حيث سجل مستعمرو جفعات هامتوس وهارحوماه أعلى نسبة زيادة سنوية بلغت 24.37 %، ونما عدد مستعمري رامات شلومو ورامات أشكول بنسبة زيادة سنوية تعادل 2.2 % و 2.01 % على التوالي. وفي المقابل شهدت مستعمرات جفعات شايبيرا وماعلوت دفنا، كريات أريه وسان هاديريه هامور هيفت تناقصاً في عدد المستعمرين بلغ -2.37 % و -1.4 % و -1.21 % على التوالي خلال الفترة 2000-2013م. ويعزى هذا التباين إلى ارتفاع نسبة المهاجرين الجدد من سكان تلك المستعمرات، والذين يتخذونها أماكن مؤقتة لحين الحصول على سكن دائم. ويؤكد ذلك أن صافي حركة السكان في القدس سجلت مؤشرات سالبة بلغت -49,900 شخص خلال نفس الفترة.

ث- تميزت المستعمرات الاستيطانية في شرقي القدس بالحجم السكاني الكبير الذي بلغ متوسطه 15,750 مستعمر مقارنة مع مستعمرات الضفة الغربية التي بلغ متوسط حجم سكانها من اليهود 2,518 مستعمر فقط عام 2013م.

ج- تباينت المستعمرات الاستيطانية في شرقي القدس فيما بينها من حيث الحجم. فبينما بلغ عدد المستعمرين عام 2013م في كل من مستعمرات راموت ألون وبيسجات زئيف نحو 43,270 و 40,760 مستعمر على التوالي، لم يتجاوز عدد المستعمرين 3,050 مستعمر في كل من مستعمرتي ماعلوت دفنا وكریات أريه والحي اليهودي في البلدة القديمة.

ح- تميزت الكثافة الخام لمستعمرات شرقي القدس بالكثافة السكانية العالية جداً التي ارتفعت من 6,958 مستعمر/كم² عام 2000م إلى نحو 8,271 مستعمر/كم² عام 2013م.

خ- سُجلت أعلى كثافة خام بالحي اليهودي من البلدة القديمة التي بلغت 23,115 مستعمر/كم²، وفي المقابل سُجلت أدنى كثافة في مستعمرات جفعات شايبيرا وجفعات هامفتار (خريطة 5) التي بلغت فيها الكثافة نحو 2,983 و 5,221 مستعمر/كم² على التوالي.

د- تباينت مستعمرات القدس فيما بينها حسب شخصيتها الدينية من علمانية إلى يهودية أرثوذكسية، وأدى هذا التباين إلى اختلاف في سلوك الخصوبة بين سكان تلك المستعمرات، وإلى اختلاف تركيب السكان حسب العمر. ويمكن الاستدلال على ذلك من مقارنة العمر الوسيط¹ لسكان المستعمرات العلمانية مع نظيراتها المتدينة، حيث يتميز سكان المستعمرات ذات المصبغة الأرثوذكسية بالفتوة وصغر السن، كما هو الحال في رمات أشكول ورمات شلومو، التي تميزت بعمر وسيط بلغ 15، و18.0 سنة لكل منهما على التوالي. وفي المقابل سجل سكان مستعمرتي جيلو وبيسجات زئيف العلمانيتين عمراً وسيطاً تجاوز 30 سنة، مما يؤدي إلى تصنيف سكان تلك المستعمرتين في إطار المجتمعات الهرمة أو المسنة.

جدول (6): المستعمرات الاستيطانية وأعداد المستعمرين حسب بعض الخصائص الديموغرافية في شرقي القدس 2000 - 2013 م

اسم المستعمرة	الشخصية الأيدولوجية	عدد المستعمرين		% تغير سنوي	المساحة بالكم ²	الكثافة 2013	% هجرة وافدة	وسيط العمر 2013
		2013	2000					
تلبوت الشرقية	علمانية	13,850	12,845	0.06	1.195	11,590	22.3	35
جيلو	علمانية	29,920	27,637	0.61	2.859	10,465	12.9	31.4
جفعات هامتوس وهارحوماه	دينية	18,130	763	24.37	2.833	6,400	10.3	23
جفعات همفتار	غير متوفر	3,070	2,912	0.41	0.588	5,221	----	28
جفعات شابير*	علمانية	6,020	8,193	2.37-	2.018	2,983	17.8	36
هار هوزفيم**	صناعية	----	---	---	0.653	----	---	----
سان هاديريه ها مور هيفت	غير متوفر	4,290	5,018	1.21-	0.378	11,349	8.9	19
ماعلوت دفنا، كريات آريه	غير متوفر	3,040	3,645	1.4-	0.380	8,000	17.1	19
النبي يعقوب	علمانية	20,690	20,288	0.15	1.759	11,762	16.9	19
الحي اليهودي	أرثوذكس	2,820	2,279	1.64	0.122	23,115	17.7	23
بيسجات زئيف	علمانية	40,760	36,469	0.86	5.467	7,456	21.5	30.7
رامات أشكول	علمانية	3,790	2,917	2.01	0.397	9,547	28.0	15
رامات شلومو	أرثوذكس	15,100	11,348	2.2	1.126	13,410	4.2	18
راموت ألون	أرثوذكس	43,270	37,934	1.01	4.979	8,691	7.0	20.5
المجموع		204,750	172,248	1.33	24.754	8,271	13.5	

1 العمر الوسيط Median Age: القيمة التي يكون عندها عمر نصف السكان أكبر منها سنًا ونصفهم الآخر أصغر سنًا. وهو أحد مؤشرات تصنيف المجتمعات حسب العمر، فإن قلت قيمته عن (20) سنة دل ذلك على أن المجتمع قتي نتيجة للخصوبة المرتفعة، وإذا تجاوزت قيمته (30) سنة دل على المجتمعات الهرمة أو المعمرة ذات الخصوبة المنخفضة، وإذا تراوحت قيمته بين (20) وأقل من (30) سنة فهو مجتمع وسط بين الفئتين. راجع (Shryockan Siegel, 1976: 132).

المصدر: مشتق و محسوب من: Foundation for Middle East Peace, 2012, Jerusalem Institute for Israel Studies, 2015, Table III / 13
❖ يشمل العدد لعام 2013 على 310 إسرائيلي يعملون في مستشفى هداسا والجامعة العبرية.
❖ منطقة صناعية في مجال التكنولوجيا المتقدمة.

ذ- تباينت مستعمرات القدس فيما بينها حسب شخصيتها الدينية من علمانية إلى يهودية أرثوذكسية، وأدى هذا التباين إلى اختلاف في سلوك الخصوبة بين سكان تلك المستعمرات، وإلى اختلاف تركيب السكان حسب العمر. ويمكن الاستدلال على ذلك من مقارنة العمر الوسيط¹ لسكان المستعمرات العلمانية مع سكان نظيراتها المتدينة، حيث يتميز سكان المستعمرات ذات الصبغة الأرثوذكسية بالفتوة وصغر السن، كما هو الحال في رماش أشكول ورمات شلومو والحي اليهودي من البلدة القديمة، التي تميزت بعمر وسيط بلغ 15، و18,0 سنة لكل منهما على التوالي. وفي المقابل سجل سكان مستعمرتي جيلو وبيسجات زئيف العلمانيتين عمراً وسيطاً تجاوز 30 سنة، مما يؤدي إلى تصنيف سكان تلك المستعمرتين في إطار المجتمعات الهرمة أو المسنة.

ر- ترتفع نسبة مساهمة الهجرة الدولية الوافدة (1990-2013م) من جملة سكان مستعمرات شرق القدس، إذ بلغ متوسط النسبة 13.5 %، وتباين النسبة فيما بين المستعمرات حيث سجلت النسبة 28 % و 22.3 % من جملة سكان مستعمرتي رامات أشكول وتلبيوت الشرقية على التوالي، بينما انخفضت النسبة إلى 4.2 % فقط في مستعمرة رامات شلومو (جدول 6).

وبالإضافة إلى المستعمرات الاستيطانية الرئيسية الموضحة أعلاه في الجدول (6)، أقامت جمعيات المستعمرين اليهود وبمساعدة ودعم من السلطات الحكومية وبلدية القدس ورجال الأعمال الصهاينة في الداخل والخارج، مجموعة من الجيوب الاستعمارية الاستيطانية التي تطوق البلدة القديمة من الشمال والجنوب والشرق، والجيوب الاستعمارية المقامة في الحي الإسلامي وفي حي النصاري داخل البلدة القديمة لتطويق الحرم القدسي الشريف. بالإضافة إلى الجيوب الأخرى الرئيسية المتمثلة في «مدينة داوود» في سلوان، و«معاليه زيتيم ومعاليه دافيد» في رأس العامود، و«بيت أوروت» في الطور، و«كدمات صهيون» في أبو ديس، و«نحلات شمعون» في الشيخ جراح. ويصل إجمالي عدد المستعمرين في هذه الجيوب لـ 2,000 مستعمر (بتسليم، 2011: 1).

وبالعودة إلى المخطط الهيكلي المحلي 2,000 مدينة القدس، يتضح أنه سيتم التوسع في البناء داخل مستعمرات شرقي القدس وأحيائها، مما سيؤدي إلى بناء نحو 17,442 وحدة سكنية جديدة بحلول عام 2020م في ثمان مستعمرات يهودية (جدول 7). وسيكون التوسع الأكبر في الاستعمار الاستيطاني في مستعمرة هار حوماه (جبل أبو غنيم) عن طريق بناء 5,860 وحدة سكنية كتوسعة للمستعمرة باسم مار إلياس (خريطة 5)، وفي مستعمرات رماش ألون وجيلو ببناء 2,739 و 2,381 وحدة سكنية على التوالي.

1 العمر الوسيط Median Age: القيمة التي يكون عندها عمر نصف السكان أكبر منها سناً ونصفهم الآخر أصغر سناً. وهو أحد مؤشرات تصنيف المجتمعات حسب العمر، فإن قلت قيمته عن (20) سنة دل ذلك على أن المجتمع فتي نتيجة للخصوبة المرتفعة، وإذا تجاوزت قيمته (30) سنة دل على المجتمعات الهرمة أو المعمرة ذات الخصوبة المنخفضة، وإذا تراوحت قيمته بين (20) وأقل من (30) سنة فهو مجتمع وسط بين الفئتين. راجع (Shryockan Siegel, 1976: 132).

5,097	1,230	246	984	3,867	تلبوت شرقية	الجنوب
11,384	2,381	2,113	268	9,003	جيلو	
6,999	5,860	1,150	4,710	1,139	هار حوماه	
65,195	17,442	7281	10,161	47,753	المجموع	

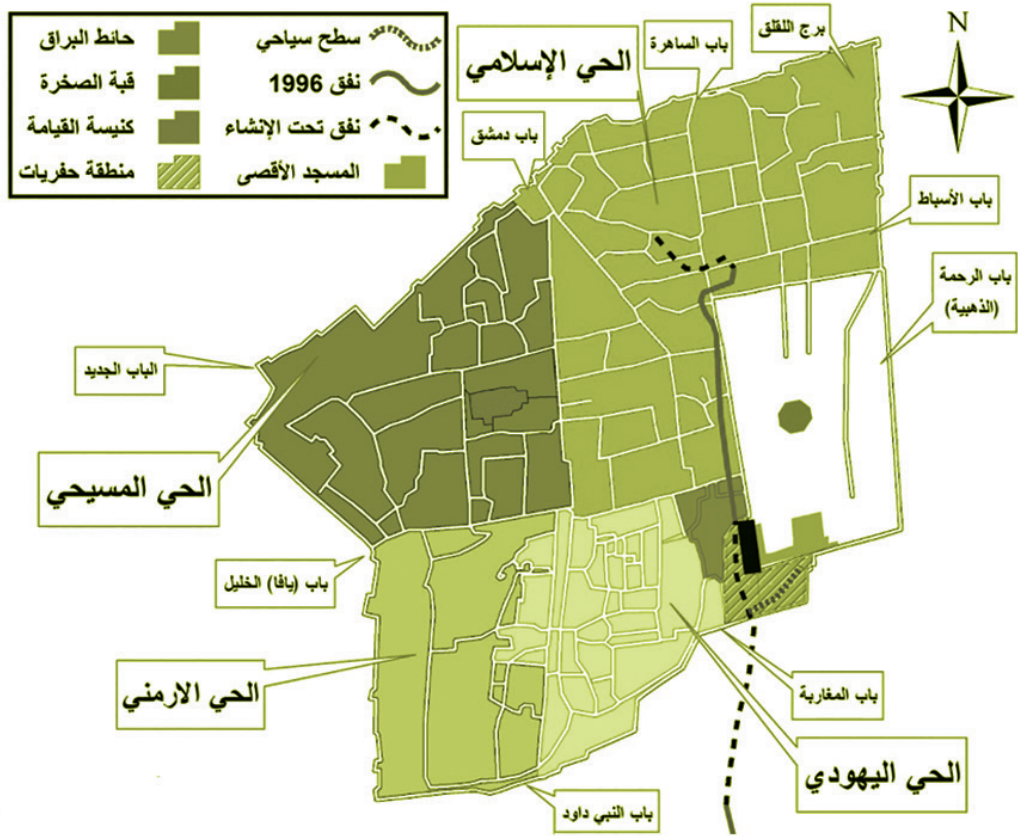
المصدر: من حساب الباحث من: المقدسي لتنمية المجتمع 2009، الفصل الرابع: 25.

وبعد قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 1948 على معظم أراضي فلسطين، كانت النتيجة المباشرة لسياسة الاستيطان تغلغل اليهود إلى أغلب مناطق العرب في «إسرائيل» وتطويق غالبية القرى والمدن العربية، وتحويل الأقلية العربية إلى وضعية جيتو حقيقي، وقراها إلى جزر في المد اليهودي» (يفتاحيل، 2001: 42). وتأكيداً لذلك المنهج الصهيوني فقد تم اختيار مواضع المستعمرات الإسرائيلية في القدس بعناية فائقة بحيث تؤدي إلى تطويق الأحياء العربية وفصلها عن بعضها، وتعمل على محاصرة البلدة القديمة ومحيطها التاريخي من جهة الشمال والشرق والجنوب، وخلق وقائع ديموجرافية على الأرض لأهداف جيوبوليتيكية مستقبلية. ويظهر ذلك بوضوح من كلمة تلتيا هو أمام الكنيسة بتاريخ 15 آذار/مارس 2010م، التي أكد فيها على رفض حكومته وضع أي قيود على البناء في القدس ومحيطها، قائلاً «على مدى الأربعين عاماً الماضية لم يحدث قط أن وضعت أي حكومة إسرائيلية قيوداً على البناء في أحياء القدس»، وإن هناك إجماعاً شبه تام بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية على أن تبقى -على حد وصفه- الأحياء اليهودية في القدس وما حولها «جزءاً من دولة إسرائيل» في أي اتفاق للسلام قد يتم التوصل إليه مع الفلسطينيين.

4- الصراع حول البلدة القديمة ومحيطها:

تبلغ مساحة البلدة القديمة 901 دونم، وتنقسم إلى أربعة أحياء هي: الإسلامي، والمسيحي والأرمني واليهودي (خريطة 6)، إذ يشكل الحي الإسلامي وحده نحو 51.2% من المساحة الإجمالية للبلدة القديمة، والحي المسيحي 21.3%، والأرمني 14%، واليهودي 13.5%. ومنذ عام 1967م شكلت البلدة القديمة ومنطقة الحرم القدسي الشريف وموضع المسجد الأقصى -لما تحويه من تراث ديني وحضاري- بؤرة الصراع الديني بين المسلمين واليهود، ويرجع ذلك إلى سعي اليهود لإقامة الهيكل الثالث مكان المسجد الأقصى. وللأهمية التاريخية والحضارية للبلدة القديمة اعترفت اليونسكو بها وبأسوارها باعتبارها موقعاً أثرياً عالمياً في عام 1981م، وتم تحديد 220 موقع أثري هام فيها. وتُصنف استخدامات الأراضي داخل البلدة القديمة إلى 450 دونم مناطق سكنية، 280 دونم مؤسسات دينية وثقافية، 80 دونم مناطق تجارية، 50 دونم آثار، و 40 دونم مساحات غير مستغلة.

خريطة (6): البلدة القديمة حسب الحي والأماكن الدينية المقدسة لأصحاب الديانات السماوية.



المصدر: رسم الباحث اعتماداً على خريطة الأساس: مصطفى، 1997: 77

وعلى العموم فقد شكل تهويد البلدة القديمة هدفاً جيوبوليتيكياً واستراتيجياً للأوساط الرسمية والشعبية الإسرائيلية التي سعت لتنفيذه بوتيرة صامتة ومضللة في أغلب الأحيان تحت شعار التعايش الإسرائيلي- الفلسطيني. وبدأت مسيرة التهوديد المكاني للبلدة القديمة في 11 حزيران/يونيو 1967م عندما تم الاستيلاء على «حارة المغاربة» التابعة للوقف الإسلامي، وهدمها وتمهيد أرضها لتوسعة ساحة ما يُسمى حائط المبكى [البراق] وبالتالي تهجير نحو 1000 من مواطني الحي العربي من منازلهم (ماجاوير، 1981: 28)، وفي 18 نيسان/أبريل 1968م تم هدم حارة الشرف لبناء الحي اليهودي الجديد من خلال مصادرة (116) دونماً بموجب قرار أصدرته وزارة المالية مرفقاً بالخارطة رقم (5) ب/أ/ 322/108 ونشر بالجريدة الرسمية رقم 1443، مما أدى إلى هدم 1034 منزلاً، و425 متجراً، و6 مساجد وعدد من المدارس (التوفكجي، 2002: 21، بارود، 2012: 611). وأعقب ذلك إعلان البلدة القديمة موقعاً قديماً بموجب المادة (29ب) من قانون الآثار الإسرائيلي لسنة 1978م لما تحويه من أصول أثرية وتاريخية لحضارات إنسانية مختلفة، ولما تضمه من مبان ذات طابع معماري وثقافي وديني لها قيمتها التي ساعدت فيما بعد سلطة الآثار الإسرائيلية على إجراء حفريات أثرية في المنطقة.

ونتيجة لفشل المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية في كامب دافيد عام 2000م، تسارعت وتيرة التهويد الإسرائيلية للبلدة القديمة ومحيطها لمنع تقسيمها أو فرض السيادة الفلسطينية عليها في أي تسوية مستقبلية، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت البلدة القديمة ومحيطها، أو ما أصبح يسمى بـ «الحوض المقدس»¹ بؤرة الصراع الجيوبوليتيكي الإسرائيلي- الفلسطيني الذي يحدد مدى نجاح أو فشل مفاوضات التسوية السلمية. ومن أجل حسم معركة القدس و«الحوض المقدس» (خريطة 7) وتقويض نشاط السلطة الفلسطينية في المدينة، أخذ الصراع الجيوبوليتيكي أشكالاً متعددة من أهمها:

أ- العمل على توسيع رقعة الوجود الجغرافي اليهودي في «الحوض المقدس» حيث بدأت أعمال البناء لإقامة مستعمرة «معالي هازيتيم» المقامة على أراضي رأس العامود عام 1998م، وتم بناء 132 وحدة سكنية فيها واستوطنتها 110 عائلة يهودية عام 2003م، وهي أول خطة تطوير استيطاني في قلب الشطر الشرقي للقدس لخلق تواصل عمراني يهودي مع الحي اليهودي داخل البلدة القديمة، ثم تم بناء مدرسة بيت أوروت على جبل الزيتون التي يقيم فيها نحو (200) تلميذ من المتدينين اليهود. وكذلك تم تجهيز البنية التحتية لإقامة مستعمرة «نوف تسيون» عام 2004م التي تقع على سفوح جبل المكبر بهدف بناء 280 وحدة سكنية وكنيس يهودي بحلول عام 2015م. كما تم التخطيط لبناء مستعمرة «كدمات تسيون» التي تشرف على سلوان، وتمت الموافقة على إقامتها من قبل بلدية القدس عام 2004م بهدف بناء 300 وحدة سكنية وكنيس يهودي، وكذلك التخطيط لإقامة حزام من الأحياء الاستعمارية الاستيطانية حول البلدة القديمة تضم 17 بؤرة استيطانية تمتد من الشيخ جراح وبيت أوروت على جبل الزيتون وحتى رأس العامود، وهي مناطق تحولت إلى مواقع جذب للجمعيات الاستيطانية التي يمولها المليونير اليهودي الأمريكي «ايرفينغ موسكوفيتش» (مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، 2008: 5).

ب- دعم الحكومة الإسرائيلية لأنشطة المجموعات الاستعمارية الاستيطانية المتطرفة وعلى رأسها حركة «عطيريت كوهانيم» التي هي جزءاً من ائتلاف «منتدى القدس»، ويضم هذا الائتلاف جميع الحركات والمنظمات التي تعمل على تهويد شرق القدس بما في ذلك المجموعات المسيحية التي تأمل في بناء الهيكل الثالث مكان الحرم القدسي الشريف. وتسيطر «عطيريت كوهانيم» في الأحياء الإسلامية والمسيحية على 20 عمارة، يسكن فيها 60 عائلة مكونة من 300 شخص، وتقع أغلبية هذه العمارات في شارع الواد، وأشهرها «منزل أرئيل شارون» (مارجلت، 2011: 39). وتشارك الحركة في إعداد المخططات الإسرائيلية لتطوير منطقة «الحوض المقدس»، والتغلغل داخل المؤسسات الإسرائيلية الرسمية مثل سلطة الآثار وسلطة الحدائق الوطنية، ويتجلى هذا الدعم فيما أكدته الحركة على صفحتها الإلكترونية بأن «العزم والتعاون مع السلطات برهن المنهج القديم للصهيونية،

1 ظهر مصطلح «الحوض المقدس» أو ما يُسمى أحياناً بالحوض التاريخي لأول مرة خلال مفاوضات كامب دافيد 2000، وما تلاها من محادثات إسرائيلية فلسطينية، ومنذ ذلك الحين شاع تداول المصطلح في المحافل السياسية والبحثية كمفهوم جيوبوليتيكي ذات مرجعية دينية وقومية.

وأن الاستيطان اليهودي هو الذي يحدد حدود الدولة» (Khamaisi et all, 2009, 55). بالإضافة إلى مجموعة «العداد» التي تركز نشاطها على منطقة سلوان حيث تم توطين نحو 400 مستعمر في سلوان موزعين على أكثر من 40 عقاراً، ومجموعتي «حي فيكاييم» و«أمانا» المختصتين بالاستيلاء على الممتلكات والعقارات المقدسية، حيث تم مصادرة (790) عقاراً في البلدة القديمة من الممتلكات الخاصة والوقف الذري والإسلامي والكنسي والبلدي.

ت- تحويل البلدة القديمة لمركز استقطاب سياحي عالمي لما تحويه من مواقع مقدسة وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك وحائط البراق وكنيسة القيامة (خريطة 6). وتذكر المصادر الإسرائيلية بأنه حتى عام 2000م بلغ متوسط عدد السياح الذين زاروا البلدة القديمة نحو 2 مليون سائح في السنة.

ث- تعديل مورفولوجية المدينة وتغيير معالمها الدينية بهدف السيطرة عليها وتعزيز تهويدها، ففي مايو 2009م كشفت منظمة «عبر عميم» الإسرائيلية النقاب عن خطة حكومية سرية تتحدث عن إقامة تسع حدائق ومواقع سياحية ومسارات حول البلدة القديمة بهدف تعزيز السيطرة على تلك المنطقة، وتعتبر هذه الخطة جزءاً من قرار رقم 4090 (تحديد الأولويات: تعزيز السيطرة على مدينة القدس) والذي أقر من المجلس الوزاري خلال حكومة شارون من أجل تغيير الوضع الجيوبوليتيكي القائم. وقررت الحكومة آنذاك تخصيص مبلغ (480) مليون شيكل جديد لتطوير حوض البلدة القديمة وجبل الزيتون (2006-2013م) (باسيا، 2009: 2). ومن أجل ذلك أنشأت «إسرائيل» شبكة أنفاق في البلدة القديمة منها نفق البراق الذي افتتح عام 1996م وأدى إلى مواجهات دامية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ونفق سلوان، ونفق الأقصى الذي يمتد من منطقة حمام العين باتجاه المسجد الأقصى بطول 100 متر تقريباً. وكذلك بناء الكنس اليهودية حيث تم افتتاح كنيس «أوهيل يتسحاق» في أكتوبر 2008م وتم ربطه بشبكة الأنفاق. وفي 15 آذار/مارس 2010م تم افتتاح «كنيس الخراب» في مواجهة المسجد الأقصى المبارك، الذي يشكل نقطة ارتكاز ومقدمة لمحاولات بناء الهيكل على أنقاض الأقصى، والذي يعكس حالة التعصب الديني والتطرف الذي يتزايد في القدس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك خطة لبناء كنيس آخر يُسمى «قدس النور»، ومعبد يسمى «جوهرة إسرائيل» مقابل المسجد الأقصى. بناء الحدائق المستوحاة من التوراة. وهي شكل جديد من أشكال الاستعمار الاستيطاني في القدس، الذي يهدف إلى إنشاء رموز دينية تعويضاً لفشل الرواية الإسرائيلية بوجود آثار يهودية في المدينة المقدسة. ويصف خاطر (2010) الحدائق التوراتية بأنها عبارة عن متاحف مليئة بنماذج وشعارات ومجسمات ورموز مما وصفته أو تحدثت عنه التوراة، أو ارتبطت بشخصيات دينية ورمزية من شخصيات التوراة، على اعتبار أن هذا الأمر سيمنحها وجوداً دينياً في المدينة وإن لم يكن له رصيد من التاريخ أو من الآثار، رغم مرور نحو 150 عام تقريباً على التنقيب عن الآثار في البلدة القديمة. إن ما تقوم به إسرائيل في القدس يُذكر بالمقولة الشهيرة لرونان بأن: «تزيوير التاريخ

جزء من تكوين الأمة» (أمير، 2004: 8)، بل إن التوراة تؤكد بأن سكان المدينة لم يكونوا يهوداً بل كنعانيين وأموريين ويبوسيين وحثين، كما جاء في الإصحاح السادس عشر من سفر حزقيال من العهد القديم³ وَقُلْ هَكَذَا قَالَ السَّيِّدُ الرَّبُّ لِأُورُشَلِيمَ. مَخْرُجُكَ مِنْ أَرْضِ كَنْعَانَ. أَبُوكِ أَمُورِيٌّ وَأُمُّكَ حِثِّيَّةٌ.

خريطة (7): حدود «الحوض المقدس» (التاريخي) حسب وجهة نظر الاحتلال .



المصدر: رسم الباحث من: James A. Baker III Institute for Public Policy, 2010: 69

ج- وضع المخططات التفصيلية لإحكام السيطرة على البلدة القديمة ومنطقة «الحوض المقدس». وتُشير الخطة الهيكلية 2000 إلى أن عدد الوحدات السكنية القائمة في البلدة القديمة عام 2000م بلغ 51,22 وحدة، وإن هذا العدد سيتقلص إلى 4,530 وحدة في عام 2020م، أي سيتم هدم 11.6% من الوحدات السكنية القائمة، وسيكون ذلك على حساب الحي الإسلامي المصنف تخطيطياً بمباني ذات وضع سيئ واكتظاظ سكاني مرتفع.

ح- هدم المباني العربية وإقامة وحدات سكنية يهودية مكانها مثل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني حول برج اللقلق الذي يقع في الزاوية الشمالية الشرقية من البلدة القديمة (خريطة 6)، حيث أقرت بلدية القدس عام 2005م إزالة المباني من الموقع وبناء 21 وحدة سكنية وكنيس على مساحة 3.8 دونم. وهناك مخططات أخرى لهدم أحياء أخرى مثل حي البستان لأغراض تهويدية.

خ- استخدام الحفريات الأثرية أداة للسيطرة على «الحوض المقدس». فبعد أن كانت أعمال البحث والتنقيب الأثري تجري بواسطة سلطة الآثار الإسرائيلية أو الجامعات، ومحصورة في البلدة القديمة، انتقلت بسبب ادعاء نقص الموازنات إلى أيدي القطاع الخاص، أي إلى المجموعات اليهودية المتطرفة مثل منظمة «العاد» التي تدير الموقع الأثري المسمى «مدينة داود» في سلوان، وتقوم أيضاً بحفر نفق سلوان الذي يربط ما يسمى «مدينة داود» بمنطقة المسجد الأقصى. وتعد الحفريات الأثرية في منطقة «الحوض المقدس» ذات حساسية شديدة خاصة إذا أُجريت لتحقيق أهداف سياسية بحتة لغرض تعزيز سيطرة جهة معينة، أو لإثبات أحقية السيطرة من خلال الشواهد والأدلة التاريخية (Yanai, 2007: 11). ومن هنا تظهر خطورة انخراط الجماعات اليهودية المتطرفة في الحفريات الأثرية، وتنامي دورها في إدارة بعض المواقع المقدسة في القدس، وتبنيها لأيديولوجية أصولية تنفي وجود جذور تاريخية للمسلمين والمسيحيين في المنطقة، مما سيؤدي حتماً إلى إعادة تعريف الصراع من «صراع قومي» إلى «صراع ديني».

د- ويجب الإشارة إلى وجود علاقة تكاملية وتكافلية بين الحكومة الإسرائيلية وحركات الاستيطان [الاستعمار الصهيونية] في البلدة القديمة، إذ تساعد أنشطة المستوطنين [المستعمرين] الحكومة في إحباط التقدم في العملية السياسية، وفي المقابل تساهم أعمال وسياسة الحكومة في تسهيل توسع المستوطنين في البلدة القديمة والمناطق المحيطة بها. وعلى المدى القصير، ينتشر التوسع بحذر على شكل جيتوهات¹ يهودية معزولة فوق المنطقة، ولكن النتائج على المدى البعيد؛ ما لم يتم التصدي لهذه العملية وإجهاضها؛ ستؤدي إلى تهويد المدينة القديمة وطمس الوجود العربي فيها (Khamaisi et al, 2009: 61).

ومن العرض السابق نخلص إلى أن «إسرائيل» تسير بخطى مدروسة وإستراتيجية واضحة لإعادة تشكيل المظهر المورفولوجي لمنطقة «الحوض المقدس» بهدف أسرلته وتهويده.

1 يُقال: إنَّ الكلمة مشتقة من الكلمة الألمانية «جهتر» التي تعني: «مكاناً مُحاطاً بالأسوار»، أو من الكلمة العبرية «جت»؛ بمعنى: الطلاق أو الانفصال، أو من الكلمة الإيطالية التي تعني: قسماً صغيراً من المدينة؛ تُستخدم بشكل خاص للإشارة لأحياء اليهود في أوروبا، وهي الأحياء الاستيطانية التي أقامها الاحتلال في القدس والبلدة القديمة.

5- هدم المباني والمساكن:

تعتبر سياسة هدم المباني والمساكن الفلسطينية عقيدة إسرائيلية راسخة منذ سنين طويلة، لها دوافعها الجيوبوليتيكية التي تهدف إلى السيطرة على الأرض الفلسطينية وتطهيرها عرقياً من سكانها العرب الأصليين. وفيما يتعلق بهدم المباني في القدس فإن البلدية تدعي أن عمليات الهدم تتم للمباني غير المرخصة لمنع الاستمرار في البناء غير القانوني، وأنها ضرورية من أجل حماية وتعزيز التخطيط الحضري السليم في المدينة، وأن دوافعها فنية وليست سياسية أو عنصرية تجاه السكان الفلسطينيين. إلا أن هذه الادعاءات والحجج تتعارض تماماً مع سياسات البلدية التخطيطية التي تعتمد وضع العراقيل والقيود المشددة للبناء في القسم الشرقي من المدينة بهدف احتواء وخنق التطور العمراني الحضري الفلسطيني.

وفي هذا السياق تؤكد جمعية «عير عميم» (2009: 4) الإسرائيلية على السياسة العنصرية التي تنتهجها بلدية القدس ضد السكان العرب، إذ حسب تقديرات البلدية نفسها، يحتاج القسم الفلسطيني [شرق القدس] إلى نحو 1500 وحدة سكنية سنوياً لمواجهة التزايد الطبيعي. وللمقارنة فقد أصدرت البلدية 125 رخصة بناء فقط من أصل 190 طلباً مستوفياً لشروط تخطيط المدن خلال عام 2008م، أي أن موافقة البلدية لا تغطي سوى 8.3% من احتياجات قطاع الإسكان العربي في شرقي القدس، مما يدفع السكان إلى البناء غير المرخص. ويتطبيق عنصري آخر فإن الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية تؤكد أن 66% من مخالفات البناء تحدث في غربي القدس، إلا أن ما بين 60 - 70% من عمليات الهدم تتركز في شرقي المدينة. ومن ناحية ثانية تشير البيانات إلى وجود نحو 53,225 وحدة سكنية فلسطينية في شرقي القدس عام 2000م، من بينها 15,000 وحدة سكنية تقريباً بنيت بشكل غير قانوني، أي أن نسبة البناء غير المرخص بلغت نحو 28.2% من جملة الوحدات السكنية، مما يعكس خطورة عمليات هدم المساكن والمباني على مستقبل الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة.

ومن تحليل بيانات الجدول (8) يتضح ما يلي:

أ- أن عدد المباني التي تم هدمها في القدس سواء بأوامر البلدية أو وزارة الداخلية الإسرائيلية خلال الفترة 1992-2015/8/31م بلغ 1,258 مبنى.

ب- أن وتيرة هدم المباني تتباين من فترة إلى أخرى كما يتضح من الشكل (1)، حيث إن الفترة 1992-2000م قد شهدت هدم 224 مبنى فقط، وبمتوسط 25 مبنى في السنة، بينما اشتدت وتيرة الهدم خلال الفترة 2001-2015م بعد فشل مفاوضات التسوية في كامب دافيد واندلاع انتفاضة الأقصى وإعداد الخطة الهيكلية المحلية 2000 التي سجلت هدم 1,034 مبنى بمتوسط 69 مبنى في السنة، وأن 82.2% من عمليات الهدم قد تمت بعد عام 2001م.

جدول (8): عدد مباني الفلسطينيين التي هدمتها إسرائيل في شرقي القدس،
1992-2015/8/31م.

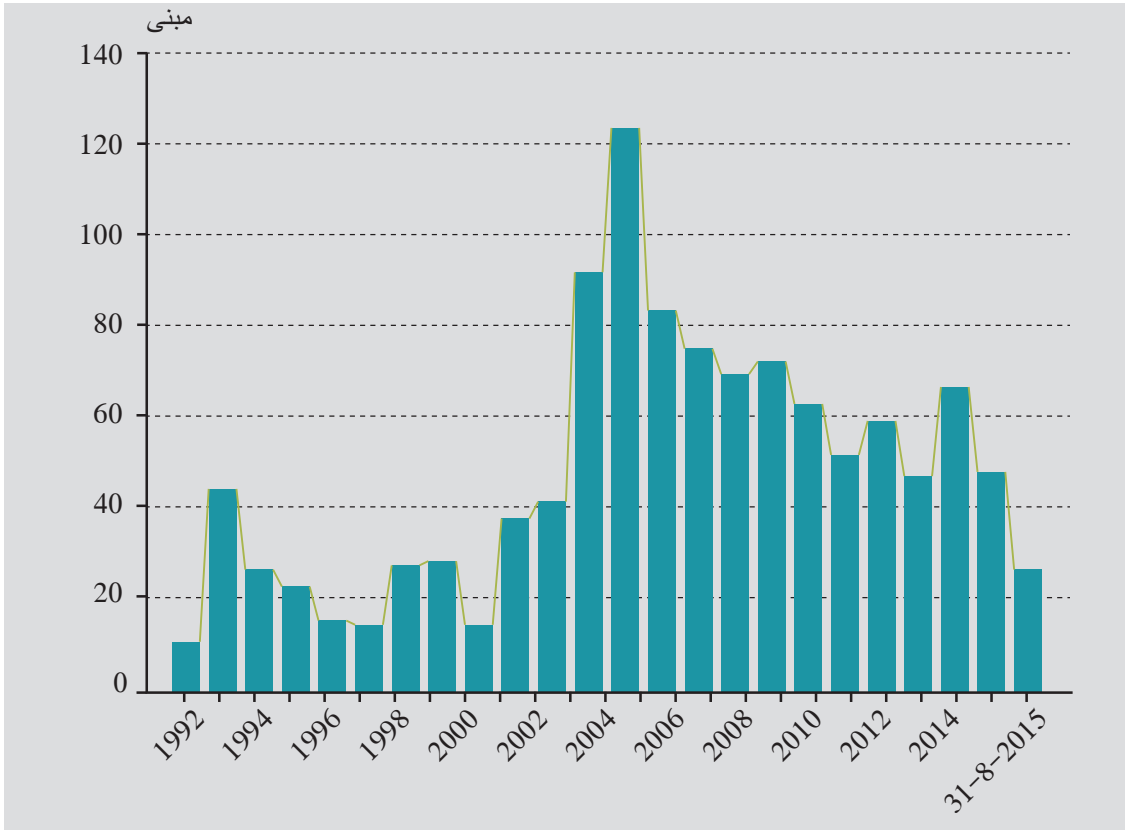
السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1992	12	2000	16	2008	78
1993	48	2001	41	2009	68
1994	29	2002	45	2010	56
1995	25	2003	99	2011	64
1996	17	2004	133	2012	51
1997	16	2005	90	2013	72
1998	30	2006	81	2014	52
1999	31	2007	75	2015/8/31	29
المجموع الكلي للفترة 1992 - 2015/8/31م					1,258

المصدر: بتسليم، 2015.

ت- سجل عام 2001م زيادة ملحوظة في عمليات هدم المباني. وكانت ذروة الهدم عام 2004م عندما تم هدم 142 مبنى في الأحياء العربية بشرقي القدس. وتعزى أسباب تسارع عمليات الهدم إلى استخدامها وسيلة ردع وعقاب جماعي للسكان العرب في المدينة، بعد فشل مفاوضات التسوية، وبسبب اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000م، وتمكن المقاومة الفلسطينية من تنفيذ عدة عمليات استشهادية داخل القدس نفسها. بالإضافة إلى إعلان بلدية القدس في عام 2004م عن إنجاز المخطط الهيكلي المحلي «القدس 2000» الذي تم اتخاذه ذريعةً لهدم المباني غير المرخصة أو التي تتعارض مع المخطط الهيكلي.

ث- أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2010م، قرارات بهدم (1,323) وحدة سكنية في كافة أحياء شرقي القدس، إلا أن ما نفذ منها هو هدم 72 فقط. وشهد عام 2011م وتيرة هدم أقل من السنوات 2001-2010م، ويرجع مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية ذلك إلى حملات الضغط الدولية التي مورست على سلطات الاحتلال من قبل المجتمع الدولي بطلب من المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية للحد من هدم منازل المواطنين الفلسطينيين في القدس.

شكل (1): عدد مباني الفلسطينيين التي هدمتها «إسرائيل» في شرقي القدس،
1992-2015/8/31م



6- الآثار الجيوبوليتيكية لجدار الفصل:

ترجع الفكرة العملية لإنشاء جدار الفصل إلى حزب العمل الإسرائيلي عندما وافق «إسحاق رابين» عام 1995م على بناء جدار فصل يمتد بين مدينتي طولكرم وقلقيلية في شمال غرب الضفة الغربية. إلا أن المشروع لم ينفذ بسبب خسارة حزب العمل للانتخابات عام 1996م. وفي عام 2002م قررت الحكومة الإسرائيلية بناء جدار الفصل بطول 760 كم إلى الشرق أو على خط الهدنة، منها نحو 150 كم حول القدس (Yanai, 2007: 5)، وفي تموز/يوليو 2002م صادقت حكومة شارون على إنشاء المرحلة (أ) من الجدار تحت مبررات منع تسلل مقاومين فلسطينيين لتنفيذ عمليات عسكرية داخل «إسرائيل».

وفي شباط/فبراير 2005م، صادقت الحكومة الإسرائيلية على مسار معدل لجدار الفصل بحيث يتطابق في مناطق كثيرة مع خط الهدنة لعام 1949م. الأمر الذي يساعد في إدراك الرؤية الإسرائيلية لمستقبل الحدود التفاوضي. وفي 30 نيسان/أبريل من نفس العام صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر على مسار معدل لجدار الفصل في منطقة القدس مما يؤشر إلى إعادة تعريف حدود القدس وملاحها الديموغرافية والمكانية من خلال زيادة عدد الفلسطينيين المقدسيين القاطنين خلف الجدار

بالحد الأقصى مقابل اقتطاع مساحات أوسع من الأراضي الفلسطينية لصالح الجانب الإسرائيلي. وطبقاً لذلك ينحرف الجدار عن مسار خط الهدنة من أجل ضم مستعمرات استيطانية لإسرائيل، وإزالة أحياء عربية يقدر عدد سكانها بنحو 60,000 نسمة (باسيا، 2009: 19).

إن أخطر مسار في الجدار هو جدار القدس أو ما يسمى «بغلاف القدس» الذي مر بناؤه على ثلاث مراحل:

أ- المرحلة الأولى: تمت المصادقة عليها ضمن المرحلة (أ) من جدار الفصل في حزيران/يونيو 2002م، وتم البدء في تنفيذها على مسارين الأول يقع شمال القدس ويبدأ من حاجز بلدة «قلنديا» في الشرق حتى «بيتونيا» في الغرب بطول نحو 10 كم، والثاني في الجنوب بطول 10 كم أيضاً، ويبدأ من «بيت جالا» (شارع الأنفاق) غرباً وحتى «بيت ساحور» شرقاً مقابل مستعمرة «هار حوماه» (جبل أبو غنيم) (خريطة 5)، وانتهى العمل في هذه المرحلة في يوليو 2003م.

ب- المرحلة الثانية: بدأت في أيلول/سبتمبر 2003م بعد مصادقة اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية على المراحل (ج) و (د) من الجدار، ويتكون جدار القدس من ثلاثة مقاطع، حيث بدأ المقطع الأول من شرق بلدة «بيت ساحور» جنوباً إلى شرق بلدة «العيزرية» شمالاً بطول 17 كم، وبدأ المقطع الثاني من الطرف الجنوبي لقرية «عناتا» حتى حاجز «قلنديا» شمالاً بطول 14 كم، ويحيط المقطع الثالث بخمس قرى شمال غرب القدس المعروف بجيب «بير نبالا» ويبلغ طوله نحو 14 كم.

ت- المرحلة الثالثة: تم إقرارها في شباط/فبراير 2005م وتشتمل على إضافة جدار بطول 40 كم حول مستعمرة «معاليه أدوميم» الواقعة شرقي مدينة القدس. والعمل متوقف بهذا المقطع بسبب عدم الحصول على مصادقة إضافية من الحكومة الإسرائيلية، ومعارضة منظمات حماية البيئة الإسرائيلية المطالبة بحماية الحياة البرية وعدم تدمير المحميات الطبيعية في المنطقة وبخاصة في وادي القلط.

وفيما يتعلق بجدار القدس يمكن تسجيل الملاحظات الجيوبوليتيكية التالية:

أ- تطابق مسار الجدار إلى حد كبير مع حدود بلدية القدس كما حددتها إسرائيل من جانب واحد عام 1967م، مما يعكس إستراتيجية إسرائيل الحدودية التي تقوم على ما يُسمى بمفهوم «الحدود الآمنة» التي يمكن الدفاع عنها عسكرياً، وتوفر لها مزيداً من الأراضي الفلسطينية، وبأقل عدد من السكان الفلسطينيين. وبناءً على ذلك تم استبعاد 28 قرية من القرى الفلسطينية المحيطة بالقدس من الحدود البلدية للمدينة.

ب- أظهر مسار الجدار خاصة في الشمال والجنوب إستراتيجية إسرائيل القائمة على الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على مدينة القدس بشطريها الشرقي والغربي، وأن المدينة غير قابلة للتجزئة من الناحيتين السياسية والجغرافية.

ت- أدى انحراف مسار الجدار عن حدود البلدية في شمال القدس إلى استثناء كل من «كفر عقب» البالغ عدد سكانها 18,830 نسمة، ومخيم شعفاط البالغ عدد سكانه 16,330 نسمة عام 2013م، أي أن هذا الانحراف سيسمح للاحتلال بالتخلص من نحو 35,160 نسمة أو ما يعادل 6.9% من جملة سكان شرقي القدس العرب، أو نحو 4.2% من جملة سكان المدينة.

ث- أدى انحراف مسار الجدار عند حدود بلدية القدس في الجنوب الغربي والشرق والشمال الغربي إلى اتصال القدس بثلاث كتل استيطانية يهودية كبرى، بلغ المجموع الكلي للمستعمرين فيها نحو (120,456) في عام 2013م وهي: كتلة غوش عتصيون في الجنوب (68,969)، ومعالية أدوميم في الشرق (37,138)، وجفعات زئيف في الشمال (14,349).

ج- أدى انحراف مسار الجدار جهة الشرق إلى اقتطاع نحو (164) كم² من مساحة الضفة الغربية وإضافتها إلى مشروع القدس الكبرى وهي المنطقة (E1) التي تمثل جسر التواصل الجغرافي بين القدس ومستعمرة معالية أدوميم الاستيطانية، وفي حالة ضم المنطقة لمشاريع الاستعمار الاستيطاني سيؤدي ذلك إلى فصل الضفة الغربية إلى قسمين شمالي وجنوبي. ويشير (التفكجي 2011) بأنه في حال بناء هذا المقطع من الجدار، ولتفادي مرور الفلسطينيين خلال كتلة معالية أدوميم ووصل جنوب الضفة بشمالها، فقد صادقت سلطات الاحتلال في عام 2003م على إنشاء طريق يُسمى «نسيج الحياة» والذي يلتهم نحو (1,300) دونم من الأرض الفلسطينية. وفي أول ردة فعل على قبول فلسطين دولة مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، قررت الحكومة الإسرائيلية اتخاذ إجراءات تنفيذ المشروع الاستيطاني المخطط في المنطقة المعروفة (E1) وفقاً لخريطة مصالح «إسرائيل» الإستراتيجية، ويعتبر هذا القرار خرقاً صارخاً للتعهدات الإسرائيلية المتكررة المقدمة للولايات المتحدة الأمريكية بعدم البناء في المنطقة (Ravid, 2012:1). وفي حالة تنفيذ هذا المشروع فإنه سيؤدي إلى منع التواصل الجغرافي بين أراضي شمال الضفة الغربية وجنوبها (خريطة 5)، وإلى عدم إمكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، ومن ثم نفس عملية التسوية السياسية المتعثرة.

7- الأبعاد الجيوبوليتيكية لشبكة الطرق والمواصلات:

تعتبر شبكة الطرق أحد وسائل التحكم والسيطرة وفرض النفوذ على أي إقليم جغرافي، ولهذا أقدمت السلطات الإسرائيلية على تطوير شبكة الطرق داخل القدس وحول محيطها بما يحقق أهدافها الجيوبوليتيكية للسيادة على القدس الكاملة. وفي هذا السياق أقدمت السلطات الإسرائيلية على بناء طريق «طوق القدس» الذي يهدف إلى تطويق شرقي القدس ويحقق عملية التواصل بين المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية المحيطة بالمدينة القديمة مع غربي القدس. ويتكون طريق الطوق من مقطعين رئيسيين. طريق شرقي وآخر غربي، إلى جانب ثلاثة امتدادات هي: طريق القطار في الجنوب، طريق رقم (9) في المركز، وطريق رقم (20) في الشمال، والذي يشق مركز بيت حنينا. ولقد استكملت إسرائيل بناء طريق الطوق باستثناء مقطع بطول 11.5 كم من شارع الطوق الشرقي الذي يتطلب بناء ثلاثة

أنفاق وخمسة جسور بسبب مروره بين عدد من الأحياء الفلسطينية المكتظة بالسكان. واستكمال هذا المقطع سيؤدي إلى مصادرة نحو 1,237 دونم من الأراضي الفلسطينية، وإلى هدم العديد من المنازل الفلسطينية أيضاً (باسيا، 2009: 19).

واستكمالاً لسياسة السيطرة والتحكم في الحيز الجغرافي لمدينة القدس عبر شبكة النقل والمواصلات صادقت الحكومة الإسرائيلية عام 1999م على مشروع القطار الخفيف (المتر) ليكون بمثابة نظام مواصلات عمومي داخل القدس. وتم إرساء عطاء بناء نظام سكة الحديد على شركة (ألستوم) الفرنسية عام 2000م، وإرساء عطاء حقوق التشغيل على شركة «فيولا» عام 2002م، وشكلت الشركتان فيما بعد اتحاد شركات يسمى «City Pass» إلى جانب شركتين إسرائيليتين «أشتروم للبناء» و«بولار» للاستثمار، ومصرفي هبوعاليم وليئومي الإسرائيليين، وتم توقيع عقد المشروع في تموز/يوليو 2005م.

وقد بدأ العمل بمشروع القطار الخفيف لبناء المسلك الأول (الخط الأحمر) ببسجات زئيف-جبل هرتسل عبر شارع يافا في نيسان/أبريل 2006م (خريطة 8)، على أن يبدأ القطار بتسيير رحلاته في كانون ثان/يناير 2009م لخدمة نحو (100,000) مسافر يومياً، إلا أن هذا الهدف لم يتم تحقيقه لأسباب فنية وسياسية، أما الأسباب الفنية فترجع إلى ضرورة إعادة برمجة جميع الإشارات الضوئية على مسار القطار، حتى لا تؤدي إلى التوقف عند كل إشارة ضوئية مما يؤدي إلى إبطاء سير القطار ومضاعفة الزمن في قطع مسافة قصيرة. أما الأسباب السياسية فترجع إلى تعرض الشركتان الفرنسيتان لضغوط منظمات مجتمع مدني فلسطينية ودولية داعية لمقاطعة الشركات الأجنبية المنفذة للمشروع، وإلى رفع دعاوي قضائية ضدهما مما يعكس أثر وقوة «الجيوبوليتيكا الشعبية» ودورها في الصراعات الدولية. ومع ذلك تم تشغيل القطار الخفيف في شهر نيسان/أبريل 2011م، أي بتأخير نحو عامين عن الموعد المحدد سابقاً. وأعلنت شركة City Pass صاحبة الامتياز بإنشاء المشروع وتشغيله لمدة 30 عام وأنها قد استكملت نحو 98% من السكك الحديدية في المرحلة الأولى التي تربط بين مستعمرة بسجات زئيف شمال القدس وجبل هرتسل بطول 14 كم، وأنها ستستكمل النسبة الباقية خلال تموز/يوليو 2010م. ولقد سیرت الشركة عدد من الرحلات التجريبية بين التلة الفرنسية ومستعمرة معالوت دفنا أي بطول 2,5 كم، وتم تسيير رحلات تجريبية أخرى لمسافات أطول.

خريطة (8): مسار القطار الخفيف الذي تم تنفيذه في مدينة القدس



ويدعي المستشار الاستراتيجي لبلدية القدس وللحكومة الإسرائيلية في المشروع «شموليك الغرابلي» بأن المشروع مدني وليس له أبعاد سياسية، وأن مسار خط القطار قد تم تحديده من قبل المهندسين وليس من قبل المستوى السياسي، وتم دمج القطاع الخاص بتشغيل وإنشاء الخط ببعده الاستثماري، ويخدم المشروع السكان العرب في شرقي القدس التي تحتاج إلى تحسين شبكة مواصلاتها العامة، حيث يعمل على تقليص الازدحام في القدس بمختلف أحيائها (راديو إسرائيل، 2010).

وعلى الرغم من تلك الادعاءات فإن المشروع يأتي ضمن الأهداف الجيوبوليتيكية الإسرائيلية للسيطرة على القدس وتهويدها حسب الاستنتاجات التالية:

أ- ارتفاع التكلفة الإجمالية للمشروع التي تقدر بنحو (4.7) مليار شيكل، (1.2 مليار دولار تقريباً)، وأن معظم التمويل للمشروع من مصادر حكومية.

ب- وجود تخطيط لإنشاء ثمانية مسالك إضافية للقطار الخفيف حتى عام 2020م، مما يعني تغيير استخدامات الأرض في المدينة لتوفير مناطق لوقوف السيارات وأخرى لنقاط التفتيش الأمنية، كما يوجد تخطيط لإقامة جسر وحفر أنفاق، وهدم مباني الخ، وهو ما يعني أن مسارات القطار ستربط بين مستعمرات شرقي القدس وأحياء غربي القدس، وبالتالي ستحول دون إعادة تقسيم المدينة مستقبلاً.

ت- توقيع العقود مع شركات أجنبية لإدارة وتشغيل المشروع لمدة 30 عاماً، مما يعني أن «إسرائيل» صاحبة السيادة التامة والكاملة على شطري المدينة المقدسة، دون الأخذ بعين الاعتبار المفاوضات الجارية مع الفلسطينيين والاتفاقات المرحلية المبرمة معهم.

ثانياً: صراع السيادة على القدس:

يُشير مصطلح سيادة الدولة الوطنية بمفهومها الكلاسيكي إلى معاهدة «وستفاليا»¹ لعام 1648م التي أنهت حرب الثلاثين عاماً 1618 - 1648م في أوروبا، وأدت إلى التحول من عصر الإمارات الإقطاعية إلى عصر الدول السيادية. وتعتبر السيادة نوعاً من أنواع العلاقة السلطوية، ولذلك فإنها تمتلك وجهين، أحدهما داخلي والآخر خارجي. ف «السيادة الداخلية» تعمل على تحديد السلطة المطلقة أو العليا داخل الدولة، وهي تتطلب تحكماً فعالاً في الإقليم الخاص بالدولة، أي ما يُعرف بالسيادة المحلية. وفي حالة غياب مثل هذا التحكم، لا يمكن أن يكون هناك سلطة مطلقة، ونتيجة لذلك، لا تنشأ سيادة. وأما «السيادة الخارجية» فهي تتطلب الاعتراف من قبل الدول الأخرى المعترف بها بالطريقة نفسها، أي الاعتراف بأن هذا الكيان «يُعدُّ واحداً منها»، والسيادة بهذا المعنى تتضمن علاقة من المساواة الرسمية، ويُطلق البعض على السيادة الخارجية مصطلحات مرادفة مثل السيادة القضائية، والسيادة القانونية الدولية (العتيبي، 2009: 80-81).

1 يقوم نموذج «وستفاليا» لسيادة الدولة الوطنية على أربع ركائز هي: «الإقليم» محدد المعالم والحدود، و«السلطة» ذات السيادة المطلقة والحصريّة على الإقليم، و«الاستقلال» في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية دون تدخل أو سيطرة خارجية، و«القانونية» التي تركز إلى أن العلاقات بين الدول ذات السيادة خاضعة للقانون الدولي.

ومنذ احتلال إسرائيل لشرقي القدس في حزيران/يونيو 1967م، شكلت السيادة الإسرائيلية على شرقي القدس هدفاً استراتيجياً للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، التي لم تدخر جهداً من أجل تغيير معالم المدينة الديموجرافية بهدف إحكام السيطرة الإسرائيلية على الأرض والسكان والعمران في المدينة. وشاركت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في تنفيذ تلك الإستراتيجية المتدحرجة التي عملت على مصادرة الأراضي العربية وبناء المستعمرات الاستيطانية والأحياء اليهودية الكبيرة، والسعي للحصول على اعتراف دولي بالقدس الموحدة عاصمة لـ «إسرائيل». أما مجالس بلدية القدس فقد تبنت مخططات هيكلية محلية للمدينة ذات سياسات ديموجرافية صارمة تجاه العرب المقدسين تحفز على الهجرة وتحول دون نمو وتطور الأحياء العربية المقدسية، وركزت المجموعات والحركات الاستعمارية اليهودية الممولة من داخل «إسرائيل» وخارجها على اختراق الأحياء العربية والمواقع الأثرية والدينية والاستيلاء على المنازل والعقارات في البلدة القديمة ومحيطها في سياق رؤاها الجيوبوليتيكية ودوافعها الدينية التي تعتقد بحتمية بناء «المعبد» مكان المسجد الأقصى المبارك.

وبتطبيق أوجه السيادة سابقة الذكر، فإن إسرائيل قد اتخذت عدة إجراءات لبسط السيادة الداخلية على القدس وذلك على النحو التالي:

1- إصدار مجموعة من القوانين التي تتعلق بفرض السيادة على القدس وأهم تلك القوانين ما يعرف بالقانون الأساسي «أورشليم القدس عاصمة إسرائيل» الصادر عن الكنيست بتاريخ 30 تموز/يوليو 1980م، حيث جعلت من القانون المذكور مبدأً دستورياً. وأهم ما جاء في القانون من بنود هو تمتع القدس بأولوية في مشاريع الحكومة التطويرية وأن تمنح الحكومة بلدية القدس ميزانية سنوية خاصة للتطوير، وأن القدس الكاملة الموحدة عاصمة لـ «إسرائيل» وفيها مقر الرئاسة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا. وفي 27 تشرين ثان/نوفمبر 2000م، أدخلت الكنيست الإسرائيلي تعديلات على القانون الأساسي تحت أرقام (1) 5، و (1) 6، حيث مُنِع نقل السلطة في مدينة القدس حسب حدود البلدية الموسعة في عام 1967م بصورة دائمة أو مؤقتة لأي هيئة أجنبية سواء كانت سياسية أو حكومية، أو ما شابه ذلك من الهيئات الأجنبية. وربط أي تعديل مستقبلي للتعديلات المضافة على القانون الأساسي المُشار إليه بإصدار قانون أساسي جديد يصدر عن الكنيست بأغلبية الأعضاء. أضف إلى ذلك القانون الصادر عن الكنيست بتاريخ 22 تشرين ثان/نوفمبر 2010م الذي يدعو إلى طرح أي معاهدة تتضمن انسحاباً من أرض ضمتها «إسرائيل» إليها للقدس الشرقية أو مرتفعات الجولان للاستفتاء العام في حالة عدم موافقة ثلثي أعضاء الكنيست (80 عضواً) على الاتفاق.

2- وضع شرقي القدس تحت الحماية الأمنية للشرطة الإسرائيلية، وفرض القوانين الإسرائيلية على سكانها العرب، مثل قانون التأمين الصحي، بالإضافة إلى تمكين البلدية من جباية الضرائب وفرض الغرامات المالية والرسوم مثل رسوم ترخيص المباني، وتطبيق قوانين البناء والتنظيم، وهدم المنازل غير المرخصة التي أثقلت كاهل السكان العرب.

3- تلقي خدمات الدفاع المدني ومكافحة الحرائق من قبل لواء الدفاع المدني الإسرائيلي فقط.

- 4- محاولة فرض نظام التعليم حسب المنهاج الإسرائيلي على جميع سكان شرقي القدس.
- 5- ربط شرقي القدس بشبكة البنية التحتية الإسرائيلية، وذلك من خلال التزود بالمياه من شركة «جيحون» Gihon Company التي تبتاع المياه من شركة المياه القطرية الإسرائيلية (شركة ميكوروت)، والربط مع نظام الاتصالات الأرضي الإسرائيلي ضمن نظام «بيزك» Bezeq System، ونظام الاتصالات الخليوية، المرتبطان بمشغل الشبكة الإسرائيلي. أضف إلى ذلك دمج قسمي المدينة بنظام المواصلات والنقل العام الإسرائيلي (Biger, Machtiger and Shilhav, 2009: 2).
- أما على صعيد «السيادة الخارجية» حاولت إسرائيل الحصول على حشد اعتراف دولي بأن القدس الموحدة عاصمة لها، من خلال إقناع الدول التي تعترف بها بنقل سفاراتها إليها. ففي عام 1980م بلغ عدد البعثات الدبلوماسية المتواجدة في غربي القدس 13 بعثة¹ أجنبية. ونتيجة لإصدار الكنيست قانون أساسي القدس لعام 1980م، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 478 بتاريخ 20 آب/أغسطس 1980م معتبراً القانون المذكور مخالفاً للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف لعام 1949م بخصوص حماية المدنيين خلال الحرب، وأن الإجراء الإسرائيلي باطلاً من الناحية القانونية، ودعا المجلس الدول التي نقلت سفاراتها إلى القدس بسحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة المقدسة. واستجابة للقرار الدولي أخلت تلك الدول بعثاتها من المدينة المقدسة. وفي عام 1984م أعادت كل من كوستاريكا والسلفادور بعثتيهما إلى القدس، واستمر هذا الوضع إلى أن عاودت الدولتان سحب سفارتيهما مرة ثانية من القدس في آب/أغسطس 2006م، وبالتالي أصبحت القدس خالية تماماً من السفارات الأجنبية منذ ذلك التاريخ. وفي عام 1995م أصدر الكونجرس الأمريكي قانوناً اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ودعا الرئيس الأمريكي إلى نقل سفارة بلادهم إلى القدس، إلا أن القانون المذكور منح الرئيس الأمريكي حق طلب تأجيل تطبيقه كل ستة أشهر، الأمر الذي فعله الرؤساء الأمريكيين منذ صدور ذلك القانون إلى هذا اليوم.

وفي المقابل سعت م. ت. ف. والسلطة الوطنية الفلسطينية لبسط السيادة الداخلية الفلسطينية على شرقي القدس ومن سياستها في هذا الإطار:

- 1- التمسك بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية كما جاء في المادة (3) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل الصادر في آذار/مارس 2003م عن المجلس التشريعي الفلسطيني بأن «القدس عاصمة فلسطين» (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003: 10).
- 2- الطلب إلى السكان العرب في شرقي القدس بمقاطعة الانتخابات البلدية وعدم المشاركة فيها ورفض لقرار الضم وتوحيد شطري المدينة الذي اتخذته سلطات الاحتلال.

1 أقدمت بعض الدول في أواخر سبعينات القرن العشرين الماضي على نقل سفاراتها المعتمدة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى غربي القدس وشملت سفارات هولندا، بوليفيا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، دومنيكان، السلفادور، إكوادور، جواتيمالا، هايتي، بنما، أوروغواي، فنزويلا.

3- تطبيق نظام تعليمي بإشراف بلدية القدس على سكان شرقي القدس حسب المنهاج الفلسطيني على الرغم من أن شهادة إتمام الثانوية العامة حسب هذا النظام غير معترف بها في «إسرائيل». وقد بلغ عدد الطلبة العرب الملتحقين بهذا النظام خلال العام الدراسي 2014/2015م على سبيل المثال نحو 89,500، أي بنسبة 36% من إجمالي الطلبة البالغ عددهم 248,200 في القدس بقسميها الغربي والشرقي، وشكل التعليم العبري الرسمي، والرسمي الديني 25.4%، بينما بلغت نسبة الطلبة الملتحقين بالمدارس الخاصة باليهود الأرثوذكس المتشددين 38.6%.

4- دعم مجموعة من المراكز الرياضية والثقافية والمجتمعية، ودعم وتمويل عمليات بناء وترميم المنازل خاصة في داخل البلدة القديمة لدعم صمود السكان العرب، ومنع تسرب تلك المنازل إلى أيدي المستعمرين اليهود، بالإضافة إلى دعم وتمويل المستشفيات العربية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني العاملة داخل القدس والارتقاء بخدماتها المقدمة للسكان العرب.

5- إدارة شؤون السكان من الناحية القانونية والشرعية في شرقي القدس من خلال المحاكم الإسلامية التي تعمل بموجب قوانين السلطة الفلسطينية، وذلك فيما يتعلق بالأحوال الشخصية والنزاعات المجتمعية والجنح والجرائم.

6- امتلاك السلطة الفلسطينية لصلاحيات محدودة في مجال التعيينات الوظيفية لرجال الدين المسلمين والمسيحيين في شرقي القدس. فعلى سبيل المثال يُعين مفتي القدس من قبل السلطة الفلسطينية، بينما يعين مدير عام الأوقاف الإسلامية من قبل الأردن التي تغطي رواتب معظم موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية، وذلك بموجب الوصاية المتصلة لها على الأماكن المقدسة منذ مارس 1924م والتي تم التأكيد عليها في «اتفاقية الدفاع عن المقدسات» الموقعة في 31 آذار/مارس 2013م بين منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية. وهذا الدور تم التأكيد عليه في البند (2) من المادة التاسعة من اتفاقية السلام الإسرائيلية-الأردنية الموقعة في 26 تشرين/أكتوبر 1994م، باحترام «إسرائيل» للدور¹ الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وأنه عند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي «إسرائيل» أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن» (المركز الفلسطيني للتوثيق والإعلام، 2012: 1).

7- ممارسة أفراد الشرطة الفلسطينية بشكل غير رسمي مهام أمنية مثل حل المشاكل العائلية ومراقبة تجار الأراضي وعملاء الاحتلال، والتواجد داخل الحرم القدسي تحت ستار مرشدين سياحيين خاصة خلال الزيارات الرسمية لضيوف السلطة الفلسطينية (Biger, Machtiger and Shilhav, 2009: 3).

8- مشاركة سكان شرقي القدس في الانتخابات التشريعية العامة والرئاسية الفلسطينية التي جرت في الأعوام 1996م و2005م و2006م، وللمدينة نواب منتخبون في المجالس التشريعية السابقة والحالية، مما يؤكد على عروبة وفلسطينية شرقي القدس.

1 تعتبر دائرة أوقاف القدس التابعة لوزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية في الأردن هي المشرف الرسمي على المسجد الأقصى وأوقاف القدس وصاحبة الحق الحصري في إدارتها ورعايتها وتبدير شؤونها.

أما على صعيد «السيادة الخارجية» فقد عملت م.ت.ف. والسلطة الفلسطينية المدعومة من الدول العربية والإسلامية على تقويض الجهود الإسرائيلية للسيادة على القدس من خلال:

1- إقناع دول العالم التي تقيم علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل» بعدم نقل سفاراتها إلى القدس، وعدم الاعتراف بالقدس عاصمة حصرية لـ «إسرائيل»، بل مدينة عربية محتلة منذ عام 1967م.

2- إقرار إسرائيل في اتفاق أوسلو الانتقالي لعام 1993م بتسوية مشكلة القدس خلال مفاوضات الحل النهائي بينها وبين م.ت.ف. ويعتبر ذلك تحول جيوبوليتيكي كبير في الموقف الرسمي الإسرائيلي الذي كان يتمسك بعدم التفاوض حول القدس باعتبارها العاصمة الأبدية لـ «إسرائيل»، والإقرار بأن السيادة على القدس موضع خلاف سيادي بين الجانبين.

3- الاعتراف الأمريكي الرسمي بأن شرقي القدس مدينة محتلة، وتجلّى ذلك في المقترحات التوفيقية التي طرحها الرئيس الأمريكي الأسبق «بيل كلينتون» في مفاوضات كامب دافيد (11 - 24 تموز/ يوليو 2000م) باقتسام السيادة بين «إسرائيل» وم.ت.ف. على شرقي القدس ومنطقة الحرم القدسي على أسس ديموجرافية¹ وعلى الرغم من رفض الجانب الفلسطيني لهذا المقترح إلا أنه يؤكد الاعتراف الأمريكي بالحقوق والمصالح السياسية والوطنية الفلسطينية في القدس.

4- حصول السلطة الفلسطينية على مكانة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين ثان/نوفمبر عام 2012م على حدود عام 1967م، والمطالبة بإقامة الدولة الفلسطينية على مساحة 22% من أرض فلسطين الانتدابية، ويؤكد هذا القرار من الناحيتين القانونية والسياسية رفض المجتمع الدولي لكافة الإجراءات الإسرائيلية التي تتعلق بضم وتهويد شرقي القدس باعتبارها مدينة فلسطينية محتلة من قبل إسرائيل. ولقد صدر القرار بموافقة 138 دولة ورفض 9 دول فقط، وامتناع 41 دولة عن التصويت.

وخلاصة القول إن إسرائيل لم تتمكن من فرض سيادتها الداخلية والخارجية على القدس خاصة بعد أن فشلت في حشد الاعتراف الدولي بالقدس الموحدة عاصمة لها، ورفض مجلس الأمن الدولي قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل الصادر عام 1980م، ورفض الشعب العربي الفلسطيني الاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية، واعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين دولة مراقب غير عضو على حدود 1967م، وهو يعني تحقق الحصول الفلسطيني على السيادة الخارجية من المجتمع الدولي على الرغم من استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

1 اقترح الرئيس الأمريكي السابق «بيل كلينتون» تقسيم شرقي القدس على أسس ديموجرافية، أي المناطق العربية تصبح تحت السيادة الفلسطينية والمناطق اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية. ورفض الجانب الفلسطيني المقترح وتمسك بالسيادة الفلسطينية على المدينة استناداً لمبادئ القانون الدولي بصفقتها أراضي فلسطينية محتلة.

أظهرت الدراسة التحليلية للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني بأن الهدف الجيوبوليتيكي لحكومات الاحتلال الإسرائيلية، ومجالس بلدية القدس والمنظمات اليهودية العاملة في شرقي القدس هو التهويد المكاني للمدينة من خلال فرض حقائق على الأرض في محاولة لحسم السيادة الإسرائيلية عليها ومنع إعادة تقسيمها، أو نقلها للسيادة الحصرية الفلسطينية في أي مفاوضات مستقبلية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج على النحو التالي:

1- فشلت «إسرائيل» في الحصول على الاعتراف الدولي بالإجراءات القانونية والدستورية الصادرة عن الكنيسة الإسرائيلية والمتعلقة بتوحيد وضم شرقي القدس إلى غربيها، واعتبارها عاصمة حصرية وأبدية لها، ويرجع ذلك إلى الجهود التي بذلتها م.ت.ف. والمدةومة من الدول العربية والإسلامية ومن عدد كبير من دول المجتمع الدولي، والتي تكلفت بإصدار مجلس الأمن الدولي للقرار 478 في 20 آب/أغسطس 1980م باعتبار القرارات الإسرائيلية بضم المدينة باطلّة من الناحية القانونية. وترتب على ذلك خلو المدينة من السفارات الأجنبية والبعثات الدبلوماسية المقيمة على الرغم من تقديم السفراء الأجانب المعتمدين لدى «إسرائيل» أوراق اعتمادهم إلى الرئيس الإسرائيلي في مدينة القدس.

2- أظهرت الدراسة تمسك الفلسطينيين بالسيادة السياسية والدينية على شرقي القدس بصفقتها مدينة عربية فلسطينية محتلة وذلك في مواجهة المطالبة الإسرائيلية بإعمال مبدأ السيادة المشتركة عليها، مما أدى إلى انهيار مفاوضات كامب دافيد لعام 2000م بسبب ذلك. ولتجسيد الموقف الفلسطيني تجاه عروبة القدس تم تخصيص المادة رقم (3) في القانون الأساسي (الدستور) الفلسطيني المعدل لعام 2003م الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني بأن «القدس عاصمة فلسطين»، دون الإشارة إلى الحدود أو التعريف الجغرافي لمفهوم القدس. واستكمالاً لمعركة الدفاع عن عروبة القدس وإسلاميتها تمكنت السلطة الفلسطينية من الحصول على الاعتراف بدولة فلسطين بصفة مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين ثان/نوفمبر 2012م وفقاً لحدود الخامس من حزيران/يونيو 1967م مما يعني أن شرقي القدس مدينة عربية فلسطينية محتلة.

3- أعادت الاستراتيجيات والإجراءات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية الرامية إلى تهويد المدينة وفرض السيادة الإسرائيلية عليها من جانب واحد- تعريف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أسس جيوبوليتيكية جديدة دينية وقومية، مما سيحدد طبيعة الصراع في المنطقة خلال العقود القادمة.

4- على الرغم من كل النجاحات التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الدبلوماسي العالمي إلا أن «إسرائيل» قد استمرت في فرض سياسة الأمر الواقع على شرقي القدس، لتجسيد وقائع جغرافية جديدة على الأرض بهدف ضم وتهويد المدينة ومن بينها:

أ- تبني مخططات هيكلية للقدس تلتهم الأرض العربية في شرقي القدس وآخرها المخطط الهيكلي «القدس 2000» الذي هدف إلى تطوير المدينة باعتبارها عاصمة لـ «إسرائيل»، ومركزاً للحكم، والحفاظ على القيم الخاصة بها، وتأمين مستوى حياة جيد لكل سكانها على حد زعم المخطط. ويهدف المخطط إلى بناء 90,354 وحدة سكنية في القدس حتى عام 2020م، من بينها 17,442 وحدة سكنية سيتم بناؤها في ثمانٍ من المستعمرات الإسرائيلية في شرقي القدس (جدول 15)، أي ما يعادل 19.3% من جملة الوحدات السكنية المخطط بناؤها.

ب- بناء اثنتي عشرة مستعمرة مأهولة بلغ عدد المستعمرين فيها 204,750 مستعمر في عام 2013م، ومعظمهم من اليهود المتدينين بالإضافة إلى جيوب استعمارية استيطانية داخل البلدة القديمة وحول محيطها، والتي تمتد شمال وشرق وجنوب شرقي القدس بهدف تطويق البلدات والأحياء العربية ومنع نموها وتطورها العمراني، وبالتالي الضغط على السكان العرب للهجرة خارج حدود المدينة، وابتجاه مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في بقية الضفة الغربية.

ج- استهداف الوجود العربي الفلسطيني في المدينة من خلال إتباع سياسة ممنهجة تهدم بيوت العرب، بحجج وذرائع مختلفة مثل حجة البناء بدون ترخيص، أو حجة مخالفة المخططات الهيكلية أو بدعوى الأسباب الأمنية، حيث تم هدم 1,258 مبنى خلال الفترة الواقعة بين عامي 1992م و2015/8/31م.

ت- التخطيط لبناء كلية عسكرية إسرائيلية على جبل الزيتون في شرقي القدس على مساحة 42 دونم، وكذلك السعي إلى إزالة أحياء عربية كاملة لبناء حدائق مستوحاة من التوراة مكانها، كما هو الحال في حي البستان الملاصق للبلدة القديمة من جهة الجنوب.

ث- استكمال جدار الفصل والضم المحيط بالقدس في الأجزاء الشمالية والجنوبية باعتبارها حدوداً غير قابلة للتفاوض من وجهة نظر إسرائيلية، بينما الجزء الشرقي غير المكتمل فهناك احتمالات للتفاوض عليه ضمن تنازلات سياسية وإقليمية متبادلة مع الفلسطينيين. ومما يذكر أن الجدار يحقق فصل شرقي القدس عن محيطها المجاور من البلدات العربية وعن باقي الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية.

ج- عملت «إسرائيل» على توحيد المدينة من خلال شبكة البنى التحتية الموحدة، وأهمها شبكة الطرق والأنفاق ومشروع القطار الخفيف الذي سيربط عند اكتماله جميع مناطق شرقي القدس بمناطق المدينة الغربية، وسيؤدي إلى عدم إمكانية تقسيم المدينة مستقبلاً - على المستويين الإقليمي والدولي- في عصر شهد إعادة توحيد المدن المقسمة مثل إعادة توحيد «برلين وبلفاست».

من خلال الدراسة التحليلية السابقة، خلص الباحث إلى التوصيات التالية:

1- تكثيف الجهود الفلسطينية والعربية والإسلامية على مستوى المؤسسات الدولية والإقليمية لمنع الاحتلال من الحصول على اعتراف دولي بالقدس الموحدة عاصمةً سياديةً له، والاستمرار في حث دول العالم التي لها علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل» على عدم نقل سفاراتها إلى القدس بصفتها مدينة عربية محتلة استناداً إلى قواعد القانون الدولي.

2- تفعيل المركز القانوني الذي ترتب على عضوية فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة كدولة مراقب غير عضو والاستفادة من منظماتها المتخصصة في ملاحقة الاحتلال على جرائمه. ومنها العمل على تنفيذ الحكم الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول قضية الجدار الصادر بتاريخ 9 تموز/يوليو 2004م، والذي طالب «إسرائيل» بالتوقف عن إقامة الجدار الفاصل وتفكيك أجزاء الجدار التي تمت إقامتها على أراضي الضفة الغربية، وإلغاء الأوامر التي تم إصدارها بخصوص إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك. وكذلك ملاحقة الاحتلال أمام محكمة الجنايات الدولية على أنشطتها الاستعمارية والاستيطانية في شرقي القدس والضفة الغربية التي تعتبر مخالفة للقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة.

3- تنسيق الجهود الفلسطينية على المستوى الرسمي والشعبي ومنظمات المجتمع المدني داخل القدس وداخل فلسطين المحتلة عام 1948م للدفاع عن القدس والمقدسات وبخاصة في البلدة القديمة والحرم القدسي الشريف، وملاحقة سيطرة الأرض، ومنع تسرب المنازل والمباني العربية للمستعمرين الإسرائيليين.

4- توفير الدعم المالي الكافي الخاص بصندوق القدس لتعزيز مقومات الصمود للسكان العرب، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم في كافة المجالات كالتعليم والصحة والإسكان، إذ تشير المصادر المقدسية إلى أن الدعم الفلسطيني والعربي المخصص لصمود أهل القدس يبلغ نحو 35 مليون دولار في السنة. وفي المقابل تحصل بلدية القدس سنوياً على دعم حكومي إسرائيلي يبلغ نحو 1.25 مليار دولار.

5- التنسيق مع المراكز القانونية ومنظمات المجتمع المدني العاملة داخل القدس المحتلة لتقديم الدعم القانوني للسكان العرب من أجل التصدي لسياسات هدم المباني والمساكن العربية.

6- فضح مخططات «إسرائيل» للتهويد شرقي القدس وبلدتها القديمة جغرافياً، وذلك من خلال تدشين حملات إعلامية وقانونية لفضح المخططات الإسرائيلية العنصرية أمام المحافل الدولية والقانونية ومنظمات المجتمع المدني والشعبي الدولية، لمنع «إسرائيل» من تنفيذ تلك المخططات.

7- العمل الجاد لإنهاء حالة الانقسام الفلسطينية واسترجاع الوحدة الوطنية للدفاع عن القدس وعروبته في مواجهة حملات «إسرائيل» لتهويد المدينة ديموغرافياً وجغرافياً، واستغلال التحولات الديمقراطية والثورية الجارية في العديد من دول العالم لصالح القدس والقضية الفلسطينية.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع والمصادر العربية:

- 1- أمير، شموئيل (2004) عن الأيديولوجيا الصهيونية: بين الاستعمار الأوروبي وما بعد الصهيونية، قضايا إسرائيلية، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر، ص 7-22، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين.
- 2- بارود، نعيم سلمان (2012) استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي: القدس في قضايا الحل النهائي، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص 597-640، غزة، فلسطين.
- 3- باسيا (2009) القدس: النشاط الاستعماري والسياسات والممارسات الإسرائيلية، حزيران/يونيو، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس.
- 4- التفكجي، خليل (2002) الاستيطان الصهيوني: الأهداف والنتائج، سلسلة أبحاث القدس (2)، وحدة الدراسات والبحوث، مؤسسة القدس، بيروت، لبنان.
- 5- التفكجي، خليل (2011) مقابلة بالهاتف حول جدار الفصل في مدينة القدس، 20 تشرين ثان/نوفمبر.
- 6- جاد الرب، حسام الدين (2008) الجغرافيا السياسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.
- 7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011) كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم 12، رام الله، فلسطين.
- 8- حليبي، أسامة (1997) الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، المسار الفلسطيني- الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.
- 9- السلطة الوطنية الفلسطينية (2003) القانون الأساسي المعدل، الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، وزارة العدل، عدد ممتاز 2، 19 آذار/مارس، غزة.

- 10- عبد الكريم، إبراهيم (2000) المخططات الهيكلية الإسرائيلية لتهويد القدس، شؤون عربية، العدد 102، ص110-127.
- 11- العتيبي، عبد الله بن جبر (2009) العولة وسيادة الدولة الوطنية بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 23، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- 12- الكتاب المقدس، سفر القضاة الإصحاح التاسع عشر، سفر صموئيل الثاني الإصحاح الخامس والسادس، سفر حزقيال الإصحاح السادس عشر.
- 13- مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية (2008) التقرير السنوي 2008: 2008/6/30 لغاية 2008/12/30، القدس.
- 14- مصطفى، وليد (1997) القدس سكان وعمران من 1850 إلى 1996، مركز القدس للإعلام والاتصال، القدس، فلسطين.
- 15- ماجواير، كيت (1981) تهويد القدس: الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس، دار الآفاق الجديدة بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية، بيروت، لبنان.
- 16- المقدسي لتنمية المجتمع (2009) الخطة الهيكلية المحلية - أورشليم القدس 2000، التقرير رقم (4) الخطة المقترحة وأهم أمور سياسة التخطيط، 16 شياط/فبراير، القدس.
- 17- النابلسي، محمد راتب (1995) القدس عبر العصور التاريخية، بحوث الندوة العالمية حول القدس وتراثها الثقافي (في إطار الحوار الإسلامي- المسيحي) الرباط 19-21 أكتوبر 1993، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ص 119-133.
- 18- نير، أوري وغاليلي، ليلي (2001) «المدن المختلطة» في إسرائيل: اندماج بمفهوم الفصل، أوراق إسرائيلية رقم (2)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين.
- 19- نيوف، صلاح (2008) جيوبوليتيك البحر المتوسط: قراءة في كتاب ييف لاكوست، إيلاف، العدد 2458، 13 فبراير، لندن، المملكة المتحدة.
- 20- يفتاحيل، أورو (2001) الأراضي، التخطيط وعدم المساواة: تقسيم المدى بين اليهود والعرب في إسرائيل، سلسلة أوراق إسرائيلية (8)، ترجمة غنايم، محمد حمزة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، فلسطين.

ثانيًا: المواقع الإلكترونية:

- 1- بتسيلم (2010) معطيات حول مصادرة الأراضي في شرقي القدس، بيانات حتى 2011/1/1، انظر الرابط: http://www.btselem.org/arabic/jerusalem/land_expropriation_statistics
- 2- بتسيلم (2011) الجيوب الاستيطانية في القدس الشرقية، بيانات حتى 2011/1/1، انظر الرابط: http://www.btselem.org/arabic/jerusalem/settler_enclaves
- 3- بتسيلم (2015) معطيات حول هدم البيوت الغير مرخصة في القدس الشرقية، بيانات حتى 31 أغسطس 2015، أنظر الرابط: http://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/east_jerusalem_statistics
- 4- خاطر، حسن (2010) الهيئة الإسلامية المسيحية: «الحدائق التوراتية» أخطر مشاريع تهويد القدس، 31 كانون ثان/يناير، وكالة معاً الإخبارية.
- 5- راديو إسرائيل (2010) ملفات شرق أوسطية ساخنة، مشروع القطار الخفيف في القدس وملفاته الثقيلة، انظر الرابط: <http://www.iba.org.il/arabil/arabic.aspx>
- 6- المركز الفلسطيني للتوثيق والإعلام (2012) معاهدة «وادي عربة» بين الأردن وإسرائيل (1994/10/26)، 29 تشرين أول/أكتوبر. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.malaf.info>

ثالثًا: المراجع والمصادر الأجنبية:

- 1- Abdeen, Anas (2010) Demolition in East Jerusalem, 19922009-, Al-Maqdese for Society Development, Communication by Email.
- 2- Biger, Gideon, Machtiger, Rachel & Shilhav, Yosseph (2009) Sovereignty in Jerusalem, Herzliya Analytical Note, November, Institute for Policy and Strategy.
- 3- Dahlan, Ahmed Said (1987) Population Characteristics and Settlement changes in the Gaza Strip, Unpublished ph.D Thesis, Department of Geography, University of Durham, UK.
- 4- Foundation for Middle East Peace (2010) Data base of Settlements in the West Bank and East Jerusalem, Washington, U.S.A, See: <http://www.fmep.org>
- 5- Foundation for Middle East Peace (2011) Comprehensive Settlement Population 19722010-, Washington, U.S.A, See: <http://www.fmep.org>
- 6- Foundation for Middle East Peace (2012) Settlements in East Jerusalem, Washington, U.S.A, See: <http://www.fmep.org>

- 7- Ir-amim (2009) A Layman's Guide to Home Demolition in East Jerusalem, March, Jerusalem, see: <http://www.ir-amim.org.il>
- 8- Isaac, Jad & Hosh, Leonard (1997) Political Conflict and Environmental Degradation In Jerusalem, Applied Research Institute (Arij), Jerusalem, See: <http://www.arij.org>
- 9- James A. Baker III Institute for Public Policy (2010) Getting to the Territorial Endgame of an Israeli-Palestinian Peace Settlement, Rice University, Houston, Texas, U.S.A
- 10- Jerusalem Institute for Israel Studies (2012) The Statistical Yearbook of Jerusalem 2012, No. 26, Published by the Jerusalem Municipality and the Jerusalem Institute for Israel Studies, Jerusalem.
- 11- Khamaisi, Rassem et al (2009) Jerusalem The Old City: The Urban Fabric and Geopolitical Implications, International Peace and Cooperation Center, Publication XVII, Jerusalem.
- 12- Ravid, Barak (2012) In response to UN vote, Israel to build 3,000 new homes in settlements, Haaretz, 30 November.
- 13- Shryock, H.S. and Siegel, J.S. (1980) The Methods and Materials of Demography, Condensed edition by Edward G. Stockwell, Academic Press, INC., Orlando, Florida, U.S.
- 14- Yanai, Daniela (2007) Winning the Battle, Losing the War: 40 Years of Israeli Rule in East Jerusalem, An IrAmim Position Paper, November, Jerusalem, see: <http://www.ir-amim.org.il>

الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org

